شرح عيون كتاب سيبويه

تأليف أبى نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل
القيسى المجريطى القرطبى
ت ـ ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

دراســـة وتحقيق
الدكتور
عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه
المدرس فى كلية اللغـة العربيـة
جامعة الأزهـــر



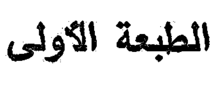
الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م

شرح عيون كتاب سيبويه

تأليف أبى نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل
القيسى المجريطى القرطبى
ت ـ ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

دراسة وتحقيق
الدكتور
عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه
المدرس فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر


الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م

مطبعة حسان
٢٤١ ؛ شارع الجيش - القاهرة ت ٨٢٣٥٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم ، ونستعينك ، ونستهديك ، ونعوذ بك من التكلف والعجب وشرور النفس وسيئات العمل ، ونصلي ونسلم على خير خلقك ، وخاتم رسلك سيدنا محمد وعلى آله وصحابته وسلم .

وبعد :

فقد وقعت تحت يدى نسخة مصورة لكتاب « شرح عيون كتاب سيبويه » لأبى نصر هارون بن موسى القرطبى[1] ، وحين قرأته وجدت نفسى مدفوعا إلى تحقيقه وإخراجه لأمور :

١ — أن الكتاب يعتبر من التراث النحوي الأصيل ، الذى لم يسبق نشره ، والذى تتطلع نفوس الدراسين والباحثين للتعرف عليه ، وعلى ما تضمنه من أفكار وآراء واتجاهات .

٢ — أنه أول مؤلف أندلسى - يصل إلينا - يتناول فيه صاحبه « كتاب سيبويه » فيشرح عيونه ويفسر مبهماته ويحل بعض مشاكله ، ويرد على عديد من الاعتراضات والنقود الموجهة إليه .

---

(١) كان للأخوين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم البنا ، والدكتور عياد الثبيتي الفضل فى حصولى على مصـــورة المخطوطة من « مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى » ـ بجامعة أم القرى فى مكة المكرمة ، فلهمـــا شكرى وعرفانى ، وجزاهما الله عنى خير الجزاء .

٣ — أن شخصية صاحب الكتاب لم تأخذ حظها من الشهرة بين علماء العربية رغم أن كتابه من بين الكتب التى تمثل منهجاً خاصا بين شراح « الكتاب » وأنه يتضمن بعض الآراء والاتجاهات التى لم تحظ بإشارة النحويين إليها ، وعنايتهم بصاحبها .

ولقد برزت فى بداية الأمر مشكلة الحصول على وجود نسخة أخرى للكتاب يتقوم بها نصه وتعين على تصحيح أخطاء النسخ فيه ، مما يجعل المحقق عادة يتحفظ فى الإقدام على التحقيق ، ولكن لفت نظرى وجود كثير من التصويبات والزيادات والتكملات على هوامش صفحات هذه النسخة الوحيدة ، والتى نشأت — فى أغلب الظن — من المقابلة على نسخة المؤلف وقراءتها عليه : وكان لهذا فضل كبير فى تحرير النص وتصحيح أخطائه .

ولقد جعلت خطوات البحث قسمين :

الأول : دراسة عن أبى نصر — عصره ، وحياته ، وشيوخه وتلاميذه وأخلاقه ، ومكانته العلمية ، وعن الكتاب منهجه فيه وآراؤه واتجاهاته وموقفه من النحاة السابقين .

الثانى : تحقيق نص الكتاب والتعليق عليه .

ثم ذيلت البحث بالفهارس العامة للكتاب .

وأدعو الله العلى القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، إنه سميع مجيب ، والحمد لله رب العالمين ،

القاهرة فى { ربيع الثانى ١٤٠٤هـ
يناير ١٩٨٤م

د . عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه
المدرس فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٥

الباب الأول

١ ـ الفصل الأول : عصره ـ نسبه ـ مولده ونشأته ـ وفاته .

٢ ـ الفصل الثانى : شيوخه ـ تلاميذه .

٣ ـ الفصل الثالث : صفاته وأخلاقه ـ مكانته العلمية ـ مؤلفاته .

الفصل الأول

عصره ـ نسبه ـ مولده ونشأته ـ وفاته

عصره :

عاش أبو نصر هارون بن موسى فى القرن الرابع ومطلع الخامس الهجريين وعاصر خلافة عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ - ٣٥٠هـ) والحكم المستنصر (٣٥٠ — ٣٦٦هـ) وسلطان الدولة العامرية (٣٦٦ — ٣٩٩هـ) كما شهد ـ مع نهاية القرن الرابع ـ الصراع الدامى الذى أودى بوحدة الأندلس السياسية.

وفى ظل الخلافة الأموية ودولة بنى عامر بلغت الأندلس ذروة مجدها السياسى، كما وصلت إلى أوج تقدمها الحضارى والثقافى .

أما فى الناحية السياسية فقد استطاع « الناصر » أن يسحق خصوم الدولة فى الداخل والخارج ، وأن يوطد أركانها ويكفل لها الأمن والاستقرار والرخاء كما دخلت الأندلس فى عهده مرحلة جديدة ، فغدت خلافة ـ بعد أن كانت إمارة ـ وأصبحت قوة يخشى بأسها ويخطب ودها ، حتى لم تبق أمة من الأمم إلا وفدت عليه خاضعة وانصرفت عنه راضية[1] وسار على نهجه ابنه

---

(١) راجع البيان المغرب ١٥٨/٢ وما بعدها وجذوة المقتبس ١٣ والمعجب ٥٤ ونفح الطيب ٣٣٠/١ ، ٣٤٣ والعبر ٢٩٨/٤ وأزهار الرياض ٢٧٢/٢ ودولة الاسلام ٣٧٥/٢ وما بعدها .

« المستنصر » من بعده في تثبيت دعائم الخلافة وتأمين حدودها ، وكبح جماح الثائرين عليها[1] . ولم تكن هيبة الدولة الأندلسية أيام بني عامر — الذين كانوا يديرون دفة الحكم باسم الخليفة « هشام المؤيد » — بأقل منها أيام الناصر والمستنصر[2] ، حتى تولى السلطة عبد الرحمن بن عامر الذي أجبر الخليفة على إصدار مرسوم بتوليته العهد[3] فثار عليه ابن عبد الجبار سنة ٣٩٩ هـ وقتله ، وخلع الخليفة ونصب نفسه بدلا منه . وهكذا انهارت الدولة العامرية فجأة ، وتوالت الأحداث الدامية المريرة حتى تمخض الأمر في النهاية عن تلك المأساة المروعة ، وهي تمزيق الأندلس إلى دويلات صغيرة متناحرة .

وأما في الجانب الحضاري والثقافي فإن ذلك العصر يعد العصر الذهبي للأندلس في ميدان العمران والفنون والعلوم والآداب ، غدت فيه قرطبة — حاضرة الدولة — درة في جبين الحضارة الأندلسية ، ومنتجعا يقصده رواد الثقافة والمعرفة ، ويؤم إليه طلاب العلم من جميع كور الأندلس وأصقاعها المترامية . ولم تكن الزهراء — في عهد المستنصر — والزاهرة — في عهد بني عامر — بأقل من قرطبة فيما بلغته في شكلها المادي أو ازدهار العلوم والآداب وتعدد دور العلم ومجالس العلماء والمكتبات العامة والخاصة .

وإذا كان ارتفاع المد الحضاري والثقافي — الذي افتتح بإنشاء أكبر مكتبة عرفتها الأندلس — قد صاحب خطوات بناء المجد السياسي في ذلك العصر ،

---

(١) راجع البيان المغرب ٢٦٤/٢ وما بعدها والعبر ١٤٢/٤ وما بعدها ودولة الاسلام ٤٨٤/٢ وما بعدها .

(٢) انظر البيان المغرب ٢٦٤/٢ وما بعدها و ١٢/٣ — ٢٣ ودولة الاسلام ٥٤٠/٢ وما بعدها .

(٣) أعمال الاعلام ١ — ٩٣ والعبر ١٤٩/٤ ونفح الطيب ١٩٨/٢ .

فإنه ختم بخراب تلك المكتبة مع تبدد الوحدة السياسية وخراب العمران في قرطبة[1] ،

ويهمنا هنا أن نتبين ذلك الجانب في مجال الدراسة اللغوية والنحوية .
إن الفضل الأكبر في تلك النهضة الثقافية عامة واللغوية والنحوية بصفة خاصة يرجع إلى الحكم المستنصر الذي يعد أحد علماء الأندلس في هذا العصر[2] فقد أنشأ مكتبة عامة ألحقها بالقصر وجلب إليها المصنفات من كل الأقاليم والبلدان ، حتى بلغت فهارسها أربع وأربعون فهرسة في كل منها خمسون ورقة[3] كما حث العلماء على التأليف وأغدق عليهم العطاء ، واستقدم كبار العلماء إلى قرطبة ، وكان أبو على القالى أبرز شخصية قدمت الأندلس سنة ٣٣٠ ، وقد حمل معه ذخائر اللغة ودواوين الشعر والأدب ومنها كتاب سيبويه ، وقاد فيها نهضة لغوية خصبة . وإلى جانب ذلك ظلت الرحلة إلى المشرق والأخذ عن الشيوخ والعودة بالكتب من العوامل الدائمة في نشاط الحركة اللغوية والنحوية .

وكان أبرز الراحلين إلى المشرق محمد بن يحي الرباحى الجيانى (ت ٣٥٨)[4] الذى تتلمذ عليه وعلى أبى على القالى جيل عكف على دراسة النحو واللغة بصفة عامة ، وعلى كتاب سيبويه بوجه خاص ، منهم أبو بكر بن القوطية صاحب كتاب الأفعال (ت ٣٦٧)[5] وأبو بكر الزبيدى (ت ٣٧٩)[6] وله

---

(١) الحركة اللغوية فى الأندلس ٨٣ ، ٢٦٤ .
(٢) الحلة السيراء ٢٠٢/١ ونفح الطيب ٣٧١/١ .
(٣) جمهرة أنساب العرب ١٠٠ وفى المعجب ٥٩ ونفح الطيب ٣٦٢/١ « عشرون ورقة » فقط .
(٤) سيأتى الحديث عنه .
(٥) بغية الملتمس ١٠٢ ومعجم الأدباء ٢٧٣/١٨ وانباه الرواة ١٧٨/٣ .
(٦) جذوة المقتبس ٤٣ ووفيات الأعيان ٥١٤/١ ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨ وتاريخ العلماء ٩٢/٢ .

الاستدراك على أبنية سيبويه والواضح في النحو وطبقات النحويين واللغويين وغيرها ، وأحمد بن أبان بن سيد الذي شرح كتابي الكسائي والأخفش في النحو (ت ٣٨٣)[١] ومحمد بن عاصم المعروف بالعاصمي (ت ٣٨٢) حامل رواية الرباحي لكتاب سيبويه ، وكان لايقصر عن أكابر أصحاب المبرد[٢] . وأحمد بن عبد العزيز بن أبي الحباب النحوى (ت ٤٠٠)[٣] وصاحبنا أبو نصر هارون بن موسى (ت ٤٠١) وغير هؤلاء كثير[٤] .

نسبه :

هو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي ، وكنيته أبو نصر وأصله من مجريط . ولا تختلف المصادر في شيء من هذه النسبة ماعدا ابن خير فإنه لم يذكر اسم جده (صالح) ولا نسبه إلى قبيلته أو وطنه الأول أو الثاني كما أن المصادر تكاد تتفق على وصفه بالأديب ، ويصفه القفطي بالأديب النحوى ، وابن خير بالنحوي[٥] .

وتشير سلسلة النسب إلى أصله العربي ، وأنه من قبيلة « قيس » ، ولكن المصادر التي بين أيدينا لاتدلنا على الفرع الذي ينتمي إليه من هذه القبيلة ذات البطون المتشعبة ، ويذكر ابن حيان أن الأمير محمد « بنى لأهل ثغر

---

(١) الصلة ١٤/١ ومعجم الادباء ٢٠٣/٢ وانباه الرواة ٣٠/١ والمدارس النحوية ٢٩١ .

(٢) الصلة ٢٥/١ وجذوة المقتبس ١١١ .

(٣) الصلة ٤٥٣/٢ وجذوة المقتبس ٧٤ .

(٤) انظر الحركة اللغوية فى الاندلس ٢٣٧ — ٢٤٧ .

(٥) الصلة ٦٢٠/٢ وانباه الرواة ٣٦٢/٣ ، والبغية ٣٢١/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ وفهرسة ابن خير ٣١١ ومعجم البلدان ٥٨/٥ والحلل السندسية ٣٤٣/٩ ، ٣٤٤ .

طليطلة حصن طلمنكة وحصن مجريط وحصن بنة قراطة »[1] كما يقول ابن حزم ـ وهو معاصر لأبي نصر ـ أن « بطليطلة ووادي الحجارة قوم ينتمون إلى قتيبة بن مسلم »[2] فهل يمكن القول : بأن « أبا نصر » ينتمي إلى ذلك الفرع من قيس عيلان الذي كان يسكن طليطلة ووادي الحجارة وأن أسرته انتقلت إلى حصن مجريط بعد بنائه فنسب إليه ؟ إن صح هذا الحدس فإن صاحبنا يكون من فرع باهلة من قيس عيلان ـ الذي ينتمي إليه قتيبة بن مسلم قائد الفتوحات العظيمة في خراسان وصاحب الآثار المشهورة في التاريخ الإسلامي[3] . ولكننا لا نعرف شيئا عن أسرة أبي نصر ولا متى قدمت إلى الأندلس ؟ ولا من من آبائه كان أول من قدم إليها ؟ كذلك لم تشر المصادر لأي دور قام به أحد من آبائه في ميدان السياسة أو الثقافة ، أما كنيته بأبي نصر فأغلب الظن أنه كان له ابن يدعى بهذا الاسم ، فكُني به .

مولده ونشأته :

ولد أبو نصر في قلعة مجريط ، وإلى هذا الموطن الأصلي نُسب فقيل : من أهل مجريط ، أو مجريطي الأصل ، وليس لدينا ما يشير إلى تاريخ مولده ؟ ولكن يمكن تقدير زمن ولادته بمنتصف العقد أو بداية الرابع من القرن الرابع الهجري ، ذلك أن أبرز شيوخه هو محمد بن يحيى الرباحي المتوفى سنة (٣٥٨) وأبو علي القالي المتوفى سنة (٣٥٦) ويبعد أن يكون أبو نصر قد هاجر إلى قرطبة ، وأخذ عن الرباحي والقالي قبل سن العشرين من عمره .

وأغلب الظن أنه تلقى تعاليمه الأولى في موطنه الأصلي مجريط ، تلك القامة

---

(١) المقتبس ٢/١٣٢ والتاريخ الاندلسي ٣٠٥ .

(٢) جمهرة انساب العرب ٢٤٦ .

(٣) جمهرة انساب العرب ٢٤٦ والتاريخ الاسلامي ٣٠٦ .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh١٢

التى لم تكن أهميتها تقتصر على الناحية الحربية ، بل كان لها نشاط علمي ظاهر، ويصفها الحميرى بأنها « مدينة صغيرة ، وقلعة منيعة ، وكان لها – في زمن الإسلام – مسجد جامع وخطبة قائمة »[١].

وإلى مجريط ينسب عدد من علماء الأندلس[٢] . ومازالت تلك القلعة تنمو وتكبر إلى أن اتخذها فيليب الثانى عاصمة لأسبانيا سنة ٩٦٩ هـ[٣] (١٥٦٠ م) بعد طليطلة ، وبقيت كذلك حتى الآن باسم مدريد .

رحل أبو نصر فى طلب العلم إلى قرطبة – وهى يومئذ تموج بالعلماء والفقهاء والمشتغلين بعلوم اللغة – فلقى شيوخا جلة ، وسمع منهم ، وروى عنهم ، ثم انتقل إلى الزهراء ولازم أبا على القالي بها إلى أن مات فانتقل إلى أبى عيسى الليثي يتلقى عنه علوم الحديث والتفسير، حتى إذا اكتملت له أسباب العلم والمعرفة ، أخذ يلقي دروسه فى قرطبة موطنه الثانى – والتى نسب إليها فقيل : القرطبى ، وفيها اختلف إليه فى طلب العلم وجوه الناس ، كما اختلف إليه الأحداث لثقتهم بدينه[٤] .

وفى قرطبة وافته منيته ، وتتفق المصادر على أن وفاته كانت سنة (٤٠١) وينقل ابن بشكوال عن أبى حيان بأنه توفى يوم الاثنين لأربع بقين من ذى القعدة ، ويوافقه القفطي على ذلك ، ويزيد عليه بأن وفاته كانت بعد وفاة – معاصره – ابن الحباب بشىء يسير[٥] .

---

(١) الروض المعطار ١٨٠ وانظر الحلل السندسية ٣٤٣/١ – ٣٤٥ والتاريخ الأندلسي ٣٠٥ .

(٢) الحلل السندسية ٣٤٤/١ – ٣٤٥ .

(٣) الحلل السندسية ٣٤٦/١ والتاريخ الأندلسي ٣٠٦ .

(٤) الصلة ٦٢٠/٢ والبغية ٣٢١/٢ وانبـــاه الرواه ٣٦٢/٣ ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ .

(٥) المصادر السابقة ، وتوفى ابن الحباب سنة (٤٠٠ هـ) انظـــر الصلة ٢٥/١ وجذوة المقتبس ١١١ .

الفصل الثاني

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

يقول عنه تلميذه الخولاني : إنه « لقي شيوخا جلة في العلم والأدب وسمع منهم وروى عنهم »[1] ومعنى أنه قد تلقى ثقافته من منابع متعددة ، وأخذ من كل فن بطرف شأنه في ذلك شأن معظم العلماء المتقدمين ، لم يكن همهم قاصرا ـ في بداية حياتهم العلمية ـ على فرع واحد من العلم ، بل كانوا يجعلون لهم ركيزة في مختلف العلوم والآداب ، ثم يميلون بعد مرحلة من الدراسة إلى نوع من التخصص يتوافق مع طباعهم وتهواه أمزجتهم ، ذلك لأنهم « كانوا على بينة من أن العلوم يخدم بعضها بعضا ، وكانوا يعلمون جيدا أن الاقتصار على فن واحد لا يغني المرء فتيلا »[2] .

وهكذا كان شأن أبي نصر ، ولكن المصادر لا تذكر لنا من شيوخه الجلة هؤلاء في العلم والآداب إلا أسماء ثلاثة منهم فقط : الرباحي ، والقالي ، وأبو عيسى الليثي . وربما كان اكتفاؤهم بذكر أسماء هؤلاء الثلاثة لكثرة ملازمة أبي نصر لهم دون غيرهم ، وأيًّا ما كان الأمر فإن هؤلاء الشيوخ الثلاثة كانوا يمثلون ذروة الثقافة الأندلسية في ذلك العصر .

(١) فالرباحي : محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي الجياني الرباحي —

---

(١) الصلة ٢/٦٢٠ .

(٢) ابن كيسان النحوي : ٣١ .

(ت ٣٥٨) يعد إمام العربية فى الأندلس، وكان قد طالع كتب أهل الكلام وتفنن فيها ، ونظر فى المنطقيات ، فأحكمها ، ورحل إلى مصر فلقى أبا جعفر النحاس ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، كما روى عنه المقتضب للمبرد ثم عاد إلى قرطبة يقرأ كتاب سيبويه على طلابه شارحا له ومدققا فى مسائله ومستنبطا لما فيه من أحكام وعلل، سالكا فى ذلك طريق الاعتراض والجواب ، وطرد الفروع إلى الأصول ، وكان يعينه على ذلك ، عارضة قوية وحذق بالعربية ، ولطف فى المسلك إلى المعانى وقوة فى الاحتجاج والتعليل والاستنباط ، ولم يكن يقتصر على ذلك ، بل كان يعقد لطلابه مجلسا فى كل جمعة للمناظرة فيه . وهكذا نهج لمؤدبى العربية ومن عنى بالنحو سبيل النظر ، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى المشرق ، من استقصاء الفن بوجوهه ، واستيفائه على حدوده[1] .

وقد أفاد أبو نصر من طريقة أستاذه، واعتمد ما سنه من ذلك ، فى كثير من مواطن كتابه ، كما سنبين ذلك فيما بعد . ولم تكن تلمذة أبى نصر للرباحي قاصرة على رواية كتاب سيبويه عنه وحضور دروسه ومجالس مناظراته بل روى عنه أيضا كتاب الأخبار للمازنى ، وكتاب أبى الحسن الأخفش فى النحو ، وكتاب التصاريف للمبرد، والكافى والمقنع للنحاس كما روى عنه كتاب النقائض والانتصار والمقصور والممدود لابن ولاد ، وكتابى صنعة الكتاب والاشتقاق للنحاس[2] .

---

(١) الزبيدى ٣٣٥ – ٣٣٧ ، وبغية الملتمس ١٣٤ ، وتاريخ العلماء ٧٢/٢ وانباه الرواة ٢٢٩/٣ ، والمدارس النحوية ٢٩٠ ، وفهرسة ابن خير ٣٠٦ ، ٣٠٧

(٢) فهرسة ابن خير ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٥٤ . ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، والحركة اللغوية فى الاندلس ٢٤٤ .

(٢) أما أبو على القالى فهو إمام عصره، ووحيد نسجه، « كان أحفظ أهل زمانه للغة، وأرواهم للشعر، وأعلمهم بعلل النحو على مذهب البصريين، وأكثرهم تدقيقا فيه[1] » . ذاع صيته ببغداد وطبقت شهرته الآفاق، فاستدعاه الخليفة الناصر إلى الاندلس، فلبى دعوته سنة (٣٣٠) وحمل معه مجموعة ضخمة من دواوين الشعر وكتب اللغة والأخبار، وكان من بينها كتاب سيبويه :

وهناك بقرطبة وفى المسجد الجامع بالزهراء أقبل الناس عليه يفيدون من دروسه، ويروون عنه ذخائر الكتب التى حملها، ويتدارسون مؤلفاته وأماليه ونوادره، وظل القالى يقود تلك النهضة الثقافية ستا وعشرين سنة بالأندلس يدرّس ويُملى ويؤلف حتى وافته منيته سنة (٣٥٦)[2] بعد أن تخرج عليه يديه جيل من العلماء كان لهم أكبر الأثر فى الجيل التالى لهم. وكان من بين هؤلاء صاحبنا أبو نصر الذى كان يكثر من الاختلاف إليه، ولم يفارقه حتى مات. وكان من بين ما رواه عنه كتابه النوادر بجامع الزهراء. وأدب الكاتب لابن قتيبة[3]

ويروى عنه تلميذه المعروف بابن الغراب قصة طريفه حدثت لأبى نصر مع شيخه القالى فيقول : « قال لى أبو نصر هارون بن موسى بن جندل النحوى كنا نختلف إلى أبى على البغدادي ـ رحمة الله ـ وقت إملائه النوادر بجامع الزهراء، ونحن فى فصل الربيع، فبينا أنا ذات يوم فى بعض الطريق إذا أخذتنى سحابة، فما وصلت إلى مجلسه ـ رحمه الله ـ إلا وقد ابتلت ثيابى

---

(١) بغية الملتمس ٢١٨ والزبيدى ٢٠٢ .

(٢) فهرسة ابن خير ٣٢٨ ، ٣٦٣ ، ٣٥٥ والزبيد ٢٠٣ — ٢٠٥ .

(٣) الصلة ٦٢٠/٢ — ٦٢١ ، ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ ، وفهرسة ابن خير ٣٣٥ .

كلها ، وحوالي أبي على أعلام أهل قرطبة ، فأمرني بالدنو منه ، وقال لي : مهلا يا أبا نصر ، لا تأسف على ما عرض لك ، فهذا شيء يضمحل عنك بسرعة بثياب أخرى تبدلها » . ثم حكى القالي حكاية عن نفسه يبين بها مبلغ ما كان يقاسيه في طلب العلم ، قال أبو نصر . « وسلاني بما حكاه ، وهان عندي ما عرض لي من تلك الثياب : واستكثرت من الاختلاف إليه ولم أفارقه حتى مات ـ رحمه الله ـ[1].

٣ — فإذا ما إنتقلنا إلى شيخه أبي عيسى الليثي ـ يحيي بن عبد الله بن يحيي ابن يحيي ـ وجدنا أنفسنا أمام عالم من لون آخر ، فهو من أسرته بربرية تنتمي إلى قبيلة مصمودة ، اشتغل جل أفرادها بالعلم ، وبرزوا ـ بشكل خاص ـ في علوم الشريعة ، فجده الأعلى يحيي بن يحيي أبرز الرواد الذين نشروا مذهب مالك بالأندلس وانتهت إليه الرياسة في الفقه والفتيا[2] ، وسار على نهجه أولاده وأحفاده من بعده ، فما منهم إلا فقيه أو محدث أو مفسر ، كما تولى معظمهم مناصب عالية في الدولة فكان منهم القاضي أو المفتي أو المشاور في الأحكام ، هذا فضلا عن إلمامهم بالعربية والشعر ، وعنايتهم بنواحي العلوم المختلفة[3] .

أما أبو عيسي فقد كان فقيها محدثا ، تولى القضاء ببجانة وألبيرة ، ثم أحكام الرد أيام كان أخوه محمد بن عبد الله قاضي الجماعة بقرطبة ، كما كان أخوه أحمد واليا على حصين مجريط .

(١) الصلة ٦٢٠/٢ ـ ٦٢١ ، وانباه الرواة ٣٦٢/٣ ـ ٣٦٣ .
(٢) بغية الملتمس ٤٩٥ ـ ٤٩٦ وتاريخ العلماء ١٧٦/٢ ـ ١٧٧ .
(٣) تاريخ العلماء ٣٤/١ ، ٨٥ ، ١٨٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩٣ و ٦١/٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، والتكملة ١٠/١ ، ١٢ .

رحل الناس إلى أبى عيسى من جميع كور الأندلس ومن طبقات مختلفة يدرسون عليه التفسير والحديث ، وكان مجلسه فى دروس الموطأ غاصا بالناس ، ولم تشهد قرطبة مجلسا أكثر منه بشرا فى عهده[١] وكان من بين هؤلاء صاحبنا أبو نصر[٢]. ويبدو أن تلمذة أبى نصر على أبى عيسى الليثي كانت تشمل ما كان يلقيه أستاذه على طلابه فى الموطأ وغيره من كتب التفسير والحديث ، لأنه وإن كانت المصادر لم تشر إلى نوع معين من العلم رواه عنه ، إلا أن مجالس أبى عيسى كانت تدور فى معظمها حول هذه العلوم ، وعمر أبو عيسى طويلا حتى كان آخر من حدث عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى وانفرد بالرواية عنه ، وتوفى سنة (٣٦٧).

وهكذا تنوعت ثقافة أبى نصر، على أيدى هؤلاء الشيوخ وازدادت خبرته وتوسعت مداركه على أيدى غيرهم من علماء عصره .

تلاميذه :

تكاملت أسباب العلم لأبى نصر ، فتصدر للدرس والإفادة ، وأخذ الناس يختلفون إليه من جميع الطبقات ، من الأحداث ووجوه القوم وطلاب العلم ، ينهلون من علمه ومعارفه ، وذلك لما كان يتمتع به من الثقة فى دينه وعلمه ، ومن الصحة فى أدبه[٣] وكان أشهر هؤلاء التلاميذ :

(١) أبو عمر الطلمنكى ــ أحمد بن محمد بن عبد الله المعافرى ــ (ت ٤٢٩) أحد الأئمة فى علوم القرآن الكريم ــ قراءاته وإعرابه وأحكامه وناسخه

---

(١) تاريخ العلماء ٢/١٨٩ ــ ١٩٠ وبغية الملتمس ٤٨٨ .

(٢) الصلة ٢/٦٢٠ والبغية ٢/٣٢١ .

(٣) الصلة ٢/٦٢٠ ، والبغية ٢/٣٢١ ، وأنباه الرواة ٣/٣٦٢ .

ومنسوخه ومعانيه – كما كانت له عناية بالحديث وروايته وضبطه، ومعرفة برجاله وحملته ، حافظا للسنن ، عارفا بأصول الديانات ، مقدما في المعرفة والفهم ، غيورا على الشريعة ، ولهذا كان سيفا مصلتا على أهل البدع والأهواء[١] .

(٢) أبو محمد عبد الله بن سيف الجذامي البلنسي (ت ٤٣٠) اشتغل بعلوم اللغة حتى صار نحويا ضابطا لأصول النحو ، وأديبا متفننا في الأدب ، ولهذا تصدر لتعليم العربية وأخذ عنه جماعة من الناس[٢] .

(٣) الخولاني – محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن غلبون – (ت ٤٤٨) كان معتنيا بالحديث وجمعه ، مكثرا في روايته ، محافظا عليها ، ثقة فيها[٣] .

(٤) ابن الغراب – أبو بكر محمد بن موسى بن فتح الأنصاري البطليوسي (ت ٤٦٠) ، وقد كان عالما بالآثار والأخبار ، متفننا في علوم اللغة والشعر والأدب[٤] .

(٥) ابن عبد البر – أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري –(ت ٤٦٣) صاحب كتاب الاستيعاب ، كان إمام عصره ، وواحد زمانه في علم الحديث ، كما كان بصيرا بالفقه ، متقدما في علم الأثر ، له دراية واسعة في علم الأنساب[٥] .

(٦) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، كان عالما بالآداب واللغة ، وقد روى عن أبي نصر كتاب سيبويه ، وكتاب الأخفش ، وكتاب التصاريف للمبرد وكتب النحاس وابن ولاد التي رواها أبو نصر عن

---

(١) الصلة ٤٨/١ – ٥٠ ، ٦٢٠/٢ .
(٢) التكملة ٧٩٦/٢ .
(٣) الصلة ٥٠٧/٢ .
(٤) الصلة ٥١٣/٢ ، ٦٢٠ .
(٥) الصلة ٦٤٠/٢ – ٦٤٢ ، ٦٢٠ .

شيخه الرباحى ، كما أن ابن خيرون هو حامل رواية كتاب « عيون كتاب سيبويه »[1].

أما كتاب الأخبار للمازنى الذى أخذه أبو نصر عن الرباحى أيضا فقد رواه عنه هو هلال بن عريب[1]. كما أن كتاب أدب الكاتب الذى أخذه عن القالى ، قد رواه عنه أبو عبد الله محمد بن عيسى[2]

(١) ٦٤٠/٢ وفهرسة ابن خير ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٨٦ .
(٢) فهرسة ابن خير ٣١٣ ، ٣٣٥ .
(٣) الصلة ٦٤٠/٢ ، وفهرسة ابن خير ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٥٤ ، ٣٨٥ — ٣٨٦ .

الفصل الثالث

صفاته وأخلاقه ـ مكانته العلمية ـ مؤلفاته

صفاته وأخلاقه :

يصفه تلميذه الخولانى بأنه : «كان رجلا صالحا منقبضا[1] مُسمتاً[2] عاقلا مهيبا ، صحيح الأدب ».. وكان من الثقات فى دينه وعلمه »[3] .

وتلك كلمات موجزة جامعة لخير صفات العالم ، وأجل أخلاقه . فهو رجل يزينه الصلاح والتقوى ، والبعد عن الرياء وتطلعات النفس إلى زخارف الحياة ، ويُجمِّله عقل راجح ينأى به عن الهوى والغرض ، ويقوده إلى الاعتدال والقصد ، وينير له طريق الحق ويرسم له جادة الصواب فى دينه ودنياه ، ومن هنا كانت ثقة الناس فى دينه وعلمه ، كما حملهم ما كان يتمتع به من تلك الصفات الطيبة على هيبته واحترامه . وقد يتطرق إلى الذهن أن انقباض أبى نصر كان ابخل فيه ، ولكن يبعد هذا الظن أن البخيل زرىّ لا يتمتع باحترام الناس وهيبتهم له وثقتهم فى ورعه وعلمه وأدبه ، كما أن تبجيل الناس له ربما لم يكن قاصرا على ما كان يتحلى به من جميل تلك الصفات بل كان يمتد إلى مظهره الخارجى ، فقد كان أبو نصر حريصا على أن يظهر بين الناس بمظهر لائق وهندام نظيف ، وفى قصته مع أستاذه القالى ـ والتى ذكرناها هناك ـ مايميط اللثام عن ذلك ، فكم كان أسفه شديدا وخجله بالغا حينما وافى مجلس

---

(١) الانقباض : خلاف الانبساط ، والمراد به هنا الاقتصاد والاعتدال فى المعيشة .

(٢) السمت : حسن القصد والمذهب فى الدين والدنيا ، والتزام الحق وجادة الصواب فى الحياة .

(٣) الصلة ٢/٦٢٠ .

أستاذه ــ وحوله أعلام أهل قرطبة ــ بشياب بلتها سحابة الربيع، ولولا حصافة القالى وتداركه لموقف تلميذه الحريص على العلم ماهان ذلك الأمر على أبى نصر ولا تسلى عن أسفه وشدة خجله من منظره .

مكانته العلمية :

لاشك أن أبا نصر كان ذا مكانة علمية متميزة ، ولاغرابة فى ذلك فإن تلمذته على جلة من الشيوخ فى العلم والأدب ، وملازمته لمن تبوأ مكان الصدارة منهم ، ــ إلى جانب ما كان يتحلى به من رجاحة العقل ، ودماثة الخلق ، والتزام جادة الصواب فى الحياة ، وحب العلم ، وحرص على الدرس والتحصيل ــ جعلته كل هذه الأشياء خليقا أن يتبوأ مكانة علمية ظاهرة بين أقرانه من العلماء ، فإذا ماذهبنا نتبين تلك المكانة فى مظاهرها الأخرى ، وجدناها فى أقوال تلاميذه عنه ، فهو عندهم ــ كما يقول الخولانى ــ رجل يمتاز بصحة الأدب ، والثقة فى الدين والعلم ، وألفيناها فى اختلاف الناس ــ من مختلف الطبقات ــ إلى مجالس علمه ودروسه ، وفضلا عن ذلك فإننا نلمسها فى ذلك الأثر الماثل بين أيدينا الآن ، وهو « شرح عيون كتاب سيبويه » فاقتحامه لميدان « الكتاب » ومعالجته لكثير من قضاياه المعضلة ، ومسائله المشكلة ، ومناقشاته لفحول النحاة ــ كالأخفش والمبرد والمازني والجرمى والزجاج والنحاس والزبيدى ــ تشير بوضوح إلى تمكنه ورسوخ قدمه فى هذا الميدان كما تبين مدى ماوصلت إليه مكانته العلمية .

هل لأبى نصر مؤلفات أخرى ؟

يذكر ابن خير من بين كتب الأنحاء واللغات والآداب التى رواها عن شيوخه كتاب « عيون سيبويه ، والنكت ، تأليف أبى نصر هارون بن موسى ابن جندل النحوى » وقد يتبادر إلى الذهن أن قوله : « والنكت » كتاب

آخر غير كتاب العيون ولكنه يقول بعد ذلك : « حدثني به أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزى عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومى عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمى عن أبي نصر مؤلفه[1] » :

فإفراد الضمير فى قوله : « حدثني به » وقوله « مؤلفه » يقطع بأنه كتاب واحد شرح فيه عيون مسائل « الكتاب » كما فسر فيه نكته ، وهذا ماصنعه أبو نصر فى الكتاب الذى بين أيدينا .

وفضلا عن ذلك فإن المصادر الأخرى التى ترجمت له أو أشارت إليه لم تذكر له مصنفات أخرى غير هذا الكتاب ، ولم نعثر فى ثنايا كتابه هذا ولا عند أحد من تلاميذه ورواة علمه على مجرد الإشارة لذلك . ومن هنا فإن ما يتراءى فى الخاطر من احتمال أن تكون عوادى الزمن قد أتت على شىء من مصنفات له هو احتمال يبدو باهتا بعيدا ، والأقرب إلى الصواب أن يكون ماشغل أبا نصر عن مواصلة التأليف هو انكبابه على تلك الشحنة الضخمة من الزاد الدسم فى كتب المشارقة التى دخلت إلى الأندلس فى ذلك العصر — علاوة على مؤلفات أستاذه القالى — وتفريغ همه لدراستها وتدريسها لطلابه ورواد مجالسه وأيضا عنايته بتأديب الناشئة وتثقيفهم .

ومما يعضد هذا الاتجاه أن معظم زملاء أبي نصر كانوا — فى ميدان الدراسات اللغوية — معلمين أكثر منهم مؤلفين ، وأن من مارس التأليف منهم باستثناء أبي بكر[2] الزبيد وأحمد بن أبان بن سيد[3] — لم تتجاوز مصنفاتهم

(١) فهرسة ابن خير ٣١١ .

(١) احصي له محقق كتاب لحن العوام احد عشر مصنفا — انظر مقدمة المحقق ٢٦ — ٣٢ .

(١) له كتاب العالم نحو مائة مجلد مرتب على الاجناس بدأ بالفلك وختم

كتابا واحدا أو أثنين أو ثلاثه[٢] .

على أن اهتمامه بكتاب سيبويه دراسة وتدريسا ووضع مصنف يتناول عيونه ومشكل مسائله ونكته لاشك أنه أخذ من أبى نصر جهدا وشغله وقتا ليس بالقليل .

بالذرة ، وكتاب العالم والمتعلم ، وشرح كتابى الأخفش والكسائى - انظر جذوة المقتبس ٣٨١ ومعجم الأدباء ٢٠٣/٢ . والمدارس النحوية ٢٩١ .

(١) انظر الحركة اللغوية فى الأندلس ١١٣ - ١١٧ .

الباب الثـانى

الفصل الأول : منهج أبى نصر فى شرحه لكتاب سيبويه •

الفصل الثانى : آراؤه واتجاهاته وشواهده •

الفصل الثالث : موقفه من النحاة السابقين •

الفصل الرابع : توثيق نسـبة الكتـاب ـ وصـف النســخة المعتمدة ـ منهج التحقيق •

الفصل الأول

منهج أبي نصر في شرحه لكتاب سيبويه :

بدأ أبو نصر كتابه دون مقدمة تحدد منهجه ، أو تشير إلى دوافع تأليفه أو الهدف منه ، وإنما دخل في موضوع الكتاب مباشرة : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله وسلم[1] ، قال أبو نصر هارون بن موسى في قول أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه ـ رحمه الله ـ هذا باب علم ما الكلم من العربية » .

ولكن للمتتبع لما في الكتاب يمكنه أن يلحظ أبرز ملامح الطريقة التي سار عليها ، وإلى أي مدى التزم بها :

١ — لم يتناول أبو نصر في شرحه كل أبواب كتاب سيبويه ، ولا كل مسائل الأبواب التي تعرض لها ، وإنما اختار من ذلك ما رآه يحتاج إلى توضيح وتفسير .

٢ — يبدأ حديثه ، عادة بذكر كلام سيبويه معزوًّا إلى بابه « قوله في باب . . . » ثم يذكر فقرة النص كاملة ، أو شطر منها ، وأحيانا يكتفي بذكر جملة أو عبارة ، أو شاهد من القرآن أو الشعر[2] ، وهو لا يكاد

---

(١) سقطت هذه الجملة سهوا أثناء الطبع ، وقد نبهنا على ذلك في الاستدراكات .

(٢) إعرضنا عن ذكر الإمثلة لهذه الانواع لكثرتها في ثنايا الكتاب .

يخالف هذه الطريقة إلا في النادر القليل ، كما في ص٢٢٦ حيث بدأ شرحه لعيون باب التصغير بالكلام عن كيفية تصغير « مقوال » و « أقوال » دون أن يقدم نصا لسيبويه ، وفي ٢٢٩ لم يذكر نص سيبويه عن كيفية تصغير وجمع المثالين « افتقار وانطلاق » وإنما ذكر تصغيرهما وجمعهما ثم علق عليهما من ناحية ما يمكن أن يدخل على وزنهما مصغرين أو مجموعين . وفي ص٢٤٢ حيث ساق النص « وسألت الخليل – رحمه الله – عن قوله آتيك أصيلا لا . . . » دون أن يشير إلى الباب الذي يوجد فيه .

ومثل ذلك أيضا في ص١٠٨ عند ذكره نص سيبويه « وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول : رويد نفسه ... » .

٣ — في معظم الأحيان يذكر فقرة النص أو ما يختاره منها ، ثم يأخذ في شرحها أو التعليق عليها دون أن يكرر شيئا منها ، ولكنه في بعض الأحوال يعيد في الشرح ما يريد شرحه من أجزائها[(١)] ، كما أنه في أحيان أخرى يفرّق جزئيات الفقرة الواحدة ، ويتناول كلا منها بالشرح أو التعليق على حدة ، ففي ص١٩ يفسّر قول سيبويه « وليس في الأسماء جزم » وفي ص ٢٠ يعلق على قوله « وليس في الأفعال المضارعة جر » وبعد ذلك يشرح قوله « لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين » والنصوص الثلاثة متتابعة في فقرة واحدة عند سيبويه[(٢)] ، وفضلا عن

---

(١) انظر ص ١٥٠ — ١٥١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ — ١٩٨

(٢) ومثل ذلك أيضا في النصين ص ١٦، ١٧ وص ٤٤، ٤٥ ، وأيضا في ص٧٢

ذلك فقد لايذكر نصا لسيبويه البتة ، ولكنه يشير إلى رأيه فى المسألة ، ثم يذكر رأى بعض المعلقين على الكتاب فيها ويتناوله بالنقد والتفنيد[١] .

٤ — السمة الغالبة فى شرحه للمسائل التى اختارها هي التوسط بين البسط والإيجاز ، فهو يشرح نَصّ سيبويه ، ويبين المراد منه ، ويعلل لوجهة نظره ، وإذا كان هناك نقد فَنّده ، أو اعتراض أجاب عليه فى عبارة واضحة بيِّنة ، دون إسهاب أو استطراد فى الشرح أو إغراق فى التعليل.

ولكنه قد يخالف ذلك النهج ، فعند حديثه عن النسب إلى شية نراه يذكر كيفية النسب إليها ويبين وجهة نظر سيبويه ، ويذكر رأى الأخفش ويفنّده ، ويفصل القول فى ذلك تفصيلا لامزيد عليه[٢] . كما أنه في حالات أخرى يكتفى بمجرد التعليق على النص ، فهو يذكر نص سيبويه « وأماقولهم دارى خلف دارك فرسخا ، فانتصب لأن خلفك خبر للدار ، وهو كلام عمل بعضه فى بعض ، واستغنى ، فلما قال : دارى خلف دارك أبهم فلم يدر ماقدر ذلك ، فقال فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يبّين فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب ، كما عمل عشرون فى الدرهم » ثم لايزيد في شرحه له عن قوله : « يعنى أن الفرسخ ونحوه هو غاية الدار كما أن الليل غاية السير في قولك سرت إلى الليل »[٣] .

---

(٣) انظر ص ٧٤ ، ٧٥ حيث ذكر رأيين للأخفش ، ثم شرح وجه الخطأفيهما.

(٢) انظر ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣ ، وانظر أيضا ص ١٦ ـ ١٨ حيث يذكر جميع الأوجه المحتملة فى (ما) فى قول سيبويه « لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، وبين ما يبنى عليه الحرف » .

(٣) ص ١٣٠ ـ ١٣١ ، وانظر أيضا الصفحات ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٨٣ ، ٨٤، ١٩٣ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

٥ — يحاول فى كثير من الحالات أن يفسر المراد من عبارة سيبويه في نص ما بمقارنته بكلامه فى مكان آخر، ويعبّر عن ذلك بقوله : « ويدلك على ذلك قوله . . . » أو « ومما يزيد هذا إيضاحا قول فى باب . . . » أو « وبيان ماذكرناه قوله ... » أو « كما قال فى باب . . . » و « ومما يقوى هذا قوله في باب » « ويبين ماذكرناه قوله ... » إلى غير[1] .

(١) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٩ ، ١٨٩ ، ١٩٨ .

الفصل الثاني

آراؤه واتجاهاته وشواهده :

ركز أبو نصر اهتمامه فى شرحه للعيون التى تناولها على توضيح المراد من كلام سيبويه ، وبيان وجهة نظره ، والتعليل لها ، ورد النقود والاعتراضات عليها ، وفي هذا الإطار كانت له فى بعض الأحيان وجهة نظره الخاصة ، كما كانت له اتجاهاته واختياراته للعينة :

١ — يرى أن المراد بقول سيبويه « وليس فى الأسماء جزم » الأسماء التى لاتنصرف ، لأنها التي يطلب فيها الجزم حين منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل[١] . وغيره من النحويين لايقصر الأمر على ذلك .

٢ — فى نيابة اسم الإشارة عن المفعول المطلق يجعل ذلك خاصا بأفعال الشك لأنه الوارد عن العرب فى قول سيبويه « ظننت ذاك » ولايصح فى غيرها من الأفعال فلا تقول : ضربت ذاك[٢] . والنحويون يقيسون جميع الأفعال على أفعال الشك .

٣ — يقول سيبويه في صياغة فعل التعجب « وبناؤه من فَعَل و فَعِل وفَعُل وأَفْعَل » وقد اختلفت كلمة النحاة بعد سيبويه فى قياسية التعجب من

(١) ص ١٩

(٢) ص ٤٦

صيغة « أفعل » فبعضهم يرى أن ذلك مقيس و نسبه إلى سيبويه بناء على هذا النص ، وبعضهم يرى أن ذلك موقوف على السماع ونسبه إلى سيبويه أيضا .

أما أبو نصر فقد فسر قوله « وأفعل » بأن المراد به الصفات التى جاءت على هذا الوزن وليس لها فعل ، وليست بلون ولا خلقة جسدية ، مثل الأرعن والأحمق والأنوك والألد لأن هذه الصفات تضارع الفعل فى الكلام وتضارعه فى البناء ، ويصاغ من فعلها ـ لو وجد ـ ما أفعله ، فكذلك يجب أن يصاغ منها[1] .

٤ — الوصف الذى على وزن (فَعْلان) جعل سيبويه فى موضع علة منعه من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة ، وفى موضعين آخرين جعل العلة فى ذلك كون النون بدل من الهمزة .

وقد أدى هذا إلى زعم بعض الناس أن سيبويه قد تناقض في هذه المسألة ، كما جعلها أستاذنا عضيمة من المشكلات التي تعذر عليه التوفيق بين نصوصها ، وأخذ على المبرد متابعته لسيبويه فى هذا الاضطراب ، أما أبو نصر فقد حلّ هذا الأشكال ، بأن مراد سيبويه أن النون في (فعلان) لما أبدلت من ألف التأنيث الممدودة جعلت بمنزلتها فى أن الإسم معها لاينصرف في معرفة ولانكرة ، فهى تجرى مجرى الهمزة التى هي بدل

---

(١) ص ٦١ ـ ٦٢ ، ٢٥٩ ، وقد عضدت رأيه بكلام سيبويه عن ذلك فى موطن آخر (هامش رقم (٢) ص ٦٢

منها ، ولولا ذلك لانصرف الاسم معها فى النكرة[1] .

٥ ـــ ذكر سيبويه فى (باب من الابتداء يضمر فيه مابنى على الابتداء) قول العرب « ما أغفله عنك شيئا » فوقف العلماء طويلا لايعرفون أصل هذه الكلمة ولم يفسره أحد منهم حتى جاء الزجاج وفسره على أن معناه على كلام قد تقدم ، كأن قائلا قال : زيد ليس بغافل عنى . فقال المجيب : بلى ماأغفله عنك ، انظر شيئا ، أى تفقد أمرك ، فحذف الفعل « انظر » الناصب « شيئا » أما أبو نصر فقد جعل هذا القول يحتمل معنيين : معنى التعجب ؛ وهو الذى ذكره الزجاج ، والآخر أن يكون الكلام على النفى ، أى هو ليس بغافل ثم قال : عنك شيئا ، وهو يريد : دع عنك الشك الذى سبق إليك ، فحذف الفعل ، وكنى بقوله « شيئا » عن الشك ، وكأنه قال : عنك شكا[2] .

٦ ـــ جوز سيبويه فى قول الشاعر :

أرواح مودع أم بكور　　أنت فانظر لأي ذاك تصير

أن يكون « أنت » فاعلا بمضمر يفسره مابعده ، وأن يكون مبتدأ حذف خبره ، أو خبرا لمبتدأ محذوف

وقد وافقه أبو نصر فى الوجه الأول ، ثم جاء بوجه آخر ، وهو أن يكون « أنت» خبرا للرواح صراحة أو بتقدير مضاف أى أذو رواح أنت[3].

---

(٢) انظر ص ٢٠٠ ــ ٢٠١ وهامش رقم (٥) ص ٢٠٠

(٢) ص ١٤٥

(٣) ص ٨٦ ــ ٨٧

٧ — فسّر السيرافي مذهب سيبويه في قوله « ماصنعت وأباك ،ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » بأن مابعد الواو منصوب بالفعل الظاهر قبلها لأنها للمعية ، فيكون التقدير عنده : ماصنعت مع أبيك ، ولهذا تعلّق السيرافي بأن ترجمة الباب على إظهار الفعل « هذا باب مايظهر فيه الفعل وينتصب الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به » .

ثم ذكر مخالفة الزجاج في ذلك ، حيث جعل النصب هنا بإضمار فعل لأن الواو عاطفة وليست للمعية ، وأن التقدير : ماصنعت ولا بست أباك .

أما أبو نصر فلم يكتف بمخالفة السيرافي بل راح ينقض تفسيره بمقارنة نصوص الكتاب في أماكن متفرقة ، ثم ارتضى مذهب الزجاج من حيث المبدأ ، وهو أن النصب بإضمار فعل ، وأن ترجمة الباب على الإضمار « هذا باب مايضمر فية الفعل ... » ولكنه لم يرتض تأويل الزجاج لأنه فاسد من حيث المعنى لأن قوله : « ماصنعت » استفهام ، وقوله : « ولابست أباك » خبر على هذا التأويل ، وأن التأويل الصحيح هو : ماصنعت وماصنعت وأباك ، وبهذا لم تخرج الجملة المعطوفة عن معنى الاستفهام الذى فى الجملة الأولى[1] .

٨ — يفرق أبو نصر بين التضعيف والإدغام ، فالتضعيف هو تكرير الحرف يحتاج إلى حركتين من اللسان ، أما الإدغام فهو تشديد الحرف يحتاج إلى رفع اللسان مرة واحدة وهو أخف وألين من التضعيف ، ولهذا

(١) ص ٧٨ — ٨٠

فهم يستثقلون الضعيف فى الـكلام ويفرون منه إلى أحد وجهين : الإدغام أو الحذف[١] .

٩ — جاء البيت :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا   إذا كان يوما ذا كوا كب أشنعا

فى بعض رواياته برفع «يوم» ونصب «أشنعا» وقد جوز بعضهم على هذه الرواية أن يكون «أشنعا» خبر الـكان ، أو حالا ـ إذا جعلتها تامة ـ وأبو نصر يجعله منصوبا على تعظيم الأمر أى اذ كره أشنعا ، لأن فى جعله خبرا أو حالا فساد للمعنى فلا يقال : كان زيد ابنا من بنى آدم ، لأن هذا لايجهل[٢] .

ومن اختيار جانب المعنى أيضا ردّه على المبرد في البيتين :

أو مسحل شنج عِضَادَة سمحج   بسراته ندب لهـا وكلوم

حتى شآها كايل موهنا عمل   باتت طرايا وبات الليل لم ينم

حيث جعل المبرد «عضادة سمحج» فى الأول و «موهنا» فى الثانى منصوبين على الظرفية ، فردّ عليه أبو نصر هذا القول بأنه يؤدى إلى فساد المعنى ، واختار رأى سيبويه على أنهما مفعولان «لشنج» و «كايل» لأن فيه تقوية المعنى الذى أراده الشاعر[٣] .

وفى قول الشاعر أيضا : «لا كالعشية زارا ومزورا»

---

(١) ص ١٧٤
(٢) انظر ص ٧٤
(٣) ص ٧٥

يمنع أن يكون التقدير : لازائراً كالعشية ، أو لازائرَ كالعشية ، لاستحالة أن يحمل الزائر على العشية وهو غيرها .

١٠ — من اتجاهاته الأخرى :

والمحدث لأحوال الإعراب هو الاسم ؛ لأنه الأول ، ولأنه الفاعل ص١٣ ، ٩٨

— أول المجارى السكون ، والحركات فرع عنه وزوائد لحقت الحرف ص١٣

— أول الأفعال هو الماضى ، لأن الفاعل لايقال له فاعل حتى يقع منه الفعل ، وقبل وقوع الفعل إنما هو فعل بالقوة لايقال له ماض ولا مستقبل ص١٥

— الناصب للظرف فى قولك : زيد خلفك هو الابتداء عن طريق النيابة عن المحذوف ، وهو ليس خبراً ، ولكنه سد مسد الخبر ص٣٩، ١٢٧

— لايجوز تعويض شيئين عن شىء واحد ص١٨٢

١١ — مظاهر اهتمامه بالتعليل كثيرة ، وهو لايقتصر فى تعليلاته على العلل الأوائل ، ولكنه يتعداها فى كثير من الحالات إلى العلل الثوانى والثوالث .

١٢ ـ أما شواهده فهى من القرآن الكريم وقراءاته وأشعار العرب وأمثالهم .

الفصل الثالث

موقفه من النحاة الآخرين :

عكف أبو نصر على كتاب سيبويه يدرسه ، ويقارن بين مسائله ونصوصه ويمعن النظر فى عيونه ومشا كله ، وقد أدى به طول النظر فى « الكتاب » أن اتخذ من صاحبه مثله الأعلى ، فراح يدافع عن آرائه ، ويفسر وجهة نظره ، ويرد آراء المخالفين واعتراضاتهم ونقودهم فى كثير من المسائل التي عالجها فى شرحه ، حتى إنه فى بعض المواضع ، لايذكر المسألة إلا ليرد عنها اعتراض معترض ، أو نقد ناقد ، أو استدراك مستدرك ، أو مخالفة مخالف .

وقد تناولت ردود أبى نصر أكثر من خمسين موضعا ردّ فيها على الأخفش والمازنى والجرمى والمبرد والزجاج والسيرافى والنحاس وابن الإدفوى والزبيدى وغيرهم ، ولسنا هنا فى معرض ذكر هذه النقود وردّ أبى نصر عليها ، فذلك مذكور فى مواطنه من التحقيق ، ولكننا نشير إلى بعض الجوانب فى موقف أبى نصر من هؤلاء العلماء :

١ ـــ كانت معظم الردود موجهة إلى استدراكات الزبيدى وآراء الأخفش ونقود المبرد ، ولكنه لم يصرح بذكر الزبيدى مطلقا ، كما أنه لم يذكر الأخفش فى موضعين ص٨٥ ، ١٦٠ وكذلك بالنسبة للمبرد ص٧٨ ، ٨٠

وقد رد على كل من المازنى والجرمى فى موضعين على أولهما فى ص١٢٦ ،

٩٩٢ ـ ١٩٢ ، وعلى الثانى فى ص ٤٢ ، ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، وعلى الزجاج فى موضع واحد ص١٢١ وكذلك السيرافى ص ١٢١ ، وابن الإدفوى ص٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، وعلى النحاس ـ دون التصريح به ـ فى ص٢١١

كما أن هناك آراء واعتراضات رد عليها دون يذكر أصحابها ص٢٣ ، ٦٠، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨

٢ — اعتمد فى ردوده على الأدلة القياسية والسماعية والعقلية والإلزامية والكلامية وعلى المقارنة بنصوص سيبويه فى الأماكن المختلفة ، وعلى اختيار جانب المعنى .

فنى رده على الأخفش فى قوله : أزيد أخاه تضربه « النصب الوجه ...» يقول : « وهذا قياس خارج عن مذاهب النحاة ... »[١] .

وفى قول الأخفش أيضا : « وتقول أزيدا لم يضربه إلا هو . . . » يقول أبو نصر : « خطأ لاتتكلم به العرب وإنما كلامهم أزيدا لم يضربه إلا نفسه ... »[٢] .

وفى رده على المبرد حين اختار أن يكون « مثلهم » فى « وإذ مامثلهم بشر ـ صفة مقدمة للنكرة نصب على الحال ـ يقول : فيلزمه على هذا التأويل إذا قال : ما فى الدنيا بشر مثلهم ـ على من جعل للنكرة حالا ـ أن يحذف فيقول مابشر مثلهم ويعمل « فى الدنيا » مضمرا[٣] .

وعلى قول للمبرد فى قول الشاعر :

---

(١) ص ٧٤ .
(٢) ص ٧٥ .
(٣) ص ٥٥ .

فليس بمعروف لنـا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

إن عقر الخيل ليس منها ، يرد أبو نصر بأن هذا « دليل على أنه يزعم أن الصفة غير الموصوف ، ويتصل هذا بما نعوذ بالله منه ... »[1] .

ويقول الزجاج فى قول سيبويه « ماصنعت وأباك » إن التقدير ما صنعت ولابست أباك .

فيرد أبو نصر بأن هذا التأويل بالملابسة هنا يفسد المعنى حيث تختلف الجملتان خبرا وإنشاء[2] .

غلّط الجرمىُّ سيبويه فى أن الأصل في الأفعال – التى تتعدى بنفسها وبحرف الجر – أن تتعدى بحرف الجر ، ثم يحذف حرف الجر فينفذ الفعل إلى المفعول فينصب ، وحجة الجرمى أن من الأفعال مايتعدى بحرف جر وبغير حرف جر ، ويبيّن أبو نصر فساد مذهب الجرمى بأن الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخالك مايوصله إليه ، وإذا كان أصله ألا يصل إليه إلا بحرف الإضافة حسن لك أن تستخف وتدخله فيما هو أمكن . ثم يعضد هذا الدليل بكلام سيبويه فى باب اسم الفاعل حين جعل الأصل فى عمله هو التنوين فى قولك هذا ضاربٌ زيدٍ غدا « ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله التنوين ، ولا كان نكرة »[3] .

يقول سيبويه إن فعايل جمعا – غير مهموز – لم يأت صفة كما لم يجىء

---

(١) ص ٥٩ .

(٢) ١٢١ – ١٢٢ .

(٣) ص ٤٢ – ٤٣ .

واحده من الصفات . فاستدرك عليه الزبيدى بأن قوله قد تناقض لأنه قد ذكر فى باب زيادة الياء « رجل طريم » .

وعلى ذلك فيجب أن يكون جمعه طرايم . فرد أبو نصر بأن سيبويه إنما عنى غير طرايم لأنه قد ذكره فى موضع فدل على أنه استثناه في الجمع . ثم يقول : ونظير هذا التأويل قوله فى باب الظروف « فأما دونك فإنه لا يرفع أبدا وإن قلت : هو دونك فى الشرف » ثم قال وقد انفصل الكلام « وإن شئت هو دونك إذا جعلت الآخر هو الأول »[1] .

٣ ـــ جاءت ردود أبى نصر واضحة لاغموض فيها ، كما كانت أدلته محدودة ، لا يعمد إلى الإسهاب فيها وسرد ما يمكن الاستغناء عنه ، ولكننا نلاحظ عليه بعض التحامل فى عباراته ، كقوله : « وقول الأخفش فى لات إنها لا تعمل شيئا فى القياس ، غلط لأنه إذ نصب فلابد من ناصب ... »[2] ـ وقوله : « وقول الأخفش العطف عاملين جائز يستحيل من الوجه الذى أشار إليه سيبويه ولم يكشفه حين علم أنه لا يشكل على أهل النظر »[3] .

وفى رده على المبرد ـ حين جعل « عضادة سمحج » فى قول الشاعر : « أو مسحل شنج عضادة سمحج » منصوبة على الظرفية « وهذا من الذين يتهاونون بالخلق إذا عرفوا الإعراب ، وهو إذا جعله ظرفا كان المعنى

---

(١) ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

(٢) ص ٥٤

(٣) ص ٥٦ .

فاسدا »[1] : وانظر أيضا هذه العبارات فى رده على النحاس « إنما زعم من لم يفهم عن سيبويه - رحمه الله[2] - وعلى الزبيدى « وهذا غلط لا يتناوله إلا من لم يطالع الكتاب مطالعة الفهم »[3] وعلى ابن الإدفوى « وقد كان يلزمه - لو اهتدى إلى قول سيبويه - أن يأتى به ثم ينقضه »[4] .

٤ — لم يكتف بالرد على آراء هؤلاء العلماء واعتراضاتهم ، وإنما شمل ماوقعوا فيه من أخطاء نتيجة بعض التعليقات على حاشية الكتاب ، فقد وقع فى متن الكتاب فى تحقير سنين اسم امرأة على ُسنَيِّين ، على قوله فى بضع : بضيع ووقع فى الحاشية يُضَيِّع وقد شرح السيرافى مراد سيبويه على أساس مافى الحاشية ، وكذلك جاءت طبعات الكتاب بعد ذلك .

وقد بيّن أبو نصر وجه الخطأ فى ذلك ، وبيّن أن مراد سيبويه بذلك هو بضع عشرة ، فإن « عشرة » هنا بمنزلة الواو والنون فى سنون لا يحتسب بها فى التحضير[5] كذلك صحح بعض الأخطاء التى وقعت من النّسّاخ ، والتى لاتزال تتداول فى طبعات الكتاب ، ومن ذلك : « وتقول فى فعاول من شويت وطويت: شوِوِىٌّ وطوِوِىٌّ » بتسكين الواو الأولى فيهما غير مدغمة فى الثانية ، ويقول أبو نصر : وهو غلط وقع فى النسخ والصواب تحريك

---

(١) ص ٨٠ .

(٢) ص ٢١١ .

(٣) ص ٢٨٧ .

(٤) ص ٢٤٧ .

(٥) ص ٢٤٢ .

الواو الأولى بالفتح والثانية بالكسر ... »[1] ومثله أيضا : « من ذلك قولهم فى الأجدر : أشدر » ويقول عنه : هكذا وقع بالشين وهو غلط من الكاتب والصواب : أزدر بالزاى[2] .

٥ ـ إذا كان من حق أبى نصر أن يرد آراء المخالفين لسيبويه ويخطيء نقودهم فقد يكون من حقنا هنا أن نبدي عليه بعض الملاحظات :

(أ) حديث سيبويه فى قوله « ولايجوز بعد إن أن تبنى عندنا على الأسماء ولا الأسماء تبنى على عندنا » عن حكم الاسم الواقع بعد إن الشرطية وأنه لايكون إلا على إضمار فعل سواء أ كان مرفوعا أم منصوبا ، ولكن أبا نصر فسر قوله « ولا الأسماء تبنى على عندنا » بعيدا عن سياق النص حيث تناول به مسألة حكم الاسم المرفوع بعد الظرف[3] .

(ب) تابع مافي سيبويه من أنه قد وُجدَ في أشعار العرب رب لاجواب لها من ذلك قول الشماخ :

ودوية قفر تمشى نعامها كمشى النصارى فى خفاف اليرندج

والاستشهاد بالبيت غير مستقيم لأن جواب رب في البيت بعده[4] .

(حـ) حكم سيبويه بضعف وقوع « كل » المضافة للنكرة مفعولا وقدتابعه أبو نصر فى ذلك ، مع أنه قد ورد فى القرآن الكريم وكلام العرب كثيرا[5]

---

(١) ص ٣١١ . وانظر أيضا ص ٣١١ – ٣١٢

(٢) ص ٣٢٣ . وانظر ص ٣١٢ .

(٣) ص ١١٢ .

(٤) انظر ص ١٥٥ .

(٥) انظر ص ١٤٠

(د) لم تكن ردوده على الزبيدى فى بعض الأحيان تحمل طابع الدليل المقنع ، ولكنها كانت تقوم على مجرد الثقة المطلقة فى كلام سيبويه . ففى باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد يقول سيبويه « ويكون على فِعَلّ فيهما ، والإسم نحو جدبّ ومِجَنّ » فاستدرك الزبيدى عليه بأن مجنّ مِفْعل من الجنّة ، ورد أبو نصر بأن ذلك غلط وضعف لأن سيبويه قد ذكر قبل هذا مجنّ وجعله مِفْعَل من الجنّة ، فدل ذلك على أنه فى هذا الموضع غير ذلك ، وأنه اسم على فِعَلّ لا نعرفه[1] .

ومثل ذلك ما جاء فى دِلْقِم صفة حيث جعلها سيبويه فى موضع على وزن فِعْال وفي موضع آخر على وزن فِعْلم ، فقال الزبيدى عن ذلك إنه نقض قوله ، ورد أبو نصر بمثل ما رد به في مجنّ[2] .

(١) انظر ص ٢٩٠ .
(٢) انظر ص ٢٩٠ — ٢٩١ .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٤٤

الفصل الرابع

توثيق نسبة الكتاب ـ وصف النسخة المعتمدة ـ منهج التحقيق

توثيق نسبة الكتاب :

هناك عدة أدلة تؤيد نسبة كتاب « شرح عيون كتاب سيبويه » إلى أبي نصر هارون بن موسى القرطبي :

١ ـ تحمل صفحة غلاف المخطوطة اسم المؤلف وكنيته واسم أبيه وجده ويؤكد هذه النسبة قول الناسخ بعد ذلك « وهو جميع الكتاب [قوبل] علي نسخة أبي نصر وقرىء عليه » .

٢ ـ نص المؤلف في بداية الكتاب على كنيته واسمه واسم أبيه بقوله: « قال أبو نصر هارون بن موسى » .

٣ ـ كرر المؤلف ذكر كنيته في مواضع عدة من الكتاب عند بداية شرحه لنص من كتاب سيبويه ؛ فهو يقول : قال أبو نصر :

٤ ـ جميع المصادر التي تعرضت لذكر الكتاب لم تنسبه لأحد غير أبي نصر ، بل إن ابن خير يوثق هذه النسبة رواية عن أحد تلاميذ أبي نصر فيقول : « كتاب عيون سيبوية والنكت ، تأليف أبي نصر هارون بن موسى ابن جندل النحوي ، حدثني به أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزى[1]

---

(١) من أهل مالقة،روى عنه ابن بشكوال،ويقول عنه:كانت عنده كتب كثيرة وآداب جمة (ت ٥٢٥) ـ الصلة ٢/٢٤٩

عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومي[1] عن أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن خيرون السهمي[2] عن أبي نصر مؤلفه[3] وعنوان الكتاب عند السيوطي والقفطي وفي معجم المؤلفين « تفسير عيون كتاب سيبويه »[4] وفي كشف الظنون « وفسّر هارون بن موسى القرطبي عيونه »[5] وفي بروكلمان « شرح عيون كتاب سيبويه »[6] وقد أخترت هذا العنوان الأخير لأنه هو الموجود على صفحة غلاف المخطوطة ، وعلى الصفحة الأخيرة منها .

---

(١) من أهل مالقة أيضا روى عنه ابن خيرون ، وكان فقيها مدرسا واستاذا فى الآداب وفنونها (ت ٤٧٠) ـ الصلة ٤٣٣/٢

(٢) تقدم الحديث عنه ص ١٨ من المقدمة .

(٣) فهرسه بن خير ٣١١ .

(٤) بغية الوعاة ٣٢١/٢ وأنباه الرواة ٣٦٢/٣ ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ .

(٥) كشف الظنون ١٤٢٨/٢ .

(٦) تاريخ الأدب العربي ١٣٧/٢ .

وصف النسخة المعتمدة :

النسخة التي اعتمدت عليها — والتي لم أوفق في العثور على غيرها — من مخطوطات المتحف البريطاني(Quart, X, 31)[1] تحت رقم (١١٥٦١نحو) وقد حصلت على مصورة لهذه النسخة من « مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي » بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

وتقع هذه النسخة في (٧٧) ورقة ـ عدا ورقة الغلاف ـ مكتوبة على الجانبين إلا الورقة الأخيرة فالمكتوب منها جانب واحد فقط . وتحتوى كل ورقة على (٤٢) سطرا ، ومسطرتها (٢٢ × ١٣) سم ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٣) كلمة .

خطها : كتبت هذه النسخة بخط نسخي قديم لايعتني الناسخ فيه كثيرا بالهمزات والنقط والشكل ، كما لايهتم بوضع علامات الترقيم ، ولكنه يبدأ كلام سيبويه بعبارة « قوله في باب ، أو قوله فيه ، أو قوله » بخط ظاهر .

وفي النسخة سقط بعد نهاية الورقة رقم (٩) وقد تركنا مكانه بياض لعدة أسطر ص ٤٠ ، ونبهنا في الهامش على أنه يمكن تقديره بحوالى ورقة على الأكثر . كما يوجد بهامش الورقة (٢) و (٥٠) من الأصل بعض الكلمات المطموسة ، وقد أمكن تقديمها من سياق النص .

(١) بركلمان ٢/١٣٧ من الترجمة العربية .

وعلى هوامش الصفحات كثير التصحيحات والزيادات التي كان لها فضل كبير فى تقويم النص .

عنوانها : كتب على صفحة الغلاف .

(١) الجزء الأول والثاني والثالث من شرح عيون كتاب سيبويه — رحمه الله — تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح ، وهو جميع الكتاب [وقوبل[1]] على نسخة أبي نصر وقرىء عليه .

(٢) وقف برواق الأروام من شرح (عيون) كتاب سيبويه ، وقد تكرر هذا الوقف على صفحات عديدة من المخطوطة ، وكذلك على الصفحة الأخيرة منها . وكتب بخط مخالف لخط المخطوطة .

(٣) فائدة لدفع الفأر . . . .

(٤) خاتم المتحف البريطانى .

بدايتها ونهايتها : تبدأ المخطوطة بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قال أبو نصر هارون بن موسى فى قول أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه رحمه الله ... » .

---

(١) لا يظهر من هذه الكلمة فى الأصل الا حرف اللام فقط .

وتنتهى بقوله : « تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله على محمد وآله » .

وبعد هذه النهاية — على الصفحة الأخيرة — كلام طمس معظمه ، وقد أمكن قراءة الباقى منه على النحو التالى :

« . . . نسخة انتسخت وقوبلت من نسخة أبى نصر . . . والحمد لله . . . »

وتحمل هذه الصفحة أيضا عبارة الوقف السابقة ، وبعدها ، وعلى الجانب الأيسر من الصفحة آثار لكلام مطموس ، يحتمل أن يكون بعض التمليكات أو غيرها .

كما يوجد عليها خاتم المتحف البريطانى ورقم المخطوطة (١٢٥٦١ نحو) وعدد أوراقها (٧٧ ورقة) وتاريخ (١٥ — ٦ — ٣٥) ثم توقيع .

منهج التحقيق :

أهم الجوانب التى عنيت بها فى التحقيق هي :

١ ـ تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة مع وضع علامات الترقيم ، وضبط الكلمات التى قد تشكل قراءتها بالشكل .

٢ ـ تصحيح ما وقع فى المخطوطة من خطأ أو تغيير أو سقط أو زيادة أو طمس أو تقديم أو تأخير ، وقد استعنت على ذلك — بالنسبة لنصوص سيبويه — بمقارنتها بطبعة (بولاق) والطبعة المحققة — وبالنسبة للشرح — بما على هوامش المخطوطة من تصحيحات وزيادات ، وكذلك بالرجوع — فى المسألة — إلى مظانها فى كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو ، مع التنبيه إلى أماكن نصوص سيبويه التى شرحها أو استشهد بها فى أماكنها من الطبعتين السابقتين .

٣ — توثيق الآراء والأقوال المنسوبة إلى أصحابها ، ونسبة مالم ينسبه أبو نصر منها .

٤ — تخريج الشواهد القرآنية ، والشعرية والأمثال .

٥ — التعليق على المسائل التى قد يخفى المراد منها ، أو إظهار ما فى بعض المسائل من خلاف بين النحويين .

٦ ـ تحمل صفحة الغلاف تجزئة الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، كما نُصَّ فى الورقة (٢٤/ب) من الأصل ـ ص١١٧ من التحقيق ـ على نهاية الجزء الأول

وبدايه الثانى ، وقد دفعنى ذلك إلى وضع عناوين الأجزاء الثلاثة للكتاب جاعلا عنوان الأول فى بداية الكتاب ، والثانى فى المكان الذى أشار إليه المؤلف ، والثالث قبل بداية أبواب الصرف (باب الإضافة ورقه ٤٧/ب) من الأصل — ص ٢١٧ من التحقيق — وبهذا تكون عدد صفحات الأجزاء متقاربه فى الأصل .

٧ — وجدت فى المخطوط ثلاث مسائل قد وضعت فى غير موضعها الذى يقتضيه سياق الترتيب ، فنقلتها من أماكنها ورتبتها وفق سياق الترتيب فى كتاب سيبويه ، مع المحافظة على ترقيم الأصل .

وهذه المسائل الثلاث هي :

١ — « قوله فى باب من إذا كنت مستفهما عن نكرة » إلى قوله « علج وعربانج » وموضعها فى الأصل ورقة (٦٤ / ب) وفى التحقيق ص١٧٩ — ١٨٠

٢ — « قوله فى باب أو وسألت الخليل » إلى قوله « وخالف المعنى »

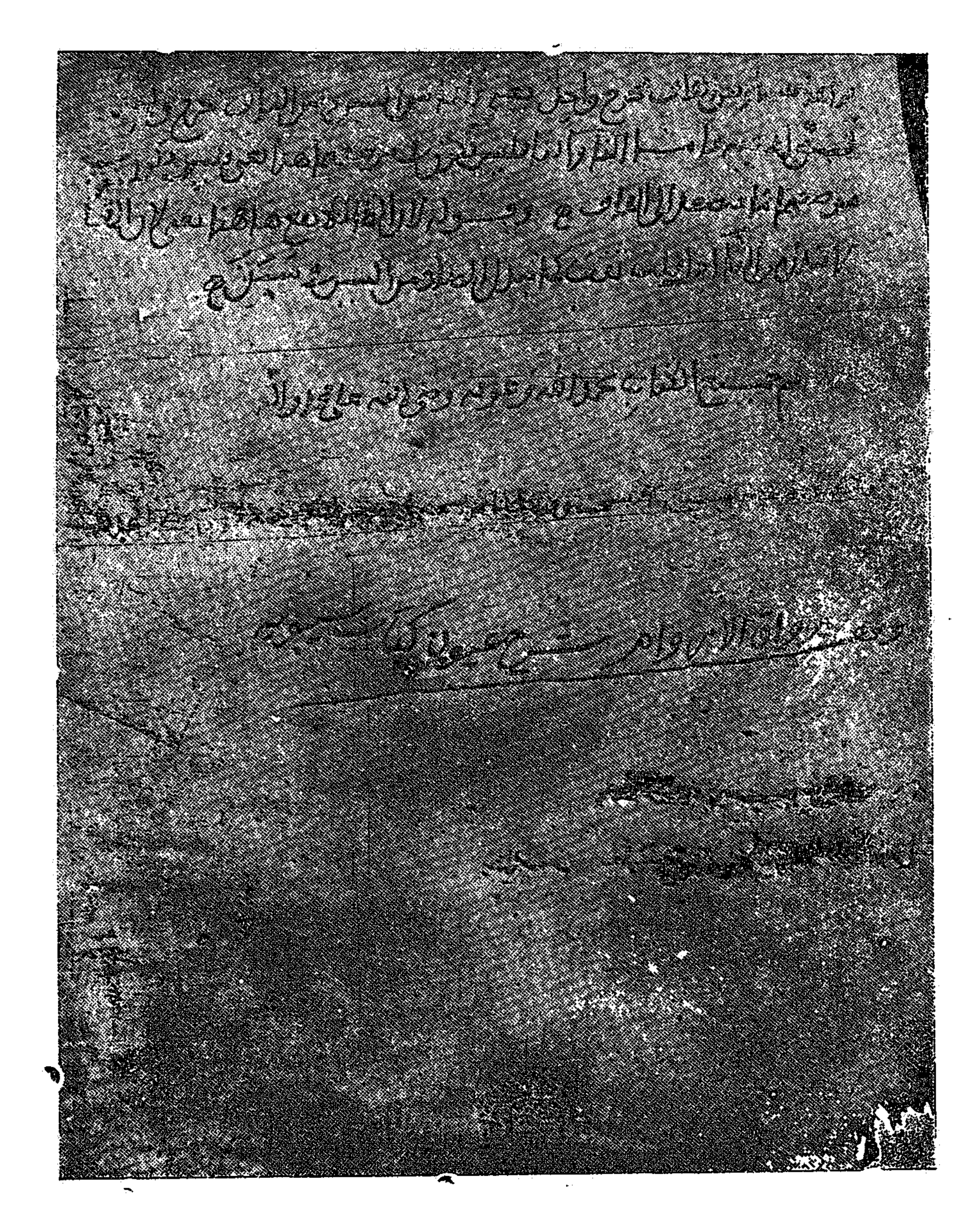
ومكانها فى الأصل ورقة (٦٤/ب)و(٦٥/أ) وفى التحقيق ص١٨٥—١٨٧

٣ — « وأما قول الجرمى أقول فى ظروف هو جمع ظريف » إلى قوله « كقرب فعول من فعيل » وموضعها فى الأصل ورقة (٥٨ / أ) وفى التحقيق ص ٢٥١ — ٢٥٢

٨ — الإشارة إلى إنتهاء صفحات الأصل بوضع خط مائل بين قوسين هكذا (/) على يمينه رقم الصفحه ، وعلي يساره رمزها .

صفحة الغلاف

الصفحة الأولى



الصفحة الأخيرة

شـــرح عيـــون كتاب ســـيبويه

تأليف أبى نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل

القيسى المجريطى القرطبى

ت ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

الجزء الأول والثانى والثالث من شرح عيون كتاب سيبويه — رحمه الله — تأليف أبى نصر هارون بن موسى بن صالح .

وهو جميع الكتاب [وقوبل] على نسخة أبى نصر وقرىء عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الأول

قال أبو نصر هارون بن موسى فى قول أبى بشر عمرو بن سيبويه — رحمه الله — « هذا باب علم ما الكلم من العربية [1] » .

« ها » حرف يُنَبَّه به ، وكثر لزومه لـ « ذا » [2] الذى هو اسم المشار إليه ، وصار فيه أكثر منه فى سائر الأسماء للإشارة التى تصحب العيان والإمالة ببعض الجوارح إلى المشار إليه خوفاً من غفلة المُنَبَّه وإعراضه عن المشير المنبِّه [3] .

وهى بمنزلة « يا » يدلك على ذلك قول العرب : يأيها الرجل .

قال الخليل — رحمه الله — « ها » فى هذا الموضع بدل من « يا » وفى معناها ، وإنما يريدون بأىّ ياالرجل ، فكرهوا وقوع [يا] إلى جنب

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٢ و (هارون) ١/١٢ .

(٢) اللزوم والملازمة : عدم المفارقة ، فالأولى أن يقول : وكثر دخولها على « ذا » .

(٣) نقل الأزهرى عن أبى الهيثم أنه قال : « ها » تنبيه تفتتح العرب بها الكلام بلا معنى سوى الافتتاح ، تقول : هذا أخوك ، ها ان ذا أخوك . وتقول : ما انتم هؤلاء تجمع بين التنبيهين للتوكيد ، وكذلك : الا يا هؤلاء — اللسان (ها) .

الألف واللام فأبدلوا منها « ها » ليختلف اللفظان باتفاقهما فى المعنى ويكون أخف عليهم من تكريره[1] ، مع أن « يا » تعرف المنادى المقصود بعينه فلا تلى الألفُ واللامُ اللتين للتعريف [كذلك ، وعند يدخلون « ها » تكون لجمع[2] إقبال المنبّه على المشار إليه[3] [وكذلك يدخلون « ياء » على « ها » فى قولهم : ياهذا ويكون][2] لازما أيضا ثم يحذفونها فيقولون : ياذا ، ولاتدخل « ها » على « يا »[4] لاتفاقهما أيضا إلا فى قولهم : يأيها لما ذكرت لك ، وهى وإن عاقبت « يا » فليست

---

(١) لم أعثر على قول للخليل بهذا النص ، وفى سيبويه (بولاق) ٣١٧/١ « وزعم الخليل رحمه الله ..... كما أختص النداء بيايها الرجل . ولا يكون هذا فى غير النداء ، لانهم جعلوا « ها » تذبيها فيها بمنزلة « يا » واكدوا بها التنبيه حين جعلوا« يا »مع« ها » فمن ثم لم يجر لهم أن يسكتوا على اى ولزمه التفسير»ويقول السيرافى جـ ٣ ورقة ٤٩«ومعنى قوله(اى قول سيبويه) وجعلوا « ها » فيها بمنزلة يا واكدوا التنبيه ، أن يا للتنبيه ، وها فى آخر يأيها توكيد لـ «يا » لأن ها تكون للتنبيه فى هذا ونحوه »ويقول سيبويه (بولاق) ٣١٠/١ « وأما الألف والهاء اللتان لحقتا اى توكيد فكانك كررت « يا » مرتين اذا قلت : يايها . وصار الاسم بينهما كما صار « هو » بين « ها » وبين « ذا » اذا قلت : ها هو ذا » .

وقد علل السيرا فى جـ ٣ ورقة ٣٧ لزوم « ها » لأى فى النداء فقال : « والزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه فى الكلام ، وعوضا من المحذوف منها والذى حذف منها الاضافة كقولك:أى الرجلين».وفى اللباب للعكبرى ورقة ٧١ «وفى«ها»وجهان:أحدهما:انهم اتوا بها عوضا عن المضاف اليه لأن حق اى أن تضاف . والثانى : انها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل حيث امتنع دخول « يا » عليه » .

ويقول ابن القواس : « أما (أى) من نحو : يايهاالرجل ـ فاسم مبهم مفرد منادى مبنى على الضم مشفوعا بحرف التنبيه،أما لأنه عوض عما تضاف اليه أى، أو عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة لافادتها التنبيه كحرف النداء،وما فيه اللام صفة لأى » شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١٨٨/١ رسالة .

(٢) ما بين الأقواس المعقوفة مطموس فى الأصل ، وقد حاولنا تقويم العبارة ما أمكن .

(٣) فى الأصل « على المشير اليه » خطأ .

(٤) فى الأصلا « ياء » .

مما يعرف به كـ « يا » ولذلك وليت الألفُ واللامُ [1] والإشارة إلى السؤال الذى هو سبب العلم وباب التوصل إليه [2] ، وذلك لأن أول كلامك الذى به تعطف المتكلّم عليك النداء ثم الاستفهامُ الذى هو سبب الخبر ، فكأن رجلا تأمل كلام العرب فرآه ثلاثة أنواع مختلفة المعانى، فسمى كل نوع كلمة ، كما تقول العرب للقصيدة التى يتكرر مافيها وتختلف ألفاظ أبياتها ومعانيها : هذه كلمة فلان [3] .

ثم سأل عن أسمائها وحدّها فقال : « ما الكلم » ؟ وهو يريد ما اسمه وحدّه ، كما يقال : ما اسمك ؟ فتقول فلان ، ويجزي من قولك : من أنت؟ . واختار الكلم على الكلام إعلاما أنه يسأل عن ثلاثة أشياء ، ولا تكون

---

(١) فى هامش المخطوط « سألته عن خروجه الى ذكر « يا » مع « هـا » ، فقال : انما ذكرت ذلك من طريق التشبيه بينهما ، اذ « يا » تنبيه للمدعو كمـا (أن) ها .... » فى مكان النقط كلام مطموس أحسبه . (تنبيه للمشار كذلك) .
وهو سؤال من الناسخ أو من القارىء الذى قام بمقابلة هذه النسخة على نسخة أبو نصر وقراءتها عليه .

(٢) ذكر السيرا فى أن الاشارة فى قول سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » تحتمل ثلاثة أوجـه :
أحدهما : أن يكون اشار الى ما فى نفسه من العلم ، وذلك حاضر . والثانى : أن يكون اشار الى متوقع قد عرف وانتظر وقوعـه فى اقرب الأوقـات اليه فجعله كالكائن الحاضر . والثالث : أن يكون وضع كلمة الاشارة غير مشير بها ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار اليه . وقد اعترض الفارسى على الوجه الأخيـر ، وارتضي الثانى منها . وأجاب الصفار عن ذلك بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه السيرا فى ٢/١ ، ٣ رسالة ، وحاشية يس على التصريح ١٧/١ أما أبو نصر فقد جعل الاشارة هنا جوابا لسـؤال متوقـع ـ ما الكلم ؟ ـ فأجابه بقوله : هذا باب ....

(٣) الكلمة فى اصطلاح النحاة هى القول المفرد ، واطلاقها على الكـلام أو الجمل المفيدة مجاز لغوى،قال تعالى:(وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين (وقال سبحانه (كلا انها كلمة هو قائلها) اشارة الى قوله (رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت) .

إلا جماعا ، والكلام أعم [منه[1]] لأنه يقع للواحد والجمع[2] ، ثم قال : « من العربية » فرجع إلى أن جعل الـكلم الاسم الواحد وكذلك (٢/أ) الفعل والحرف ، لقوله « من العربية[3] » واكتفي[4] بعلم المسئول أن الجمع على ذلك ، فأجابه بقوله :

« هذا باب علم ما الـكلم من العربية » على ما أخبرتك .

قال أبو نصر : فإن قال إنسان : قد علم أن ما الـكلم من العربية في قوله: « هذا باب علم ما الـكلم من العربية » خبر ، فلم امتنعت « ما » فيه من أن يعمل فيها ما قبلها ؟ قيل : إن التسوية أجرت على حرف الاستفهام ماليس باستفهام ، كما أن الاختصاص أجرى على حرف النداء ماليس بمنادى ،

---

(١) هذه الكلمة مطموسة فى الأصل .

(٢) اجاب السيرافى عن اختيار سيبويه الكلم دون الكلام أو الكلمات بقوله:ان الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجمع ، وانما أراد سيبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف ، وهو جمع ، فأراد أن يعبر عنها باشكل الألفاظ بها واشبهها بحقيقتها ، ولم يقل : الكلمات لأن الكلم اخف منها فى اللفظ .

ووجه ثان : ان الكلم اسم ذات الشيء ، والكلام اسم الفعل المصرف من الكلم، وأقدمها فى الرتبة اسم الذات واسم الحدث والمصدر فرع عنه . السيراقى ١/ ٨ ــ ٩ رسالة « بتصرف » .

(٣) الكلم يشمل العربى وغيره ، كما أن الذى يتصل بمن هو المبعض لا البعض . وقد أجاب السيراقى عن ذلك بوجهين : أحدهما : انه ذكر الكلم التى هى شاملة جميع الكلام وأراد بعضها ، ثم بين ذلك البعض المراد بقوله : من العربية . والثانى : أن يكون أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذى جاء لمعنى وهو ما ضمنه هذا الباب الذى ترجمه به ــ السيرافى١/٥رسالة«بتصرف»وانظر ايضاح الرجاجى ٤١ ــ ٤٢ .

(٤) فى الأصل « والنفى » خطأ .

وذلك أنك إذا استفهمت فقلت : ما الكلم من العربية ؟ فأنت لاتدرى ما الكلمات الثلاث التى سألت عنها واستوى علمك فيها ، فإذا قلت : قد علمت ما الكلم من العربية فقد استوى علم الذى تخبره عنها فلايدرى ماهي ؟ فلما شارك الخبر الاستفهام فى التسوية أجرى مجراه ، وكذلك إذا قلت : يافلان ، فالمنادى مختص من بين أمته لأمرك ، فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فقد اختصصت نفسك ومن معك بقولك : « لنا » ثم أكدت الاختصاص بقولك : أيتها العصابة ، وجرّت العصابة على حرف النداء صفةً له وليس بمنادى ينبهه غيره ، لاشتراكهما فى الاختصاص ، وكذلك « أمّا أنا فأفعل كذا أيها الرجل »[1] :

قال أبو نصر : وموضع « ما » إذا نونت على النصب لأنه مفعول به ، ولكن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله ، ولايتقدمه من الأفعال إلا التى تلغي ، وهي أفعال الشك والعلم ، ولفظه لو أنه اسم متمكن الرفع بالابتداء ، فإن حذفت التنوين كان للوضع فى الأصل على ماذكرت لك وبعده الخفض بالإضافة واللفظ الرفع بالابتداء لو تمكّن غير معتل[2] .

---

(١) سيبويه : « هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا له وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص كما ان المنادى مختص من بين امته لامرك ونهيك أو خبرك ، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما ان التسوية اجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام ، لانك تسوى فيه كما تسوى فى الاستفهام، فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء .. وذلك قولك : اما انا فافعل كذا وكذا أيها الرجل ... .

(بولاق) ٣٢٦/١ وهارون ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ .

(٢) ذكر السيرافى ٣/١ ـ ١٠ «رسالة» الاوجه الاعرابية الجائزة ى « ما » فى ترجمة سيبويه نلخصها فيما يأتى :

(علم) مصدر يقدر بأن تعلم أو بأن يعلم ، فاذا اقدر بأن تعلم ـ وكان منونا ـ كان الكلام على «ما» من ثلاثة أوجه =

قوله . « فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » [١]
إنما أدخل الفاء لما في التنبيه من معنى الأمر الذي فيه معنى الشرط ، جوابا ،
وما بعد الفاء حديث علقته الفاء بما قبلها و ليس منه [٢] .

ولما فرغ من تسمية الكلم عم ماربط الكلمة الأخيرة بالحد إيجازا
وهو قوله : « جاء لمعنى » [ويعنى بهذا [٣]] أن كل كلمة (٢ / ب) جاءت
لمعنى في غيرها فهي حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، وذلك أنك تقول
إذا أخبرت : « فلان منطلق » فإن دخل الكلام معنى الاستفهام أو التمني

= أ — استفهامية مبتدأ و (الكلم) خبره ، أو العكس ، والجملة في موضع نصب مفعول المصدر .

ب — موصولة ، (والكلم) خبر لمبتدأ محذوف أي هو الكلم ، والجملة صلة .

جـ — صلة — أي زائدة — لتاكيد المعنى ، ويكون (الكلم) مفعول المصدر .

واذا قدر بأن يعلم كان الكلام على(ما)كسابقة في(أن تعلم)الا في موضعين:

أ — موضع (ما)اذا جعلناه منصوبا هناك جعلناه مرفوعا هنا .

ب — اذا جعلنا (ما) صلة هنا ونصبنا (الكلم) رفعناه هنا .

ويجوز في (علم) ترك التنوين واضافية لما بعده ، وتكون « ما » محتملة للوجوه الثلاثة السابقة أيضا . وقد أوصل السيرافي الوجوه الجائزة في جملة التركيب في هذه الترجمة الى خمسة عشر وجها .

وللنحارس رسالة في اعراب هذه الترجمة أيضا ضمن مجموعة في مكتبة شهيد على باشا يتركيا تحت رقم (٢٧٤٠) أوصل فيها احتمالات الاعراب الى بضعة واربعين احتمالا — انظر الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ٣٥٥ — ٣٥٦ .

(١) (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١ .

(٢) وجه السيرافي دخول الفاء هنا بوجهين : أحدهما ما قال به أبو نصر ، والثاني : ان كل جملة فهي مفيدة معنى ما ، وعلى ذلك موضوعها ، والجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء كقولك : زيد أبوك فقم اليه . فكان الفاء في قوله : (فالكلم) جواب الفائدة التي في جملة الترجمة . انظر السيرافي ١١/١ رسالة .

(٣) ما بين المعقوفين ليس واضحا في مصورة المخطوط .

أو غيرها أدخلت عليه لكل معنى حرفا يدل عليه فقلت : أزيد[١] منطلق ؟ أو ليت زيداً منطلق أو مازيد منطلقاً ونحو هذا[٢] .

قوله : « ليس باسم ولا فعل » بيان أن هذا الحرف ليس من الإسم أو الفعل إذا الإسم أيضاً حرف إلا أنه لم يجىء فى الكلام لمعنى فى غيره وكذلك الفعل .

قوله : « وأما الفعل مأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » .[٣]

معناه أن كل كلمة مأخوذة من حدث مستعمل ، أو غير مستعمل لعلة ثم بُنِيَتْ للزمان فهو فعل[٤] ، وليس ببعيد أن يوجد الفعل من مثال لم يستعمل كما أنه لا يبعد أن يكون الجمع مكسّراً على واحد لم يستعمل نحو ملامح ومذاكير[٥] ، وكما أن حَيَّ جاء فى قول الخليل — رحمه الله — على أن مضارعه يَحَيُّ ، وإن لم يستعمل كراهة أن يرفع مالا يدخله الرفع فى كلامهم ، فكرهوا ذلك فى الإدغام كما كرهوه فى التضعيف[٦] .

---

(١) فى الأصل « لزيد منطلق » .

(٢) السيرافى : وإن سأل سائل فقال : لم قال « وحرف جاء لمعنى » وقد علمنا أن الاسماء والأفعال جئن لمعان ؟ قيل له : انما أراد : وحرف جاء لمعنى فى الاسم والفعل ، وذلك أن الحروف انما تجىء للتاكيد وللنفى وللعطف ولغير ذلك من المعانى التى تحدث فى الاسماء والأفعال ، والاسماء والافعال معانيها فى انفسها قائمة صحيحة . انظر السيرافى ١/١١ — ١٢ رسالة .

(٣) (بولاق) ١/٢ و (هارون) ١/١٢ .

(٤) انظر ما قيل فى حد الفعل فى انصاح ايضاح ٥٢ — ٥٣ وأسرار العربية ٦ والصاحبى ٥٢ وكون الفعل ماخوذ من المصدر أو العكس خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظره فى السيرافى ١/١٦ — ٢٠ رسالة ، وايضاح الزجاجى ٥٦ — ٦٣ والانصاف ١/٢٣٥ — ٢٤٥ وأسرار العربية ١٧١ — ١٧٥

(٥) سيبويه : « ومن كلامهم أن يجرى الشىء على ما لا يستعملونه فى كلامهم ،نحو قولهم : ملامح ومذاكير ،لا يستعملون لا ملمحة ولا مذكار » (بولاق) ١/٣٤٨ وانظر ٢/٢٩ ، ٣٩ ، ١١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢١

(٦) انظر سيبويه (بولاق) ٢/٣٨٨ ، و (هارون) ٤/٣٩٨

ومثله فى أنه جاء على أن فعله مثل بعث آىٌّ وغاية فقال الخليل — رحمه الله — هذا « جاء على أن فعله معتل وإن لم يتكلم به ، كما قالوا قَوَّد فجاء على الأصل ، وجاء استحيتُ على حَايَ مثل باع [1] . » وكما أن جُنَّ وسُلَّ وزُكِمَ ووُرِدَ على غير فَعَلْت ، وإنما فُعِلْتُ من هذا أجننه وأسلّه وأزكمه وأوردته ، وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل ، كما أن يَدَع على وَدَعَ ويَذَر على وَذَرَ وإن لم يستعملا ، استغنى عنهما بترك ، واستغنوا بقطع عن وَطِعَ [2].

---

(١) انظر سيبويه (بولاق) ٣٨٩/٢ ، و (هارون) ٣٩٩/٤

(٢) انظر سيبويه (بولاق) ٢٢٢/٢ ، ٢٣٨ ، و (هارون) ٢٦/٤ ، ٦٧

ويقول سيبويه فى ٨/١ (بولاق) « واما استغناؤهم بالشىء عن الشىء فانهم يقولون : يدع ولا يقولون : ودع استغنوا عنها بترك » . لكن اثبت بعضهم مجىء الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول من هذا الفعل ، واستشهدوا على مجىء الماضي بما قرىء فى الشواذ (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، ويقول أنس بن زنيم أو أبى الأسود الدؤلى :

سـل أميرى ما الـذى غيـره   عن وصـالى اليوم حتى ودعـه

وقول سويد بن أبى كاهل :

فسـعى مسـعاتهم فى قـومه   ثم لم يـدرك ولا عجزا ودع

وقـول الآخـر :

فكان مـا قدمـوا لأنفسـهم   أكثر نفعـا من الذى ودعوا

واستشهدوا على مجىء المصدر بالحديث:«لينتهين أقوام عن ودعهم المجمعات أو لينختمن الله على قلوبهم » .

وعلى مجىء اسم الفاعل بقول الشاعر :

فايهمـا ما اتبعـن فاننـى   حزين على ترك الذى انا وادع

وعلى مجىء اسم المفعول بقول خفاف بن ندبة :

اذا ما استحمت ارضه من سمائه   جرى وهو مودوع وواعد مصدق

انظر الخزانة ٤٧١/٦ ، ٤٧٢ والرضى على الشافية ١٣٠/١ ، ١٣١ والمفضليات ١٩٩ واللسان (ودع) والأصمعيات ٢٤

أما الفعل يذر فقد استعمل منه المضارع والأمر ، ولم يسمع منه المـاضى ولا المصدر ولا اسم الفاعل ولا اسم المفعول .

وكذلك استغنوا عن حَبُبْتُ ونحوها بأفعلت[١] ، وكما أن النون فى الاثنين والجمع الذى على حد التثنية عوض من الحركة والتنوين اللذين منعهما حرف الإعراب ، ثم نجد فى هذه الافعال التى لم تستعمل أحداثها الضمير الذى هو فى سائر الأفعال وتاء التأنيث نحو ليسا وليسوا وليست ، وعسا وعسيا وعسوا وعست ، ونعمت وبئست .

واما الضمير فى نعم وبئس فممتنع [ظهوره[٢]] لأنهم يكتفون بالذى يفسره .

واعلم أن الإسم هو (٣ / أ) المحدث للفعل فهو الأول ، والكلام موجود بالإسم دون الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وزيد غلامنا ، والفعل لابد له من الاسم ، ولا يوجد كلام مكتف بالفعل دون الإسم ، ولا بد للحرف من أحدهما أعنى من الاسم فى نحو لزيد منطلق ، أو الفعل مع الإسم فى نحو لقام زيد[٣] .

---

(١) يقول سيبويه ٢٣٨/٢ (بولاق) « وقد قال بعضهم : حببت ، فجاء على القياس » .

وقد أورد صاحب اللسان (حبب) شاهدا على ذلك قول غيلان بن مجاشع النهشلى :

فاقسم لولا تمره ما حببته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق

(٢) هذه الكلمة غير ظاهرة فى مصورة المخطوط . وانظر الحديث عن ليس فى سيبويه (بولاق) ٣٩٨/١ وعن عسى فى ٤٧٧/١ وعن نعم وبئس فى ٣٠١/٢

(٣) فى سيبويه (بولاق) ٦/١ « واعلم أن بعض الكلام اثقل من بعض ، فالأفعال اثقل من الاسماء لأن الاسماء هى الاولى ، وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وانما هى من الاسماء ، الا ترى أن الفعل لابد له من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل نقول : الله الهنا ، وعبد الله اخونا » .

=

قوله : هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية »(١) .

قال أبو نصر : المجارى أعراض تلحق أواخر الكلم السالمة غير المعتلة بعد الاعتماد عليها فتصير (٢) أحوالا مصيرا فيها ، والكائنة فيها والجارية عليها هي أواخر الكلم (٣) ، يدلك على ذلك قوله : « هذا باب ماينتصب به الاسم لأنه حال صار فيها المذكور (٤) » ، وإذا قلت : هذازيد منطلقا ، فالمتطلق هو زيد ، وخبر له ، وحال صار فيها ، وليس من أسمه ، وعملت فية الجملة التى قبلها بالنصب لانقطاعه واستغنائها [عنه] (٥) .

وإذا قلت : زيد منطلق ، فالمنطلق زيد ، وهو أيضاً خبره وحاله ، وارتفع

=

وكون الاسم أسبق من الفعل فى الوجود ، والحرف تابع لهما هذا محل اتفاق بين البصريين والكوفيين ، ولا يلزمهم بهذه المقالة مخالفة ما اجمعوا عليه من ان العامل قبل المعمول فيه ، وأن الفعل يعمل فى الاسم ولا عكس ، وأن الحروف تعمل فى الاسماء والافعال ولا يعملان فيها .

لأن المراد بالسبق فى الوجود قيام الشىء بنفسه واستغناؤه عن غيره ، وهذا ينطبق على الاسم دون الفعل ،كما أن الحروف جاءت لمعان فى الاسماء والأفعال ولا يقمن بانفسهن .

انظر السيرافى ١٩/١ رسالة وايضاح الزجاجى ٨٣ ، ٨٤ ، وأسرار العربية ٩

(١) (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٣/١ .

(٢) فى حاشية المخطوط « أى تصير » .

(٣) السيرافى : فان قال قائل : فلم سمى الحركات مجارى وهن يجرين ، والمجارى يجرى فيهن ؟

ففى ذلك جوابان : أحدهما : أن الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها الى بعض كما تنتقل الحركة من حرف الى حرف جاز أن يسمى الحركات مجارى من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم ...

والوجه الثانى : أن يكون مجرى فى معنى جرى مصدر ميمى مثل مضرب ومفر وجمع لاختلاف انواعه شرح السيرافى ٢٦/١ رسالة .

(٤) فى (بولاق) ١٩٢/١ و (هارون) ٣٨٤/١ « هذا باب ينتصب من المصادر لانه حال صار فيه المذكور » وانظر تعليق السيرافى على صعوبة هذا الباب .

(٥) فى الأصل « عنده » والتصحيح من هامش المخطوط .

لاشتغال المبتدأ به ، والمعنى زيد فى هذه الحالة ، وقد يقع فيها شىء فينتصب ، وأيضاً فإن أول الكلام الإسم الذى الحرف بمنزلته فى أنه اسم للمعنى الذى تحته ، فإذا كان هو الأول فهو المحدث للأحوال التى تكون عليها وتنتقل إليها ، والأحوال لاتنتقل من ذات أنفسها ، ولا تجرى ، وإنما هذا[1] تمثيل ، لا أن آخر الكلمة محدث للحالة التي يجرى عليها[2] .

وأول المجارى السكون[3] ثم الحركات التى هى منه وزاوئد لحقت الحرف فمن الكلم أسماء مكنتها العرب ، ولم تحدث فيها بعد عللا تخرجها عن الخفة التى هى الأولى مع التمكن ، والعلة هى الثقل العارض ، فحركت أواخرها وجرت على ثلاثة مجار[4] ، وألحقتها التنوين علامة للأمكن والأخف ، ومنه أفعال على أمثلة مأخوذة من أحداث الأسماء ومبنية للزمن قسمتها ثلاثة أقسام :

---

(١) « وانما هذا » كررت هذه العبارة فى الاصل — خطأ .

(٢) يشير بهذا الى أن الاعراب اثر لعامل ، فقول سيبويه « مجارى أواخر الكلم » ليس المراد به أن حركات الاعراب تجرى من ذات انفسها ، ولا أن آخر الكلمة هو المحدث للحالة التى يجرى عليها ، وانما هذا لمجرد التمثيل ، هذا وكون الاعراب اثر لعامل لفظى أو معنوى أو هو من فعل المتكلم قضية شغلت حيزا من الدراسات النحوية قديما وحديثا . انظر الخصائص ١/١٠٩ ، ١١٠ وابن مضاء ٦٩ وما بعدها ، ومقدمة ابن مضاء للدكتور محمد البنا ١٢ — ٢٠ واحياء النحو ٢٣ — ٤٧ والنحو والنجاة ٧٥ — ١١٢ .

(٣) تعقب بعض العلماء سيبويه فى عدة السكون والوقف من المجارى فقالوا : كيف ذكر الوقف والسكون فى المجارى وانما المجارى هى الحركات ؟ وقد اجاب ابن جنى عن ذلك فقال : « لكن غرض صاحب الكتاب فى قوله مجارى اواخر الكلم أى احوال أواخر الكلم واحكامها والصور التى تتشكل لها فاذا كانت احوالا واحكاما فسكون الساكن حال له ، كما أن حركة المتحرك حال له ايضا » اللسان (جرى) وانظر تحقيق هذه المسالة فى الاعراب سمة العربية الفصحى ٢٣ — ٢٦ .

(٤) فى الأصل « على ثلاث مجار » .

أحدها القسم الذى ضارع الأسماء فجري على الرفع والنصب ، ومنع الجر لعلة نوضحها [1] — إن شاء الله — فعوض الجزم لذلك :

والقسم الثانى هـو الذى فيه بعض (٣/ب) المضارعـة فجرى على الفتح لذلك .

والقسم الثالث هو الذى بَعُدَ من المضارعة فجرى على السكون الذى هو أصله .

ومنه أسماء متمـكنة أَلْحَقَتْهاَ عللا نقلت من أجلها وخرجت بها عن الحالة الأولى فضارعت الأفعال بذلك فمنعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل وجرت على مجريين الرفع والنصب ، ولم يدخلها الجزم لما سنذكره [2] . — إن شاء الله — .

ومنه أسماء متمـكنة جَعَلَتْهاَ فى موضع بمنزلة غير المتمـكن ، وهي كل منادى مفرد معرفة ، و « أوّل » فى قولهم : ابدأ بهذا أوّلُ ، « وقَبلُ وبعدُ [3] » ونحوهما ، فجرت على مجرى واحد وهو الضم .

ومنه اسم واحد غير متمـكن وهو من « عل » ضارع للتمـكن بقولهم : من عل فى النـكرة فجرى على الضم [4] .

---

(١) انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ص ١٩ من هذا الكتاب .

(٣) سيبويه (بولاق) ٤/١ « واما المتمكن الذى جعل بمنزلة غير المتمكن فى موضع فقولك : ابدأ بهذا أول ويا حكم » وانظر ايضا ٤٥/١ ، ٤٦ ، وعن قبل وبعد انظر ٣٦١/١ ، ٤٤/٢ .

(٤) سيبويه (بولاق) ٤/١ « فالمضارع (اى المضارع للمتمكن) من عل حركوه لانهم قد يقولون من عل فيجرونه » وانظر ايضا ٤٥/٢ .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧١

ومنه الحروف التى جاءت لمعنى لم تخرجْها عن أصلها وهو السكون فجرت عليه إلا أن تحرك لئلا يسكن حرفان ، أو يـكون على حرف . وليس فى الحروف حرف حُرِّكَ بالضم غير « مُنْذُ » فى لغة من جرّ بها ، تبعت الذال الميم لقربها منها .

واعلم أن الشىء لايوصف [إلا بعد شيء يوجب الوصف ، أى أنك لاتصف لأحد شيئا حتى تُسْأل عنه بمن (١)] .

والأول فى مبدأ الزمان قبل أن تحـــدث حدثا لايقال له فاعل ، ولا يَحسُن له الفعل ، فتقول : فعلت أو أفعل حتى يقع منه فعل .

فإذا وقع الفعل وجبت التسمية فتقول : فعلت وأفعل وأنا فاعل ، ومحال أن يسمى مالم يظهر ولا عُلِمَ . فقد استبان أن المـاضى من الفعل قبل المستقبل ، وأيضا فإن الأشياء كلها سابقة فى علم الله غير مستقبل علمها ، وهى عند المخلوقين على ما أنبأتك به ، فبعد وقوع الفعل قيل : ماض ومستقبل ، وقبل وقوعه إنما هو فعل فقط بالقوة ، لايقال له ماض ولامستقبل ، لأنه لم يكن مُضِيٌّ فيكون استقبال ، ولايعرف الاستقبال إلا بالمضى ، وكذلك التسمية كلها لاتـكون إلا مع ظهورها فى النفس واللفظ والخط ، ولا ينفك المسمى من الإسم ، ولا الإسم من المسمي ، وأيضا فإن الحدث تُبْنَى منه أمثلة تدل على أنه كان فيما مضى أو فيما أنت فيه أو فيما يستقبل .

وقد علم أن المثالَ المبنىّ من الحدَثِ المذكور أصله ألا تزاد فيه زيادة

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط وبدلا منها فى الأصل « إلا بعد ما يوجب الوصل » .

كما أن الحدث كذلك (٤/أ) ثم تدخل عليه الزوائد للمعنى العارض ، ومعلوم أن الشيء من غير زيادة هو الأول في الترتيب ، وهو في القِدْمة على ما أوضحناه (١) .

قوله فيه : « وإنما ذكرت (٢) ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة » .

« ما » ههنا كناية عن الإسم المتمكن والفعل المضارع ، والإسم المتمكن

---

(١) اختلفت آراء النحاة في أي أقسام الفعل أسبق في التقدم ، فذهب الزجاج وتلميذه الزجلجي الى أن الفعل المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضي ، لأن الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق الوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا فيخبر عنه بالمضي . أو — كما يقول السيرافي — لأن الأفعال المستقبلة تقع بها العدات ، ثم توجد بعد الميعاد وانتظار الموعود فيكون حالا ثم ياتي عليه غير زمان وجوده فتكون ماضيا . وقيل : أن فعل الحال هو الأول ، ويكون الاقرب اليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي . وعلة ذلك — كما يقول العكبري — أن الأصل في الفعل أن يكون خبرا ، والاصل في الخبر أن يكون صدقا ، وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فتحقق وجوده . وقيل : ان الماضي هو أول الافعال ، وقد سار عليه أبو نصر ، وقد ذكر العكبري علة ذلك فقال : لانه لا زيادة فيه ولأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا . وهذا التعليل لا يخرج عما علل به أبو نصر ، وان كان تعليل أبي نصر أتم وأوضح .

ونلاحظ أن هذه الآراء قد نظرت الى التعبير عن الفكرة الزمنية نظرة فلسفية بحتة سواء من ناحية الترتيب بين أقسام الفعل أو من ناحية التعليل . ولكن التطور اللغوي عند الانسان من حيث ادراكه للفكرة الزمنية يقتضي أن يكون فعل الحال هو أسبق الأفعال ، لأن الزمن الحاضر وما يتضمنه من أحداث هو الذي كان محل اهتمامه وعنايته في بادىء الأمر ، فلما نما ادراكه بدأ يذكر أحداثا مضت وتركت اثرها في ذهنه ثم لم يلبث أن أخذ يتطلع الى أحداث يترقبها في المستقبل ، وهكذا احتاج أولا للتعبير عن أحداث مشاهدة أمامه ثم عن أحداث انتهت ثم عن أحداث في المستقبل .

انظر ايضاح الزجلجي ٨٥ والسيرافي ٢١/١ ، ٢٢ رسالة واللباب العكبري ورقة ١١٣ ومن أسرار العربية لانيس ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) في (بولاق) ٣/١ « وانما ذكرت لك » .

والفعل المضارع هما المعنى الذى بنيت عليه الحروف لتدل عليه على وجهين : —

أحدهما — بناء لايزول وهو البناء الحادث فى حروف الإسم حاشى حرف الإعراب .

والآخر — بناء يزول للعوامل التى تحدث ذلك فى حرف الإعراب الذى هو آخر حروف الإسم ، كالدال من « زَيْدٍ » والباء من « يضرب » .

وقوله : « وبين مايبنى عليه الحرف[1] » .

« ما » ههنا كناية عن الأسماء غير المتمكنة والأفعال غير المضارعة والحروف التى جاءت لمعنى ، فهذا القبيل مبنى عليه جميع حروفه الدالة عليه بناءً لايزول .

وقد يحتمل أن تكون « ما » الأولى كناية عن حرف الإعراب ، و « ما » الثانية كناية عن حرف البناء ، ويكون الحرف فى قوله : « وبين مايبنى عليه الحرف » كناية عن الإسم والفعل والحرف ، كما قال : « وألزموا لامَ فَعَلَ السكون وبَنَوْهَا على العلامة[2] » وهو يعني أن الكلمة مبنية على النون كأنها آخر حروف الفعل ، ولذلك سكن الحرف الذى قبلها ، إذ ليس فى الأسماء والأفعال والحروف ماتتوالى فيه أربع متحركات لاساكن بينها إلا محذوفا فى نحو « عُلَبِطٍ[3] » . وإنما يكون هذا مع ضمير

(١) سيبويه (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٣/١ .

(٢) سيبويه (بولاق) ٦/١ و (هارون) ٢٠/١ وهو يريد فعلن عند اتصال نون النسوة — التى هى علامة الاضمار — به .

(٣) فاصله علابط . والعلبط والعلابط : الضخم العظيم ، أو القطيع من الغنم ، ولبن علبط : رائب متكبد خاثر جدا — اللسان (علبط) .

الفاعل الذى لابد للفعل منه ، والفعل لايبني على ضمير المفعول لاستغناء الفعل عنه ، فهو كالمنفصل .

وقد يحتمل أن يكون الحرف فى هذا الوجه الثانى كناية عن علامة الإعراب والبناء فيسمى المجارى حروفا ، كما قال الكسائى [1] : العربية على ثلاثة أحرف ، على الرفع والنصب والخفض . فسمى الرفع والنصب والخفض حروفا .

وقد يحتمل أن يريد : لافرق بين حركة مايدخله ضرب من هذه الأربعة وبين حركة مايبنى عليه الحرف (٤ / ب) بناء لايزول لحذف ، كما قال وهو يعنى النون فى يفعلن : « ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع فيمن [2] قال : « أكلونى البراغيث » .

فقال : فيمن قال ، ولم يقل : فى قول من قال ، فجاز ذلك [3] .

---

(١) أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائى ، مولى بنى أسد ، أمام مدرسة الكوفة فى النحو واللغة واحد القراء السبعة المشهورين ، تتلمذ على معاذ الهراء بالكوفة ثم على الخليل بالبصرة ، ثم خرج الى البوادى وأنفذ فى الكتابه عن الاعراب خمس عشرة قنينة حبرا سوى ما حفظ ، ثم استوطن بغداد وجعل مؤيا لولد الرشيد واشهر تلاميذه الفراء الذى تولى امامة الكوفيين من بعده ، كما تتلميذ عليه وعلى الفراء اول نحاة الأندلس جودى بن عثمان المرورى الذى يقال انه أدخل كتب الكوفيين الى الاندلس قبل أن يدخلها كتاب سيبويه بحوالى قرن من الزمان .

ومات الكسائى سنة ١٨٩ هـ بالرى ، وله عدة مصنفات فى معانى القرآن والنحو والقراءات والنوادر .

انظر مراتب النحويين ٧٤ ، ٧٥ بغية الوعاة ٢/١٦٣ — ١٦٤ .

(٢) فى (بولاق) ١/٦ و (هارون)) ١/٢٠ « فى قول من قال » ولم يشر محقق كتاب سيبويه الى وجود خلاف فى هذا بين نسخ الكتاب ، فما نقله أبو نصر قد يكون من نسخه اخرى غير النسخ التى اعتمد عليها المحقق .

(٣) ذكر السيرافى أن بعض النحويين غلط سيبويه فى قوله : « ... لافرق =

قوله: « وليس فى الأسماء جزم (١) » .

يعنى الأسماء المضارعة للأفعال (وهى (٢)) التي لاتنصرف ، وإنما طلب فيها الجزم حين منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ليكون عوضا من الجر وذلك أن الأسماء التى لاتنصرف متمكنة لحقتها علل فثقلت من أجلها فضارعت الأفعال بذلك، وذلك أن الفعل أثقل من الإسم لكينونته:

=

بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة...وبية ما يبنى عليه الحرف...»فقالوا:... لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون ، وما يدخله ضرب منها حرف ، لأن الحركات لا تدخل الا على الحروف ... والذى بنى عليه الحرف هو الحركة ، فكانه فى التمثيل لا فرق بين الحرف والحركة ، وهذا بعيد جدا لأن الفرق واقع بين الحروف والحركات بلا لبس ولا شبهة .... انما الوجه أن يفرق بين وحركة والحــــركة .

وقد أحاب السيرافى عن ذلك بأن سيبويه أراد : لا فرق بين اعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، وبين الحركة التى يبنى عليها الحرف بنـــاء لا يزول ، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه .

ثم قال : وتصحيح اللفظ : ... لا فرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة ... وبين ما بنى عليه الحرف بناء لا يزول .

كما ذكر الصفار هــذه الاشـكال . وذكر له تخريخين : أولهمـــا : ما قاله السيرافى ، واعترض على عبارته « لا فرق بين حركة ... » بأنه لا يقصد الفرق بين الحركة خاصة وبين البناء ، بل بين الاعراب جملة حركة كان أو سكونا .

والثانى : خرجه بعض الناس على الحذف من الأول والثـانى ، لأن الذى حذف أولا اثبت نظيره ثانيا،والذى حذف ثانيا أثبت نظيره أولا،فقال :المعنى: لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة واعرابه ، وبين البناء ومحله ، فحذف واعرابه لانه قد اثبته فى قوله : وبين ما يبنى عليه الحــرف ، وحذف ومحله ، لأنــه قد اثبته فى قوله : لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة . واعترض الصفار على هذا التخريج أيضا بأن فيه حذف حرف العطف والمعطوف وهو قليل .

أما أبو نصر فقد ذكر فى جوابه ثلاثة تخريجات ، وافق السيرافى فى الأخير منها ، وربمـــا يكون تأخيره عن ســـابقيه بسبب ضعفه عنـــده أيضا لما فيه من التقـــدير .

انظر السيرافى ١/٣٠ ـ ٣٢ وهامش رقم ١ ص ٣١ رسالة .

(١) سيبويه (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

بعده ، والأول أخف ، كما أن النكرة أخف من المعرفة لأنها الأولى
والواحد أخف من الجمع ، وكذلك المذكر أخف من المؤنث فمنعت الجر
والتنوين كما منعهما الفعل ، وذهاب التنوين علامة لثقلها ، وهو العرض فلا
معنى لحذف الحركة بعد ذهاب التنوين[1] .

قوله . « وليس فى الأفعال المضارعة جر[2] » .

يعنى لعلة أنا ذاكرها ، كما أنه ليس فى الأسماء المضارعة جزم لعلة
قد ذكرتها .

وقوله : « لأن المجرور داخل فى المضاف إليه [معاقب للتنوين »[3] .

يعنى أن المجرور من الأسماء المتمكنة الخفيفة داخل فى المضاف إليه[4]]
حال محل التنوين فكأنه غير منفصل ، ووجب أن يعرب بالخفض ، لأنه
فى موضع الساكن ، أعنى التنوين ، فحرك بحركة تضارع السكون الجارى عليه
التنوين ، وذلك أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، والساكن
إذا اضطر إلى حركته فى القوافى حرك بالكسر ، وقد يحرك إليه فى غيرها ،
وهو أعم . فإذا أضفت أسماء الزمان خاصة ونحوها مما قد ذكره إلى

---

(١) حصر أبو نصر مراد سيبويه بقوله : « وليس فى الاسماء جـزم » فى الأسماء التى لا تنصرف ، أما السيرافى فقد جعل المراد بذلك يشمل المنصرف وغير المنصرف وعلل لعدم دخول الجزم فيهما ، وكذلك فعل ابن يعيش والعكبرى من بعده . انظر السيرافى ١/٣٨ ـ ٣٩ رسالة وابن يعيش ١/٧٣ واللباب للعكبرى ورقة ١١ .

(٢) (بولاق) ١/٣ و (هارون) ١/١٤ .

(٣) (بولاق) ١/٣ و (هارون) ١/١٤ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

الفعل[١] لم يدخل الفعل فى المضاف إليه معاقبا للتنوين لثقله ، والتنوين خفيف مخرجه من الخياشيم بغير كلفة ، فلا يمانيه الثقيل ، ولذلك قال سيبويه ـ رحمه الله ـ : « ولا يكون ذلك فى هذه الأفعال[٢] » ألا ترى أن الإسم الثقيل الذى منع الصرف لا يعاقب التنوين لثقله ، والفعل أثقل مع أن معه فاعلا مظهرا أو مضمرا لا يفارقه .

واعلم أن الشىء إنما يضاف إلى ما يُكمِلُه (٥/أ) ويكون المضاف إليه من المضاف كالتنوين من المنون ، ثم يحتاج إلى الخبر كما يحتاج المنون ، والفعل لا يضاف ، لأن الفاعل يمنعه ويشغله ، ولا يضاف إلى الفاعل لأنه ليس من تمام الفعل ، وإنما الفاعل مبنى عليه بمنزلة الخبر على المبتدأ ، والكلام معه تامٌّ ، وليس المضاف مع المضاف إليه كذلك .

فان حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه كان حكمه فى ذلك حكم الفاعل[٣] .

---

(١) ذكر سيبويه ذلك فى باب ما يضاف الى الأفعال من الاسماء (بولاق) ٤٦٠/١ ـ ٤٦١ ، وهى أسماء الزمان ومنذ ومذ وآية وذو .

(٢) فى (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ « وليس ذلك فى هذه الأفعال » .

(٣) ذكر الأخفش لعدم دخول الجر فى الفعل المضارع علتين : احداهما : ان الافعال ادلة (يعنى على فاعليها ومفعوليها) وليست الأدلة بالشي الذى يدل عليه ، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، وانما يضاف الى الشيء بعينه لا الى ما يدل عليه ، وليس يكون جر فى شيء من الكلام الا بالاضافة .

العلة الثانية : انه لا يضاف الى الفعل ، والمضاف اليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ، لأنه لا يكون فعل الا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين ـ وهو واحد ـ أن يقوم مقام اثنين ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين . (هارون) ١٥/١ تعليق رقم ٤ وانظر السيرافى ٨٤/١ ـ ٨٥ رسالة كما ذكر السيرافى ٨٣/١ ـ ٨٤ رسالة خمسة أوجه : =

قوله : « ولاتلحق فعل اللام(١) » .

إنما يعنى فى باب « إنّ » ، وذلك لأن حروف المعانى لها صدر الكلام فإذا كانت اللام فى موضعها قويت فدخلت على الأسماء والأفعال المضارعة والتى فيها بعض المضارعة ، تقول : لزيد أفضل من عمرو ، ووالله ليقومنّ زيد ، ووالله لقام عمرو فإذا أدخلت « إنّ » للتوكيد كانت أحق بصدر الكلام ، لأنها مؤكِّدة وعاملة ، وطردت اللامَ من موضعها فضعفت لذلك فلم تدخل إلا على الإسم لأوليته ، وعلى ماضارعه من الفعل(٢) .

قوله : « اعلم(٣) أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب » .

=

الأول : أن الجر انما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعـــال وهى حروف الجر والاضافة المحضة .

الثانى : أن المضاف يتعرف بالمضاف اليه أو يخرج به من ابهام الى تخصيص على مقدار خصوصه فى نفسه .

الثالث : أن الفعل لا يكون الا نكرة ولا يكون شيء منـــه أخص من شيء ، فلا يحصل له بالاضافة اليه تعريف ولا تخصيص .

الرابع : أن الفعل والفاعل جملة ولا يصح أن تقول : هذا غلام يقوم زيد لأنه جملة كالمبتدأ والخبر .

الخامس : أن الفعل دال على حدث وزمان فلو أضفنا الى الفعل نكون قد أضفنا الى الحدث والزمان لا الى أحدهما ، والزمان المستقبل قد يكون ماضيا ، وقد كان الماضي مستقبلا ، فلا معنى للاضافة الى زمان لا يختص لنفسه حالة يتبين بها من غيره « بتصرف » وانظر اللباب للعكبرى ورقة ١١ وابن يعيش ٧/١٠ .

(١) (بولاق) ١/٣ و (هارون) ١/١٤ .

(٢) اذا دخلت على المضارع فى قولك : أن زيدا ليقوم ، فهل الفعل معهـا لأحد وقتين مبهمين أم هو للحال فقط ؟خلاف بين العلماء انظـــره فى السيرافى ١/٩٢ – ٩٤ رسالة والمغنى ١/٢٥١ وابن يعيش ٧/٦ .

(٣) فى (بولاق) ١/٤ و (هارون) ١/١٧ « واعلم أنك ... » .

خالفه قوم من النحويين فى هذا الحرف ، فجعله بعضهم دليل الإعراب لاحرف إعراب ، وقال آخرون : هو إعراب وليس بحرف إعراب ، ثم كثر فيه القول[1] .

والدليل على صحة قول سيبويه : أن الكلمة إنما تعرب بعد تمام بنيتها ثمَّ يقع الإعراب علي الحرف الذى هو تمامها ومنتهاها ، تقول : رجل ورجال ، فيقع الإعراب فى اللام الذى هو تمام الإسم ، فإذا ثنيت فتمام بنية التثنية الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب ، والنون بعدهما لحقت حرف الإعراب عوضا لما منع من الحركة والتنوين :

قال أبو نصر: إنما اختارت العرب الألف للاثنين فى الرفع ، لأنهم أرادوا أن يكون حرف الاعراب الذى هو تمام بنية الاثنين أحد حروف اللين ليكون معاقبا للحركة التى هى دليل الاعراب فى الواحد ، ولئلا يكون إعراب الاثنين كإعراب الواحد (٥/ب) فلم يكن لهم بُدٌّ منها، أي من حروف اللين، لأنها إذا كانت حروف الإعراب استغنت الكلمة بها فى جميع وجوه الإعراب كهيئة المقصور إذا قلت : هذه رَحَى ، ورأيت رَحَى ، ومررت برَحَي ، ثم اختار الفريق الأعم من العرب أن يفرقوا بين الرفع والخفض بأن جعلوا الخفض بالياء ، والنصب تابعا له وأما الفريق الأول فإنهم تركوا الالف فى

---

(١) مذهب سيبويه أن حروف المد واللين فى التثنية وجمع المذكر السالم هى حروف اعراب ، وهو قول الزجاج وابن كيسان وابن السراج . وقال الأخفش والمازنى والمبرد : هى دليل الاعراب وليست حرف اعراب ، وذهب قطرب والفراء والزيادى الى أنها الاعراب وقال الجرمى : ان انقلا بها هو الاعراب ، وقال بعضهم : فيها اعراب مقدر ، وقال آخرون : ليس فيها تقدير اعراب انظر هذا الخلاف مبسوطا فى المقتضب ١٥٣/٢ ــ ١٥٥ والسيرافى ٢٥٨/١ ــ ٢٦٤ رسالة.والانصاف ٣٣/١ ــ ٣٩ وأسرار العربية ٥١ ــ ٥٣ ولباب العكبرى ورقة ١٩ وابن يعيش ١٣٩/٤ ــ ١٤٠ والهمع ٤٧/١ ــ ٤٨ .

النصب والخفض على حالها فى الرفع[1] ، وجعلوا النون كالتنوين فى المقصور ، إذ لم يكن لهم سبيل إليه ، لأنه لا ينجزم حرفان[2] وعلى هذا الوجه قول الله ـ عز وجل ـ (إن هذان لساحران[3]) .

ويحتمل أنهم اختاروا الألف على الواو فى رفع الاثنين ليأتوا بحرف ليست منه حركة الرفع فى الواحد ليبعد المذهب فى إعراب الاثنين عن المذهب فى إعراب الواحد.

وكانت الألف أولى بالرفع من الياء لأن الجر إنما هو من الياء ، ثم يكون النصب تابعا للجر لأنه ألزم للأسماء ، فإذا كان فى الجمع لم يكن بد

---

(١) استعمال المثنى بالألف فى الأحوال الثلاثة لغة عزيت لكنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة .

انظر الهمع ٤٠/١ وشذور الذهب ٤٨ والأشمونى ٧٩/١ .

(١) أي لا يسكن حرفان ، وهما الألف والتنوين الذى جاءت النون عوضا عنه .

(٢) طه ٦٣ ، وفى هذه الآية عدة قراءات : احداها : قراءة أبى عمرو (ان هذين لساحران) .

والثانية : قراءة حفص (ان هذان لساحران) بتخفيف ان ، ولا اشكال فيهما فالأولى جارية على سنن العربية والثانية خففت فيها ان فالأكثر اهمالها ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر .

والثالثة وهى قراءة الباقون (ان هذان لساحران) بتشديد ان ، وقد اختلف في توجيهها ، فقيل : انها جاءت على لغة من يجعل المثنى بالألف مطلقا ، وقيل : ان ان هنا بمعنى « نعم » والتقدير : ان هذان لهما ساحران أو أن من العرب من يدخل لام التوكيد على خبر المبتدأ ، فيقول : زيد لأخوك . وقيل : ان الأصل أنه هذان لهما ساحران ، ثم حذف المبتدأ (لهما) ثم ضمير الشأن ، ويرى ابن كيسان أن (هذان) مبنى حملا على المفرد والجمع انظر حجة القراءات ٤٥٤ ـ ٤٥٦ واعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٦ ومعانى الفراء ١٨٣/٢ ـ ١٨٤ وشذور الذهب ٥٠ ـ ٥٤ والصبان ٧٩/١ والكشاف ٥٤٣/٢ والمغنى ٣٧/١ ـ ٣٨ والأشباه والنظائر ١٤٥/٣ ـ ١٤٦ وابن كيسان النحوى ١٥٢ ـ ١٥٣ .

من الواو في الرفع للفرق ، ثم يكون الجر بياء مكسور ماقبلها ، ويكون النصب تابعاً له . وفتح ماقبل الياء في الاثنين للفرق بينها وبين ياء الجمع ، وكان حقها أن يكون ماقبلها مكسورا لينها بمنزلة الألف والواو[1] .

ولولم يكن ألف التثنية من البنية لم يقع للتثنية اسم قبل دخول الإعراب عليها ، لأنك إنما تبنى الكلمة ثم تدخلها في المعاني .

وقال ابن كيسان : ومما يقوى قول سيبويه ، أنك تقول في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، فتجد قولك « اثنان » قد وقع بالألف في الأعداد والمبنيات ، فتعلم أن « اثنان » أول أحوال التثنية .

قوله : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال [المضارعة[2]] علامة الفاعلين » .

قال أبو نصر : التثنية تلحق الأسماء علامة الإسمين ، فإذا لحقت الأفعال كانت علامة للفاعِلَيْن لا للفعلين ، لأنها لو كانت علامة للفعلين لكانت حرف الإعراب ، ولكانت النون عوضا لما منعته العلامة من الحركة والتنوين ، ولكانت حال تثنية الفعل (٦ / أ) كحال تثنية الإسم ، ولكنه لما كانت حالة الإسم الواحد في إعرابه وتنوينه غير حالة الفعل الواحد وجب أن يكون في التثنية مخالفا له أيضا ، وذلك أن الإسم الواحد محرّك في جميع إعرابه ومنوّن إذا كان متمكنا خفيفا ، والفعل الواحد

---

(١) عن علة اختيار العرب الألف لرفع المثنى والواو لرفع الجمع الذى على حد المثنى ، والياء للجر والنصب فيهما ، وفتح الياء في المثنى وكسرها في الجمع ، والحاق النصب بالجر وزيادة النون فيهما ، انظر السيرافي ١/٢٥٣ وما بعدها . رسالة واسرار العربية ٤٩ — ٥١ — واللباب للعكبرى ورقة ١٨ — ٢٠ وابن يعيش ٤/١٣٨ — ١٣٩ ونتائج الفكر ١٠٧ — ١١١ والهمع ١/٤٨ — ٤٩ .

(٢) تكملة من سيبويه (بولاق) ١/٥ و (هارون) ١/١٩ .

ليس كذلك ، لأن المضارع منه محرك بلا تنوين فى الرفع والنصب ، ومجزوم فى الجزم ، فلذلك منع التثنية والجمع(١) .

قوله : « وكذلك إذا ألحقت التأنيث فى المخاطبة (٢) » .

يعنى أن التأنيث هنا (٣) اسم هو ضمير المخاطبة إذا قلت لها : أنت تفعلين ، وافعلى ، فلحاق النون فى فعل الاثنين والجمع بعد الضمير فى قولك : أنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، دليل على أن الياء فى تفعلين بمنزلة الألف والواو فى تفعلان ، وتفعلون فى أنها ضمير . ومما يزيد(٤) هذا إيضاحاً قوله فى باب الهمزة : (٥) « وتقول : (٦) اتبعُو مُرَهُ ، لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة فى حرف الهمزة منه ، فصارت بمنزلة واو يدعو (٧) . وتقول : اتبعى مُرَةُ صارت كياء يرمى حيث انفصلت ولم تكن مدة كلمة واحدة (٨) مع الهمزة ، لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف

---

(١) علل السيرافى لعدم جواز تثنيه الفعل وجمعه بقوله : « لأن المثنى والمجموع هو الذى يدخل فى نوع يشاركه فيه غيره ، فيشتمل على آحاد منكورين فتضم بالتثنية واحدا من النوع الى آخر منه ، وتضم بالجمع واحدا من النوع الى أكثر منه كقولك رجل ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان وأفراس ،، وليس الفعل كذلك لأن اللفظ الواحد من الفعل يعبر به عما قل منه وكثر » السيرافى ٢٨٢/١ رسالة . وانظر نفس المرجع ١٨٨/١ – ١٨٩ كما علل الانبارى ذلك بأربعة أوجه أسرار العربية ٣٢٦ ٣٢٧ والعكبرى بخمسة أوجه اللباب ورقة ١٧ وانظر أيضا ابن يعيش ٧/٧ .

(٢) (بولاق) ٥/١ و (هارون) ٢٠/١ .

(٣) « هنا » كررت فى الأصل خطا .

(٤) فى الأصل « ومما يدلك » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٥) فى الأصل « باب الميم » خطا .

(٦) فى (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « وكذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون » .

(٧) فى الأصل « يدعوا » خطا .

(٨) فى (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « فى كلمة واحدة » .

أو بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، أو تجيء لمعنى فإنما تجيء لمدة لا لمعنى، وواو اضربوا واتيموا هي بمعنى الأسماء [١] ، وليست بمنزلة [٢] الياء في خطيئة تسكون في الكلمة لغير معنى ، ولا تجيء مع [٣] المنفصلة لتُلحِق بناء ببناء فيفصل بينها وبين مالا يكون مُلحقاً بناء ببناء » . ومثله قولهم : أخلبِني بِلَكِ ، فألقوا بحركة الهمزة على الياء إذ هي ضمير المتكلم . وكذلك ارْمِي مُكِ [٤] . وقالوا خطيَّة حين خففوا ولم يلقوا حركة الهمزة على الياء فيقولوا خَطِيَة لأنها ليست لام الفعل ولا ضميراً كالياء في يَرْمِي واضربي ، وكذلك قالوا في الواو التي ليست لاماً ولا ضميراً : مَقْرُوَّة ، ولم يقولوا : مَقْرُوَة ، فيلقوا عليها حركة الهمزة للتخفيف [٥] . وأوضح من هذا كله قوله في باب مايضم من السواكن :

« وأما الياء التي هي علامة الاضمار وقبلها حرف مفتوح فهي مكسورة في ألف الوصل . وذلك اخشَيِ الرجل ، للمرأة [٦] » . فإن قيل مابال فِعْل (٦/ب) المتكلم لم تلحقه علامة التثنية والجمع ، إذا قال : أفْعَل ؟ قيل : هذا محال لأن حكم التثنية إنما هو جمعك واحداً إلى آخر ، والمتكلم ثالث ، وفي قولك : تضربان قد جمعت مُخاطَبَيْن وقع خطابك عليهما ، وأنت ثالث ، وكذلك إذا قلت : تفعلون ، فقد خاطبت جماعة أنت رابعهم فصاعدا ، وأفعل هو فعل المتكلم ، ومحال أن يجتمع متكلمان فصاعدا في لسان واحد .

---

(١) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « هي لمعنى الأسماء » .
(٢) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « وليس بمنزلة الياء » .
(٣) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « ولا تجيء الياء مع المنفصلة » .
(٤) انظر سيبويه (بولاق) ١٧٠/٢ و (هارون) ٥٥٦/٣ .
(٥) انظر سيبويه (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٧/٣ .
(٦) (بولاق) ٢٧٦/٢ و (هارون) ١٥٥/٤ .

فإن قيل : ماامتنع أن تقول في لغة من قال « أكلوني البراغيث [1] »
للمرأة : تفعلين أنتِ ، فيكون « أنت » ضمير الفاعلة للمبنى على الفعل ،
وتكون الياء حرفا جاء لمعنى التأنيث ؟ قيل : إن ضمير المخاطب إذا لم
يفصل بينه وبين الفعل لم يكن إلا متصلا ، استغنوا بفَعَلْتَ عن فَعَل
أنت ، وبتفعلين عن تفعل أنت ، وبتفعلان عن تفعل أنتما ، وإنما أنت في
« تفعل أنت وتفعلان أنتما وتفعلون أنتم ، وتفعلين أنت ، وتفعلن أنتن »
توكيد للضمائر .

قوله : « لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن [2] قال أكلوني البراغيث » .

يعني أن قوما من العرب إذا قدموا فعل الاثنين والجميع ألحقوهما
علاقة للإثنين والجميع مبالغة في البيان كما بالغ الفريقان في تأنيث فعل
الواحد المؤنث إذا تقدم في قولهم : قالت فلانة ، فيقولون : قاما أخواك ،
وقاموا قومك ، ويقومان أخواك ، ويقومون قومك ، وَيقُمْنَ النساء [3]

---

(١) قيل : هي لغة طيىء ، وقيل هي لغة ازد شنوءه . الأشموني ٢/٤٨ والتصريح ١/٢٧٥ .

وقد كان الوجه على هذه اللغة أن يقول : اكلتني او اكلنني البراغيث ، لأن مالا يعقل جمعه وضمير جمعه كالمؤنث ، ولكنه جاء بالواو التي للعقلاء تشبيها لها بهم من حيث الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل . ولهذا نظائر في القرآن الكريم وغيره ، مثل قوله تعالى : (انى ريت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين) وقوله سبحانه (يأيها النمل ادخلو مساكنكم) ولو أجراها على المعنى لقال : ساجدات وادخلن .

(٢) في (بولاق) ١/٥ و (هارون) ١/١٩ « في قول من قال : » وفي السيرافي ١/٢٨٩ رسالة « فيمن قال » وهي توافق نسخة أبي نصر .

(٣) الفرق بين لحاق علامة التانيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع من عدة وجـوه :
=

فالألف والواو والنون فى لغة هؤلاء موضعان : إذا تقدم الفعل كانت علامة التثنية والجمع ، وحروفا جاءت لمعنى . وإذا تأخرت [١] الأفعال كانت علامة إضمار .

قوله : « فأسكِنَ هذا ههنا وبنى على هذه العلامة [٢] » .

يعنى أن فِعْل جمع المؤنث المضارع إذا لحقته النون علامة الإضمار والجمع فى لغة الذين يقولون : يقومان الرجلان ، ويقومون الرجال ويَقُمْنَ النساء كان مبنيا على العلامة ، يريد أن النون كأنها من نفس الفعل حين كانت متصلة به ، وعلامة للفاعلات أو الضمير ، وكأن الفعل لا يستغني عنها .

وإنما بنى هذا الفعل المضارع إذا لحقته النون فى فِعْل جمع المؤنث ،

= (الأول) أن لحاق علامة التانيث لغة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة منهم .

(الثانى) أن لحاق علامة التانيث قد يكون واجبا — اذا كان الفاعل ضمير مؤنث أو ظاهرا حقيقى التانيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لا يجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها فى كل موضع يلحقوتها فيه .

(الثالث) أن احتياج الفعل الى علامة التانيث أقوى من احتياجه الى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ، فاذا ذكر الفعل بدون علامة تانيث التبس الفاعل المؤنث بالمذكر ، فاما المثنى والجمع فليس فيهما احتمال المفرد .

فان قيل : هناك كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد . فلو كان الفاعل واحدا منها ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع التبس بالمفرد ايضا .

فالجواب : أن هذا من القلة بحيث لا يجعل أصلا تؤصل له القواعد ، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر فيه ؟ انظر تعليق الشيخ محى الدين على الأشمونى ٢/١٤٦ ، ١٤٧ .

(١) فى الأصل « واذا تأخرت بعد الأفعال » وزيادة « بعد » هنا خطأ ظاهر .

(٢) (بولاق) ١/٦ و (هارون) ١/٢٠ .

كما بنى فَعَلَ لأنه فِعْلٌ مثله ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، ولذلك بنى فِعْل الواحد مع النون الثقيلة والخفيفة ، إلا أن فِعْل الواحد (٧/أ) يبني على الفتح . فليس تشبيه الفعل بالفعل بأَبْعَدَ من تشبيه الفعل بالإسم[1] .
وإنما سكن آخر الفعل الماضى حين لحقته النون فى قولك : فَعَلْنَ ، لأنه ليس فى الكلام اسم ولا فعل ولا حرف على أربع متحركات لا ساكن بينها إلا محذوفا من نحو عُلَبِط وجَنَدِل وعَرَتُن . وإنما هو عُلَابِط وجَنَادِل وعَرَنْتُن[2] .

ولا يحتج بضَرَبَنِى ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَهُ ، لأن ضمير المفعول لا يلزق بالفعل ، لزوق ضمير الفاعل ، ألا ترى أن الفعل لابُدَّ له من الفاعل ، وله من المفعول بُد . وأيضا فإن أصل نون الجمع أن تقع بعد حرف ميّت فى نحو مُسْلِمِينَ ويضربون ، فكذلك يجب أن تقع فى جميع المؤنث بعد حرف ساكن إذا قلت فَعَلْن ، ويَفْعَلْن ، وقد كان يجب أن تسكن النون ويسلم آخر الفعل لأنه الحرف الرابع الذى يرتدع عنده ، ولا تزال فى سهولة حتى تبلغه ولكنه منع ذلك لأن أصل نون الجمع أن تقع بعد حرف ساكن كما ذكرت لك .

قوله : « واعلم ان ما ضارع الفعلَ المضارعَ من [الأسماء[3]] فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى مايستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون[4] » .

---

(١) اى فليس تشبيه الفعل المضارع مع نون النسوة بالماضى فى البناء بابعد من تشبيهه بالاسم فى الاعراب عند خلوه من النونين .

(٢) العلبط والعلابط : الضخم العظيم ، والجندل : الجنادل ، وهو المكان الكثير الحجارة ، والعرتن والعراتن : شجر يدبغ بعروقه .

(٣) فى الأصل « من المسلمات » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٤) (بولاق) ٦/١ و (هارون) ٢١/١ .

يعني أن الفعل لا يكون إلا ومعه الإسم ، وكذلك حدّ الصفة أن تتبع الموصوف ، ألا ترى أنه لا يجوز مررت بيذهب ، حتي تقول : مررت برجل يذهب .

فإن قلت : [مررت بجميل أو إلا ذاهب لم يكن في حسن[1]] مررت [برجل[1]] جميل وإلا رجل ذاهب ، فقد ضارعت الصفة الفعل في هذا الكلام[2] فإذا اجتمع في الإسم ما ذكرت لك مع كينونته على بناء الفعل الذى أوله إحدى الزوائد الأربع ـ الهمزة والياء والتاء والنون ـ اللواتى يكون بهن موافقا له في البناء ، وكان صفة مثل الفعل لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .

وأعني بقولي : مثل الفعل ، ألا تلحقه في آخره علامة التأنيث . كما لا تلحق الفعل ، ألا ترى أنك تقول : هذا ثوب أحمر ، وملحفة حمراء ، ولا تقول أحمرة ، كما تقول : هذا رجل يذهب ، وامرأة تذهب ، ولا تقول : تذهبة .

وبيان ما ذكرناه قوله : والذي منعه أن ينصرف في (٧/ب) النكرة

---

(١) ما بين الأقواس المعقوفة تكملة من هامش المخطوط .

(٢) في سيبويه (بولاق) ٦/١ « أفلا ترى أن هذا (أى ذكر الصفة دون الموصوف) يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم ، لأن الاسم قبل الصفة ، كما انه قبل الفعل » .

وفي السيرافي ٢٩٩/١ رسالة «والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ، لأن الصفة لا تكون صفة حتى يكون فيها معنى الفعل ، والفعل فرع على الاسم ، والاسم قبله .. ويدلك أيضا على ذلك : أن الصفة لا تحسن الا أن يتقدها الاسم » ألا ترى أنك اذا قلت : جاءني طويل ، لم يكن في حسن جاءني رجل طويل ، فاحتياج الصفة الى تقدم الاسم حتى تحسن كاحتياج الفعل الى الاسم حتى يجوز »
وانظر أيضا ابن يعيش ٦١/١ والمقتضب ٣١١/٣ .

أنه على مثال الفعل ، وهو صفة مثله[1] ولذلك تصرف أرمل وأربع فى النكرة ، ولذلك قالوا : أرامل ، ولم يقولوا : أحامر ، مادام صفة ، فإذا كان أحمر اسما عَلَماً امتنع من الصرف من أجل أنه على بناء الفعل المضارع ، وأنه معرفة .

ثم أعلم أن علامات المعرفة خمسٌ ، وهى العلامة اللازمة المختصة نحو زَيْدٌ والإضمار والمبهم[2] وكذلك الألف واللام وما أضيف إلى المعرفة .

وعلامة النكرة واحدة ، وإن كان بعضها أنكر من بعض فإنما تنكرت من طريق واحد . فإذا صار أحمر فى التسمية به نكرةً فإنما يرجع إلى النكرة التى كانت حالة وهو صفة ، وليس فى الكلام علامتان للنكرة ولا أكثر ، كما أن فى الكلام خمس معارف مختلفة العلامات .

وأما يشكر ونحوه إذا سميت به فقد خرج عن الفعل إلى الإسم ، فإذا نكرته صرفته لأنه لم يرجع أن يكون فعلا ، وأما أحمر فإنه لم يزل اسما فلذلك رجع فى التسمية إذا نكرته إلى حالته الأولى .

ومثل ما ذكرناه قول العرب : عبدالله نعم الرجل ، فالرجل هو عبد الله ،

---

(١) فى سيبويه (هارون) ٣/١٩٨ « فان قلت : فما بالك تصرف يزيد فى النكرة ، وانما منعك من صرف أحمر فى النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟ فأحمر اذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسما ، فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما صيرته الى حالة اذ كان صفة » .

(٢) أى اسماء الاشارة والموصول .

والمعنى عبد الله من أمة كلها صالح[1] ، فكذلك أحمر ونحوه إذا سميت به ثم نكرته رجع إلى أن يكون صفة وهو فى المعنى اسم ، ولكنه لما رجع إلى الحالة الأولى من النكرة لم تكن تلك الحال إلا الصفة ، فجرى على ذلك ، والمعنى على ماذكرت لك .

قوله : « واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع[2] ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ماجاء من الجميع على مثال ليس يكون الواحد نحو مساجد ومفاتيح » .

قال أبو نصر : سبيل التثنية الصحيحة والجمع الذى على حدها تسليمك الواحد وإدخالك علامة التثنية والجمع عليه ، فتضم شيئاً إلى شىء نحو قولك مسلم ومسلمان ومسلمون ، ومسلمة ومسلمتان ومسلمات ، فإذا كان اسم الجميع على غير هذه الحال ، وكان مكسرا عليه الواحد ، فإنما هو واحد وضع للجميع وذلك أنك إذا : قلت رجل ، فإنما هو اسم مؤلف من حروف التهجى مخترع (٨/أ) للمعنى الواقع تحت رجل ، فإذا بنيت اسما للجمع كسرت بنية الواحد ، أعنى نقضتها ، وعادت الحروف بذلك إلى مواضعها قبل التأليف ثم اخترعتها من تلك المواضع اسما للجميع ، كاختراعك لها منها اسما للواحد ، ولم يلحقها حرف يكون لمعنى الجمع ، لأنه إنما يلحق الإسم الواحد الذى لم يوضع للجميع وهو «مسلم» ونحوه إذا قلت: «مسلمون» ، فأما

---

(١) فى سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « كما انك اذا قلت عبد الله نعم الرجل ، فانما تريد ان تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم » .

(٢) فى (بولاق) ٧/١ « الجمع » فى هذا الموضع والذى بعده ، وفى (هارون) ٢٢/١ « الجميع » فيهما .

الواحد الموضوع اسما للجميع وهو للمكسر الذي ذكرنا فهو «رجال» ونحوه فإذا كان الواحد المؤلف من حروف التهجي اسما للجميع مكسراً عليه الإسم المسمي للواحد على مثال لا يكون عليه [الاسم المبنى للواحد دخله العدل عن نظامه إلى مثال لا يكون عليه (١)] فإنه اسم لجميع فمنع الصرف في المعرفة والنكرة (٢) . ويدلك أيضاً على أن الإسم المكسر عليه الواحد للجميع واحدٌ أنه قد جاء منه ماقد جمع - كالواحد - بالألف والتاء نحو جمالات وجزرات وطرقات ، ومنه ماقد ثُنِّيَ نحو أبياتان .

وأن حرف إعرابه قد يكون سالما غير معتل ، وتكون علامات

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٢) السيرافى ١/٣٠٩ رسالة « فالجمع الذى لا نظير له من الواحد هو مساجد ونحوها ، والجمع الذى له نظير من الواحد نحو كلاب وفلوس ، ونظيرهما من الواحد كتاب وسدوس والجمع اذا كان له نظير من الواحد لا يعتد به ثقلا . فالجمع الذى لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف : أحدهما : أنه جمع ، والآخر : أنه لا نظير له من الواحد ، لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد فى اللفظ ، فاذا رأيناه جمعا ، ورأيناه مخالفا للواحد - ومخالفة الواحد معنى ثان - صار كأنه جمع آخر ، كأنه جمع مرتين ، فمنع الصرف لذلك » .

وفى شرح الصفار : اختلف الناس فى الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ما هو ؟ فمنهم من زعم أن المراد به مفاعل ومفاعيل لأنه لا يوجد مثالهما فى الآحاد . وهذا باطل لأنه يوجد من الجموع ما لا نظير له فى الآحاد ويصرف نحو : أفعال وأفعل وأفعلة . ومنهم من زعم أن معناه الجمع الذى لا يتصور جمعه هو الذى لا نظير له فى الآحاد ، فأكلب وأنعام وأسلحة تجمع على أكالب وأناعيم وأسالح كما جمع أخمد وأعصار وأنملة على أخامد وأعاصير وأنامل ، ولا يتصور فى مفاعل على شىء من ذلك . وهذا أيضا لا يكفى وحده لأن ملائكة وجحاجحة وصياقلة تصرف وان كانت لا تجمع لأن لها نظير فى المفردات كالكراهية والرفاهية . واذن فلا بد أن يكون المراد به : جمع لا يمكن تكسيره ، ولا يكون له نظير فى الآحاد ، حتى يكون أمكن فى الفرعية فتعيا العلة بتكرره فيه فيمنع الصرف . عن هامش السيرافى ١/٣٠٩ « بتصرف » .

إعرابه حركات للواحد ، وليس حرف إعراب الجمع المسَلَّم عليه الواحد كذلك ، وإنما يكون حرف لين .

ولا يحتج « بسلمات » ونحوه حين كان حرف إعرابه حرفًا سالمًا ، فإنه إنما فعل به ذلك للفرق بين جمع « مُسْلِم و مُسْلِمَة » ودلّ على ذلك اتفاق إعرابه في النصب والخفض كاتفاق إعراب نظيره من المذكر فيهما .

قوله : « وأمنوا التنوين [١] » .

يعني أن جميع ما لا ينصرف يُؤْمَن فيه التنوين إذا أُضيف أو أدخلت عليه الألف واللام في غير الفواصل والقوافي فإنه لا يؤمن مع الألف واللام فيهما نحو قول الراجز :

ياصاح ماهاج الدموع الذرفن
من طلل كالأتحمي أنهجن [٢]

ويدلك على أنها تنوين قول جرير :

(١) (بولاق) ٧/١ و (هارون) ٢٣/١ .

(٢) البيتان من الرجز للعجاج وهمـا في ديوانه الأول ص ٤٨٨ والثاني ص ٣٤٨ والرواية فيه بالف الاطلاق وكذلك في مجموع أشعار العرب ٧/٢ و ٨٢/٢ . وقد ورد البيتان في سيبويه والأعلم ٢٩٩/٢ وابن السيرافي ٥١/٢ ، ٥٢ وفيه « العيون » بدل « الدموع » وشرح الكافيـة لابن مالك ١٤٢٨/٣ ، والثاني منهما في الخصائص ١٧١/١ واللسان (بيع) والذرف : جمع ذارفة ، وهي التي يذرف دمعها ، والأتحمي : ضرب من البرود فيه سواد وحمـرة ، وانهج : أخلق وبلي .

والشاهد فيهما وصل القافية بالنون للترنم ، كما وصلت بحروف المد واللين للترنم ايضا ، وهو ما يسمى تنوين الترنم ، وهو مع النون على حذف مضاف أي قطع الترنم ، لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس الروي .

أقلي اللوم عاذل والعتاباً وقولي إن أصبت لقد أصابا [١]

وهذه التنوينة لما أدخلوها (٨/ب) فيما لا ينون في الكلام ثم أبدلوا منها لزم البدلُ جميع الوجوه كما لزمته التنوينة ، وصار في ذلك كالنون الزائدة في الوقف والوصل لئلا تختلف القوافي ، نحو قوله :

كانت مباركة من [٢] الأيامي [٣]

وسقيت الغيث أيتها الخيامو [٤]

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص ٦٤ وسيبويه والأعلم ٢٩٨/٢ ونوادر أبي زيد ٣٨٧ ، والمقتضب ٢٤٠/١ والخصائص ١٧١/١ ، ٩٦/٢ والمنصف ٢٢٤/١ والخزانة ٦٩/١ وابن الشجري ٣٩/٢ والمغني ٣٧٨/١ وابن يعيش ١١٥/٤ والانصاف ٣٤٩/٢ والاشموني ٣١/١ وعاذل : منادى مرخم حذف منه حرف النداء .

والشاهد فيه اجراء المنصوب المقرون بالألف واللام مجرى غير المقرون بهما في اثبات الالف لوصل القافية لأن المنون وغير المنون في القوافي سواء ، وروى البيت بالتقييد (والعتاب ... لقد أصاب) ولما كان الشعر للغناء والترنم والحداء فقد زيدت عليه حروف المد لاجراء الصوت،والحجازيون يترنمون بالألف ،وتجعل نونا في انشاد بني تميم (والعتابن ... لقد أصابن) وذلك لأن النون الخفيفة تشبه التنوين والفتح يشبه النصب ، وأنت اذا وقفت على المنصوب المنون وقفت بالألف انظر هامش رقم (١) في ابن السيرافي ٣٤٩/٢ .

(٢) في الأصل « على » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) هذا عجز بيت من الكامل صدره : « أيهات منزلنا بنعف سويقة » .

وقد نسبه سيبويه ٢٩٩/٢ وابن جني في الخصائص ٤٣/٣ لجرير وليس في ديوانه . وهو في الأعلم ٢٩٩/٢ واللسان (سوق) .

وأيهات : لغة في هيهات ، ونعف سويقة : موضع ،وأصل النعف المكان المرتفع في اعتراض .

يقول الأعلم : أي كانت تلك الأيام التي جمعتنا ومن نحب ، فاضمرها (أي الأيام) ولم يجر لها ذكر ، لما جاء بعد ذلك من التفسير ، والشاهد فيه وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الجر بالياء . .

(٤) عجز بيت من البسيط وصدره « متى كان الخيام بذى طلوح » =

ولو لم يبدل لقال : المتابن ، وأصابن ، ومن الأيامن ، والخيامن ، كما قال : الدرفن ، ومنه قول الله ـ جل وعز ـ :) فأضلونا السبيلا) (١) .

و (سلاسلا وأغلالا وسعيرا) (٢) و (كانت قواريرا قواريرا) (٣) .

= والبيت لجرير فى ديوانه ص ٥١٢ وسيبويه والأعلم ٢٩٨/٢ والسيرافى ٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٣٤٩/٢ والمنصف ٢٢٤/١ وابن الشجرى ٣٩/٢ والمغنى ٤٠٨/١ وابن يعيش ١٢٥/٤ واللسان (روى) والبيان لابن الانبارى ٤٨١/٢ وذو طلوح : موضع أو واد لبنى يربوع ، والخيام : شبه البيوت تعمل من الشجر .

والشاهد فيه وصل القافية المقرونة بالالف واللام فى حال الرفع بالواو كوصل غير المقرونة بها .

(١) الاحزاب من الآية ٦٧ .

(٢) الانسان من الآية ٤ ـ قرأ نافع وأبو بكر والكسائى « سلاسلا » بالتنوين، واستدلوا على ذلك بأمور :

(أ) ما حكاه الكسائى وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لاينصرف الا افعل منك .

(ب) ان كل ما يجوز فى الشعر فهو جائز فى الكلام لأن الشعر أصل كلام العرب فكيف يجعل خارجا عنه ؟

(حـ) انها رسمت فى المصحف بالالف وصلا ووقفا ، وان لم تكن رأس آية الا انها جاورت جمعا منصرفا وهو (اغلالا) . وقرأ الباقون « سلاسل » بغير تنوين ، لأن فعالل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

(٣) الانسان من الآيتين ١٥ ، ١٦ ـ قرأ نافع وأبو بكر والكسائى « قواريرا . قواريرا » بالتنوين فيهما لما يأتى :

أ ـ نونت الأولى لانها رأس آية فنونت لتوافق رؤوس الآيات التى جاءت بالتنوين ، ونونت الثانية على الجوار .

ب ـ أن العرب تصرف ما لا ينصرف فى كثير من كلامها .

جـ ـ أنهما فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالألف . وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص « قوارير . قوارير » بغير تنوين فيهما ، وهو محض العربية لأن فواعل لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة ، ووقفوا على الأولى بالألف لأنها رأس آية .

وقرأ ابن كثير « قواريرا » منونا و « قواريرا » بغير تنوين . وهو الاختيار لأن الأولى رأس آية وليست الثانية كذلك انظر حجة القراءات ٧٣٧ ـ ٧٣٩ واعرب القرآن للنحاس ٥٧٣/٣ ، ٥٧٨ .

قوله فيه : « وربما مَدّوا فقالوا : مساجيد ومنابير (١) ، شبهوه بما يجمع على غير واحده في الكلام » .

قال أبو نصر : إذا بنت العرب الكلمة على المد في الكلام ، واضطر الشاعر إلى قصرها كان ذلك أحسن فيها من المد عند الضرورة في الشعر في الكلمة التي بنتها على القصر في الكلام ، لأن حذف الزيادة من الإسم أخف من الزيادة فيه ، ولكنه مع هذا قد جاء في الكلام فهو [في](٢) الشعر أجدر ، قالوا : منكر ومناكير ، ومفطر ومفاطير ، وموسر ومياسير ، وقالوا : مطفل ومطافل ومطافيل ، ومشدن ومشادن ومشادين (٣) ، وإذا كان هذا يكون شاذا في الكلام لا يقاس عليه كان الذي لم يستعمل في الكلام إلا مقصوراً غير ممتنع أن يمد عند الضرورة في الشعر نحو مساجد ، وهذا حكم المعتل في المدّ والقصر نحو الحمى (٤) حين مُدَّ في الشعر ، وما قصر في الشعر مما مُدَّ في الكلام كثير نحو « الهزاء » (٥) .

---

(١) في (بولاق) ١٠/١ و (هارون) ٢٨/١ « وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير ..... » .

(٢) زيادة يقتضيها التركيب .

(٣) زيادة الياء في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما : أن يكون المفرد خماسيا رابعه حرف مد زائد ، فيقلب عند الجمع ياء مثل مصابيح وقناديل وصناديق ، والثاني : أن يكون المفرد خماسيا فصاعدا وليس رابعه حرف مد زائد فعند الجمع يحذف منه حتى يبقى على أربعة أحرف ، وحينئذ أنت مخير بين التعويض عن المحذوف وعدمه ، تقول في فرزدق ومنطلق : فرازد وفرازق ومطالق ، بغير تعويض ، أو فرازيد وفرازيق ومطاليق ، مع التعويض . فاذا اضطر شاعر زاد هذه الياء في غير التعويض . انظر السيرافي ٤٦/٢ رسالة .

(٤) حمى الشيء يحميه : منعه ودفع عنه والحمى : ما حمى من شيء يمد ويقصر . اللسان (حمى) .

(٥) ضرائر الشعر سماعية فما سمع من العرب منها جاز للمولد اتباعهم فيه ، وما لم يسمع منها كان محظورا عليه ، فهي كعلاقات المجاز معتبر نوعا =

قوله: «وإنما يدخل الرافع والناصب[1] سوى الابتداء والجار على المبتدأ».

قال أبو نصر: يعني بقوله سوى الابتداء لتعلم[2] أن الابتداء رافع وناصب، فالرافع والناصب سوى الابتداء الفعلُ في قولك: جاء زيدٌ راكباً ومما شبه به مما قد بيّنّهُ، والابتداء قولك: زيدٌ خَلْفَكَ والرافع لزيد هو الناصب للظرف[3]. وقوله: «الناصب للظرف الذي هو موضع له وهو الذي هو في موضع خبره[4]» كقوله في حتى: «فالناصب للفعل هو الجار للإسم[5]» فجعل حتى [الناصب]، وإنما الناصب «أن» ولكنه لما

=

لاشخصها، يقول ابن جني «سالت أبا علي عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن تقيس شعرنا على شعرهم، فما اجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا» الخصائص ٣٢٣/١.

وانظر الاقتراح للسيوطي ٩٨ والضرائر للألوسي ٩ — ١٠.

(١) في (بولاق) ٧/١ و (هارون) ٢٣/١ — ٢٤ «وانما يدخل الناصب والرافع ....».

(٢) في الأصل فقط «تعلم».

(٣) عامل النصب في الظرف الواقع خبرا هو الخلاف عند الكوفيين، وهو فعل حذف اكتفاء بالظرف منه عند ثعلب، وهو فعل مقدر (استقر) عند جمهور البصريين، وهو اسم فاعل مقدر (مستقر) عند بعض البصريين انظر الانصاف ٢٤٥/١ — ٢٤٧ (المسألة ٢٩).

(٤) في (بولاق) ٢٠٢/١ و (هارون) ٤٠٦/١ «فصار هو خلفك وزيد خلفك بمنزلة ذاك، والعامل في «خلف» الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره» ويعلق السيرافي على قول سيبويه «هو خلفك» بقوله: وفي كلام سيبويه ما ظاهرة ملتبس، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل، فيجيء على هذا اذا قلت هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو زيد اذا قلت زيد خلفك. ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف فناب عنه، اذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر، فجعل ماناب عنه عاملا لبيانه.

انظر تعليق رقم (١) على سيبويه ٤٠٤/١ (هارون).

(٥) في (هارون) ١٧/٣ «فالناصب للعقل ههنا هو الجار الاسم» وفي (بولاق) ٤١٣/١ «..... في الاسم».

أضمر أن بعد « حتى » صارت حتى [(١)] حين حسن الكلام معها بغير « أن » كأنها خَلَفٌ منها، كما أن الخرِب (٢) (٩/أ).

. . . .

. . . .

. . . .

فى الإبهام (٣)، وذلك أنه ليس فى الفعل دليل عليه [كما أن فيه دليل عليها (٤)]، فشذ كما شذ دخلت البيت، وهو مثله، وكذلك « الطريق » ونحوه والأصل ذهبت إلى الشام، ودخلت فى البيت، «وعسل في الطريق الثعلب» (٥)، غير أن دخلت تتعدى إلى كل مكان، ولا تتعدى إلى غيره.

---

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) هكذا رسمت هذه الكلمة فى نهاية الورقة (٩/أ) ولا نملك تحقيقها لأن بعدها سقط حوالى ورقة على اكثر تقدير ، والذى دعانا لهذا الحكم ان بداية الورقة (٩/ب) لا يتمشي الكلام فيها مع نهاية الورقة (٩/أ) كما أن أبواب كتاب سيبويه المتروكة بين الكلامين – وهى خمسة أبواب صغيرة – ليس فيها من العيون شيء يحتاج لتفسير ، مما يجعلنا تطمئن الى ان مقدار السقط لا يتجاوز الورقة بحال من الأحوال .

(٣) هذا تفسير لكلام سيبويه ١٥/١ – ١٦(بولاق)«وقد قال بعضهم ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، اذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ ، لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت .... »

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٥) قطعة من بيت ، تمامه :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

والبيت من الكامل ، وهو لساعدة بين جؤية كما فى سيبويه ١٦/١ ، ١٠٩ وديوان الهزليين ١٩٠/١ والخزانة ٨٣/٣ وورد البيت فى الخصائص ٣١٩/٣ وأمالى ابن الشجرى ٤٢/١ واسرار العربية ١٨٠ والهمع ٢٠٠/١ واللسان (عسل) والشاهد فيه وصول الفعل الى الطريق – وهو اسم خاص – بغير حرف تشبيها بالمكان لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب : ذهبت الشام ، الا أن الطريق أقرب الى الابهام من الشام ، لأن الطريق لكل موضع يسار فيه وليس الشام كذلك .

بغير حرف جر ، لاتقول : دخلت عبدالله . فإن قيل : إن الشام ظرف غير مبهم « كمناط الثريا » ونحوه شاذ مُشَبَّهٌ بالمبهم وكذلك البيت ونحوه . قيل : إنما كان ذلك لأن العرب تقول : « زيد مني مناط الثريا » ، « ومقعد القابلة » ، [1] ونحوه مما ستجده في الكتاب الذي نشرحه [2] ، ولاتقول : زيد الشام ، ولازيد البيت قال الشاعر :

وإن بني حرب [3] كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها [4] .

قوله في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ...) :

---

(١) مثل ذلك ايضا قول العرب : « فلان مني منزلة الشغاف » ، ومنزلة الولد ، ومعقد الازار ، ومزجر الكلب ؛ ويرى سيبويه أن مثل ذلك مشبه بالمبهم على الظرفية ، وأنه لا يقاس عليه ، لأن شرط ما صيغ من المصدر من أسماء المكان أن يكون عامله من لفظه ، وعلى ذلك لا يجوز لك أن تقول : هو مني مربط الفرس بل يجب ان تقول : هو مني مكان مربط الفرس . والكسائي يجعل ذلك مقيسا . انظر الكتاب ١٥/١ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ وابن عقيل ٤٩٤/١ .

(٢) في هامش المخطوط « سنشرحه » .

(٣) في الأصل « حرف » خطأ .

(٤) من الطويل ، وقد نسبه سيبويه والأعلم ٢٠٦/١ للأخوص بن محمد الانصاري ، ويقول محقق الكتاب ٤١٣/١ هامش رقم ٢ أن الأخوص - بالخاء المعجمة - تحريف صوابه الأحوص - بالحاء المهملة ، وفي المؤتلف والمختلف ٤٧ - ٤٨ أن الأحوص يقال بالخاء المعجمة والحاء المهملة ، ونسبه ابن السيرافي ٣٠٥/١ - ٣٠٦ والصيمري ٣٩/١ وابن الشجري ٢٥٤/٢ الى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، والبيت في ديوان الأحوص ١٩١ ، وفي معجم شواهد العربية ٣٤٤ أنه ليس في ديوانه . كما ورد البيت دون نسبة في المقتضب ٣٤٣/٤ .

مناط الثريا : معلقها في السماء ، وبنوحرب : آل أبي سفيان بن حرب . والشاهد فيه نصب « مناط الثريا » على الظرفية .

ومن ذلك اخترت الرجال عبدالله ، وسميته زيدا ونحوه »[1] .

مذهب سيبويه - رحمه الله - في هذا أن أصل الفعل فيه أن يتعدى بحرف جر ثم يحذف حرف الجر فينفذ الفعل إلى المفعول المحذوف منه حرف الجر فينصب .

وقال الجرمي[2] : غلط في هذا سيبويه ، وحجته أن من الافعال ما يتعدى بحرف جر [وبغير حرف جر][3] . والدليل على فساد ماذهب إليه الجرمي ، أن الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخالك ما يوصله إليه ، وإذا كان أصله ألا يصل إليه إلا بحرف الإضافة حسن لك أن تستخف وتدخله فيما هو أمكن[4] ، ومما يقوى هذا قوله في باب اسم

---

(١) في (بولاق) ١٦/١ و (هارون) ٣٧/١ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار موسي قومه سبعين رجلا) وسميته زيدا ... » .

(٢) أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي البصري ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة وحدث عن المبرد انتهى اليه علم النحو في زمانه ، صنف الأبنية ، ومختصر في النحو ، وغريب سيبويه ، والتنبيه والسير وغير ذلك توفى سنة ٢٢٥ هـ انظر البغية ٨/٢ - ٩ وانباه الرواة ٨١/٢ ومراتب النحويين ٧٥ وأخبار النحويين ٣٩ .

(٣) ما بين المعوقين من هامش المخطوط .

(٤) يرى سيبويه ومن وافقه أن الأصل في هذه الأفعال - التي ترد متعدية بنفسها وبحرف الجر - أن تتعدى بحرف الجر ، فاذا حذف الحرف تعدت الى المفعول فنصبته ، وذهب بعضهم أن نصب المفعول معها على نزع الخافض ، وقد خطأ الزجاجي هذا الرأي « لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب كان ينصب في كل حال ، وليس نجد ذلك ، كقولك : حسبك بزيد ثم تقول : حسبك زيد ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد » الايضاح ١٣٩ وذهب الجرمي وابن الحاجب وآخرون الى أن هذه الأفعال تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر وهو المشهور عن نقله اللغة ، ويرى الرضي أن مثل هذه الأفعال متعدية =

الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع [حين (١)] جعل الأصل التنوين فى قولك : هذا ضاربٌ زيدٍ غداً : « ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله التنوين ، ولا كان نكرة (٢) » .

وقوله : « وإنما فُصِلَ هذا (٣) » .

يعنى أن الكلام من قوله : « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله » إلى آخر الباب مفصول مما قبله ، لأن ماقبله تعدى الفعل فيه بغير حرف جر (٤) .

قوله : « وليست الباء ههنا بمنزلة (كفى بالله) وليس بزيد (٥) » .

=

مطلقا اذا تساوى الاستعمالان ، أو كان تعديه بحرف الجر قليلا ، ويكون حرف الجر زائدا ، فاذا كان تعديه بنفسه قليلا مثل اقسمت الله ، أو مختصا بنوع من المفاعيل — كاختصاص دخلت بالتعدى الى الأمكنة — فهو لازم حذف منه حرف الجر . انظر معانى القرآن للأخفش ٣١٢/٢ والمقتضب ٣٣٠/٤ ومعانى الفراء ٥٩٥/١ والسيرافى ٢٥١/٢ رسالة واعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/١ والرضى ٣٥٣/٢ — ٣٥٤ ولسان العرب (خير) ونتائج الفكر ٣٣٠ — ٣٣٤ ، ٣٥٢ — ٣٥٥ .

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) (بولاق) ٨٥/١ وفى (هارون) ١٦٧/١ « ولو كان الاصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة » .

(٣) (بولاق) ١٧/١ و (هارون) ٣٨/١ .

(٤) ما قبل هذا قول سيبويه « وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد » وهذا النوع يتعدى الفعل فيه الى مفعولين الأول منهما فاعل فى المعنى ، أما النوع الثانى الذى تحدث عنه أبو نصر فان أول المفعولين ليس فاعلا فى المعنى . وقد شرح السيرافى النوعين فانظره فى ٢٥/٢ وما بعدها « رسالة » .

(٥) فى (بولاق) ١٧/١ و (هارون) ٣٨/١ « وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء فى قوله (وكفى بالله شهيدا) وليس بزيد » وسقطت الواو خطأ من الآية فى (هارون) .

يعني أن الفعل لا يحتاج إلى حرف يوصله إلى الفاعل ، لأنه لابدّ له منه. وكذلك للمبتدأ (٩/ب) مع خبره و « ليس » إنما هي داخلة على المبتدأ وخبره ، ودخول الباء في خبرها إنما هو لتوكيد النفي والباء زائدة ، وكذلك هي في قول الله – عز وجل – (وكفى بالله [شهيداً])[1] ومن الدليل أيضاً على زيادتها أن أخواتها لا يقعن هنا ، وأن كفى الله] ،[2] وليس زيداً ، أكثر في كلامهم ، إلا أن « مِنْ » وحدها قد زادوها في غير الواجب في قولهم : هل من رجلٍ ، وماجاءني من أحد ، ولم تجي زائدة في غيره ، وكذلك زيادة الباء في قولهم : بحسبك قولُ السوء ، هو على ماذكرناه[3] .

قوله : « وأما سميت وكنّيت فإنما دخلت الباء فيهما على حدّ مادخلت في عرّفت[4] » .

يعني أن الباء في عرّفت التي هي بمعنى سمّيت دخولها فيها كدخولها في مررت تقول فيه : عرّفته بزيد ، فلا يجوز حذف الباء ، كما لا يجوز حذفها من مررت بزيد ، إلا أنهم قد حذفوها من سمّيت وكنّيت ، وليس كل فعل يصل بحروف جر فَفُعِل به هذا[5] .

---

(١) من الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) عن مواضع زيادة الباء و (من) وآراء النحاة في ذلك راجع مغنى اللبيب ١/١٠٦ – ١١١ ، ٣٢٢ – ٣٢٦ والرضي ٢/٣٠٥ ، وابن يعيش ٨/٢٣ ، والهمع ١/٩٣ ، ١٦٠ ، ٢/٢٢ ، وشرح شواهد الأشموني ١/٢٣٧ – ٢٤٠ ، ٢/١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) في (بولاق) ١/١٧ و (وهارون) ١/٣٨ « فأما سميت وكنيت فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في عرفت » .

(٥) في سيبويه . وليس كل الفعل يفعل به هذا – (بولاق) ١/١٨ و (هارون) ١/٣٩ .

قوله فيه : « تقول : عرّفته زيدا ، ثم تقول : عرّفته بزيد ، فهو سوى ذلك المعنى [1] » .

يريد أنك إذا قلت : عرّفته زيدا ، وكان معناه جعلته يعرف زيداً فهو أصل الكلام ، ولا يدخله حرف الجر ، لما قد فسّرناه ، فإذا قلت : عرّفته بزيد فالمعنى سمّيته بزيد ، وهو معنى آخر سوَى جعلته يعرف زيدا ، في قولك : عرّفته زيدا ، وهو أيضا أصل لا يجوز حذف الباء منه لما ذكرت لك في الفصل الذي يليه [2] .

قوله في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) : « وذكرت المفعول الأولَ لِتُعْلِمَ الذي تُضِيفُ إليه ما استقرَّ له عندك [3] » .

يعني [4] أنك إذا قلت : حسب عبدُ الله زيدا بكرا ، فإنما ذكرت المفعول الأول — وإن كنت إنما أردت أن تُبَيِّنَ للمخاطب ما استقر عندك من حاله — لِتُعْلِمَ المخاطب الذي تضيف إليه حديثك ما استقر للمفعول الأول عندك .

---

(١) سيبويه (بولاق) ١٧/١ (وهارون) ٣٨/١ .

(٢) أي الفصل السابق عليه .

(٣) (بولاق) ١٨/١ وفي (هارون) ٤٠/١ « ما استقر له عندك من هو » .

(٤) قبل هذا في الأصل « يعنى أنك اذا قلت : حسب عبد الله زيدا بكرا ، فاذا ذكرت المفعول الاول لتعلم الذى تضيف اليه ما استقر له (للمفعول الاول) عندك » وهى تكرار لهذه الفقرة وما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

قوله فيه « وأما ظننت ذاك(١) » .

يعني أن العرب تكني عن الظن بذاك ، وعن جميع أفعال الشك ، ولا تكني عن غيرها من الأحداث بذاك ، لا تقول : ضربت ذاك ، تريد أن تجعل ذاك كناية عن الضرب(٢) .

قوله في باب (١٠ / أ) الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين) :

« أعلمتُ هذا زيدا قائما العلمَ اليقين إعلاما (٣) » .

يعني أن الفعل تعدى إلى هذا ، وإلى زيد ، وإلى قائم ، وفي قولك : أعلمت هذا زيدا قائما العلمَ اليقين معنى عَلِمَ هذا زيدا قائما العلم اليقين ، فحمل هذا المصدر على هذا المعنى(٤) ، ثم حمل « إعلاما » على « أعلمت » .

---

(١) (بولاق) ١٨/١ و (هارون) ٤٠/١ .

(٢) هذا رأى انفرد به أبو نصر ، اما جمهور النحاة — غير ابن مالك — فلا يشترطون لنيابه اسم الاشارة عن المفعول المطلق شيئا ، وابن مالك يشترط فيه أن يكون متبوعا بالمصدر نحو ضربت ذلك الضرب وقد رد عليه أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه اذ ليس مفعولا أول ، ولم يذكر بعده المصدر تابعا له . فأبو نصر قصر ذلك على ماورد عن العرب فيما حكاه سيبويه ، أما الجمهور فقاسوا جميع الأفعال على أفعال الشك .

انظر الهمع ١٨٨/١ ، شرح التصريح ٣٢٧/١ الأشمونى ١١٤/٢ .

(٣) سيبويه : (بولاق) ١٩/١ و (هارون) ٤١/١ .

(٤) اذا كان المصدر — الواقع مفعولا مطلقا — بغير لفظ الفعل سواء تلاقى معه فى الاشتقاق نحو قوله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) أو لم يتلاق مع الفعل نحو قعدت جلوسا ، فان ناصبه عند سيبويه فعل مقدر أي وبتل نفسك تبتيلا واجلس جلوسا ، انظر سيبويه ٢٤٤/٢ .

وقد سار أبو نصر على هذا الرأى ، ويقول السيوطى فى الهمع ١٨٧/١ =

قوله فى (باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم المفعول والفاعل فيه لشىء واحد) : « فهو كائن ومكون ، كما كان ضارب «ومضروب» [1] » .

يعني أن اسم كان وخبرها كائن ومكون ، والإسمين فى ضرب زيدٌ عمراً ضارب ومضروب ، فكأنه حين قال : فهو كائن ومكون ، قال : فوقع هنا كائن ومكون كما وقع فى قولك : ضرب زيد عمرا ، ضارب ومضروب ، وإنما يريد أن الجملتين مشتركتان فى العمل .

قوله : « فأما ليس فإنه ليس يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحداً ، ومن ثَمَّ لم تَصَرَّف تصرُّف الفعل [2] » .

يعنى أن « كان » تكون بمعنيين ، أحدهما الذى تكون فية داخلة على الابتداء وخبره ، والآخر الذى تكون فيه بمعني وقع [3] ، فأما « لَيْسَ » فإنها لا تكون إلا داخلة على الابتداء وخبره ، فلما قَصُرَت عن للوضع الثانى وخالفت أخواتها قَصُرَت عن التصرف والاعتلال على طريق الأفعال .

= « وعليه (أى على هذا الرأى) المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » وقد نسب الرضي ١٠٤/١ الى المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهــر ، ثم قال : وهو اولى لأن الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه .

ويقــول ابن يعيش ١١٢/١ « اكثر النحويين يعمــل فيهــا الفعل المذكور لا تفاقهما فى المعنى وهو راى ابى العباس المبرد والسيرافى ... » . وكلام المبرد فى المقتضب ٧٣/١ ، ٧٤ لا يختلف عن رأى سيبويه .

(١) (بولاق) ٢١/١ وفى (هارون) ٤٦/١ « فهو كائن ومكون ، كمـا تقول ضارب ومضروب » .

(٢) سيبويه : « فأما ليس فانه لا يكون فيها ذلك ، لانها وضعت موضـعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر » . (بولاق) ٢١/١ و (هارون) ٤٦/١ وفى السيرافى « وامـا ليس فليس يكـون فيهـا ذلك .... فمن ثم لم تصرف ...... ٣٠٥/٢ رسالة .

(٣) أراد بهذا ما يسمى كان التامة .

المتصرفة، لاتقول: «كاسٌ» على قولك: «بَاع»، ولاتكون لغير الحال، ولاتلحقها الزوائد التي تلحق الأفعال، وإنما تكون مجردة معدولة إلى ما أنتَ فيه (١).

قوله: «فما جاء على وقع قوله (٢) وهو مقّاس العائذى:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي
إذَا كَانَ يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبُ (٣)

[أى إذا وقع (٤)].

---

(١) عن آراء العلماء فى نوع « ليس » (فعل أو حرف) ودلالتها على النفى (مطلقا أو نفى الحال فقط) وعن عدم تصرفها واعتلالها ، وعدم الحاق الزوائد بها . انظر الرضي ٢٧٥/٢ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، ١١٢ ، المغنى ٣٢٥/١ ، والسيرافى ٢٩٥/٢ رسالة ، والمقتضب ٨٧/٤ ، واللسان (ليس) .

(٢) (هارون) ٤٦/١ وفى (بولاق) ٢١/١ « قول الشاعر وهو مقاس العائذى »

(٣) من الطويل ، ومقاس العائذى ، شاعر مخضرم ، واسمه مسهر بن النعمان ، من عائذة قريش ، وسمى مقاسا بقوله :

مقست بهم ليل التمام مسهرا   الى أن بدا ضوء من الفجر ساطع

وكان ينزل فى ذهل من شيبان وهى من بكر بن وائل . انظر المؤتلف ٧٩ ، وجمهرة الأنساب ١٧٤ ، ومعجم الشعراء : ٤٠٤ ، والبيت فى الكتاب وشواهد الاعلم ٢١/١ . والسيرافى ٣٠٦/٢ رسالة،وابن السيرافى ٢٥٢/١ ،والمقتضب٩٦/٤، وأسرار العربية ١٣٥ واللسان (كون) ، وفى شرح الحماسة للتبريزى ٣٦٢/١ برواية .

فدى لنبى ذهل بن شيبان ناقتى   اذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

فلفق من هذا البيت والذى بعده بيتا آخر مع أنهما لشاعرين مختلفين .

والشاهد فيه ورود كان تامة بمعنى وقع ، وقد وصف يوم الحرب بالشهبة ، وهى البياض ، أما لكثرة السلاح المصقول فيه ، وأما لأن شمسه كسفت لارتفاع الغبار فبدت الكواكب فيه لظلمته .

(٤) زيادة من سيبوية بولاق ٢١/١ .

وقال عمرو بن شأس :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا
إذا كان يوماً ذا كواكبَ أشنَعَا[1]

قال أبو نصر : لما استشهد بالبيت الأول على أن كان بمعني وقع [توقَّع أنْ يقول قائل : إنّ كان إذا كان اسمها مايكون ظرفا لم تكن إلا بمعنى وقع[2]] فلذلك استشهد ببيت عمرو .

قوله : « وسمعت بعض العرب ينصب أشنعا ويرفع ماقبله كأنه [قال] إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا[3] » .

يعني أنه نصب أشنعا على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال : إذا وقع يومٌ ذو كواكب علم أنه أشنع ، فكأنه قال : أذكره أشنعَ ، وإنما فر من أن يجعل [لها خبرا لا[4]] أنّ يوما ذا كواكب (١٠/ب) أشنعُ ، فلامعنى للخبر ،

---

(١) من الطويل وهو لأبى عرار عمرو بن شاس الأسدى ، شاعر مخضرم شهد القادسية .

انظر معجم الشعراء ٢١٢ والاصابة (تر ٥٨٦٨) والشعر والشعراء ٤٥٢/١ والأغانى ١٩٦/١١ والبيت فى سيبويه والأعلم ٢٢/١ وابن يعيش ٩٧/٧ والسيرافى ٣٠٦/٢ رسالة والافصاح ٢٧٧ واللسان (ظلم) والرواية فيه ملفقة على عكس التلفيق عند التبريزى ، فى الشاهد السابق وهى :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوم ذو كواكب أشهب

والشاهد فى البيت على رواية « يوما » بالنصب هو اظهار اسم كان لعلم المخاطب أى اذا كان اليوم يوما ذا كواكب ، ومعناه اذا كان اليوم الذى يقع فيه القتال ، وكان ناقصة ، أما على رواية « يوم » بالرفع وهى الرواية التى سنشرحها بعد ذلك فكان تامة ويوم فاعلها .

(٢) ما بين القوسين من هامش المخطوط .

(٣) الكتاب : « وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ويرفع ما قبله كأنه قال .. » (بولاق) ٢٢/١ و (هارون) ٤٧/١ .

(٤) ما بين القوسين من هامش المخطوط .

فإن جعلته حالا – والحال أيضا خبر – فسد المعنى ، ألا ترى أنك لاتقول : كان زيد ابنا من بنى آدم ، لأن هذا لايجهل [١] .

فإن قيل : لم احتاج إلى هذا الإضمار الذى لم يتقدم ذكره ؟ وهلاّ كان الإضمار للبلاء ، ويكون « يوماً » ظرفاً ؟

قيل : هذا معنى فاسد ، وذلك أنك لو قلت : هل تعرف يافلان بلائى إذا اشتدّ الحال ؟ كان حسنا ولو قلت هل تعرف بلائى إذا ظهر عند شدة الحال ؟ كان خلفا .

قوله : « فإنك –لا تبالى بعد حول   أظبىٌ كان أمَّكَ أم حمارُ » [٢]

يعني أن ألف الإستفهام إذا اجتمع بعدها الإسم والفعل كانت بالفعل أوْلى ، « فظبي » أعلى هذا مرفوع بـكان المضمرة ، وخبره محذوف ، كأنك قلت : أكان ظبي أمَّك كان أمك – الشاهد على كان الأولى [٣] لأن

---

(١) جوز السيرافى على تلك الرواية أن يكون « أشنعا حالا أو خبرا ، ورأى أبى نصر جيد حيث جعله منصوبا على التغظيم ، لأنه نظر الى جانب المعنى .

(٢) من الواقر وهو عند سيبويه والأعلم ٢٣/١ (هــارون ٤٨/١) وفى المقتضب منسوب لخداش بن زهير ، وعند ابن السيرافى ٢٢٧/١ وفى الخزانة ٢٣٠/٧ منسوب لثروان بن فـزارة وكذلك فى حماسـة البحترى ٢١٠ وورد البيت عند الرضي ٢٧٩/٢ وابن يعيش ٩/٧ وابن هشــام فى المغنى ٦٥٣/٢ ، وروى صدره فى حماسة البحترى والخزانة « فانك لا يضرك بعد حول » كما يروى عجزه « أظبي كان خالك أم حمار » .

والشاهد فيه مجيء اسم كان نكرة تشبيها لها بالأفعال الحقيقية ، فأجريت مجراها فى ضرورة الشعر .

ويقول النحاس فى شرح أبيات سـيبويه ٤١ « بعض العـرب وهم بنو دارم بنو تهشل يقولون : قائم كان عبد الله ، وكان قائم عبد الله فيجعلون النكرة اسـما والمعرفة خبرا لكان ، وانما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة » وانظر آراء العلماء فى هذا البيت ونظائرة فى الرضي فى المكان المذكور .

(٣) فى الأصل « الأول » .

اسمها نكرة وخبرها المحذوف معرفة ، وأما « كان » الآخرة التي هي تفسير للأولى فاسمها وخبرها معرفتان ، وبيت ابن الأسلت والفرزدق على هذا التفسير[١] .

قوله : « كما اتفقوا على لَعَمْرُ الله في اليمين[٢] » .

يعني أنك تقول في غير اليمين عُمرك طويل ، فتضم العين وإن شئت فتحتها ، وهي في اليمين مفتوحة لاغير[٣] .

قوله : « لأن أكثر ما يُدْعَى « طلحة » بالترخيم فتَرَكَ الحاء على حالها[٤] »

يعني أنك إذا قلت : ياطلحَ أقبل فالاسم مرخّمٌ والحاء في هذه الحال

---

(١) ذكر سيبويه بعد هذا الشاهد ثلاثة شواهد أخرى لا اثنين :

الأول لحسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

والثاني لقيس بن الأسلت :

الا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبك أم جنون

والثالث للفرزوق :

أسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر

وبيت ابن الأسلت وبيت الفرزدق على منوال بيت الشاهد السابق أي على شريطة التفسير .

أما بيت حسان فليس على ذلك بل مزاجها خبر يكون – وهو معرفة – وعسل اسمها – وهو نكرة .ولهذا لم يشر اليه أبو نصر لوضوحه .

(٢) سيبويه بولاق ١/٢٤ وهارون ١/٥١ .

(٣) لأنهم جعلوها في اليمين بمنزلة المثل فلم يغيروها بضم العين مع أن العمر والعمر سيان بمعنى البقاء ، واختص هذا الموضع باحدى اللغتين كما اختص جاءت بتاء التانيث في قول العرب ما جاءت حاجتك أي ما صارت حاجتك لأنه بمنزلة المثل .

(٤) سيبويه : « لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها » (بولاق) ١/٢٦ و (هارون) ١/٥٣ .

طَرَفُه ، فإذا أقحمت التاء وأنت تريد أن تكون الحاء على حالها فى الترخيم فتحت التاء وأتبعتها فتحة الحاء ، لأنها ليست حرف الإعراب[1] ، وكذلك « ياتيمَ عديٍّ » فإن كررت فقلت : « ياتيم تيم عديٍّ » ، وأنت تريد أن تضيف الأول إلى « عدى » لم تغير إعرابه ، وكان الثانى مُقْحَماً[2] .

قوله : « فلما اضطر إلى إلحاق الهاء[3] » .

قال أبو نصر : هذا الاضطرار كاضطرارك إلى إلحاق التاء لتأنيث الإسم إذا قلت : كريم وكريمة ، و كاضطرارك إلى تأليف الكلمة للمعني ، وليس كالاضطرار فى الشعر إلى مايقبح فى غيره .

قوله فى (باب تخبر فيه بالنكرة عن النكرة) :

---

(١) الاسم الذى آخره هاء التأنيث ينادى بأربعة ألفاظ : يا طلحة - بالضم واثبات الهاء - و يا طلح - بفتح الحاء وحذف الهاء - ويا طلح - بضم الحاء وحذف الهاء - ويا طلحة - باثبات التاء وفتحها - وهذا الأخير هو الذى فسره أبو نصر هنا ، وجعل سيبويه هذا شاهدا لما سمعه من العرب من قولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، حيث أنث الفعل فى اللفظ اذ جعله لليمامة ولم يحفل بدخول أهل .

(٢) أى ولم تبطل الاضافة باقحام الثانى كما لم يبطل تأنيث الفعل باقحام أهل فى قولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، ولا الترخيم باقحام التاء فى قولهم يا طلحة . وانظر آراء النحاة فى مثل « يا تيم تيم عدى » تعليق السيرافى على سيبويه ٣١٥/١ والرضي ١٣٣/١ وابن يعيش ١٠/٢ والاشمونى ١٥٣/٣ ، ١٥٤ ، والتصريح مع حاشية يس ١٧١/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والمقتضب مع تعليق عضيمة ٢٢٧/٤ وما بعدها .

(٣) هذه العبارة ليست فى (بولاق) وقد اقتطعها محقق الكتاب من الأصل الذى اعتمد عليه ضمن فقرة كاملة ووضعها فى الهامش رقم (١) ٥٤/١ على انها تكرار لما سبق . وليس كل عبارات الفقرة مكررا قارن الفقرتين فى (هارون) ٥٣/١ ، ٥٤ .

« وإذا [1] أردت الالغاء فكلما أخرت الذى تلغيه[2] كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرا مكتفى به[3] فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملا فى شىء قدمته كما تقدم أظن وأحسب وإذا (١١ / أ) ألغيته[4] أخرته كما تؤخرهما » .

يعنى أن الظرف يعمل النصب[5] فى قولك : فيها زيد قائما ، كعمل أفضلهم فى رجل إذا قلت : هو أفضلهم رجلا ، تحمل قائما على الماء فى « فيها » كما حملت « المرفد » على ذلك فى قولهم :

فهل فى معدٍّ فوق ذلك مِرْفدا[6]

إلا أن قائما حال ، ورجلا ومرفدا تمييز ، فإذا كان الظرف عاملا كان حدُّ الكلام تقديمه ، ويكون ظرفا لزيد عاملا فيه زيد ، وإذا ألغيته عن العمل كان الحدُّ تأخيره ، فتقول : زيد قائم فيها ، ويكون ظرفا لقائم ، فيجرى مجرى أظن زيدا قائما إذا أعملت أظن ، ويجري مجرى زيد قائم أظن إذا ألغيته ، والتأخير والتقديم والإعمال والإلغاء عربىٌّ .

---

(١) فى (بولاق) ٢٧/١ و (هـــارون) ٥٦/١ : « الا أنك اذا أردت الالغاء » .

(٢) فى (بولاق) « تلغى » .

(٣) فى (بولاق) و هارون « تكتفى به » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « واذا ألغيت » .

(٥) فى الأصل «بالنصب » .

(٦) هذا عجز بيت وصدره : « ومرفدنا سبعون ألف مدجج » .

وهو لكعب بن جعيل التغلبى ، شاعر مخضرم مشهور ، شهد مع معاوية موقعة صفين .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ٦٤٩/٢ ، ومعجم الشعراء ٣٤٤ ، والخزانه ٤٩/٣ ــ ٥٠ .

والبيت فى سيبويه والأعلم ٢٩٩/١ ، ٢٥٤، واعرب القرآن للزجاج ٧٩٤/٣ ، وابن يعيش ١١٤/٢ والرواية فيه « دون » بدل « فوق » . والمرفد : الجيش ، والمدجج : لا بس السلاح .

قوله فى (باب ما أجرى مجرى ليس) : ولم تستعمل إلا مضمرا فيها [١].

يعنى لاتَ ، يعنى بقوله : إلا مضمرا فيها ، إلا مضمرا عندها [٢]، كما تقول : زيد مطاع فينا ، تُريد عندنا . وقول الأخفش [٣] فى لَاتَ : إنها لا تعمل شيئا فى القياس [٤] ، غَلَطٌ ، لأنه إذا نصب فلابد من ناصب ، والحين المضمر عنده مبتدأ ، والتقدير على قوله : لات الحينُ فى حين مناص ، وهذا محال ، ويجيز على هذا ، الحينُ حينَ مناص ، واليومُ يومَ خروج [٥].

=

والمراد : فهل فى معد مرفد فوق ذلك ، فحذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه وهو « فوق » .

والشاهد فيه نصب « مرفدا » على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه وهو « ذلك » .

(١) سيبويه (بولاق) ٢٨/١ ولم يستعملوها الا مضمرا فيها .

(٢) لأن « لات » حرف ، والحروف لا يستكن فيها الضمير المرفوع .

(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بنى مجاشع بن دارم ، أشهر تلاميذ سيبويه ، وكان أسن منه ، وهو الطريق الوحيد لكتاب سيبويه حيث أخذه عنه أبو عمر الجرمى وأبو عثمان المازنى ، وعن طريقهما ذاع الكتاب وانتشر .

(٤) لأنها ليست بفعل ، فاذا كان ما بعدها مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف أى ولا حين مناص كائنا لهم واذا كان منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف أى ولا أرى حين مناص ، وهذا أحد رأيين للأخفش تناقلهما النحويون عنه ، والرأى الآخر : أن لات تعمل عمل ان انظر المغنى ٢٨١/١ والهمع ١٢٦/١ ، والسيرافى ٣٦٥/٢ « رسالة » .

وما فى معانى القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ مخالف لذلك حيث يقول - فى قوله تعالى : (ولات حين فعاص) : « فشبهوا « لات » بليس ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون « لات » الا مع حين . ورفع بعضهم « ولات حين مناص » فجعله فى قوله مثل « ليس » كأنه قال : ليس أحد ، وأضمر الخبر » .

(٥) لا يجوز نصب « حين » و « يوم » هنا على الظرفية ، لأن « الحين » و « اليوم » لا يكونان فى حين ويوم ، وكذلك اذا كان المبتدأ والخبر متحدان فى المعنى نحو اليوم الأحد واليوم الاثنين ، لأن الأحد والاثنين بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم ، وأجاز ذلك الفراء وهشام على تأويل اليوم بـ« الآن » ، أى الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد . انظر الرضي ٨٦/١ وسيبويه ٢٠٨/١ وتعليق السيرافى عليه ، أما جمهور النحاة فيرفعون كل ذلك على الخبرية .

قوله : « وزعموا أن بعضهم قال ـ وهو الفرزدق ـ :

فـأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذهم قريش وإذا مامثلهم بشر[١] .

وهذا لايـكاد يعرف ، كما أن لات حينُ مناص كذلك ، ورب شيء هـكذا » .

قال أبو نصر : زعم محمد بن يزيد[٢] أن هذا التأويل غلـط ، واختار أن يكو ن « مثلهم » صفة مقدمة للنكرة نصب على الحال[٣] ، كقول الشاعر :

وتحت العوالى فى القنا مستظلة ظباء أعارتها العيون الجـآذر[٤]

فيلزمه على هذا التأويل إذا قال : مافى الدنيا بشر مثلهم ، على من جعل للنـكرة حالا أن يحذف فيقول : مابشر مثلَـهم ، ويُعْـمِلُ « فى الدنيا »

---

(١) البيت من البسيط ، وهو فى ديوانه ٢٢٣/١ ، وسيبويه والأعلم ٢٦/١ والمقتضب ١٩١/٤ وابن السيرافى ١٦٢/١ ، والبيـــان فى غريب اعراب القرآن ٣١٢/٢ وأسرار العربيـــة ١٤٦ والسيرافى ٣٧٠/٢ رســالة ، والرضي ٢٤٦/١ والخزانة ١٣٣/٤ والمغنى ٨٧/١ ، ٤٠٢ ، ٥٧١/٢ والهمع ١٢٤/١ ، ٢١٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٥/١ ، ٤٣٣ والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣١٦ .

والشاهد فى البيت تقديم خبر ما منصوبا ، والعززدق تميمى يرفعه مؤخرا فكيف اذا تقدم ؟

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد بدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمى وختمه على المازنى ، وبلغ من حرصه على الكتاب أنه كان يحتفظ لنفسه بنسـخة نفسية يضن بها على من يريد نسخها ، كما تتلمذ على جلة من شيوخ النحاة حتى صار امام أهل البصرة فى عهده ، له كتب كثيرة أشهرها الكامل ، والمقتضب ، وله « مسائل الغلط » نقد فيه سيبويه فى ١٣١ مسألة ، وقد رد عليه ابن ولاد فى كتابه الانتصار .

(٤) انظر المقتضب ١٩١/٤ ، ١٩٢ وتعليق الاستاذ عضيمة فى نفس المكان .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه ٢٥٤ ، وفى الافصاح فى شرح الابيات المشكلة للفارق ٢١٤ وابن يعيش ٦٤/٢ .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء ، فلما تقدمت امتنع أن تكون صفة لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

مضمرا ، ويلزمه اذا قال : فيها زيد جالسا ، أن يقول زيدٌ جالسا ويضمر « فيها[1] » .

وقد قال سيبويه فى « كم » « إنها لاتعمل مضمرة فى الموضعين[2] » والظرف أضعف ، ألا ترى أنه يلغى حتى يكون كأنه لم يذكر ، و « كم » لايكون فيها ذلك ، فهى أقوى .

وزعم[3] أن الفرزدق تميمى فكيف (١١ / ب) يستعمل لغة أهل الحجاز ؟

والجواب فى ذلك ، أن الفرزدق من علماء العرب بكلامهم ، وممن يأتيه علماء أهل الحجاز ، ووقف على لغاتهم ، فمحال أن يتوهم على مثله أنه لم يعرف لغة أهل الحجاز[4] ، ولا قرأ القرآن ، وفيه (ماهذا بشرا[5]) و (ماهن أمهاتهم[6]) .

وقول الأخفش : العطف على عاملين جائز[7] ، يستحيل من الوجه الذى أشار اليه سيبويه ، ولم يكشفه حين علم أنه لايشكل على أهل النظر ، والذى أشار إليه بيّنٌ ، وذلك أنك إذا قلت : ليس زيد بمنطلق ولا قاعد

---

(١) فيكون قد حذف العامل فى الحال وترك المبتدأ بلا خبر ولادلالة على هذا المحذوف .

(٢) فى سيبويه ١/٢٩٧ (بولاق) «ومع هذا انه لا يجوز ذلك أن تعمل كم وهى مضمرة فى واحد من الموضعين (الاستفهام أو الخبر) لأنه ليس بفعل ولا اسم أخذ من الفعل » .

(٣) الزاعم هو المبرد .

(٤) بعدها فى الأصل : ووقف على لغاتهم .

(٥) يوسف ٣١ .

(٦) المجادلة ٢ .

(٧) يشير بذلك الى مخالفة الأخفش لسيبويه فى العطف على معمولى عاملين مختلفين . فسيبويه يمنع هذا ويضمر الجار فيما أوهم =

عمرو ، وأنت ترى أن عمراً معطوف على ليس ، وقاعد على الباء فى منطلق ، فقد أحلْتَ ، لأن التقدير ، ولا عمر قاعد ، وفصلت بين حرف العطف والمعطوف وحذف الجار لايجوز على هذا الوجه ، كما لايفصل بين الجار والمجرور ، وقد ذكر ذلك فى غير هذا الموضع حين قال :

« ولو قلت مررت بزيد أمس واليوم عمرو لم يجز [1] » ألا ترى إلى قوله : « وتقول : ما كلُّ سوداء تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً [2] وان شئت نصبت [شحمة [3]] . وبيضاء فى موضع جر كـأنك أظهرت » كل « فقلت ولا كل بيضاء » .

= جواز ذلك ، فيقدر الباء فى نحو ليس زيد بمنطلق ولا قاعد عمرو ، وما زيد بمنطلق ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافا محذوفا فى نحو قول العرب : « ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة » . أما الاخفش فيجيزه ان ولى المجرور حرف العطف كهذه الأمثلة ، وان فصل بينهما منعه ، وقيل يجيزه مطلقا .

ولهذا غلط الأخفش سيبويه فى توجيهه جر (قاصر) و (مستنكر) فى البيتين الآتيين :

فليس بآتيك منهيها ... ولا قاصر عنك مأمورها
فليس بمعروف أن نردها ... صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

قال الأخفش : وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه فى الجر ، لأنه لا يجوز عنده العطف على عاملين وان لم يكن الثانى من سبب الأول ، وزعم أن سيبويه غلط فى انكار العطف على عامليين .

وانظر تفصيل ذلك فى السيرافى ٢/٣٨٧ — ٤٠١ رسالة ، والمقتضب ٤/١٩٤ — ٢٠٠ وشرح الأعلم للشاهدين المذكورين فى الكتاب ١/٣٢ وتعليق السيرافى فى هذا الموضع ، والرضي ١/٢٩٩ — ٣٠١ والمغنى ٢/٥٣٩ ، ٥٤٠ وابن يعيش ٣/٢٧ ، ٢٨ .

(١) لم أهتد لهذا المثال فى كتاب سيبويه .

(٢) مثل عربى يضرب فى موضع التهمة . انظر مجمع الأمثال للميدانى ١/٢٨١ ، وجمهرة الأمثال ٢/٢٨٧ .

(٣) زيادة من سيبويه والنص فى ١/٣٣ (بولاق) .

فأجاز هذا ، وحذف الجار حين لم يفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور ، وكذلك :

« أكل امرىء تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً[1]

ومثله قول الله ـ عز وجل ـ (إنّ فى السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين ، وفى خلقكم ومايبث من دابة آيات [لقوم يوقنون[2]] .

فأما قراءة من قرأ [و] اختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات ـ بكسر التاء من آيات ـ لقوم يعقلون[3]) حملا على إنّ ، فإذا صحت هذه القراءة كان (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله [من السماء] من رزق .. وتصريف الرياح) محمولا على (وفى خلقكم) وكان قوله ـ عز وجل ـ (آيات لقوم يعقلون) توكيدا (لآيات) التى قبلها ، لأنها هي[4] .

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأبى داود الايادى ، واسمه جارية بن الحجاج بن حذاق ، شاعر جاهلى وهو أحد وصاف الخيل المجيدين ، والآخران طفيل والنابغة ، انظر الأصمعيات ١٨٥ مع هامش رقم (١) .

والبيت فى ديوان أبى داود ٢٥٣ وفى سيبويه والأعلم ١/٣٣ والخزانة ٤/٤١٧ ، والهمع ٢/٥٢ والأشباه والنظائر ٤/١٧٧ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٧٠ ، والبيان للأنبارى ١/٢٤١ . والمغنى ٢/٥٣٩ وابن يعيش ٣/٢٦ والتصريح ٢/٥٦ والأشمونى ٣/٤٨٨ ، والاصمعيات ١٩١ والتبصرة ١/٢٠٠ .

والشاهد فيه جر (نار) الأولى على تقدير مضاف محذوف أى وكل نار . لاعطفا على امرىء خلافا للأخفش .

(٢) الجاثية ٣ ، ٤ .

(٣) الجاثية ٥ ـ وهى قراءة سبعية انظر النشر ٢/٣٧١ ، والاتحاف ٣٨٩ والبحر المحيط ٨/٤٣ وغيث النفع ٢٣٦ .

(٤) هذا أحد ثلاثة أجوبة على قراءة نصب (آيات) الثالثة عند من يمنع العطف على معمولى عاملين مختلفين : =

وأما قول محمد بن يزيد : « إنّ عَقْرَ الْخَيْلِ[1] » ليس منها ، فدليل على أنه يزعم أن الصفة غيرُ الموصوف ، ويتصل هذا المذهب بما نعوذ بالله منه ، والعرب تقــول : تحيتك (١٢ / أ) الضرب ، وعتابك السيف ، ونحو ذا كثير مما أوضحه سيبويه فى الكتاب[2] .

قوله فى (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله) :

ومما جاء فى الشعر من الإجراء على الموضع[3] قول عُقَيْبَةَ الأسدى:

= والثانى : أن يكون (واختلاف الليل) مجرورا بفى مقدرة ، ويؤيده التصريح بها فى قراءة عبد الله بن مسعود (وفى اختلاف) ، وعلى هذا تكون الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان .

والثالث : على اضمار ان وفى : أى (وان فى اختلاف الليل) ، واضمار ان – كما يقول ابن هشام – بعيد . أما عند من يجوز هذا العطف فتكون (آيات) على هذه القراءة معطوفة على آيات الأولى ، و (اختلاف الليل) معطوف على المجرور بفى . انظر المغنى ٢/٥٤٠ .

(١) يشير بذلك الى قول الشاعر الذى تقدم ذكره فى هامش رقم ٧ ص ٥٦ – ٥٧ :

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

فسيبويه يوجه جواز الجر فى « مستنكر » على أن الضمير المنصوب فى « نردها » يعود الى الخيل ، لا الى الرد ، وكان الخبر عن رد الخيل كالخبر عن الخيل ، وتقدير الكلام : فليس بمعروفة لنا الخيل فجعل رد الخيل كأنه الخيل لأنه منها ، ولهذا حسن معه (ولا مستنكر عقرها) بالجر لأن الضمير فى عقرها يعود الى الخيل . أما أبو العباس المبرد فلا يجوز الجر الا على العطف على معمولى عاملين عند من أجازه ، لأن الرد غير الخيل ، والعقر راجع الى الخيل فليس بمتصل بشيء من الرد ، ولا داخل فى المعنى – وبهذا يتضح أن عبارة أبى نصر محرفة عن « ان رد الخيل .

(٢) انظر الكتاب (بولاق) ١/٤٢٩

(٣) فى (بولاق) ١/٣٤ « ومما جاء من الشعر فى هذا الاجراء على الموضع ... » وفى (هارون) ١/٦٧ « ... من الشعر فى الاجراء ... » .

معاوىَ إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا »[1] »

زعم بعضهم أن سيبويه غلط فى هذا [البيت[2]] ، وأن قوافى الشعر مخفوضة ، وإنما يُقوى الشاعر عند الضرورة .

والجواب فى هذا ، أن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل فاحتمل الإقواء لذلك ، وكان عنده أسهل من العطف على الباء ، ولم يحتج به سيبويه إلا وقد ثبت عنده ، فأى غلط يلزمه فى هذا مع أن توجيهه على ماذكرت لك صحيح .

---

(١) البيت من الوافر ، وقد رويت قافيته منصوبة ورويت مجروره ، كما نسب البيت لعقيبة بن هبيرة الأسدى ولعبد الله بن الزبير الأسدى ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

ومن رواه بالجر جعله أول قصيدة وبعده :

فهبنا أمة ذهبت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد
أكلتم أرضنا فجرد تموها فهل من قائم أو من حصيد

وقد استشهد سيبويه برواية النصب على العطف على الموضع ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٤٤٨ .

كما استشهد المبرد بهذه الرواية أيضا على هذه المسالة فى المقتضب٢/٣٣٨،٤/١١٢، ٣٧١ ، ولم يتعرض فى نقده لكتاب سيبويه لهذه الرواية ، ولكن صاحب الخزانة نسب فى ٢٦٠/٢ للمبرد أنه رد على سيبويه رواية النصب ، وتبعه جماعة منهم العسكرى الذى يقول فى التصحيف والتحريف ٢٠٧/٢ « وغلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة وهى مخفوضة كلها » كما ذكر ابن السيرافى ٣٠١/١ أن بعض من تادب بالنظر فى أبيات من الشعر أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت ، وقال : البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة . وانظر البيت فى السيرافى ٤٠٣/٢ رسالة ، والأعلم ٣٤/١ والتبصرة ١٩٦/١ والانصاف ٣٣٢/١ وابن يعيش ٦/٤ والاشباه والنظائر ٥٣/٣ وسر صناعة الاعراب ١٤٧/١ والافصاح للفارقى ١٥٩.

(٢) فى الأصل : الموضع ، والتصحيح من هامش المخطوط .

قوله : « ألا ترى أنك لو قلت . ولا عَلَى عندنا ، لأن عندنا لا تستعمل إلا ظرفا[1] » .

يعني أنها لا تستعمل في هذا الموضع ونحوه إلا ظرفا ، وقد تستعمل اسما مع « مِنْ » خاصة في قولهم : جئت من عندك[2] .

قوله في (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يَجْرِ مَجْرَى الفعل ولم يتمكن تمكنه) :

« وبناؤه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُل وأفْعَلَ[3] » .

يعني أنك تنقل الفعل الثلاثي فَعَل وفَعِل وفَعُل إلى أفعل ، كقولك[4] دَخَل وأدخلته ، وعَلِم وأعلمته وكَرُم وأكرمته ، فكذلك تقول منها ما أفعله ، ولا تنقل الفعل الزائد على الثلاثة ، لا تنقل دحرج ، ولا أفعل ، ولا ما زاد على الأربعة ، لأنه كان يلزمك الحذف منه ، ولا تنقل الفعل إلى الفعل على لفظه ، لا تنقل أسرج ونحوه فتقول : ما أسرجه ، وإنما تنقله بالزيادة من الثلاثي على ما أعلمتك . وما كان من الألوان والعاهات في الجسد فإن بناء فعله المطرد على افْعَالّ ، فلذلك لم تقل منه ما أفعله ، وما جاء منه فَعِل نحو حَدِب لم يلتفت إليه ، لأن أصل بنائه احدابّ واحْدَبّ فعليه يكون التعجب[5] .

---

(١) (بولاق) ١/٣٤ و (هارون) ١/٦٨ .

(٢) أى أنك اذا قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا ، كان النصب فى عندنا لا غير ، ولا يجوز جرها حملا على « قومنا » لانك لا تقول : على عندنا ، لانها لا تستعمل الا ظرفا ولا يدخل عليها من حروف الجر الا « من » .

(٣) (بولاق) ١/٣٧ و (هارون) ١/٧٣ .

(٤) فى الأصل « كقولك » مكررة خطأ .

(٥) أى على غير طريقة ما أفعله وأفعل به ، ولكن على طريقة غير الثلاثي .

واعلم أنك لاتتعجب من الأسماء إلا ماشذ مما قد ذكره[1] ، لاتقول : ما أيداه من اليد ونحوه ، وقد يتعجب من الصفات لمضارعتها الأفعال ، فما كان على أفعل من الصفات التى يتعجب من أفعالها نقلتها إلى الفعل وتركت همزاتها على هيئتها فى الأفعال (١٢/ب) فقلت فى الأرعن : ما أرعنه وفى الأحمق: ما أحمقه وفى الأنوك : ما أنوكه ، لأنك تتعجب من أفعالها ، فلذلك تتعجب منها .

وأما أحمر ونحوه فلاتتعجب منه كما لاتتعجب من فعله — وإنما أراد بأفعل هــذه الصفات التى ذكرت لك ونحوها ، وأما أعطي وأولى وآتى فشواذ[2] .

قوله : « ونظير جعلهم « ما » وحــدها اسما[3] قول العرب :

---

(١) فى الأصل ما قد ذكره ، وقد ذكر سيبويه ذلك فى ٢٥٢/٢ ، قالوا : أحنك الشاتين وأحنك البعيرين ٠٠٠٠ وقالوا : آبل الناس كلهم ٠ ثم قال بعد ذلك:«وهذه الأسماء التى ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال افعل منه ونحو ذلك ، وقــد قالوا فلان آبل منه ، كما قالوا أحنك الشاتين » ٠

(٢) نسب الرضي الى سيبويه ـ بناء على هذا النص ـ أن صياغة ما افعله من باب افعل افعالا قياس عنده سماع عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما ابغضنى له٠ شرح الكافية ٢٨٦/٢ ٠

ونسب ابن يعيش اليه ١٤٤/٧ أن ذلك مقصور على السـماع لا يجيز منــه الا ما تكلمت به العرب ٠

أما أبو نصر فقد قصر المراد بافعل فى نص سيبويه على الصفات التى ليس لها فعل وليست بلون ولا خلقة جسدية ، وهذا هو الذى أشار اليه سيبويه ٢٥١/٢ حيث يقول : « وأما قولهم فى الأحمق ما أحمقه ، وفى الأرعن ما أرعنه ، وفى الأنوك ما أنوكه ، وفى الألد ما الده ، فانما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة ، فصارت ما الده بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه ، وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنه » ٠

(٣) أى فى صيغة التعجب ما افعله ٠

إنى مِمّاً أن أصنعَ أى من الأمر أن أصنع ، فجُعِل « ما » وحدها اسما [1] » .

يعنى أن « ما » فى قوله : « إنى مماً أن أصنع » حدُّها أن تكون مؤخرة كقولك : إنّى من الشأن أن أصنع ، فأن أصنع مبتدأ ، ومن الشأن خبره ، والتمثيل وإن كان لا يتكلم به ــ إنى أن أصنع مماً ــ ، ولا تقل : إنّ : « مماً » خبر لإنّ ، وأن أصنع صلة لـ « ما » لأنه كان يكون التقدير : أى من الأمر أو من الشأن ، فيفسد الكلام ، لأن الصلة والموصول اسم واحد [2] .

قوله فى باب الفاعلين المفعولين) : فى « قول قيس بن الخطيم :

نحن بمـا عندنا وأنت بمـا عندك راض والرأى مختلف » [3]

إن التقدير : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون ، ولكنه وضع

---

(١) (بولاق) ١/٣٧ و (هارون) ١/٧٣ .

(٢) بهذا يرد على الأخفش الذى جعل « ما » فى ما افعله موصولة لأن « ما » انما تكون غير موصولة عنده فى الاستفهام والمجازاة ، والتعجب خبر فينبغى أن تكون « ما » فيه موصولة ، فرد عليه بأن « ما » فى هذا التعبير خبر ، ومع ذلك جعلها وحدها فى موضع الامر أو الشأن ولم يصلها بشيء .

ومثلها أيضا غسلته غسلا نعما ، أى نعم الغسل ، فجعل « ما » بنزلة الغسل ولم يصلها .

وانظر السيرافى ٢/٤٢٧ ــ ٤٢٩ رسالة .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو فى ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ ، وكذلك نسب اليه فى الكتاب ١/٢٨ ومعاهد التنصيص ١/١٨٩ ــ ١٩٠ ، ونسبه ابن السيرافى ١/٢٧٩ الى عمرو بن امرئى القيس الانصار الخزرجى ، وكذلك فى جمهرة أشعار العرب ٢٥٢ ــ ٢٥٣ ، والخزانة ٤/٢٧٥ ونسب فى الانصاف ١/٩٥ لدرهم بن زيد الانصارى .

=

موضع قوله راضون راض ، واجتزأ فجعل الخبر واحدا ، لأن المخاطب يستدل [1] .

ذهب محمد بن يزيد إلى أن التقدير : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فحذف الخبر الأول [2] . وكذلك قول ضابئ البرجمى [3] :

فمن يك أمسى بالمدينة رحلة فإنى وقيارا بها لغريب [4]

= وقد استشهد به فى معانى القرآن للفراء ٤٣٤/١ ، ٤٤٥ والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ وإعراب القرآن للزجاج ٦١١ والهمع ١٠٩/٢ والاشباه والنظائر ٤٧/٢ والمغنى ١٠٥٣/٢ ، وهو فى اللسان (فجر) والبحر المحيط ٣٢٣/٢ .

(١) سيبويه (بولاق) ٣٨/١ « فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد لأنه علم أن المخاطب سيستدل » .

وفى معانى القرآن للفراء ٤٤٣/١ « ولم يقل : راضون ... وذلك لاتفاق المعنى يكتفى بذكر الواحد » .

(٢) فى المقتضب ٧٣/٤ « أراد : نحن بما عندما راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع » .

(٣) فى الأصل : البرجى ، تحريف .

(٤) من الطويل وهو فى الكتاب ٣٨/١ والأعلم والسيرافى ٤٤٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٣٦٩/١ . ومعانى الفراء ٣١١/١ والأصمعيات ١٨٤ ونوادر أبى زيد ١٨٢ ومجالس تعلب ٣١٦/١ . ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والبيان للأنبارى ١٦٥/٢ وابن يعيش ٦٨/٨ والخزانة . وشرح الكافية الشافية ٥١٢/١ والأشباه والنظائر ٤٤/١ واللسان (قير) وإعراب القرآن للزجاج ٧٤٦ . ويروى (ومن يك) كما يروى (فانى وقيار) بالرفع .

والشاهد فيه أنه عطف (وقيارا) على اسم ان واكتفى بخبر أحدهما عن الآخر . وعلى رواية رفع (وقيار) يكون على التقديم والتأخير كأنه قال : فانى لغريب بها وقيار ، فعطفه على موضع اسم ان .

ومثله قول ابن أحمر :

رماني بأمر كنتُ منه ووالدي   بريئاً ومن أجل الطّوِيِّ رماني [١]

وكذلك قول الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى   وأبى فكان وكنت غير غدور [٢]

والدليل على ماذهب إليه سيبويه ، أنك إذا قلت : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون فالكلام على ما ينبغي أن يكون عليه ، ثم يضطر الشاعر فيحذف ويجعل موضع الخبر لفظ الواحد ، وقد حصلت له صحة الأصل فأما ماذهب إليه محمد بن يزيد فإنه يجتمع فيه وجهان: أحدهما التقدير الذي هو غير الأصل ، ألا ترى أن قولك: نحن منطلقان أحسن من قولك: أنا منطلق ، وأنت منطلق ، فإذا احتمل البيت المعنيين كان المعنى (١٣ / أ) الأوجز المختار والأولى .

---

(١) البيت من الطويل وقد نسبه سيبويه والاعلم ٣٨/١ والسيرافي ٤٤٧/٢ رسالة الى ابن أحمر ، ونسبه ابن السيرافي ٢٤٨/١ الى الأزرق بن طرفة الفراصي، ونسب في شواهد الكشاف ٣١١ للفرزدق . وقد ورد البيت في معاني الفراء ٤٥٨/١ واعرب القرآن للزجاج ٦١١ . والبحر المحيط ٤٣١/٥ والتنبيه للبطلبوس ٦٠ واللسان (جول) .

والشاهد فيه أنه جعل بريئا) الخبر عن أحدهما ، واكتفى به عن خبر الآخر ، ولم يقل بريئين .

(٢) البيت من الكامل ، ولم يرد في ديوان الفرزدق ، وقد نسب اليه في سيبويه والأعلم ٣٨/١ واللسان (قعد) والنقائض ٦١٠ ومعاني الفراء ٤٣٤/١ والبيان للانباري ١٦٤/٢ والانصاف ٩٥/١ والشاهد فيه انه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاقهما في المعنى والتقدير : فكان وكنت غير غدورين .

وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها الا البيت الأول (نحن بما عندنا) على التقديم والتأخير أي على الحذف من الثاني لا الأول ، وتقدير سيبويه أولى لاطراده في جميع الشواهد . انظر الأعلم ٣٩/١ .

والوجه الآخر حذف خبر الأول وإقامة الخبر الثاني مقام الخبرين .

وكذلك اختياره فى قول الشاعر :

ياتيم تيم عدى لا أبالكم لايلقينكم فى سوءة عمر[1]

ياتيم عدى تيم عدى ، فأمره فى الضعف على ماذكرت لك .

ومذهب سيبويه ياتيم عدى تيمهم ، فأقحم الثانى إلى جنب الأول وحذف الضمير فقال : ياتيم تيم عدى وكذلك قول الفرزدق :

يامن رأى عارضا أُسَرُّ به بين ذراعي وجبهة الأسد[2]

تقديره عند سيبويه بين ذراعي الأسد وجبهته ، وعند المبرد ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، ومما يزيد فى إيضاح ماذهب إليه سيبويه أنك إذاقلت: ياطلحةَ أقبل ـ وأقحمت التاءَ ـ أنّ الحاء من طلحةهي آخر الكلمة والمعتمد عليه والتاء ليست كذلك وأن الحاء بمنزلتها دون التاء[3] ، وكذلك تيم الأول هو المضاف إلى عدى الظاهر ، وتيم الثانى مقحم مستغنى عنه بمنزلة التاء .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير وهو فى ديوانه ٢٨٥ من قصيدة قالها فى هجاء عمر بن لجأ التيمى ،وقد ورد البيت فى سيبويه ٢٦/١، ٣١٤ والأعلم ٢٦/١ والمقتضب ٢٢٩/٤ وابن السيرافى ١٤٢/١ والخزانة ٣٦٠/٢ ، وانظر التعليق رقم (٢) ص ٥٢ من هذا الكتاب .

(٢) البيت من المنسرح وقد نسبه سيبويه وغيره للفرزدق وانظر الكتاب ٩٢/١ والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ والخصائص ٤٠٧/٢ وشرح الحماسة للتبريزى ١٠٥/٢ وابن يعيش ٢١/٣ والأشمونى ٤٩٤/٣ وفى المقتضب ٢٢٩/٤ برواية (يا من رأى عارضا اكفكفه) .

(٣) انظر مامر فى ص ٥٢ رقم (٣) من هذا الكتاب .

قوله فيه : « كما تقول هو أجملُ الفتيان وأحسنُه وأكرمُ بنيه وأنبلُه[1] » .

يعنى أن الضمير للمضاف إليه « أحسن » راجع إلى الفتيان على المعنى ، لأن الفتيان « شىء » فحمل الهـــاء عليه ، كما قال الله — عز وجل — (ياجبال أوِّبى معه)[2] كأنه قال ـ والله أعلم ـ ياهذه الجبال أوبى معه ، فحمل (أوِّبى) على لفظ هذه ، لأنها واحدة فى اللفظ ، وأما الهاء فى « بنيه » فضمير إنسان تقدم ذكره غير « هو » كأنه قال . هو أكرم بنى زيد وأنبله ، ثم كنى عن زيد ، وذلك لأن « أفعل » لايضاف إلا إلى ماهو جزء منه نحو قولك: زيد أفضل الناس ، وأعلم أهل زمانه ، وأكرم أهل بلده ، لأنه جزء منهم ، فإن قلت : زيد أعلم من إخـوته ، وأكرم من بنيه ، وأفضل من قـومه ، لم يجز حذف « من » من هذا وماشا كله ، لأن المضاف فيه ليس جزءاً من المضاف إليه .

قوله فى (باب ما يكون فيه الإسم مبنيا على الفعل) :

« إذا ابن أبى موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازرُ[3]

فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود » .

---

(١) سيبويه : ٤١/١ « كما تقول : هو أحسن الفتيـان وأجمـله وأكرم بنيه وأنبـلة »

(٢) سـبأ ١٠ .

(٣) البيت من الطويل وهو لذى الرمة ، وقد روى برفع (ابن وبلال) فى ديوانه ٢٥٣ وسيبويه والأعلم ٤٢/١ وهارون ٨٢/١ والخصائص ٣٨٠/٢ ، كمـا روى بنصبهما فى المقتضب ٧٧/٢ ومعانى الفراء ٢٤١/١ وأمالى القالى ٧٦/١ ، وروى برفع (ابن) ونصب (بلالا) فى الخزانة ٣٢/٣ وابن السيرافى ١٦٦/١ ، وورد البيت فى المغنى ٢٩٨/١ وابن يعيش ٣٠/٢ .

يعنى أن الرفع أجود فى قوله : زيد ضربته (١٣/ب) وأمّا بيت ذى الرّمة فقد ذكر اختيار النصب فيه ، وذلك أنّ إذا حرف هو بالفعل أولى ، لما فيه من معنى الجزاء ، وإنما ذكره هنا لتمثيل النصب لاغير[1] .

قوله : « ومثل هذا فى البناء على الفعل ، وبناء الفعل عليه قولهم : أيُّهم تر يأْتِكَ [وأيُّهم تره يأتك ، والنصب على ما ذكرت لك[2] » .

يعنى أن النصب فى أيهم تر يأتك[3]] على أن تبنى أيهم على تر ، وتبنى أيهم فى قولك : أيهم تره يأتك إذا نصبت على ترى الظاهرة أيضا وتجعل الهاء توكيدا ، كما تقول : زيدا ضربت زيدا ، وضربت زيدا زيدا على التوكيد ، ولا يكون محمولا على فعل مضمر يفسره الظاهر ، لأن حروف المعانى بمنزلة الابتداء لا يتقدمها مايعمل فيها وإن شئت حملته على فعل يأتى[4] .

قوله فى (باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى) :

« أو نصبه لأنه ظرف أضمره ، وكأنْ قال : يومَ الجمعة ألقاك[5] » .

---

(١) وقد صرح سيبويه ٥٤/١ بجواز الرفع بعد اذا الشرطيــة ، وان كان المختــار هو النصب ، وقــد ســاق الأستاذ عضيمة اعتراض المبرد على سيبويه فى تجويزه رفع الاسم بعد اذا الشرطيــة ، ورد ابن ولاد عليــه فى هامش المقتضب ٧٧/٢ ، وانظر الخزانة ٣٢/٣ – ٣٤ حيث ذكر توجيــه العلماء لرواية الرفــع بعد اذا .

(٢) (بولاق) ٤٣/١ و (هارون) ٨٤/١ « ومثل هــذا فى البناء على الفعل وبناء الفعل عليه يهم وذلك قولهم : ايهم تر ياتك ... » .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٤) هذه العبارة وضعت عليها فى المخطوط علامــة شــطبها ، ولكنهــا صحيحة ، وذلك أنه يجوز نصب (أيهم) فى قولك : ايهم تره ياتك باضمار فعل يقدر بعد ما له الصدارة فتقول : ايهم ترتره ياتك ، ولــكن المختــار هو رفــع « أيهم » انظر السيرافى ٤٧٣/٢ رسالة .

(٥) فى (بولاق) ٤٣/١ و (هارون) ٨٥/١ « أو نصبه لأنه ظرف لفعل اضمر ، وكأنه قال : يوم الجمعة القاك » .

يعنى أنه نَصَبَ الظرف فى قوله : يومَ الجمعة ألقاك فيه بهذا الظاهر ، ثم أضمره توكيدا على ماتقدم ذكره ، ولذلك قال : يومَ الجمعة ألقاك ، ولم يحتسب بالهاء [1] ، ومثل هذا تكرير الفعل بعد الغاية فى قوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نَعْلَهُ ألقاها [2]

والهاء ضمير النّعل ، فلم يحتسب به ، وجاء به توكيداً بعد أن جعل حتى غاية .

قوله : « ولاسبيل إلى النصب وإن تركت الهاء [3] » .

يعنى مادام الفعل وصفا للإسم فى قولك : الناس رجلان : رجل أكرمته ورجل أهنته ، هذا ونحوه لايكون إلا وصفا ، فإن لم ترد الوصف فيما لايفسد الكلام نصبت نحو قول الشاعر :

---

(١) أى الضمير المجرور (فيه) الشاغل للفعل ، والفعل المضمر نصب يوم الجمعة اما لأنه ظرف ، أو لأنه مفعول به على السعة ، لأن يوم الجمعة يكون ظرفا وغير ظرف .

(٢) البيت من الكامل وقد نسب فى سيبويه ٥٠/١ وأسرار العربية ٢٦٩ والخزانة ٢٢/٣ لأبى مروان النحوى ، وفى أخبار النحويين البصريين ٢٧ وبغية الوعاة ٢٨٤/٢ أن اسمه مروان بن سعيد ينتهى نسبه الى المهلب بن أبى صفرة ، وهو من أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين فى النحو ، كما أشار البغدادى فى الخزانة ٢٢/٣ الى نسبته الى المتلمس .

والبيت فى ابن السيرافى ٤١١/١ وشرح الكافية الشافية ١٢١١/ ومعاهد التنصيص ٣١٤/٢ .

والشاهد فيه « حتى نعله » حيث يجوز فى (نعله) الجر على الغاية ، ويكون قوله (القاها) تكريرا للفعل على طريق التوكيد ، ويجوز النصب باضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز الرفع على الابتداء وما بعده خبر .

(٣) (بولاق) ٤٥/١ و (هارون) ٨٨/١ .

فما أدرى أغيّرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا [١]

إن نويت الوصف لم يجز النصب [٢]، وإن لم تنوه نصبت على معنى أم أصابوا مالاً [٣].

قوله فى (باب مايحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ؛ ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل) :

« ومما يختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت ؟ وأيهم رأيت ؟ فتقول : زيداً رأيته ، تُنْزِلُهُ منزلة قولك : كلمت زيداً وعمراً لقيته [٤] ، ألا ترى الرجل يقول : من رأيت ؟ فتقول : زيداً ، على كلامه » .

يعنى أنك تحمل زيداً على فعل المستفهم فيتعدى إلى مفعولين [٥] (١٤/أ) من أجل الجواب . ويصير الجواب كحرف العطف فى قولك : ضربت زيداً وعمراً ، ألا ترى أنه قال : « فيصير هذا بمنزلة رأيت عبد الله وزيداً ، يجرى على الفعل [٦] — يعنى على فعل السائل [٧] — كما جري الآخر على الأول بالواو » .

---

(١) البيت من الوافر وهو للحارث بن كلدة ، وهو فى سيبويه والأعلم ٤٥١١ والسيرافى ٤٨٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٣٦٥/١ وأمالى القالى ١٣٤/٢ وأمالى ابن الشجرى ٥/١ والبحر المحيط ٢١٩/٨ .

(٢) لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ، والتقدير على هذا : أصابوه وتكون أم متصلة .

(٣) وتكون أم منقطعة .

(٤) فى (بولاق) ٤٨/١ و (هارون) ٩٣/١ « كلمت عمرا وزيدا لقيته »

(٥) أى يتعدى بنفسه الى الضمير الشاغل له ، ويتعدى الى زيد بواسطة تفسيره لفعل مماثل للفعل الذى وقع على اسم الاستفهام — هكذا يمكن تفسير عبارته لتساير مذهب البصريين ، أما الكوفيون فان الفعل ناصب للضمير وللاسم المتقدم دون تفسير . انظر الانصاف ٨٢/١ والرضي ١٤٨/١ .

(٦) فى (بولاق) ٤٨/١ و (هارون) ٩٣/١ « فيصير هذا بمنزله قولك رأيت زيدا وعمرا ، فيجرى (يجرى) على الفعل .... » .

(٧) عبارة تفسيرية من كلام أبى نصر .

قوله فيه : « فإن قال : من رأيتَـه ؟ وأيُّـهم رأيتَـه ؟ فأجبته قلت : زيدٌ رأيتـه ، إلا في قول من قال : زيداً رأيته في الابتداء ، لأن هذا بمنزلة قولك[1] : أيُّـهم منطلق ، وَمَنْ رسولٌ ، فتقول : فلانٌ » .

قال أبو نصر : عارض الأخفش سيبويه ـ رحمة الله ـ في هذا ، وحَسَّنَ النصب محمولا على الهاء ، على حاله في قولك : زيدٌ ضربته وعمرا كلمته . وحجته أن الهاء منصوبة وهي في المعنى مستفهم عنها[2] . والدليل على ضعف ماذهب إليه ، أنك إذا قلت : مَنْ رسولٌ ؟ فإنما تريد أن يُبيِّن لك الاسمَ الذي تحت « مَنْ » لإبهامـه ، ألاترى أنك إذا استفهمت فقلت : أزيد رسول أم عمرو ؟ كان الجواب عمروٌ أو زيدٌ : ولايقال : رسولٌ ، وإذا قيل : من دخلت داره ؟ قلت : زيدٌ ، فـ « من » هو زيد ، وإليه يـكون الجواب مردودا ، ولايرجع إلى الذى وقع الفعل عليه .

قوله : « ورأيت القومَ حتى عبدِ الله ، فإنما معناه أنك قد رأيت عبدَ الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبدَ الله[3] » .

يعني أن عبد الله ـــ في قولك : رأيت القوم حتي عبدِ الله ـــ مَرْئِيٌّ كالقوم ، وإن كان مخفوضا ، إلا أنه لا يكون منصوبا ، لأن حتى

---

(١) فى (بولاق) ١/٤٨ و (هارون) ١/٩٣ « لأن هذا كقولك » .

(٢) معنى كلام الأخفش انه يجوز الرفع والنصب على السواء ، الرفع على اللفظ ، والنصب على المعنى وسيبويه لا يمنع جواز النصب ، ولكن يختار الرفع حملا على لفظ الاسم المبهم .

وانظر فى هذا السيرافى ٢/٥٠٨ رسالة .

(٣) فى (بولاق) ١/٤٩ و (هارون) ١/٩٦ « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله (وتسكت) ، فانما معناه انك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كمـا كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك » .

إذا كانت غاية فى الأسماء ، فإنما هى حرف من حروف الجر ، كما أنك إذا قلت : رأيت القوم مع عبدِ الله ، فعبد الله مَرْئِىٌّ مع القوم ، لايجوز نصبه ، وقد أوضح ذلك بقوله :

« إلا أنك تَجرُّ بها إذا كانت غاية[1] » .

وأوضح من هذا مما لاحيلة لمعترض فيه قوله فى باب حتى « واعلم أن مابعد حتى لايشرك الفعل الذى قبل حتى فى موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت : لم أجِئْ فأقُلْ ، ولو كان ذلك لاستحال كان سيرى أمس شديدا حتى أدْخُلُ[2] » .

قوله : « فإن قلت : إنما هو لنصب اللفظ[3] » :

يعنى فإن قلت : إنك إنما تنصب المعطوف فى هـذا الباب إذا كان الاسم الأول منصوبا فى اللفظ نحو ضربت زيدا وعمراً أكرمته ، « ولا تنصب بعد (٤ / ب) مررت بزيد ، وانصب بعد إن فيها زيداً[4] » .

قوله : « وإن كان الأول لأنه فى معنى الحديث مفعول[5] » .

---

(١) (بولاق) ١/٥٠ .

(٢) (بولاق) ١/٤١٥ – وأبو نصر يستدل بالمثال الاخير هنا على جوازه مع أن ما بعد حتى لا يشرك ما قبلها فى موضعه ، لان الكلام قبلها تام لاستيفاء كان معموليها ، فما بعد حتى حينئذ فضلة .

(٣) (بولاق) ١/٥٠ و (هارون) ١/٩٧ .

(٤) من كلام سيبويه وهو تكملة للنص السابق عليه .

(٥) (بولاق) ١/٥٠ وهو تكملة لما سبق أيضا ، وبعده « فلا ترفع بعد عبد الله اذا قلت : عبد الله ضربته اذا كان بعده : وزيدا مررت به » .

وهو يريد أن يقول : من ذهب الى اختيار النصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظا لا لمراعاة البناء على الفعل منصوبا أو مرفوعا،وجب عليه أن لا ينصب فى =

يعني وإن كان الأول مُوجِبًا لنَصْب الاسم المعطوف الذي وقع الفعل على ضميره ، أو على شيء من سببه ، فحذف الخبر لما في الكلام من الدليل عليه ، واستدلاله بما جرى قبل ذلك ، كما تقول العرب : إذا كان غدا فأتني ، فيضمرون في الفعل مالم يتقدم ذكره ، إذ كانوا فيه تلك الساعة ، فكذلك يحذفون خبر كان لما تقدم مما يستدل به على المحذوف ، وذلك أنه لما تقدم قوله : « فإن قلت إنما هو لنصب اللفظ » كان فيه معني فإن قلت : « كان الأول موجبا للنصب » أن لفظه منصوب ، فلذلك قال « وإن كان الأول » وهو يريد وإن كان الأول كذلك ، لأنه في معني الحديث مفعول فاجتزأ بما تقدم .

قوله في (باب[1] يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بُنِيَ على الفعل وهو باب الاستفهام) :

« لأنها حروف ضارعت بما بعدها مابعد حروف الجزاء[2] » .

يعني ضارعت العرب بما بعد حروف الاستفهام مابعد حروف الجزاء ، كما قال في باب الإدغام : « هذا باب الحرف الذي يُضَارَعُ به حرف من موضعه[3] » .

= نحو مررت بزيد وعمرا كلمته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب ، ومن ذهب الى اختياره مراعاة للمعنى وجب نصبه لـ زيدا مررت به ، بعد عبد الله ضربته لأن عبد الله في معنى المفعول المنصوب .

من هامش سيبويه ، هارون ١/٩٧ وانظر السيرافي ٢/٥١٩ رسالة .

(١) في (هارون) ١/٩٨ (هذا باب ما يختار فيه النصب ...)

(٢) (بولاق) ١/٥١ و (هارون) ١/٩٩ .

(٣) سيبويه ٢/٤٢٦ (بولاق) .

قوله فيه : « أم هل فإنما هي بمنزلة قد»[1] .

يعني أن هل حرف كان أصله أن يجيء لمعنى [غير][2] الاستفهام ، كما أن قد لمعنى التوقع ، ولكنه غلب عليه الاستفهام ، ولولا أنه كذلك لما دخلت عليه « أم » كما لا تدخل على الألف التي لا أصل لها في غير الاستفهام .

فأما قول الله ـ عز وجل ـ (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا)[3] . فإنما هو على حرف الاستفهام الذي فيه معنى التقرير والتوبيخ لمن استعظم أن يبعث بعد الموت . فقيل لهم : هل علمتم أن الإنسان أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا : فكما خلقه الله بعد أن لم يكن شيئا كذلك يعيده بعد موته ، والله تبارك وتعالى أعلم .

قول الأخفش في (باب ما ينصب في الألف) حين اختار سيبويه ـ رحمه الله ـ الرفع في قوله « أزيدٌ أخاه تضربُه »[4] ـ « النصب الوجه[5] لأن زيدا (١٥ / أ) ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر ويكون المضمر يقع على أخيه » ـ قياس خارج عن مذاهب [النحاة][6] لأن الإسم الذي يقع الفعل على ضميره أو على شيء من سببه إنما يختار فيه أن يحمل على فعل مضمر يفسره

(١) فى (بولاق) و (هارون) ١/١٠٠ « وتقول : أم هل فانما هى بمنزلة قد » .

(٢) فى الأصل « لغير » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) الانســـان ١

(٤) فى (بولاق) ١/٥٢ « هذا باب ما ينتصب فى الالف » والمثال فى (بولاق) ١/٥٤ .

(٥) هذه العبارة مكررة فى الأصل ، وفى السيرافى ٢/٥٥٦ رسالة وهامش سيبويه ١/١٠٥ هارون « الوجه النصب » وفى هذين الموضعين والسيرافى ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤ تجد رأى الأخفش مبسوطا .

(٦) زيادة يحتاجها السياق .

الظاهر إذا كان إلى جنب حرف الاستفهام ، أو كان بينهما ظرف فلا يحجز ، وكذلك يختار[1] فى قولك : أأنت عبد الله ضربته ، فيلزمه أن يختار أأنت تقول زيدا منطلقا ويرتفع أنت بفعل مضمر إذ كان له فعل فى آخر الكلام ويلزمه أن يختار النصب فى قولك : ما أنا زيدٌ ضربته فى لغة بنى تميم ، ويلزمه أن يجعل القياس واحدا فى قول العرب : سقياً لزيد وويلٌ لعمرو ولا يجرى الأشياء على ما أجروها .

قول الأخفش « ونقول : أزيدا لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعا من سببه »[2] ـ خطأ لا تتكلم به العرب ، وإنما كلامهم أزيدا لم يضربه إلا نفسه . قال سيبويه ـ رحمه الله ـ استغنت العرب فى هذا ونحوه بالنفس والأنفس عن الضمائر[3] ، وتصديق ذلك قول الله ـ عز وجل ـ : (قال ربِّ إنى لا أملك إلا نفسى وأخى)[4] ، وقوله تبارك وتعالى: (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)[5] ، ولكننا نفسره على ما ذهب اليه ، أما قوله: أزيدا لم تضربه إلا هو، فإنه إنما جاز النصب لأن فعل الضمير إذا كان منفصلا جاز أن يتعدى إلى ظاهره نحو قولك: ما ضرب زيدا إلا هو ، وأنت تعنى إلا نفسه [ويتعدى أيضا فعل المضمر المنفصل إلى مضمره المتصل نحو قولك : ما ضربنى إلا أنا ، وأنت تعنى إلا نفسى][6]

---

(١) أى يختار الاخفش النصب .

(٢) انظر كلام الاخفش مبسوطا فى هامش سيبويه ١/١٠٦ (هارون) والسيرافى ٢/٥٦٠ وما بعدها ـ رسالة .

(٣) فى (بولاق) ١/٣٨٥ « ولا يجوز أن تقول ضربتنى وضربت اياى ، لا يجوز واحد منهما ، لانهم استغنوا عن ذلك بضربت نفسى واياى ضربت »

(٤) المائدة ٢٥ .

(٥) آل عمران ١٥٤ .

(٦) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

فالتقدير ألم يضرب زيدا إلا هو ، فإذا قلت : أزيدٌ لم[1] يضرب إلا إياه لم يجز غير الرفع ، ويكون التقدير :ألم يضرب[2] زيد إلا اياه لم يضرب إلا إياه ، فيتعدى فعل زيد إلى مضمره المنفصل على معنى ألم يضرب زيدٌ إلا نفسه ، ويتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المنفصل على معنى : زيد لم يضرب إلا نفسه ، ولو قلت. أزيدا لم يضرب إلا إياه لم يجز لأن فعل المضمر المتصل لا يتعدى إلى ظاهره لو قلت : أزيدا ضرب ، وأنت تريد أن تعدى هذا الفعل الذى فيه ضمير زيد إليه كان محالا .

فإن قيل : إنما منعك أن تجيز أزيدا لم يضرب إلا إياه من أجل أنك لا تقول : أزيدا لم يضرب ، وأنت تريد أن (١٥ / ب) تعدى فعل ضمير زيد إليه ، فلِمَ أجزت آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحمُ ، وأنت لو ألقيت[3] « عليه » فقلت : آلخوانَ أُكِلَ اللحمُ لم يجز ؟ . قيل : إن اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها فى الأول ، تقول : آلدرهم أُعْطِى زيدٌ ، فتشبه ما لا يَحْسُن بهذا الذى يَحْسُن ، وأما غير المنفصلة فلا يكون فيها ما تُشَبِّه به ، وكذلك لو قلت : عمرا محمد يضرب صديقُك ، تريد أن تعدى فعل ضمير محمد إلى عمرو كان محالا ، لأن الضمير راجع إلى [محمد][4] فلا يعمل فيما قبله

---

(١) فى الاصل « ألم » خطأ .

(٢) فى الأصل : « ألم يصر يضرب » ـ خطأ .

(٣) فى الأصل : « لو قلت القيت » خطأ ، وانظر فى هذه المسالة سيبويه ٥٣/١ والسيرافى ٥٦٦/٢ ـ ٥٦٩ رسالة .

(٤) فى الأصل : « الى عمرو » ، والتصحيح من هامش المخطوط .

والفعل حال له ، فكما لا يعمل الفعل إذا كان صفة فيما قبله ، كذلك لايعمل فيه إذا كان حالا[١]

قوله : « ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الإسم بعدها فيه[٢] ، تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذ ازيد يذهب لَحَسُنَ »

يعني أنك تبتدىء الإسم الذي وقع الفعل على ضميره بعد « إذا » هذه التي هي حرف جاء لمعنى المفاجـأة ، كما تبتدىء الاسم الذي ضميره فاعل ، لأن « إذا » هذه [ليس][٣] فيها معني الجزاء .

قوله : وأما إذْ فيحسن إبتداء الإسم بعدها ، تقول : جئت إذْ عبدُ الله قائمٌ وإذْ عبد الله يقوم »[٤] .

يعني أن إذْ وإن كانت ظرفاً فليس فيها معني الجزاء ، كما كان في إذا التي هي ظرف ، لأنها واجبـة[٥] ، فحسن بعدها ابتـداء الأسماء فتكون أخبارها أسماء وأفعالهـا مضارعة ، فإذا كانت الأخبار أفعالا ماضية قبح ذلك[٦] ، لأنها إنما تضاف إلى الجمل ، فإذا أضيفت إلى الفعل والفاعل وَلِيت الماضي

---

(١) وعلى ذلك فاصل المثال : محمد صديقك يضرب عمرا ـ أى هو صديقك حال كونه يضرب عمرا فلو قدمت عمرا على هذا التقدير لم يجز أن يكون معمولا ليضرب .

(٢) « فيه » ـ ليست فى (بولاق) ٥٤/١ بولاق ، وفيها « نظرت اذا زيد يذهب » والنص فى (هارون) ١٠٧/١ موافق لما عند أبى نصر .

(٣) ليست فى الأصل ، والزيادة من هامش المخطوط .

(٤) سيبويه ٥٤/١ بولاق ، وفى هارون ١٠٧/١ وجئت اذ عبد الله يقوم .

(٥) أى انما تقع فى الكلام الواجب يعنى الماضى ، وارتفع الاسم (المبتدأ والخبر) بعدها ليرى أنها بعيدة عن معنى المجازاة .

(٦) يعنى اذا قلت : جئت اذ عبد الله قام ، لأن اذ لما مضى ، فلو جئت بالخبر ماضيا كان قبيحا لعدم الحاجة الى لفظ المضى ، لأن اذ قد دلت عليه .

وللمضارع ، ولم يكن للفعل بُدٌّ من الإسم ، وإذا أضيفت إلى للابتدأ وخبره وَلِيت الإسم ، ولم يضطر إلى أن يكون الخبر فعلا ، فكان حدُّ الكلام أن يكون الخبر إسماً أو فعلا مضارعا له .

قوله فى (باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل) : « وقد جاء فى فعِل ، وليس فى كثرة ذلك ، قال وهو عمرو بن أحمر :

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ   بسراتِهِ نَدَبٌ لها وكُلُومُ »(١)

يعنى أن شَنِجا تعدى إلى « عضادة سمحَج » تَعَدِّىَ الفعل إلى الإسم. وردّ عليه (١٦ / أ) هذا القول بعض النحويين ، وزعم أن عضادة سمحج

---

(١) البيت من الكامل ، وقد ورد فى سيبويه (بولاق) ٥٧/١ بدون نسبة ، وفى هارون ١١٢/١ منسوبا لعمرو بن أحمر ، وكذلك عند الاعلم ٥٧/١ والأصح أنه للبيد ، وهو فى ديوانه ١٢٥ والخزانة ٢٤٢/٢ واللسان (عضد ، عمل) وابن السيرافى ٢٤/١ والسيرافى ٥٩٨/٢ رسالة وفى اللسان (عضد) سنق بدل شنج ، وفى معانى الفراء ٢٢٨/٣ واللسان (عمل) عمل بدل شنج ، وفى سيبويه (بولاق) « بسراتها ندب له » وكذلك فى الديوان وابن السيرافى،والمسحل: حمار الوحش ، والشنج : المنقبض فى الاصل ، ويراد به هنا الملازم ، وعضادة : جانب ، والسمحج : الأتان الطويلة الظهر ، والسراة : أعلى الظهر ، والندب : الأثر ، والكلوم : الجراحات .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت والبيتين بعده (حذر أمورا ...) و (حتى شآها كليل موهنا ...) على أن (فعلا وفعيلا) يتعديان الى المفعول لانهما عنده محولان عن (فاعل) المتعدى لارادة المبالغة فيعملان عمله قياسا على فعول وفعال ، وقد عارض النحويون — وعلى رأسهم المبرد — سيبويه فى ذلك ، وجعلوا (عضادة) فى هذاالبيت ، و (موهنا) فى البيت الثالث منصوبان على الظرفية كما حكم المبرد على البيت (حذر أمورا ...) بأنه مصنوع ، وقد رد أبو نصر على نقد المبرد فى الأبيات الثلاثة ، وانظر المقتضب ١١٤/٢ وما بعدها ، والسيرافى ٥٩٩/٢ وما بعدها رسالة وابن السيرافى ٢٤/١ — ٢٦ ، ٤٠٩ — ١١٠ والرضى ١٨٧/٢ ، ١٨٨ والهمع ٩٧/٢ .

ظرف ؛ وهذا من الذين يتهاونون بالخلق إذا عرفوا الإعراب ؛ وهو إذا جعله ظرفا كان المعنى فاسداً[1] ، وذلك أن الشاعر شبه ناقته فى نشاطها وصلابتها بحمار وحشى ملازم لأتان يضربها فلشدته وصلابته قد لازمها وقبض على الناحية التى بينها وبينه ، ولم يحجزه عن ذلك رمحها وعضها اللذان بسراته منهما ندب وكلوم ؛ ولو كان ظرفا لكان المعنى أن المسحل شنج متقبض فى ناحية السمحج مهين قد شغفه عضها ورمحها .

فكيف يُشَبِّهُ أحدٌ ناقته بمسحل هذه صفته ؟

قوله : « ومما جاء علي فَعِل قوله :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار ؟[2]

حكى المبرد عن المازنى أنه قال : أخبرنى أبو يحيى اللاحق[3] قال : سألني سيبويه عن فَعِل إن كان يَتعدى فوضعت له هذا البيت .

حذر أمورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

---

(١) يمكن أن يكون المعنى صحيحا مع جعله منصوبا على الظرفية على رواية « بسراتها ندب له وكلوم » .

(٢) البيت من الكامل ، ولم ينسبه سيبويه ٥٨/١ وفى السيرافى ٦٠٠/٢ – ٦٠١ رسالة والأعلم ٥٨/١ أنه من صنعة الأخفش ، والرواية عندهما « حذر أمورا لا تخاف » وفى رواية عند السيرافى أنه لابن المقفع وفى ابن السيرافى ٤٠٩/١ – ٤١٠ والخزانة ١٦٩/٨ وهامش ابن يعيش ٧١/٦ أنه لأبى يحيى اللاحقى . والبيت فى أمالى الشجرى ١٠٧/٢ والرضى ٢٠٢/٢ واللسان (حذر) وقال عنه المبرد فى المقتضب ١١٦/٢ « وهذا بيت موضوع محدث » وقد ساق الأستاذ عضيمة فى تعليقه على هذا البيت نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشى من شعراء البصرة ، اتصل بالبرامكة ونظم لهم كليلة ودمنة وهجاه أبو نواس وتوفى سنة ٢٠٠ هـ انظر الخزانة ١٧٣/٨ وما بعدها والأغانى ٧٣/٢٠ وما بعدها .

فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : « فوضعت له هذا البيت » أن شاعره اللاحق وضعه لذلك ، وهذا ضعيف فى التأويل ، وكيف يصلح أن ينسب اللاحق إلى نفسه ما يضع منه ولا يحل ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهور فى دينه وعلمه وعقله وأخْذِه عن الثقات الذين لا اختلاف فى علمهم وصحة نقلهم ؟ وإنما أراد اللاحق فوضعت له هذا البيت فرويته له :

قوله :

« حتى شآها كليل مَوْهِناً عَمِلٌ   باتت طراباً وبات الليل لم ينم »[1]

زعم الرادُّ عليه أيضا أن مُوهِناً ظرف[2] ، وهو على ما ذكرنا فى فساد المعنى ، والكليل ههنا البرق والموهِنُ وقت من الليل ، ولو كان ظرفا لوصف البرق بالضعف فى لمعانه ، واذا كان بهذه الصفة فكيف يشوقها وهو لا يدل على المطر ، ولكن البرق إذا تكرر فى لمعانه واشتدّ وذام دَلَّ على المطر وشاق وأتعب الموهن فى ظلمته لأنه كلما هَبَّ ذهبت الظلمة ، ثم ترجع إذا فتر البرق ، ثم تذهب إذا لمع (١٦/ب) فلذلك عَدّى الشاعر الكليل إلى الموهن .

وقوله : باتت طراباً ـ يعني الوعول ـ وهى التى شآها البرقُ إلى صب مائه بتكرار لمعانه ، وطَرَبُها أنما هو لذلك ، وبات البرق مع ذلك لاينام ،

---

(١) البيت من البسيط ،وقد نسبه سيبويه ٥٨/١ الى ساعدة بن جؤية ،وهوفى الأعلم ، وديوان الهذليين ١٩٨/١ والمنصف ٧٦/٣ وابن يعيش ٧٢/٦ والرضى ٢٠٢/٢ والمغنى ٤٨٦/٢ واللسان (طرب) والخزانة ١٥٥/٨ ، ونسبه الغارقى فى الافصاح ١٣٥ لذى الرمة .

والشاهد فيه نصب « موهنا » بكليل لأنه بمعنى مكل ، ولهذا عمل عمله لأنه مغير منه للمبالغة .

(٢) الراد على سيبويه هو المبرد حيث يقول فى المقتضب ١١٥/٢ بعد أن ذكر البيت:«وليس هذا بحجة فى واحد منهما(كليل وعمل)لأن موهنا ظرف وليس بمفعول ، والظرف انما يعمل فيه فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعديا أو غير متعد» .

ولا يزال يهبّ ، ونومه فتوره ، وهو على ما شرحناه لا يُعَدُّ فتورا ، وإنما هو كقولك : تكلمت ولم تكلّم ، وكما تعدي احلولى فى قوله :

« واحلولى دِماثاً يَرُودُها[١] »

وهو بمعنى: حَلِيَ ، وحَلِيَ لا يتعدى ، كذلك يتعدى كليل ولم يتعد كالٌ ، وهو فى معناه إلا فى المبالغة .

قوله فيه : « ومنه قدير وعليم ورحيم »[٢] .

يعنى أن هذه الصفات وإن كانت لاتتعدى إلا بحرف جر إذا قلت :

أزيدا أنت قدير علية ، وأزيدا أنت عليم به ، وأعمرا أنت رحيم له ، فإنك إنما تعنى أنك أوقعت فعلا سلف منك إلى المنصوب ، وليس بمنزلة حسن وجه الأخ ، وما أشبهه ، لأنك لست تعنى ذلك ، وإنما ينتصب الوجه على التمييز ، ولضعف هذه الصفة لا يقلب ما تعمل فيه ، ولا تضمر ، ولا يفصل بينها وبينه[٣] .

قوله فى (باب الأفعال التى تستعمل وتلغى) .

---

(١) البيت بتمامه :

فلماا أتى عامان بعد انفصاله عن الضرع واحلولى دماثا يرودها

وهو من الطويل ، وقد استشهد به سيبويه ٢٤٢/٢ على تعدى افعوعل ، ونسبه الى حميد الهلالى ، وهو فى ديوانه ٧٣ والمنصف ٨١/١ وابن يعيش ١٦٢/٧ .

(٢) (بولاق) ٥٩/١ و (هارون) ١١٥/١

(٣) هذا تفسير لما أوجزه سيبويه من الموازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدى الفعل ، ويقدم مفعولها ويؤخر ، وتعمل مضمرة ، أما الصفة المشبهة فهى لازمة لا تتعدى ولضعفها لا يتقدم معمولها عليها ، ولا تعمل مضمرة ، ولا يفصل بينها وبينه .

« واعلم أنّ قُلْت إنما وقعت فى كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً »[1] .

يعني ما يكون كلاما ليس فى موضع المفعول بقلت ، لأن المفعول بقلت فى موضع القول الذى هو مصدره إذا قلت : قلتُ قولا ، فقولك: قلت زيد منطلق ، فى موضع قلت قولا، وزيد منطلق الآن قولٌ ، أى فى موضع القول من قولك : قلت قولا ، فإنما حكيته لأنه قد يكون فى غير هذا الموضع منفردا من قلت فيكون كلاما تاما ، وأما قلت خيرا ونحوه فلا يكون فيه إلا كلاما[2] لا قولا أى لا يكون غير مفعول بقلت ، لأنه لا يكون كلاما دونه .

قوله : «وإن شئت رفعت بما نصبت[3] » .

يعني وإن شئت رفعت وفى الكلام الحرف الذى نصبت به ، ولم يرد أن الذى نصب به يكون رافعا[4] .

---

(١) فى (بولاق) ٦٢/١ « واعلم أن « قلت » فى كلام العرب انما وقعت على أن يحكى بها .. .. » .

(٢) فى الاصل فلا يكون كلاما لا قولا ، والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) فى (بولاق) ٦٣/١ و (هارون) ١٢٤/١ وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته على الحكاية » .

(٤) ذكر السيرافى ٦٣٩/٢ رسالة أن أبا عثمان غلط سيبويه فى قوله « وان شئت رفعت بما نصبت » ، لأن الرفع بالحكاية والنصب باعمال الفعل ... فقال المجيب عن سيبويه : ... انما أراد وان شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة وانما تريد فى البصرة ، وقد يجوز أن يكون المعنى وان شئت رفعت ما نصبت ، والباء زائدة ، كما قال تعالى : (تنبت بالدهن) أى تنبت الدهن . وتفسير أبى نصر لا يخرج عن هذا المضمون .

قوله فيه : « وكذلك « مَنْ وما » لأنهما يجريان معهما ولا يفارقانها ، تقول : مَنْ أَمَةَ الله ضَرَبَهَا ؟ وما أمةَ الله أتاهَا ، نَصْبٌ في كل هذا »[1] [١٧/أ].

يعني أنك تنصب كل هذا إذا اضطررت إليه في الشعر[2].

قوله في (باب مِنَ الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبِّه المخاطب ثم تستفهم بَعْدُ[3] ذلك) :

فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول [فيه] ، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف[4] ».

يعني أنك تدخل الألف في أول الخبر فتقول : أزيد منطلق ؟ فإذا قلت: زيدٌ ضربته ، قلت : أزيدا ضربته ؟ فإذا قلت : زيدٌ أضربته ؟ دخلت الألف على ضربته وقد كان خبرا قبل دخول زيد ، فلذلك لم يجز زيداً أضربته ، لأن الألف إنما تدخل على الخبر وليس زيد منه .

قوله : « فكذلك هذا الذي »[5].

---

(١) في (بولاق) ٦٤/١ و (هارون) ١٢٧/١ « نصب في كل ذا » .

(٢) أي أن حكم من وما كحكم أي لأنهما يجريان معها في الاستفهام والجزاء، فالاختيار أن يكون لفظ الفعل متقدما معهما مثل أي ومتى ، فاذا اضطر شاعر وقدم الاسم وشغل الفعل بضمير ، نصب ذلك الاسم بفعل مضمر .

(٣) في (بولاق) ٦٤/١ « ثم تستفهم بعد » .

(٤) في (بولاق) ٦٥/١ و (هارون) ١٢٨/١ « فحرف الاستفهام لا يفصل فيه بين العامل والمعمول ، ثم يكون على حاله اذا جاءت الألف أولا » وما بين المعقوفين ساقط فيهما .

(٥) (بولاق) ٦٦/١ و (هارون) ١٣١/١ .

يعني فكذلك هذا الضارب [الذى][1] معناه ذا الذى ضرب .

قوله فيه : « وإذا قلت زيدا لم أضرب ، وزيدا لن أضرب[2]، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما » .

يعني أن الكلام معهما خبر كما هو دونهما ، وليس الكلام مع حرف الاستفهام علي حاله دونه فى المعنى .

فإن قيل : وكذلك إذا قلت : من يكرمني أكرمه ، وأنت تريد بمَن معني الذى [فى الخبر[3]] قلت : مَنْ يكرمْنى أكرمْه فى الجزاء ، والجزاء خبر ، ومعناه فى ذلك معنى الخبر الذى ليس جزاء ، فلم امتنع أن تقول : زيدٌ إن تضربْ يضربْكَ ؟

قيل : إن الجزاء أحدث فى الكلام ما لم يكن فيه قبله وهو الفعل الآخر الذى هو الجواب ، وهذا لم يكن مع لم ولن ، وكذلك إذا قلت : من يضربك تضرب وأنت تريد معنى الذى ، كان « مَنْ » موصولا بيضربك ومفعولا بتضرب ، فإذا صرفته إلى الجزاء لم يكن موصولا بيضربْك ولا بغيره ، وكان

---

(١) الزيادة من هامش المخطوط ، أى أنك اذا أردت بضارب الفعل الماضى عرفته بالاضافة فتقول ضاربه ، وخرج عن كونه عاملا ، وكان الاسم قبله مرفوعا فى أزيد أنت ضاربه ، وأنت تعنى به الفعل الماضى ، انظر السيرافى ٩٦٨/٢ – ٩٦٩ رسالة .

(٢) (بولاق) ٦٨/١ وفى (هارون) ١٣٥/١ « أو زيدا لن أضرب » .

(٣) الزيادة من هامش المخطوط .

يضربْ جوابه لا يرجع إلى غيره ، فتغير الكلام عما كان عليه فى غير الجزاء ، فهو الذى منع من ذلك .

قول بعض المفسرين فيما جوز فيه سيبويه — رحمه الله — الرفعَ وهو (زيدا إذا أتاك فاضْرب) « وليس هذا بالقياس ، [يعني اذا لم تجزم بها][(١)] لأنها تكون بمنزلة حين ، وإذا وحين لا تكون واحدة منهما خبرا لزيد ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتيني ، لأن « حين » لا تكون ظرفا لزيد.

وتقول : الحرُّ حين تأتيني [١٧ / ب] فيكون ظرفا فيه من معنى الفعل ، وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث » [ثُم قال : وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوما فى اللفظ][(٢)].

قال أبو نصر : هذا التفسير غلط بيّن ، وذلك أن قولك : زيد إذا أتاك فاضْرب ، معناه معني زيد إن أتاك فاضرب ، فلذلك جاز الرفع إذ فيها معنى الجزاء وإن لم تجزم بها ، وقد جوزى بها فى الشعر[(٣)] ، فلذلك جاز الرفع ،

---

(١) فى (بولاق) ٦٩/١ « وليس هذا فى القياس » وما بين القوسين المعقوفين من كلام أبى الحسن الأخفش ، وقد احسن الاستاذ هارون حين نزعها من نص الكتاب ووضعها فى الهامش على أنها من كلام أبى الحسن ١٣٦/١ (هارون).

(٢) ما بين المعقوفين يقول عنه السيرافى ٦٩٩/٢ رسالة « وفى آخر هذا الباب قول لست أدرى لمن هو ، ثم ذكر هذه العبارة . وذكر الاستاذ هارون فى تحقيقه ١٣٧/١ أنها موجودة فى الأصل الذى اعتمد عليه ، ثم علق عليها بعد أن وضعها فى الهامش بقوله « ولعله من كلام الأخفش » وهذا صحيح اذا كانت العبارة السابقة (يعنى اذا لم تجزم بها) من كلام الأخفش ويكون هو المقصود بقول أبى نصر « قول بعض المفسرين » الذى صدر به كلامه فى هذه المسالة .

(٣) يقول سيبويه ٦٨/١ بولاق «وان اضطر شاعر فأجرى اذا مجرى أن فجازى بها قال: «أزيد اذا ترتضرب ، أن جعل تضرب جوابا ، وأن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها جوابا » . ويقول فى ٤٣٤/١ « وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها بان ، حيث راوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب » ثم ذكر عدة أبيات منها قول الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى   نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد

وأنت إذا قلت : زيدا حين يأتيك فاضرب ، لا يجوز معها الرفع إلا على قوله:

« كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1] »

لأنه لا يجازى بها كما يجازى بإذا .

قوله في (باب الأمر والنهي) :

« وقد يجوز هذا على قولك شاهداك ، أى ما يَثْبُتُ لك شاهداك »[2] .

يعني أنّ العرب تقول : ما يثبت لك شاهداك ، فيكون « ما » مبتدأ بمعني الذى ، ويثبت لك صلته ، وشاهداك خبر المبتدأ ، فجعلوا « ما » للآدميين ، كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، وعلى هذا يكون « أنت » في قول الشاعر :

أرَوَاحٌ مودِّعٌ أم بكورُ   أنت فانظر لأىّ ذاك تصير[3]

---

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز لأبى النجم العجلى وهو بتمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كله لم أصنع

وهو فى سيبويه ٤٤/١ ، وابن السيرافى ١٤/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ وأمالى ابن الشجرى ٨/١ .

والشاهد فيه رفع « كل » على الابتداء مع أن الفعل بعده لم يشغل بضمير الاسم السابق ، ولهذا قال عنه سيبويه « فهذا ضعيف ،وهو بمنزلته فى غير الشعر، لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك اظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع » .

(٢) فى (بولاق) ٧١/١ « أى شاهداك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك شاهداك » وفى (هارون) ١٤١/١ . « أى ما ثبت لك شاهداك »

(٣) البيت من الخفيف ،لعدى بن زيد،وهو فى سيبويه والأعلم٧٠/١والسيرافى ٧٠٨/٢رسالة.وابن السيرافى١٤/١وفى طبقات الشعراء١٥٠برواية(أنت فاعلم لأى حال) تصير) وأمالى الشجرى ٨٩/١ والخصائص ١٣٢/١ والشعر والشعراء ١٧٩ والرواية فيه (لك فاعلم .....) ولا شاهد فيها .

=

خبرا (للرواح) ، وقد يكون على الحذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف كما قالوا : بنو فلان يطؤهم الطريق[١] ، والمعني أهل الطريق ، فحذف ، وكقول الله ـ عز وجل ـ (واسأل القرية)[٢] والمعنى أهل القرية ، فكأنه قال : أذو رواح أنت أم ذو بكور ، وما يثبت لك شهادة شاهديك ، ورواح في غير هذين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، كأنه قال : أرواح مودع أو بكور آخر عهدك بالدنيا ، فانظر أنت فانظر لأي ذلك تصير .

قوله فيه : « وقبح تقديم الإسم في سائر الحروف لأنها حروف تَحْدُثُ قبل الفعل [وقد] يصير معنى حديثهن إلى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا خبرا وقد يكون فيهن الجزاء في الخبر »[٣] .

يعني أن مَنْ وأخواتها في الاستفهام حروف تحدث قبل الفعل ، فإذا قلت فيه من يضربني أضربهُ ، وجئت له بجواب ، صار من الحديث إلى الجزاء وكان الاستفهام داخلا على الخبر فضارع [الجزاء][٤] في ذلك ، إذْ الجزاء

=

وقد اشار سيبويه الى أنه يجوز في « أنت » أن تكون فاعلا بمضمر يفسره ما بعده ، وأن تكون مبتدأ خبره محذوف أي أنت الراحل ، والفاء جواب للجملة ، وأن تكون خبرا لمبتدأ محذوف على حد قوله تعالى : (طاعة وقول معروف) أي أمري طاعة ، اما أبو نصر فقد جعل أنت خبرا للرواح ، صراحة أو على تقدير مضاف محذوف ، ثم قال : « ورواح في غير هذين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف » وهو يشير بذلك الى الأوجه التى ذكرها سيبويه .

(١) من كلام العرب وقد ورد المثال في سيبويه ١٠٩/١ شاهدا على حذف المضاف للاتساع .

(٢) يوسف من الآية ٨٢ .

(٣) (بولاق) ٧٢/١ و (هارون) ١٤٤/١ وما بين المعقوفين في الأصل « قد » والتصحيح من سيبويه .

(٤) زيادة من هامش المخطوط .

لا يكون إلا خبرا ، ألا ترى أنك تقول في الخبر : من يكرمُني أكْرِمُه ، فإن حدث فيه معنى الجزاء قلت فيه : مَنْ يكرمْنِي أكرِمْهُ ، فأتيت بالكلام الذي كان في الخبر (١٨ / أ) نفسه إلا الإعراب في الفعلين

قوله في (باب حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام وهي حروف النفي)[١] :

« وإن قلت[٢] : ما أنا زيد لقيته ، رفعت ، إلا في [قول][٣] من نصب زيداً لقيته ، [لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك أأنت زيدٌ لقيته][٤] لأنك شغلت الفعل [٥] ، وهذا مبتدأ بعد إسم هـذا[٦] الكلام في موضع خبره وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم[٧] ، وإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى » .

يعني أن « ما » في لغة بني تميم إذا فصلت بينها وبين الإسم الذي وقع

---

(١) فى (بولاق) ٧٢/١ (هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر ونهى) وهى حروف النفى .

(٢) فى (هارون) ١٤٧/١ « فان قلت » .

(٣) فى الأصل : الا فى لغة ، والتصحيح من هامش المخطوط .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من بولاق ٧٤/١ ،وفيها بدلا منها«وان كانت مـا التى هى بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنك قلت : لست زيد لقيته » وهـــذه العبارة ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ، وقد زادهـــا بين معقوفين من النسخ المطبوعة ، وقدورد المثال (أانت زيد لقيته فى (هارون) بدون همزة الاستفهام ، وهو خطأ .

(٥) فى (بولاق) بعدها (بانا) وهى ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه محقق الكتاب ، ولهذا وضعها بين معقوفين .

(٦) فى (بولاق) و (هارون) (وهذا) .

(٧) بعده فى (بولاق) و (هارون) « الذى بعده ، والف الاستفهام وما فى لغة بنى تميم يفصلن لا يعملن » وعبارة « الذى بعـــده » يبـــدو أنها من تعليق الأخفش الاتى ، أما بقية النص فقد سقط من الأصل هنا ثم عاد الى ذكره بعـد أن ذكر تفسير الأخفش .

الفعل على ضميره أو على شيء من سببه بغير الظرف قوى الرفع فيه، وكان أقوى منه قبل الفصل، لأن الفعل عامل مشتغل بضمير الإسم أو بشيء من سببه، فاجتمع فيه هذا والفصل.

ووقع فى الكتاب تفسير ظَنٌّ للأخفش وهو: «يُريدُ أن «ما» قد عمل فى الذى بعده»[1] — ثم رجع القولَ الى سيبويه فقال — «وألف الاستفهام و «ما» فى لغة بنى تميم يُفْصَلْنَ لا يعملان[2]، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى» فظن الذى قال: «يريد أن «ما» قد عمل فى الذى بعده» أن الحرف «ما» كما أوهمه ذلك فى قوله: «لأنه عامل فى الاسم[3]»، وإنما أراد سيبويه - رحمه الله — بالحرف هنا الفعل، وإياه أراد بالهاء التى فى قوله: لأنه عامل بالاسم

ومما يبطل هذا التفسير، أنه إذا اجتمع الفصل وإعمال «ما» فى لغة أهل الحجاز كان الرفع أضعف منه دون الفصل، لأن النصب قد يدخل على الرفع مع الفصل فيمن قال: زيدا ضربته، ولا يدخل النصب دون الفصل لأن «ما» عاملة فى الاسم الذى وقع الفعل على ضميره أو على شيء من سببه.

ومما يبطل هذا التفسير المنسوب إلى الأخفش — مع الفساد الذى ذكرت

(١) هذه العبارة وضعها هارون فى الهامش بعد أن نزعها من الأصل ـ مشيرا الى انها من تعليق الاخفش أو أحد الرواة.

(٢) فى (بولاق) و (هارون) : فلا يعملن.

(٣) وعلى هذا التفسير سار السيرافى فى شرحه ٢/٧٢٧ رسالة فقال: «يعنى الرفع فى ما انا زيد ضربته اقوى منه فى أأنت زيد ضربته، لان ما عاملة فى الاسم الذى يعدها، وهو يعنى فى لغة أهل الحجاز، فلما كانت عاملة فى الاسم الذى يعدها، والف الاستفهام غير عاملة كان الرفع أقوى فى ما».

لك — أن عقد الباب إنما هو الحروف التى أجريت مجرى حروف الاستفهام التى إذا اجتمع بعدها الفعل والإسم كانت بالفعل أولى لمضارعتها إياها ، فكيف يكون هذا من مواضع « ما » فى لغة أهل الحجاز ؟ .

قوله فى (باب من الفعل يستعمل فى الإسم ثم يُبدل مكان (١٨ / ب) ذلك الإسم إسم[١] آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول) :

« ومن هذا الباب[٢] بعت متاعَك أسْفَلُه قبلَ أعلاه ، واشتريتُ متاعك [أسْفَلَهُ أسرع من اشترائى أعلا. ، واشتريت متاعك][٣] بعضه أعجلَ من بعض ، وسَقَيْتُ إبلَكَ صغارَها أحْسَنَ من سَقْيِى كِبَارَها ، وضربت الناسَ بَعْضَهم قائماً وبَعْضَهم قاعدا ، فهذا لا يكون فيه إلا النصبُ ، لأن ما ذكرتَ بعده — يريد بعد الإسم[٤] — ليس مبنياً على الإسم ، فيكون الإسم مبتدأ[٥] ، وإنما هو من نعت الفعل ، زعمتَ أن بيعك[٦] أسفلَه كان قبل بيعك[٦] أعلاه ، وأن الشراء كان فى بعضٍ أعجلَ من بعض ، وسَقْيَهُ الصغارَ كان أحسنَ من سَقْيه الكبار ، ولم تجعله خبراً لما قبله»[٧] .

---

(١) فى (بولاق) ١/٧٥ ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر .

(٢) فى (هارون) ١/١٥٢ . ومن هذا الباب [قولك] .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هكذا فى الأصل الذى اعتمد عليه (هارون) ، وقد وضعه فى الهامش وأشار الى أنه تعليق .

(٥) هكذا فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون كما أشار فى الهامش رقم (٤)، وفى بولاق ١/٧٦ « ليس مبنيا عليه فيكون مبتدأ .

(٦) فى سيبويه (بولاق) ١/٧٦ و (هارون) ١/١٥٢ « بيعه » فى الموضعين .

(٧) فى (بولاق) ١/٧٦ خبرا لما قبله من المبدل .

قال أبو نصر : هذه المسائل كلها — حاشى قوله : ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا — الحال فيها فى المعنى الفعل ، أعني الحدث ، والمعنى سقيت إبلك صغارَها سقيا أحسنَ من سَقْيِي كبارَها ، وأحسن هنا نعت السَّقْي ، فإذا حذفت الموصوف كان حالا له ، كما تقول : ساروا سيرا رُوَيْداً ، فيكون رويدا صفة وحالا — إن شئت — فإذا حذفت الموصوف كان حالا لاغير ، فأما قائم — فى قولك : ضربتُ الناسَ بَعْضَهم قائما وبَعْضَهم قاعـدا — فإنما هو من نعت البعض ، ونعت المعرفة فى هذا النحو إذا كان نكرة كان حالا ، فإذا نويت فيه ما نويته فيما مضى من هـذا الباب[1] من إعمال الفعل لم يجز غـير النصب ، فإن لم ترد ذلك وحملته على البعض رفعتهما[2] ، ولا يجوز الرفع فيما سواه مما تقدم فى هذا الفصل لفساد المعنى .

قوله : « ومن ذلك مررت بمتاعك بَعْضِه مرفوعا وبَعْضِه مطروحا ، فهذا لا يكون مرفوعا ، لأنك جعلت[3] النعت على المرور فجعلته حالا »[4]

يعنى بقوله جعلت النعت على المرور حملته على الفعل ، فإن لم ترد ذلك جاز فيه الرفعُ على ما فسرنا فى الفصل الذى قبله[5] .

---

(١) أى من الأمثلة المذكورة فى هذا الباب غير هذا المثال .

(٢) أى ان لم ترد أن يكون بعضهم بدلا مما قبله رفعته على الابتداء ورفعت قائما خبرا له ، وكذلك الحال مع (وبعضهم قاعدا) وتكون الجملة حالا .

(٣) فى (بـولاق) ٧٦/١ (هـــارون) ١٥٣/١ لأنك حمـلت النعت على المـــرور .

(٤) بعده فى (بولاق) ٧٦/١ للمرور — وهى ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ، ولذلك وضعها بين معقوفين .

(٥) أى على ما فسر به قوله : « ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا » أى ان نويت اعمال الفعل كان كل من « مرفوعا » نعتا « لبعضه » ولكنه لما كان نكرة وجب نصبه على الحال ، وان ترد اعمال الفعل رفعتهما فقلت بعضه مرفوع وبعضه مطروح — مبتدأ و خبر والجملة حال .

قوله فى (باب وجه اتفاق الرفع والنصب)[١] .

« وتقول : جعلت متاعَك بعضَه فوقَ بعض ، فله ثلاثة أوجه فى النصب إن شئت جعلت « فَوْق » فى موضع الحال ، كأنه قال : عملت[٢] متاعك وهو بعضه على بعض ، أى فى هذه الحال كما فعلت[٣] (١٩ / أ) ذلك فى رأيت[٤] ، وإن شئت نصبت[٥] على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهَهُ أحْسَنَ من وجه فلان »[٦] .

قال أبو نصر : هذان وجه واحد من الثلاثة على معنيين وهو الحال ، وأحَدُ المعنيين : أن تريد أن المتاع كان بعضه على بعض ، ثم أحدثت فيه العمل ، أعنى الخياطة أو غيرها ، والقول[٧] الثانى . أن تكون[٨] أنت الذى جعلته فى هذه الحال[٩] .

---

(١) ليس فى (بولاق) و (هارون) باب بهذا العنوان ، وانما ورد هذا الكلام دون عنوان فى (بولاق) ٧٧/١ و (هارون) ١٥٤/١ ونصه « هذا وجه اتفاق الرفع والنصب فى هذا الباب ، واختيار النصب ، واختيار الرفع » . وهو يشير بقوله : فى هذا الباب الى « باب من الفعل يستعمل فى الاسم » المذكور سابقا . ولكن الأعلم أشار الى أن هذا ترجمة حيث يقول : « وانشد فى باب ترجمته هذا باب وجه اتفاق الرفع والنصب » .

(٣) فى (هارون) ١٥٦/١ علمت .

(٢) فى (هارون) ١٥٦/١ كما جعلت .

(٤) فى (بولاق) ٧٨/١ و (هارون) « فى رأيت فى رؤية العين » .

(٥) فى (بولاق) ٧٨/١ و (هارون) ١٥٧/١ « نصبته » .

(٦) بعده فى (هارون) ١٥٧/١ « تريد رؤية القلب » .

(٧) هكذا فى الأصل ، والأحسن أن يقول : والمعنى الثانى ليتوافق مع قوله : أحد المعنيين .

(٨) بين (أن) و (تكون) فى الأصل عبارة « تريد أن المتاع كان بعض على بعض » وهو خطأ أشار اليه .

(٩) وعلى المعنى الأول من هذا الوجه تكون « جعل » بمعنى صنع وعمل =

قوله فى (باب من الفعل يُبْدَل فيه الآخرَ من الأول) :

« فكأنه جعل النهارَ فى قَيْدٍ ، والليل فى بطن[١] منحوتٍ ، أو جعله الإسمَ أو بعضه » .

يعني أن النهار والليل كأنهما من صِفات الإسم إذْ لا يخلو[٢] من ليل ونهار ، فهو ذوليل وذونهار وحياة وأكل وشرب ، ونحو ذلك ، وليست غيره ولذلك تقول : أنت قيام وقعود ، تريد أنت قائم وقاعد ، كما تقول : أقائماً يا فلان والناس قعود ، تريد أقياما ، فإذا كان الإنسان فى قيد وسلسلة أو فى حالة ما فصفاته فيها ، إذ ليست غيره

=

متعدية لمفعول واحد . وعلى المعنى الثانى منه تكون « جعل » بمعنى صير تتعدى الى مفعولين من جهة النقل والعمل فقول أبى نصر « أنت الذى جعلته فى هذه الحال » يقصد به : أنت الذى صيرته فى هذه الحال وليس المقصود به الحال النحوى.

وقد ذكر سيبويه بعد ذلك ٧٨/١ الوجهين الآخرين ، أحدهما على أن « جعل » بمعنى القى تتعدى الى مفعول واحد ، فتكون « فوق » كالمفعول لا فى موضع الحال أى أن « جعل » نصبه على طريق الظرف . والآخر على أن « جعل » بمعنى ظن فتعدى الى مفعولين ، و « فوق » هو المفعول الثانى .

وانظر السيرافى ٧٥٣/٢ وما بعدها ـ رسالة .

(١) (بولاق ٨٠/١ فى جوف منحوت ـ وما هنا موافق لما فى (هارون) ٩٦١/١ . وهو يشير بهذا الكلام الى قول الشاعر :

أما النهار ففى قيد وسلسلة والليل فى قعر منحوت من الساج

والبيت للجرنفش بين يزيد بن عبده الطائى ، كما فى ابن السيرافى ١٣٦/١ يصف حالة ـ وقد أسرته الديلم ـ فى قصيدة بعث بها الى قومه ، ومعنى البيت : أنه بالنهار مقيد يرسف فى سلسلة ، وبالليل يوضع فى جوف تابوت مصنوع من الساج ـ وهو شجر من أشجار الهند .

وحق (النهار والليل) أن يكونا منصوبين على الظرفية ، ولكنه رفعهما على سعة الكلام وجعلهما فاعلين فى المعنى ، وهذا من الايجاز البليغ . والبيت فى المقتضب ٣٣١/٤ والتنبيه للبطليوسي ٨٠ والافصاح ١٣٤ .

(٢) فى الأصل يخلوا ـ خطأ

قوله فيه :

« فكأنه لهقُ السراةِ كأنه   ما حاجبيه مُعَيّنٌ بسواد »[1]

قال أبو نصر: «كأنه» الثاني في موضع الصفة للهق، وحاجبيه بدل[2] من الهاء و « ما » زائدة للتوكيد ، ومعيّن خبر الهاء التي في « كأنه » الثاني .

وهذا يدل على أن المبدل إنما يطرح للتمثيل ، وحقه أن يثبت ثبات المنعوت .

قوله في بيت جرير :

مَشَقَ الهواجرُ لحمَهُنَّ مع السُّرَى
حتى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا[3]

فإنما هو[4] على قوله : « ذهب قُدُماً وذهب أُخُراً » .

يعني أن كَلاكِلاً وصدورا ليس من الباب[5] ، وإنما هو منصوب علي

(١) البيت من الكامل ، وقد نسبه سيبويه بولاق ٨٠/١ الى الأعشي ، وليس في ديوانه ، وجاء في (هارون) ١/غير منسوب ، وهو في الأعلم ، واللسان (عين) وابن يعيش ٦٧/٣ والخزانة ١٩٧/٥ والرواية في (بولاق) ، والسيرافي ٧٦٣/٢ رسالة والخزانة والافصاح ١٦٠ (وكأنه) .

واللهق : الأبيض ، والسراة : أعلى الظهر ، والمعين : الذي بين عينه سواد . يصف ثورا وحشيا شبه به بعيره في حدته ونشاطه .

(٢) في الأصل : « بدل بدل » ـ خطأ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٢٩٠ من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وسيبويه والأعلم ٨١/١ ، والسيرافي ٧٦٤/٢ رسالة ـ وابن السيرافي ٢٢٠/١ واللسان (كلل) .

(٤) في (بولاق) ٨١/١ « فانما هذا على قوله : ... » .

(٥) أي أن (كلا كلا وصدورا) ليسا ببدل من (لحمهن) ، بل نصبا على الحال في حد عبارة سيبويه ، ويقول محقق الكتاب في تعليقه على هذا البيت ١٦٢/١ وهو انما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرنين بعد تمام الكلام .

الحال ، وأجراه حين [كان][1] إسما غير صفة مجرى المصادر التى نُصِبَتْ علي الحال ، لأن ما جاء من المصادر حالا وقع فيه الفعل كثير ، وإن لم يطرد ذلك فيها ، و « قُدُماً وأُخُرا » مصدران فى موضع الحال ، والأصل : ذهب متقدما وذهب متأخرا ، كما أن الأصل فى قولك : أخذته سماعا ، أخذته سامعا . ومثل هذا قول عمرو بن عمار النهدىّ (١٩/ب) :

طويلٌ مِثَلُّ العُنقِ أشْرَفَ كاهلا
أشَقُّ رحيبُ الجوفِ معتدلُ الجِرْمِ «[2]

لأن قوله : أشرف كاهلا بمعني ذهب صُعُدا .

وكذلك قول الآخر :

« إذا أكلتُ سَمَكا وفَرْضا ذهبت طُولا وذهبتُ عَرْضا «[3]

---

(١) فى الأصل « قال » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) من الطويل وهو فى سيبويه والأعلم ٨١/١ ، والسيرافى ٧٦٥/٢ رسالة بدون نسبة ، وابن السيرافى ٣٥٩/١ وفيه « ويروى لامرىء القيس » واللسان (تلل) .

والمثل : العنق الطويل الغليظ ، واضافته للعنق لبيان النوع ، والكاهل : ما بين الكتفين ، والأشق : الطويل ، يصف فرسه بالحسن واعتدال الخلق وامتلاء الجسم .

وشاهده : نصب كاهلا على الحال .

(٣) من الرجز ، منسوب فى سيبويه ٨٢/١ الى رجل من عمان ، ويقول الأعلم أن اسمه محمد بن ذؤيب الدارمى التميمى من بنى فقيم ، ولم يكن من أهل عمان وانما نبذه دكين الراجز بذلك .

وهذا الرجز فى اعراب القرآن للزجاج ١١٨/٢ والسيرافى ٧٦٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ ومجالس ثعلب ١٧٩ واللسان (فرض) ، والفرض ضرب من التمر .

والشاهد فيه : أن طولا وعرضا منصوبان على الحال عند سيبويه ، وعند المبرد ـ كما يقول السيرافى ـ على التمييز .

فإنما شبه ذهبن كَلاَ كِلاً وصدورا وأشرف كاهلا بهذا الضرب من المصادر أعني قُدما وأُخَرا وصعدا وطولا وعرضا .

وإنشاده فى (باب من إسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع)

« سل الهموم بكل مُعْطِي رأسِهِ ناج مخالط صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ »[1]

ثم قال وهو يعنى مُعْطٍ : « فهو على المعني لا على الأصل ، والأصل التنوين لأن هذا موضع[2] لا يقع فيه معرفة » .

يعنى أن كُلاً لا يقع على واحد يعنى به الجمعُ إلا وهو نكرة ، فإذا كان إسم الفاعل مضافاً اليه « كل » على هذا المعني كان أصله التنوين ، فإن أضفته حذفت منه التنوين و [كان][3] علي المعنى ، أعنى أن معناه محذوفا منه التنوين كمعناه منونا ، ولم يكن على الأصل ، أى ولم يكن محذوفا منه التنوين على الأصل .

قوله : « والنصب فى الفصل أقوى »[4] .

يعنى أن النصب فى الفصل أقوى منه فى غير الفصل ، وليس يريد أن

---

(١) من الكامل ، وهو للمرار الأسدى كما فى سيبويه والأعلم ١/٨٥ ، والمحتسب ١/١٨٤ وابن السيرافى ١/١٠٣ وأسرار العربية ١٨٨ واللسان (عربس) والايضاح العضدى ١٤٣ .

والشاهد فيه أن الاضافة فى قوله (معطى رأسه) غير محضة على تقدير الانفصال ، والدليل على ذلك اضافة (كل) اليه وهى لاتضاف الا الى نكرة ، وكذلك وصفه بالنكرة وهو قوله (ناج) .

(٢) فى (بولاق) ١/٨٥ لأن هذا الموضع ...

(٣) زيادة من هامش المخطوط .

(٤) فى (بولاق) ١/٨٩ « والنصب فى الفعل اقوى » وما هنا موافق للأصل الذى اعتمد عليه هارون وهو الصواب ، لأنه فصل فى المثال بين المعطوفين بالظرف ، وفصل فى الآية التى اوردها سيبويه – (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) بقوله « سكنا » .

النصب في الفصل أقوى من الجرّ في قولك : هذا ضارب زيدٍ فيها وعمراً .

قوله في (باب[1] ماجرى مجرى الفاعل الذى [يتعداه فعله إلى مفعولين][2] في اللفظ لا في المعني) :

« ويوم شهدناه سُليماً وعامراً »[3]

يعني أن الهاء ضمير اليوم على أن يكون مفعولا على سعة الكلام ، ولولا ذلك لكان « شهدنا فيه » .

قوله فيه بعد إنشاده .

« ترى الثور فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَه وسائره بادٍ إلى السمع أجمع »[4]

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال ، وإذا لم يكن في الجر تَحَدّ الكلام أن يكون الناصب مبدوءا به » .

---

(١) هذا العنوان جاء في المخطوط بعد الفقرة التالية له ، وقد قدمته عليها تبعا لما في سيبويه (بولاق) ٧٩/١ و (هارون) ١٧٥/١ ، وغيرت مواقع بعض الكلمات تبعا لذلك دون زيادة فيها أو نقصان .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

« قليل سوى الطعن النهال نوافله » .

وقد نسبه سيبويه ٩٠/١ لرجل من بني عامر ، وانظر المقتضب ١٠٥/٣ وحماسة التبريزى ١٣٢/٤ والمغنى ٥٥٧/٢ — وسليم وعامر قبيلتان من عيلان ، والنهال : المرتوية بالدم . والنوافل : الغنائم — ويوم : مجرور برب محذوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل بقليل .

(٤) البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، وهو في سيبويه والأعلم ٩٢/١ . والخزانة ٢٣٥/٤ والبحر المحيط ٤٣٩/٥ .

والشاهد فيه اضافة مدخل الى الظل ونصب الرأس على الاتساع والقلب ، والأصل أن يقول مدخل رأسه الظل .

يعنى أنك إذا قلت: زيد دخل رأسُهُ الظلَّ، فالرأس هو الناصب، لأنه الفاعل، ولا يتعدى الفعل إلى المفعول إلا مع الفاعل، أو مايقوم مقامه، فإذا قلت: أدخل زيدٌ رأسَه الظلَّ عدّيت الفعل بدخول الهمزة إلى مفعولين، الأول هو (٢٠/أ) الفاعل من قولك: دخل رأسُهُ الظلَّ، فيجوز تقديم المفعول الثانى، ويكون مبدوءًا به، والحد أن تبدأ بالرأس، وكذلك إذا نونت اسم الفاعل فقلت: هذا مدخلٌ رأسَهُ الظلَّ، كان الحد أن تبدأ بالرأس، ويجوز تقديم الظل، فإذا حذفت التنوين وجررت قلت: هذا مُدْخِلُ رأسِهِ الظلَّ، وكان الحدّ، فإن بدأت بالظل كان الجرُّ الحدَّ فيه، ولم يجز نصب الظل وجر الرأس لئلا يفصل بين الجار والمجرور، وكل هذا[1] فى الشعر على قوله:

* كما عسل الطريق الثعلب[2] *

قوله فى (باب صار فيه الفاعل[3] بمنزلة الذى فعل فى المعنى):

«لأنه لايكون واحدا معروفا ثم يُثَنَّى[4]».

يعنى أنك تبنى الاسم منكوراً فيكون منوناً، ثم تعرفه، لأن النكرة قبل المعرفة والتنوين قبل الألف واللام، والنون فى الإثنين لما[5] أصل فى

(١) فى الأصل، «وكل هذه» ــ خطأ.

(٢) انظر ص ٤٠ هامش رقم ٥ من هذا الكتاب.

(٣) فى (بولاق) ٩٣/١ و (هارون) ١٨١/١ «صار الفاعل فيه ...».

(٤) (بولاق) ٩٤/١ و (هارون) ١٨٤/١.

(٥) فى الأصل «كما أصل فى الواحد» خطأ، وأصلها فى الواحد هو التنوين، يقول السهيلى: «وهى ــ أى النون ــ فى تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكروا» نتائج الفكر ١٠٩.

الواحد فهى أقوى من التنوين الذى لاأصل له فى غيره ، فلذلك تعاقب الألف واللام التنوين ولاتعاقب النون[١] .

قوله فى (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) :

« وماتعمل فيه معلوم[٢] » .

يعنى أنك إذا قلت : زيد حسنُ الوجهِ ، أو حسن وجهٍ ، أو كيفما تصرّف ، فإنك لاتعنى من الوجوه إلا وجهه[٣] ، والأصل : زيد حَسَنٌ وجهه ، فلذلك ضعفت إضافته ويدلك [على ذلك[٤]] أن أصل الإضافة الصحيحة أن تكون باللام وهى إضافة المِلْك نحو غلام زيدٍ أو بمن وهي إضافة الجنس نحو ثوب خز ، فأما هذه الإضافة أعنى حسن الوجه ونحوه فإنما هى إضافة فى اللفظ على الاستخفاف[٥] ، لافى المعنى ،

---

(١) أى أن الألف واللام لا تجامع التنوين ، فلو عرفت ضارب قلت : الضارب بحذف التنوين ولكن الألف واللام تجامع النون ، تقول فى ضاربان وضاربون : الضاربان والضاربون . فاذا قلت : هذان ضاربا زيد جعلت زيدا مكان النون فى الاضافة ، وكذلك الأمر مع الألف واللام تقول : هذان الضاربا زيد ، فالنون محذوفة والمعنى على ثبوتها .

واذا قلت : هذا ضارب زيد جاز وحذفت التنوين للاضافة ، ولو قلت : هذا الضارب زيد لم يجز لأنه ليس هناك نون ولا تنوين تسقطها بسبب الاضافة .

(٢) (بولاق) ٩٩/١ و (هارون) ١٩٤/١ .

(٣) أى الا وجه (زيد) لأنها انما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو فى معناه . سيبويه ١٠٠/١ .

(٤) زيادة لتوضيح المعنى .

(٥) الاستخفاف يكون بحذف التنوين ، والأولى أن يقول : الاضافة فى زيد حسن الوجه لرفع قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف لو جعلت (الوجه) فاعلا ، أو رفع قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى فيما لو نصبت (الوجه) — ولهذا تمتنع الاضافة فى الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع لوجود الضمير وتمتنع فى الحسن وجه لانتفاء قبح النصب على التمييز .

وإنما المعنى ماذكرت لك [ألا ترى أنه لا يَحْسُنُ معها اللام ولا مِنْ، واضعفها لم تعمل إلا فيا ذكرت لك[1]] واستغنوا عن إظهار ضمير زيد في قولهم: زيد حسن الوجه حين علم أنه لايعني من الوجوه إلا وجهه .

قوله فيه : « وقد يجوز أن تقول فى هذا : الحسنُ الوجهِ ، على قولك : هو الضارب الرجل ، فالجر فى هذا الباب على وجهين » .

قال أبو نصر : هذه الصفة أصلها التنوين وأن ينصب ما بعدها ، غير أنها لما لم تكن فى معنى اسم الفاعل ، فإنك إذا نونتها لم تكن إلا على حالتها غير منونة . أعنى أنك اذا أضفتها (٢٠/ب) إلى المعرفة التى ذكرت لك لم تتعرف ، فلما كان المعني مع التنوين هو المعنى الذى يكون دونه كان الوجه تركه استخفافا بترك ما لا يحتاج إليه ، وصارت الإضافة وإن كانت داخلة على النصب أقوى وأمكن فيها من النصب لما ذكرت لك . فتقول : هو حسن الوجه ، فتضيف فى اللفظ ، والمعنى [على][2] التنوين ، فلذلك لم تتعرف «حسن» بالإضافة إلى المعرفة [3] واحتمل لذلك الألف واللام حين منع التعريف الذى يكون فى مثله من غير هذا الباب ، فتقول : زيد الحسن الوجه . فإذا قلت : زيد حسنٌ الوجهَ ونونتَ الصفة نصبت الوجه على التمييز - والتمييز مع هذه الصفة يكون معرفة ونكرة لقوتها بمزيتها على سائر ما يتعدى إليه ، وليس كالحال ، وهو مذهب سيبويه ، ولا يحتج بقوله فى باب الحال : « ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن [هذا] [4] لا يكون إلا نكرة» فإنه إنما يعني أن الحال لا تكون إلا نكرة ، كما أن الذى يعمل فيه « مثله ووحده

(١) مابين المعقوفين من هامش المخطوط .
(٢) زيادة لتوضيح المراد .
(٣) فى هامش المخطوط : « المعرف » .
(٤) فى الأصل : هنا ، والتصحيح من سيبويه ٢٠/١ .

وعشرون (١) » ونحوها مما لايقوى قوة هذه الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يكون إلا نكرة ـ ثم تقول: زيد الحسنُ الوجهَ بالنصب على ماذكرت لك، فيكون كقولك: هو الضاربُ الرجلَ، ثم تقول، زيد الحسن الوجهِ فتجره من النصب، كما تجر منه الضارب الرجلِ، حين شبهته بالحسن الوجه الذى حدُّه الجرُّ، فصار الجر فى هذه الصفة على الوجهين اللذين ذكرت لك (٢).

قوله فيه. « وتقول هو أشجع الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين، فالمجرور هنا (٣) بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه فى قولك: هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة (٤)، والرجل هو الاسم المبتدأ، والاثنان كذلك. إنما معناه هو خيرُ رجُلٍ فى الناس، وهما خير اثنين فى الناس وإن شئت لم تجعله الأول، تقول: هو أكثر الناس مالا (٥) ».

يعنى بقوله: وانتصب الرجل والإثنان كما انتصب الوجه فى قولك:

---

(١) انظر سيبويه ١/١٠٠ .

(٢) خلاصة هذين الوجهين أن الاصل فى قولك هو الحسن الوجه: هو حسن الوجه، فالوجه الاول أن تترك التنوين وتضيف فى اللفظ ثم تدخل الالف واللام على مخفوض لم يكن منونا فتقول هو الحسن الوجه .
والوجه الثانى: أن تدخل الالف واللام فتترك التنوين فيصير مثل هو الضارب الرجل ثم تجره بالاضافة من حالة النصب فتقول هو الحسن الوجه كما تقول هو الضارب الرجل .

(٣) فى (بولاق) ١/١٠٥ « ها هنا » .

(٤) بعده فى (بولاق) ١/١٠٥ « كما لم يكن ثم الا نكرة » وفى (هارون) ١/٢٠٥ كما لم يكن ثمة الا نكرة » .

(٥) يعنى أن « مالا » فى هذا المثال ليس هو المبتدأ (هو) لاختلاف معناهما، فليس هذا المثال من قبيل المثالين السابقين .

هو أحسن منه وجهاً، أنهما اتفقا فى الانتصاب[1] لا فى المعنى، وذلك للمنصوب هنا هو المبتدأ (٢١ / أ) وليس من اسمه ، والوجه فى قولك : زيد أحسن الناس وجها ليس من اسم المبتدأ ، ولاهو هو ، والرجل فى قولهم : هو أشجع الناس رجلا ، واحد فى اللفظ وهو جميع الرجال فى المعنى ، وكذلك الإثنان فى قولك: هما خير الناس اثنين ، هما كل اثنين ، لأنك إنما تريد هو أشجع الناس إذا صنفوا رجلا رجلا ، وهما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين وليس هـذا من الباب[2] إلا فى الانتصاب لا فيما يؤول إليه من المعنى .

قوله (فى باب ما يكون المصدر فيه حينا) :

وقد يَحْسُنُ أن تقول : سير عليه قريبٌ ، لأنك تقول : لقيته مذ قريبٌ والنصب عربى كثير جيد[3] ، وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم ، فإذا كان كذلك حَسُنَ . فمن ذلك : الأبرق والأبطح ، وما أشبههما[4] » .

يعنى أن « قريب» فى قولك: « مذ قريب» صفة جرت مجرى الاسم فى

---

(١) كما منعت « منه » ــ موجودة أو مقدرة ــ من اضافة أحسن الى وجه ، كذلك منعت (الناس) من اضافة أشجع وخير الى رجل والى اثنين ، وصار الكل منصوبا على التمييز ، لان (من) والمضاف اليه بعد أفعل التفضيل يكون بمنزلة النون فى عشرين فى قولنا عندى عشرون درهما . فكما تمنع النون اضافة (عشرون) الى (درهم) كذلك تمنع (من والناس) من اضافة أفعل لما بعده .

(٢) أى من باب هو أحسن منه وجها مما لا يكون المعمول فيه الا من سببه .

(٣) فى (هارون) ١/٢٢٨ « عربى جيد كثير » .

(٤) فى (هارون) ١/٢٢٨ « وأشباههما » .

قولك : لقيته مذ وقتٌ قريبٌ[١] كما أن الأبرق والأبطح صفتان جرتا مجرى الأسماء التي على مثال أفعل[٢] ، ألا ترى أنك تكسرهما الجميع كما تكسّر أفعل الذى هو اسم ، والأصل على غير ذلك ، فتقول : الأبارق والأباطح ، كما تقول : الأحامد والأسالم ، وكان ينبغي أن تقول فيهما : البُرْق البُطْحُ كما تقول : الحمر والصفر ، وكذلك تقول في المؤنث ، تجريه في الجمع مجرى الاسم ، فتقول في جمع بطحاء وبرقاء : بطحاوات وبرقاوات ، كقولك : صحراء وصحراوات . وكان ينبغي أن تقول : بطحاء وبُطْح وبرقاء وبرق مثل حمراء وحمر وصفراء وصفر ، ولكن الصفة ربما جرت مجرى الاسم .

قوله في (باب مايكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره) .

« ومما يجيء توكيدا ويُنصَب قوله : سير عليه سيراً ، وانطُلِقَ به انطلاقاً وضُرِب ضرباً ، فينتصب على وجهين : على[٣] حد قولك : ذهب به مشيا « حال » وقتل به صبرا ، فإن وَصَفْتَه على هذا الحدّ كان نصباً ، تقول : سير به سيرا عنيفا كما تقول : ذُهِبَ به مشياً عنيفاً . وإن شئت[٤] نصبته على فعل آخر ويكون بدلا من اللفظ (٢١/ب)

---

(١) يقول السيرافي ٩٦٥/٢ رسالة « وانما جاز في (قريب) ،لأنه قد تمكن حتى صار يعنى به الرجل ، فتقول : زيد منى قريب ، فتجعله هو القريب ، وتقول : زيد منى قريبا ، أي في موضع قريب .

(٢) الأبرق هو المكان الذى به الوان ، والأبطح هو المكان السهل : فهما صفتان في الأصل .

(٣) في سيبويه (بولاق) ١١٧/١ و(هارون) ٢٣١/١ «أحدهما على أنه حال على حد قولك:ذهب به مشيا وقتل به صبرا،وان وصفته على هذا الحد كان نصبا.....»

(٤) هذا هو الوجه الثاني من الوجهين .

بالفعل ، تقول[١] سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا كأنك قلت بعدما قلت : سير عليه ، وضرب به : يسيرون سيرا ويضربون ضربا وينطلقون انطلاقا ، ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو يضربون وينطلقون ، وجرى على قوله إنما أنت سيرا[٢] وعلى هذا قوله الحذر الحذر » .

يعني أنك إذا قلت : سير عليه سيراً ، ونصبته على الحال ، فإنه تعدى إليه هذا الفعل الظاهر ، ويكون السير في معنى الصفة ، كقولك : ذُهِبَ به مَشْياً أي ماشِياً ، فإذا جعلته مفعولا غير حال امتنع الفعل الظاهر أن يتعدى إليه ، لأن فيه مصدراً مضمراً يقوم مقام الفاعل ، ومحال أن يتعدي فعل المصدر [إلى المصدر[٣]] .

قوله فيه : « وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم[٤] ، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا ، فمن ثمّ لم يكن فيه الرفع في كلامهم لأنه إنما يعمل في ماهو بدل من اللفظ[٥] به إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ [به] فأولى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به » .

---

(١) فى سيبويه (بولاق) ١١٧/١ و (هارون) ٢٣١/١ « فتقول » ...

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « انما أنت سيرا سيرا » ، اى بالتكرار والحصر ، وأحدهما كاف فى الدلالة على أن عامل المصدر محذوف ، لأن التكرار عوض عن اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرار .

(٣) الزيادة من هامش المخطوط .

(٤) فى (بولاق) ١١٨/١ « فى اسم » .

(٥) فى (بولاق) ١١٩/١ « لأنه انما يعمل فيه ما هو بدل من اللفظ به » وفى (هارون) ٢٣٢/١ لأنه انما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

يعني أنك إذا قلت سير عليه سيراً ، فسيراً منصوب على فعل مأخوذ من هذا المصدر ، ولا يكون على فعل لم يوجد منـــه ، وإن كان في معناه ، ولا يكون مرفوعا على إضمار ما يُرْفَع[1] ما دام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما لا يلفظ بالفعل[2] فارغا من فاعل أو مفعول يشغله[3] .

قوله في (باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى[4] إلى المفعول ولا غيره[5] :

« وهو قولك قــد علمتُ أعبدُ الله ثَمّ أم زيدٌ ، وقد عرفتُ أبو مَنْ زيد » .

قال أبو نصر : لا يتقدم حرفَ الاستفهام من الأفعـــال إلا التي تلغى ،

---

(١) أي على اضمار فعل مبني للمجهول .

(٢) مكررة في الأصل خطأ .

(٣) يعني أنك اذا نصبت المصدر باضمار فعل فلذلك الفعل الذي أضـــمرته معه فاعله لأن الفعل لا يكون الا بفاعل ، وكذلك اذا قلت : الحذر الحذر ، فانمـــا تريد أحذر الحذر فالفعل والفاعل محذوفان . ومعنى قوله : قد عمل في الاسم ، اي عمل في الفاعل وحذف معه . عن السيرافي ٩٧٥/٢ رسالة .

(٤) في الأصـــل : لا يتعـــدى ـ خطأ ـ وانظـــر (بـولاق) ١٢٠/١ و هارون) ٢٣٥/١ .

(٥) « ولا غيره » بالجر عطف على « الفعل » كأنه قال : من الفعل الذي يتعدى ولا من غيره . و « ولا غيره » بالرفع عطف على « مـــا » الثانية كأنه قال : لا يعمل فيه شيء قبله من الفعل المتعدى الى مفعول ، ولا شيء غير الفعل المتعدى ـ انظر السيرافي ٩٨٢/٢ رسالة .

وهي أفعال الشك والعلم[1]. فإن قيل : فلم يتقدمها عرفت ؟ فالجواب أن ما كان من الأفعال التي فيها معنى طلب العلم فهي بمنزلة «علمت» تعدت أو لم تتعد ، ومنه اذهب فانظر زيد أبو من هو ، واذهب فاسأل زيد أبو من هو ، وأنت لا تقول : نظرت زيدا ، ولا سألت زيداً على هذا المعنى . وكذلك تقول : قد عرفت أعبدَ الله ثمَّ أم زيد ، وأنت إذا قلت : اعرف زيد أبو من [٢٢/ أ] ، هو ، وانظر زيد أبو من هو ، واذهب فاسأل زيد أبو من هو . ففي هذه الأفعال معنى طلب العلم ، وكذلك قد دريت أبو من زيد ، وليت شعري أزيد عندك أم عمرو ، لأن المعنى ليتني علمت . وكذلك « أما ترى أيّ برق هنا[2] » هي بمعنى « تَعلَم » لأنه يحضه على الاختيار لا على نظر العين .

---

(١) أى افعال القلوب من علم وظن وفكر وخاطر ، ولا يجـوز أن يقع فى ذلك الموقع فعل مؤثر ، فلا يجـوز ضربت أيهم فى الدار ، ولا ضربت أزيد فى الدار أم عمرو . وقد اجاز ذلك يونس بن حبيب ، وحمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) . ولم يوافقه الجمهور على ذلك،مع تسليمهم أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب بل يجرى فى أربعة أنواع من الفعل :

(الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين نحو شككت أزيد فى الدار أم عمرو .

(الثانى) كل فعل يدل على العلم نحو تبينت أصادق أنت أم كاذب .

(الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو فكرت أنقيم أم نظعن .

(الرابع) كل فعل من أفعال الحواس نحـو لمست وأبصرت ونظـرت واستمعت وشممت وذقت .

انظر الهمع ١٥٥/١ وتعليق الشيخ محيى الدين على الاشمونى ٧٦/٢ ، ٧٧ .

(٢) من أقوال العرب ، حكاه سيبويه ١٢٠/١ ، وذهب أبو عثمان المازنى الى أن رأى فى هذا القول بصرية وليست قلبية،لأنه يقول:انظر اليه ببصرك،وجاز هذا فى هذا خاصة لأنها محكية ، ولا يقاس . انظر السيرافى ٩٨٣/٢ رسـالة ، وسار على هـذا الرأى فى تعليق رأى البصرية ابن مالك . انظر شرح الكافيـة الشافية ٥٦٢/٢ .

قوله فيه : « أَرَأَيْتَكَ زيداً أبو من هو ، وأَرَأَيْتَكَ عمراً أعندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا النصبُ في زيد [وعمرو[١]] . ألا ترى أنك لو قلت : أَرَأَيْتَ أبو من أنت ، أو أَرَأَيْتَ أزيد ثَمَّ أم فلان لم يحسن[٢] ، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغني السكوت على مفعوله الأول ، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أُجْرِيَ ، وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني ».

يعني أنك إذا قلت . أرأيتك زيدا أبو من هو ؟ فمعناه أخبرني عن زيد أبو من هو ؟ ، فلا بد لأخبرني في هـذا المعني من مفعولين ، أحدهما ضمير المتكلم ، والثاني أبو من هو ، وقولك : أخبرني في غـير هذا المعنى قـد يستغنى السكوت على مفعوله الأول . ولم يكن سبيل إلى الرفع في زيد لأنك لا تقول : أرأيت أبو من زيد ، لأن أرأيت بمعني أخبرني ، وليس [هو][٣] مما يلغى ، فـكنت تقول : أرأيتك زيد أبو من هو[٤] .

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في سيبويه (بلاق) ١٢٢/١ ولا (هـارون) ١٣٩/١ .

(٢) فوق هذه العبارة في الأصل كلمة غير مقروءة ، وهي ليست موجودة في (بولاق) ولا (هارون) .

(٣) في الأصل : هذا ، والتصحيح من هامش المخطوط . ومراده بالالغاء هنا : التعليق .

(٤) توضيح المراد بهذا الكلام : أنه لا يجوز تعليق (ارايتك) هنا ورفع (زيد) بعده وان كان هو المستفهم عنه في المعنى ، كمـا تفعـل ذلك في نحو علمت زيدا أبو من هـو ، وذلك لأن (ارايتـك) بمعنى اخبرني ، واخبرني لا يعلق ، غير ان ارايتك ـ وان كان بمعنى أخبرني في ترك التعليق ـ الا أنـه أيضا بمعنى راى القلبية في التعدى الى مفعولين لا يجوز الاكتفـاء باحدهما ، ودخول هذا المعنى الثاني لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء بأحد المفعولين ، وزيدا هو مفعوله الأول والجملة بعده مفعوله الثـاني ولو علقتـه ورفعت زيدا خرج عن كونه بمعنى أخبرني . وقد نازع سيبويه في هذا كثيرون . انظر الهمع ١٥٥/١ .

قوله : «هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء [مضافة][1] لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث » .

قال أبو نصر : الفعل الحادث هو المأخوذ من الحدث نحو ضرب ويضرب واضرب[2] .

فالمصدر هو الأول ، وهذا حادث مأخوذ منه ، ومثالُ رُوَيْدَ وأخواته لم تؤخذ من أمثلة ضرب ويضرب واضرب ، لأن أمثلة هذا فَعل ويَفْعِل وافْعِل ، وأمثلة رُويد وأخواته ليست كذلك

قوله فيه : « وحدثنا[3] من لا نتّهمُ أنه سمع من العرب من يقول: رُوَيْدَ نَفْسِه ، جعله مصدراً كقولك ضَرْبَ الرقاب[4] ، وكقولك[5] : عَذيرَ الحيّ[6] .

---

(١) ليست فى سيبويه (بولاق) ١٢٢/١ و لا (هارون) ٢٤١/١ .

(٢) بعده فى الأصل « لأن أمثله » وهى عبارة زائدة .

(٣) ورد هذا النص فى سيبويه تحت عنوان (هذا باب متصرف رويد) (بولاق) ١٢٣/١ و (هارون) ٢٤٣/١ .

(٤) وهكذا أيضا فى الأصل الذى اعتمد عليه (هارون) انظر هامش رقم ٤ ـ ٢٤٥/١ ، وفى (بولاق) ١٢٥/١ « كقوله : (فضرب الرقاب) » ـ وهى من الآية ٤ من سورة محمد .

(٥) فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون : « وكقوله » وهو الأصح .

(٦) قطعة من بيت من الهزج لذى الأصبع العدوانى والبيت بتمامه :

عـــذير الحى من عـــدوا ن كانـــوا حيـــة الأرض

وهو فى سيبويه ١٣٩/١ والأعلم ، وابن السيرافى ٢٩٨/١ والأصمعيات ٧٢ والخزانة ٢٨٦/٥ والحيوان ٢٣٣/٤ واللسان (حيا)

والشاهد فيه : نصب (عذير الحى) حيث جعله مصدرا نائبا عن فعله،وقاس عليه رويد نفسه .

يعنى أنه مصدر وليس أسما للفعل ، كما أن ضرب الرقاب ، وعذير الحي كذلك ، وإنما جاء من المصادر أسما للفعل حَذَرَكَ وحَذَارَكَ (٢٢/ب) وهو بمعنى واحد يدلك على ذلك قولك: تحذيرى زيدا ، كما تقول : عَلَىَّ زيدا ، ولا تقول ذلك فى غيره من المصادر[1] .

قوله فى (باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة) .

« ومن جعل رويدا مصدرا قال : رويدَكَ نفْسك ، إذا أراد أن يحمل نفسك على الكاف ، كما قال : عليكَ نفْسك حين حمل[2] على الكاف ، وهي مثلُ : حَذَرَكَ سواء ، إذا جُعلَتْ[3] مصدرا ، لأن الحذر مصدر الحاذر[4] ، وهو مضاف إلى الكاف » .

يعنى أن رويدك بمنزلة حذرك فى أنه مصدر ، لا فى أنه اسم للفعل بمنزلة حَذَرَكَ ، وقد مضت الحجة عليه .

قوله : « وأعلم أنك لا تقول [دونى[5]] كما تقول[6]: عَلَىَّ ، لأنه ليس كل فعل يجىء بمنزلة أَوْلِنى قد تعدى إلى مفعولين ، فإنما عَلَىَّ بمنزلة

---

(١) يعنى أن حذرك وحذارك مصدران استعملا اسما للفعل سماعا بمعنى احذر أو لا تدن ، فهما بمنزلة (عليك) يدلك على ذلك قولك تحذيرا زيدًا ، اذا أردت حذرنى زيدا ، وليس هناك مصدر يكون بمعنى اسم الفعل غيرهما . انظر سيبويه ١٢٦/١ ، ١٢٧ .

(٢) فى سيبويه (هارون) ٢٥١/١ « حين حمل [الكلام على] الكاف .

(٣) فى سيبويه (هارون) ٢٥١/١ « جعلته » .

(٤) هكذا جاءت هذه الكلمة (الحاذرر) فى الأصل وهى ليست فى (بولاق) ولا (هارون) .

(٩) فى الأصل : رويدى — والتصحيح من هامش المخطوط .

(٦) فى (هارون) ٢٥٢/١ « كما قلت » .

أَوْلِنى ، ودونك بمنزلة خُــذ ، لا تقول آخِذْنِى درهماً ، ولا خُذْنِي درهماً »[1] .

يعنى أنك تقول : [من[2]] وَلِى يَلِى لِ زيدا ، فيتعدى إلى مفعول ، ثم تقول : أَوْلِنى زيداً فتعـدّيه إلى مفعولين ، فـكذلك تقول : عليـك زيداً فتعديه إلى مفعـول ثم تقول : علىَّ زيداً فيتعـدى إلى مفعولين ، أحدهما اليـاء التى هي ضمير المتـكلم ، وهى مجرورة ، وموضعها النصب ، والثانى « زيدا » .

ولا يلزمك حين عديت [أولني[3]] إلى مفعولين أن تعدى إليهما كل فعل ، فكذلك لا يلزمك حين عديت أولني[4] إلى مفعولين أن تعدى إليهما ما كان من أسماء الفعـل ، ألا ترى أنك تقـول : دونك زيداً ، ولا تقول : دونى زيداً ، كما قلت : علىَّ زيداً ، وكما أنك إذا قلت : خذ زيداً لم تقـل خُذْنِي زيداً ولا آخِذْنِى زَيداً ، فإنمـا علىَّ بمنزلة أَوْلِنى فى التعـدى إلى مفعولين ، ودونك بمنزلة خُذْنِى فى التعدى إلى مفعول واحد .

قوله : « وإنما[5] جاز تحذيري زيداً لأن المصدر يتصرف مع الفعل فيصير حَذَرَكَ فى موضع احذر ، وتحذيرى فى موضع حَذِّرْنِي ، فالمصدر أبدا فى موضع فعله ، ودونك لم يؤخذ من فعل ، ولاعندك ، فإنما تنتهى فيه[6] حيث انتهت العرب .

---

(١) (بولاق) ١٢٧/١ .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) فى الأصل « أولى » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٤) هكذا فى الأصل ، وربما يكون الأولى أن يقول هنا : على

(٥) فى سيبويه (بولاق) ١٢٧/١ و (هارون) ٢٥٢/١ « فانما جاز » .

(٦) فى سيبويه (بولاق) « تنتهى فيها » ـ و (هارون) « ينتهى فيها » .

يعنى أنك إذا قلت : حَذِّرْنى زيدًا فعدَّيتَ الفعل إلى مفعولين ، جاز لك أن تعدِّىَ مصدره إليهما ليجرى مع الفعل ، ولما قلت : احذر زيدا فعديته إلى مفعول واحد عديت مصدره كذلك فقلت : حَذَرَكَ زيدًا (٢٣ / أ) فأما دونك فليس كذلك لأنه لم يؤخذ من فعل ، ولاعندك ، فلذلك لم تقل : دونى زيدًا ، ولا عندى زيدًا .

قوله فى (هذه حُجَجٌ سمعت من العرب[1]) :

« وإنما سهل تفسيره عندهم ، لأن المضمر قد استعمل فى هذا الموضع عندهم بإظهار[2] » .

يعنى أن هذا ونحوه يُفَسِّرُهُ أهل العلم من العرب بكلامهم وغَيْرُهُمْ ، فأما مالم يستعمل بإظهار فلايسهل تفسيره إلا عند أهل العلم منهم بالكلام .

قوله فى (باب مايضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) :

---

(١) ليست هذه العبارة عنوانا لباب ، وانما جاءت تحت (باب ما جرى من الامر والنهى على اضمار الفعل المستعمل اظهاره) وقد ساق سيبويه تحتها عدة شواهد على هذا الباب مما سمعه ممن يوثق به . ١٢٨/١ — ١٢٩ .

(٢) يشير سيبويه بذلك الى (المثل) الذى ذكره ١٢٩/١ وهو « اللهم ضبعا وذئبا » اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . أى اللهم أجمع أو أجعل فيها ضبعا وذئبا . ويقول السيرافى : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لادعاء عليه ، لان الضبع والذئب اذا اجتمعا تقاتلا فافلتت الغنم . انظر هامش ٢ من الكتاب (هارون) ٢٥٥/١ وقد ذكر ابن رشيق المعنيين فى قول الشاعر :

تفرقت غنمى يوما فقلت لها   يارب سلط عليها الذئب والضبعا

العمدة ١٥٢/٢ .

ولا يجوز بعد إنْ أن تُبنَى الأسماء على [الأسماء[١]] ولا الأسماء تبنى على عندنا » .

يعني أنك إذا قلت : عندنا زيد ، فزيد محمول على الابتداء ، وليس محمولا على عندنا كبناء الاسم على الفعل في نحو قام زيدٌ[٢] .

قوله فيه :

« لقد كذبتك نفسُك فا كْذِبَنْها فإن جَزَعاً وإن إجْمَالَ صَبْرِ[٣]

فهذا على « إمّا » وليس « إنْ » الجزاء ، كقولك[٤] : إن حقا وإن كذبا[٥]

(١) هكذا في الأصل ، وقد جعل بدلا منها في هامش المخطوط (عندنا) ، وليس بشيء ، وفي الأصل الذي اعتمد عليه هارون ٢٦٤/١ « ولا يجوز بعد ان عندنا أن تبنى الأسماء على الاسماء ، ولا الأسماء تبنى على عندنا »

وأصح من العبارتين ما في (بولاق) ١ ١٣٣ « ولا يجوز بعد ان أن تبنى عندنا على الأسماء ولا الاسماء تبنى على عندنا » لأنه يقول بعد ذلك : « كما لم يجز لك أن تبنى بعد أن الاسماء على الأسماء » .

(٢) كلام سيبويه هنا عن حكم الاسم الواقع بعد ان الشرطية ، وأنه لا يكون الا على اضمار فعل سواء أكان منصوبا أم مرفوعا ، فاذا قلت : عنـــدنا رجل ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان تقديره ان كان الرجل زيدا وان كان الرجل عمرا ، وان رفعت فقلت : ان زيد وان عمرو كان تقديره ان كان عندنا زيد وان كان عندنا عمرو ، ولا يكون رفعه على عندنا لأن عندنا ليس بفعل . أما أبو نصر فقد فسر قول سيبويه « ولا الاسماء تبنى على عندنا » بعيدا عن ســـياق النص ، حيث تناول بها مسألة « حكم المرفوع بعد الظرف » محتذيا في ذلك مذهب الجمهور الذين يوجبون كونه مبتدأ اذا لم يكن الظـرف معتمدا ، ومخالفـا رأى الأخفش والكوفيين في جواز كونه مبتدأ أو فاعلا بالظرف .

(٣) البيت من الوافـر ، وهو لدريد بن الصـــمة ، كما في ابن السيرافي ٢٠٨/١ والأعلم ١٣٤/١ والخزانة ١١٤/١١ وقد ورد البيت في سيبويه أيضا ٦٧/٢ والمقتضب ٢٨/٣ .

والشاهد فيه نصب (جزعا) و (اجمال صبر) على اضمار فعل كانه قال : فاما أن أجزع جزعا واما أن أجمل الصبر اجمالا ، و (ان) هنا ليست للجزاء ، ولكنها (اما) المركبة من ان وما ، فلما اضطر الشاعر حذف ما .

(٤) في سيبويه (بولاق) ١٣٥/١ « وليس على قولك » .

(٥) بعده في سيبويه بولاق ١٣٥/١ و (هارون) ٢٦٧/١ « فهـــذا على « اما » محمول » .

ألا ترى أنك تدخل الفاء ، ولو كان على [إنْ[1]] الجزاء وقد استقبلت الكلامَ لاحتجت إلى الجواب » .

يعني أنك إذا قلت : آتيك إن أتيتني كان الجواب آتيك، وإن كان مقدما على تقدير إن أتيتني آتيك ، فإن أدخلت الفاء فقلت : آتيك فإن أتيتني ، لم يكن كلاما لأن آتيك لايكون جوابا حين استأنفت مابعده بدخول الفاء ، فلذلك بطل الجزاء في قولك : « فإن جزعا وإن إجمال صبر » .

قوله فيه : « قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صَيِّفٍ وإن من خريف فلن يَعْـدَما »[2]

معناه إمّا من صيّف ، وإمّا من خريف ، فحذف إمّا الأولى لدلالة الثانية عليها .

قوله فيه : « ادفع[3] الشر ولو إصْبَعًا ، كأنه قال : ولودفعته إصْبَعًا ، ولو كان إصْبَعاً ، ولايحسن أن تحمله على ما يَرْفَعُ » .

---

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) البيت من المتقارب ، للنمر بن تولب ، وهو في سيبويه والأعلم ١/١٣٥ ، ٤٧١ ، والخصائص ٢/٤٤١ والخزانة ١١/٩٣ .
وقد اشتهد به سيبويه على أن (ان) في قوله : وان من خريف ليست شرطية ، وانما هي اما حذفت منها (ما) اضطرارا ، وهو يريد واما من خريف — وزاد عليه أبو نصر بأن (من صيف أيضا على هذا التقدير ، ولكنه حذف « اما » كلها لدلالة « اما » الثانية عليها .
وقد خالف المبرد سيبويه في هذا البيت وجعل (ان) شرطية ، انظر هامش المقتضب ٣/٢٨ . والمعنى : يصف وعلا فيقول : لو كان أحد ينجو من الهلاك لكان أحق بذلك هذا الوعل في جبله المنيع يرتوي من رواعد الصيف ومن مطر الخريف .

(٣) في سيبويه (بولاق) ١/١٣٦ و (هارون) ١/١٧٠ « ومن ذلك قول العرب : ادفع الشر ولو اصبعا ... » .

يعنى أن إصْبَعاً ههنا اسم يراد به الوصف ، كأنك قلت[١] : ادفع الشر ولو قليلا ، فلذلك لم يحسن الرفع[٢] ، كما لا يحسن فى قولك : ألا ماء ولو بارداً[٣] ، وفى قولك سير عليه قليلا ، وسير عليه كثيرا ، فكأنه قال (٢٣ / ب) ادفع الشر ولو يسيرا .

قوله فى (باب ماجرى منه على الأمر والتحذير) .

« ماز رأسك والسيف[٤] » .

يعنى يامازن اتق رأسك والسيف ، فحذف النون للترخيم .

قوله فيه : « ومن ثَمّ قالوا : وهو لعمرو بن معد يكرب[٥] :

أريد حباءه ويريد قتلى　　عذيرك من خليلك من مُرَادِ[٦]

---

(١) هذه العبارة مكررة فى الأصل ـ خطأ .

(٢) لأنك ان لم تحمله على اضمار (يكون) ففعل المخاطب المذكور أولى وأقرب ، وحينئذ يكون الرفع بعيدا ، لأن المعنى عليه ادفع الشر ولو يكون مما تدفع به اصبع .

(٣) لأنه باردا صفة لموصوف محذوف والتقدير : ألا ماء ولو ماء بادرا ، وكذلك المثالين بعده ، ولو كان اسما صريحا لجاز فيه النصب والرفع نحو الا طعام ولو تمرا أى ولو كان تمرا ،ويجوز ولو تمر « أى ولو يكون عندنا تمر أو ولو سقط تمر » .

(٤) فى (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف » .

(٥) فى (بولاق) ١٣٩/١ « ومن ثم قال عمرو بن معد يكرب » .

(٦) البيت من الواقر ، وفى هامش المخطوط (حياته) بدل (حباءه) وهى توافق رواية الديوان ورقة ١٥/١٩ ـ ٢١ كما نقل ذلك محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٩٥/١،والبيت فى سيبويه والأعلم ١٣٩/١ والكامل للمبرد ٢٩٨/٣ ، وفى اللسان (عذر) منسوبا لعلى بن أبى طالب والشاهد فيه نصب عذيرك باضمار فعل لا يجوز اظهاره ، والتقدير أعذرنى عذرا .

قال أبو نصر : معني عذيرك : اعذرني من خليلك عذرا ، إلا أن عذيرك لا تفارق الإضافة . وكذلك .

عذيرَ الحيِّ من عـدْوَا ن كانوا حَيَّةَ الأرض (١)

معناه اعذر الحيّ وكأنه قال : اعذر عذيراً (٢) الحيّ ، ثم حذف التنوين وأضاف . وأما .

نَعَاءِ جذاماً غير مَوْت ولا قَتْل ولـكن فراقا للدعائم والأصل (٣) »

فإنما هو اسم للفعل كتراكِ ومَنَاعِ .

قوله فيه (٤) : « فإن قلت إياك أن تفعل ، تريد إياك أعِظُ مخافة أن تفعل ومن أجل (٥) أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نَحِّ لمكان كذا وكذا . ولو قلت : إياك الأسدَ تريد من الأسد ، لم يجز ، كما جاز في أنْ » .

---

(١) تقدم الحديث عنه فى ص ١٠٨ من هذا الكتاب هامش رقم (٥) .

(٢) فى الأصل عذير — خطأ .

(٣) البيت من الطويل وهو للكميت كما ورد فى سيبويه والأعلم ١/١٣٩ ، وفى اللسان (جذم) و (نعا) وابن السيرافى ١/٢٩٧ والانصاف ٢/٥٣٩ وابن يعيش ٤/٥١ .

والشاهد فيه أنه وضع اسم الفعل (نعاء) موضع (انع) ولا يظهر معه الفعل . يقول : انع جذاما لغير موت نزل بهم ولا قتل ، ولكن انعهم لفراقهم أصلهم ودعامتهم من مضر ، وانتقالهم بنسبتهم الى اليمن .

(٤) ورد هذا النص فى سيبويه (هارون) ١/٢٧٩ تحت باب بعنوان (هذا باب ما يكون معطوفا فى هذا الباب على الفاعل المضمر فى النية ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر فى النية ويكون على المفعول) .

(٥) فى سيبويه (بولاق) ١/١٤١ و (هارون) ١/٢٧٩ « أو من أجل أن تفعل .... »

يعني أنّ « أنْ » تحتاج إلى الصلة ، فلطوله يحسن حذف العامل فيه وهو المخافة ، ومخافة مفعول له ومتعدٍّ إلى اسم موصول في الإضافة وفي غيرها ، فإن قلت : إياك مخافة الفعل ، ومخافة فلان ، وأنت تريد إياك أعظ مخافة فلان ، لم يجز الحذف إلا على مافسر في قوله :

فإياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دَعاءٌ وللشر جالب(١)

أي اتق المراء ، واتق الفعل .

قوله في باب (ماينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) :

« حتى إنهم يسألون الرجل عن غيره فيقول القائل منهم للمسئول(٢) : من أنت زيداً كأنه يكلم الذي قال : أنا زيدٌ ، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال : أنا زيدٌ ، فقيل له : من أنت زيداً ؟ كما تقول للرجل : « أَطِرِّي إنَّكِ ناعِلَةٌ واحْمُقِي (٣) » أي أنتَ عندي بمنزلة التي يقال لها هذا ،

---

(١) البيت من الطويل وقد نسب في الخزانة ٦٤/٣ للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وهو في سيبويه ١٤١/١ والمقتضب ٢١٣/٣ وابن يعيش ٢٥/٢ .
والشاهد فيه نصب (المراء) بعد اياك مع حذف حرف العطف ضرورة ، وعند سيبويه هو منصوب باضمار فعل أي اتق المراء ، وابن ابى اسحاق يجعله كان والفعل في قولك اياك أن تفعل ، وقال المازني : لما كرر اياك مرتين كان أحدهما عوض عن الواو . وقد نسب صاحب الخزانة للمبرد رأيا في هذا البيت يخالف رأى سيبويه ، وما في المقتضب لا يخالف كلام سيبويه .

(٢) في سيبويه (بولاق) ١٤٧/١ حتى انهم يسالون الرجل عن غيره فيقول القائل منهم : من أنت زيدا . وفي (هارون) ٢٩٢/١ حتى انهم ليسالون الرجل عن غيره فيقولون للمسئول : من أنت زيدا .

(٣) مثل عربي ، وهو بهذه الرواية (واحمقي) في (بولاق) ١٤٧/١ ، وفي الأصل الذي اعتمد عليه هارون برواية (واجمعي) وهي الأصح ، ليتوافق مع (اطري) بمعنى اجمعي الابل ، أو خذي طرر الوادي وهي نواحيه واتركي =

سمعنا رجلا منهم يذكر رجلا ، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك [الرجل[١]] : من أنت فلاناً ؟ » .

يعنى بقوله حتي إنهم (٢٤/أ) يسألون الرجل عن غيره ، أى حتى إنهم يسألون الرجل مكان [سؤال[٢]] غيره كما نقول للرجل: لأ هينَنَّكَ عن فلان، أى أن فلانا كان يستحق ذلك منى فلأجعلنك مكانه لهوانك علىّ ، كأنك حين قلت لمن لم يقل : أنا زيد ، من أنت زيدا ؟ فإنما تريد أنت عندى بمنزلة من قال أنا زيد ، فقيل له : من أنت زيدا ؟ على تحقير شأنه ،

تم الجزء الأول على تجزئة الشيخ أبى نصر — رضى الله عنه ،

يتلوه فى الثانى عنده — إن شاء الله قوله فى

(هذا باب مايضمر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به) .

يتلوه من هذا الباب قوله : « امرأ ونفسه » .

=
السهول فان عليك نعلين . يضرب لمن يؤمر بركوب الامر الشديد لاقتداره عليه . وانظر كتاب الأمثال لأبى عبيد ١١٥ والميدانى ٤٣٠/١ واللسان (طرر) والمقتضب ١٤٥/٢ .

(١) ليست فى الأصل ، وهى فى (بولاق) ١٤٧/١ و (هارون) ٢٩٣/١ ، وقد أشير فى موضعها من الأصل الى كلمة غير ظاهرة فى الهامش ربما تكون هى .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

الجزء الثانى

قوله فى (هذا باب ما يضمر[1] فيه الفعل وينصب فيه الإسم لأنه مفعول معه ومفعول به) :

« امرأ ونَفْسَه »[2]

(يعنى هذا) باب يضمر فيه الفعل وينتصب المعطوف على الإسم الذى عمل فيه الفعل المضمر به على معنى « مع » وإن شئت نصبته بفعل آخر لا يجوز أيضاً إظهاره ، كأنك قلت : دع أمرأ ودع نفْسَهُ[3] .

فقوله : « هذا باب يضمر فيه الفعل وينتصب فيه الإسم لأنه مفعول معه ومفعول به[4] كما انتصب نفسه فى قولك أمرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك » محمول على امرأ ونفسه .

---

(١) فى (بولاق) ١٥٠/١ و (هارون) ٢٩٧/١ « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ... » وانظر ما سيأتى .

(٢) سيبويه فى نفس المكان السابق .

(٣) فى سيبويه (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٤/١ ـ ٢٧٥ « ومن ذلك : امرأ ونفسه ، كانه قال : دع امرأ مع نفسه ، فصارت الواو فى معنى مع كما صارت فى معنى مع فى قولهم : ما صنعت وأخاك ، وان شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربى ، ... وكانه قال : دع امرأ ودع نفسه ، فليس ينقض هذا ما أردت فى معنى مع من الحديث »

(٤) فى الاصل « لأنه مفعول به ومفعول معه » واثبت ما فى سيبويه وعنوان الباب المذكور آنفا .

فإذا كانت الواو بمعنى « مع » عمل الفعل الظاهر فى « ما » وفى « الأب » وليست الترجمة بالإضمار على هذا ، ولكنها على أنه أراد : هذا باب ما قد يضمر فيه الفعل للمعطوف خاصة ، ولا يجوز إظهاره ، ويدل على الإضمار قوله : رأسك يافلان ، فإن شئت أظهرت الفعل ، فقلت : اتق رأسك ، وإن شئت أضمرت ، فإذا ثنيت فقلت : رأسك والحائط ، لم يجز إظهار الفعل[1] . فكذلك لما كانت الواو فى « ما صنعت وأباك » للعطف ، ولم تكن بمعنى « مع » لم يجز إظهار الفعل الذى بعدها ، وصار الفعل الظاهر بدلا من الفعل المضمر ، ألا ترى إلى قوله : « وإنما حذفوا الفعل حين ثنوا لكثرتها فى كلامهم[2] ».

يعنى بقوله لكثرتها ، لكثرة التثنية ، يريد أن قولك رأسك والحائط أكثر من رأسك ، « واستغناء بما يرون من الحال (٢٤ / ب) وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل[3] » . فكما صار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل فى قولك : رأسك والحائط ، كذلك صار الفعل الأول الظاهر فى قولك : ما صنعت وأباك — إذا لم تكن الواو بمعنى مع — بدلا من اللفظ بالفعل الآخر المضمر ، وهذه الواو أعملت

---

(١) فى سيبويه (بولاق) ١٣٩/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « فلو قلت : نفسك ، أو رأسك أو الجدار ، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك : اتق رأسك ، واحفظ نفسك ، واتق الجدار ، فلما ثنيت صار بمنزلة إياك » .

(٢) فى (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « وانما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء لكثرتها فى كلامهم .

(٣) فى الأصل : بدلا من الفعل باللفظ — وهو خطأ — أشار اليه — وانظر سيبويه ١٨٣/١ .

الفعل الذى بعدها فى الإسم الآخر ، والواو التى بمعنى مع أعملت الفعل الذى قبلها فى الإسم الذى بعدها .

ويُبيِّن ما ذكرناه قوله : « ومثله أنت أعْلَمُ ومالك ، فإنما أردت أنت أعلم مع مالك[1] ، وأنت أعلم وعبد الله ، أى أنت أعلم مع عبد الله .

وإن شئت كان على الوجه الآخر ، كأنك قلت : أنت وعبد الله أعلم من غيركما . فإذا قلت : أنت أعلم وعبد الله ، فى الوجه الآخر ، فإنها أيضاً تَعْمِلُ فيما بعدها الإبتداء ، كما أعْمَلْتَ فى ما صنعت وأباك « صنعتَ » .

فعلى أىِّ الوجهين وَجَّهْتَهُ صار على المبتدأ »[2] .

هذا منتهى قوله ، فكذلك « ماصنعت وأباك » يصير على أى الوجهين وجهته على « صنعت » ، ويكون التقدير مع الإضمار : ما صنعت وما صنعت وأباك ، فلما حذفوا الواو التى بمعنى «مع» وأبقوا واو العطف حذفوا الفعل معها وأضمروه ، وصار فعلا متروكا إظهاره .

وزعم السيرافى أن الزجاج يحمل « أباك » فى قولك : ما صنعت وأباك» على إضمار الفعل وتقدير ماصنعت ولابست أباك . وهذا أيضاً يدل على أن روايتنا : « هذا باب ما يضمر فيه الفعل وينتصب فيه الإسم لأنه مفعول معه ومفعول به » موافقة لرواية الزجاج . وإن كان تأويله فاسداً ، من أجل

---

(١) « أنت أعلم مع مالك » مكررة فى الأصل — خطأ .

(٢) سيبويه (بولاق) ١/١٥١ و (هارون) ١/٣٠٠ ، وفيهما : « فإن قلت » بدلا من « فاذا قلت » .

أنك إذا قلت . ما صنعت وأباك ، وأنت تريـد ما صنعت وما صنعت مع أبيك، لم تخرج الجملة المعطوفة عن معنى المعطوفة عليه فى الاستفهام، فلذلك تضمر « صنعت » وإذا قدرت الـكلام بالملابسة فقلت : ماصنعت ولابست أباك، كان قولك ولابست أباك خبرا، وفسد المعني لأنك لو قلت: ماصنعت ومالابست أباك كان (٢٥ / أ) خُلفاً ، وكذلك السيرافى لم يتوهم غير ماصنعت مع أبيك ، فلذلك تعلق بإظهار الفعل[1]. ولم يبن سيبويه — رحمه الله — على إظهار الفعل ، ولا عرج عليـه ، كما لايحتاج فى ضربت زيدا مع عمرو إلى ذلك ، إذ قد علم أن الفعل الذى نصب « زيدا » يصل إلى « عمرو » بعده بحرف الجر ، وقد أوضحه فى غير هذا الموضع ، فإنما غرضه فى هذا الموضع ماذكرت لك . ونظير الإضمار الذى ذكرناه قول العرب :

---

(١) يقول سيبويه ١/١٥٠ : « وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، انما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها » .

وقد تمسك السيرافى بظاهر كلام سيبويه هنا ففسر كلامه على أن ما بعـد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهى والواو يتقاربان ، لأنهمـــا جميعا يقيدان الانضمام ، فاقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ ، وجعلوا الاعراب الذى كان فى مع فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بالا فاظهروا الاعراب فيما بعدها . ثم أورد رأى الزجاج فقال : وخالفـه الزجاج فقال : أن النصب فى هذا الباب باضمار فعل ، كانه قال : مـــا صنعت ولا بست أباك ، وزعم أن ذلك من أجل انه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو . انظر هامش سيبويه ١/١٥٠ .

أما أبو نصر فقد اعتمد فى تفسيره للمـراد من كلام ســـيبويه على مقارنة نصوص الكتاب . ويبدو أن منشأ الخلاف فى فهم مراد سيبويه هنا جاء من اختلاف الرواية فى ترجمة الباب ، فمن رواها « باب ما يظهر فيه الفعل .. » جعل الواو للمعية فتعلق باظهار الفعل . ومن رواها « باب ما يضمر فيه الفعل ... » جعل الواو عاطفة فتمسك باضمار الفعل ، والرواية الأخيرة للزجاج وأبى نصر والأعلم الشنتمرى .

« إما كنت منطلقا انطلقت معك » فيظهرون الفعل، فإذا فتحوا الهمزة حذفوا الفعل، ولم يجز إظهاره [١]، فكذلك حين حذفوا الواو التي هي بمعنى مع في قولهم ماصنعت وأباك لم ينفذ الفعل الظاهر إلى الأب، وانتصب بالمضمر، واختلف المعنى كما اختلف المعنى حين فتحت همزة « إمّا » وقد فُسِّر ذلك .

ونظير ماصنعت وأباك أيضا في إضمار الفعل بعد واو العطف قولك : آلسوطَ ضُرِبْتَ به ، وآلخوانَ أُكِلَ عليه اللحم [٢] ، تقديره أضربت بالسوط ضربت به ، وأؤكل اللحم الخوانَ أُكل عليه ، وهذا مما خالف التمثيل معناه ، فكما جاز هذا التقدير ، وأنت لاتقول . أَضُرِبتَ السوطَ ، ولا أَؤُكِلَ اللحمُ الخوانَ ، كذلك جاز التقدير في قولك : ماصنعت وصنعت أباك ، وأنت لاتقول : ماصنعت أباك ، وهو شُبِّهَ بقولك ماوَهَبْتَ أَعْطَيْتَ أباك . كما أن الخوانَ أُكِلَ اللحمُ مشبه بالدرهم أُعْطِيَ الرجلُ .

قوله في (باب ماينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم تكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره) :

« ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نَفْسَكَ قول الشاعر :

سَمَاعَ اللهِ وَالعلماءِ إني أعوذ بِحِقْوِ خَالِكَ يابْنَ عَمْرِو [٣]

---

(١) انظر سيبويه ١٤٨/١ ، ١٤٩ (بولاق) .

(٢) انظر سيبويه ٥٣/١ (بولاق) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو في سيبويه ١٧٠/١ غير منسوب ، وكذلك في اللسان (سمع ، حقا) والشاهد فيه : نصب (سماع) نائبا عن فعله ، أي أسمع الله والعلماء اسماعا ، فوضع اسم المصدر مكان المصدر ، كما قالوا : أعطيته عطاء .

وذلك أنه جعل نفسه فى حال مَنْ سمعه[١] » .

يعني جعل نفسه فى حال من سمعه ، أى فى حال المسموع الذى سمعه هو ، فقال له : أُسْمِـعُ اللهَ أنى أعوذ بحقو خالك يابن عمرو ، كما يقول الذى تراه فى حال شَيْر : أنا منذ اليوم سيراً سيراً ، وهو يعني نفسه .

قوله فى (باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت [٢٥ / ب] من الفعل) :

« وأما قوله وهو الفرزوق :

على حَلْفَةٍ لا أشتمُ الدهرَ مُسْلِماً ولا خارجاً من فِيَّ زورُ كَلامِ[٢]

. . . .

ولو حمله على أنه نفي شيئاً هو فيه ، ولم يرد أن يحمله على عاهدت جاز[٣] » .

يعني أنه كأنه قال : عاهدت ربى وأنا لاشتما ولاخروجا[٤] ، أى لاأشتم

---

(١) فى سيبويه بولاق ١٧١/١ و (هارون) ٣٤٠/١ فى حال من يسمع .

(٢) البيت من الطويل ، وهو فى ديوانه ٧٦٩/٢ ، وفى سيبويه والأعلم ١٧٣/١ والمقتضب ٢٦٩/٣ وابن السيرافى ١٧٠/١ و ٢٥٨/٢ والخزانة ٣٠٧/٢ والافصاح ٣٣٦ والمغنى ٤٥٢/٢ واللسان (خرج) والشاهد فيه اضمار الفعل قبل (خارجا) وهو اسم فاعل فى موضع المصدر (خروجا) اى ولا يخرج خروجا . وبعد بيت الشاهد فى سيبويه « فانما أراد : ولا يخرج فيما أستقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجا ألا تراه ذكر (عاهدت) فى البيت الذى قبله فقال :

ألم ترنى عاهـدت ربى واننى لبين رتاج قائمـا ومقـام

ولو حمله .... » .

(٣) فى سيبويه بولاق ١٧٤/١ لجاز .

(٤) فى الأصل : وأنا لا شتما ولا خارجا خروجا ـ خطأ ـ وقد نبه عليه .

شيئا ولايخرج خروجا [فجعل قوله ولاخارجا فى موضع ولاخروجا[١]] فنصبه على ذلك ، كما تقول : أنت لا قياما ولاقعودا ، ثم تقول : أنت لاقائماً ولاقاعداً ، فينتصب الاسم الذى أخذ من الفعل انتصاب الفعل .

قولك فى (باب ماينتصب فيه المصدر المشبه به على اضمار الفعل المتروك إظهاره): « ويدلك على أنك إذا قلت : له صوت[٢] صوت حمار ، فقد أضمرت فعلا بعد « له صوت » وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الصوت[٣] أنك اذا أظهرت الفعل [الذى[٤]] لايكون المصدر [بدلا[٥]] منه احتجت إلى فعل آخر تضمره، فمن ذلك قول الشاعر :

إذا رأتنى سقطت أبصارها   دَأْبَ بِكَارٍ شايحتْ بِكَارُها[٦]

يعنى أن الفعل يتعدى إلى الحدث المشتق منه لدلالته عليه، ولايتعدي إلى الحدث الذى هو فى معناه من غير لفظه، وكذلك الحدث لايتعدى إلى الحدث، فلذلك أضمر فعلا بعد « له صوت » .

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٢) فى سيبويه بولاق ١/١٧٩ فاذا له صوت حمار ــ وكلمة (فاذا) ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون .

(٣) فى سيبويه بولاق ١/١٧٩ و (هارون) ١/٣٥٧ الفعل .

(٤) من هامش المخطوط .

(٥) زيادة من سيبويه .

(٦) من الرجز ، وقد ورد فى سيبويه غير منسوب ، وقد نسبه ابن السيرافى ١/٣١٢ لشخص يدعى حريث بن غيلان ، وقد ورد الشاهد فى المقتضب ٣/٢٠٤ والأعلم ١/١٧٩ .

والشاهد فيه نصب المصدر التشبيهى (دأب بكار) باضمار فعل دل عليه (سقطت) كأنه قال : دأبت دأب بكار .

والمعنى : كلما رأتنى (الشعراء) سقطت ابصارها وخشعت هيبة لى ، كما تفعل بكار الابل اذا اعترضتها الفحول .

قوله فيه « ومثله قول [1] العجاج :

نَاجٍ طَوَاهُ الأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَيَّ الليالي زُلَفاً فَزُلَفَا

سَمَاوَةَ الهِلَالِ حتى احْقَوْقَفَا [2] » .

يعني أن سماوة الهلال منصوب بالفعل الذى أُخِذَ منه، كأنه قال : ناج سما سماوة الهلال . لأنه إذا قال طواه الأينُ فمعناه سَمَا أى ضَمُرَ وارتفع ارتفاع الهلال، ومعنى طيّ الليالي، كانطواء الليالى فى الأيام حتى لا يبقى لها أثر ثمّ استدرك وبيّن ، فكأنه قال : لا ، ولكن سماوة الهلال لأن معنى ارتفاع الهلال لا يذهب أعلاه فكذلك الناجي لم يذهب أعلاه مع ضموره. والذى ذهب إليه المازنى فى تأويله : ان الليالى طوت سماوة الهلال ، ضعيف فى التأويل ، لأن سماوة (٣٦/أ) الهلال هى ارتفاعه، وهو لا ينطوى كما لا ينطوى [3] الهلال أجمع، فإن أراد بالانطواء الضمور جاز ، ولم يبعده سيبويه ، وهو أسهل .

قوله فيه : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت [4] بعد

---

(١) «قول العجاج» _ ليست فى (بولاق) ١/١٨٠، وهى فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ١/٣٥٩ .

(٢) من الرجز ، والشعر فى ديوان العجاج ٤٩٥ وأراجيز العرب ٥٢ ، ٥٣ وابن السيرافى ١/١٨٠ والافصاح ٢٩٥ واللسان (وجف) .

والأين : التعب والاعياء ، ووجف : أسرع ، والزلف : أن تفعل الفعل شيئا بعد شيء ، واحقوقف : أعوج .

والشاهد فيه : نصب (سماوة) باضمار فعل ، كأنه قال : طوى الاين البعير كما طوت الليالى القمر . والمازنى والمبرد وأبو اسحاق يجعلون (سماوة الهلال) منصوب بطى الليالى ، وهو أجود لأنه لا يحوج الى تقدير فعل .

(٣) فى الأصل : وهو لا ينطو كما لا ينطو _ بحذف حرف العلة فيهما _ ولا وجه له .

(٤) كما أضمرت _ مكررة فى الأصل _ خطأ .

« له صوت » ، يدلك على ذلك أنك إن أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون للمصدر مفعولا عليه صار بمنزلة : له صوت ، [وذلك[١]] قوله وهو [أبو[٢]] كبير الهذلي .

ما إن يَمَسُّ الأرض إلا منكبٌ فيه وحرف الساق طَيَّ المحمل[٣] »

يعني اذا قلت : فلان يصوّت صوت الحمار ، أو صَكَكْتَ الفعل الظاهر الى المصدر ، وإن شئت لم تُعَدِّهِ وأضمرت فعلا آخر مثل الظاهر يكون المصدر مفعولا عليه ، فكما أضمرت فعلا آخر مع الفعل الذى لم يؤخذ من الحدث الظاهر ، كذلك تُضمِرُهُ مع الفعل المأخوذ منه لأنه فعل مثله .

قوله فى (باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور) : « وبعضهم يقول : * الحرب أوّلُ ماتكون فُتَيَّةً[٤] كأنه

---

(١) فى الأصل — وكذلك — والتصحيح من سيبويه (بولاق) ١٨/١ و (هارون) ٣٥٩/١ .

(٢) فى الأصل — أبى — خطأ .

(٣) البيت من الكامل وهو فى ديوان الهزليين — القسم الثانى ٩٣ ، والمقتضب ٢٠٤/٣ والايضاح العضدى ١٦٦/١ والأعلم ١٨٠/١ و الانصاف ٢٣٠/١ .

والشاهد فيه (طى المحمل) حيث نصب باضمار فعل ، أى طوى طيا مثل طى المحمل ، وليس منصوبا بالفعل (يمس) .

(٤) صدر بيت وعجزه : تسعى ببزتها لكل جهول .

والبيت من الكامل لعمرو بن معد يكرب ، وهو فى سيبويه والأعلم ٢٠٠/١ والمقتضب ٢٥١/٣ والتبصرة ٣٠١/١ وابن السيرافى ٢٩٣/١ والافصاح ٣٢١ وشروح سقط الزند القسم الرابع ١٦٣٨ وروايته فيها وفى المقتضب والتبصرة (تسعى بزينتها) وفى الافصاح (تبدو بزينتها) والفتية : تصغير فتاة — والبزة : اللباس .

وقد روى هذا البيت بعدة وجوه : الأول — وهو موطن الشاهد هنا — برفع (أول) مبتدأ ثان ، ونصب (فتية) على أنها حال سدت مسد خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر عن (الحرب) .والثانى بنصب أول على الظرفية ، ورفع (فتية) خبر للمبتدأ (الحرب) . والثالث . برفعهما على أن (فتية) خبر عن (أول) والجملة خبر عن (الحرب) . انظر سيبويه ٢٠٠/١ وابن السيرافى ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .

قال : الحربُ أوَّلُ أحوالها إذا كانت فُتَيَّةً ، كما تقول : عبدُ الله أحسن مايكون قائما » .

يعني أن الفتيّة منصوبة على الحال وهى تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر للمبتدأ ، كما يَسُدُّ الظرف فى قولك : زيد خلفَك ، والقتال اليوم ، ونحو ذلك ، وكذلك قائما فى قولك : عبد الله أحسن مايكون قائماً ، فهذا الموضع وماشا كله — الموضعُ الذى لايستغني فيه دون الحال ، ونظيره : عهدى بزيد ذا مال[1] وأكثر أكلي اللحم غاثّا[2] ونحو ذلك «وأما عبد الله أحسن مايكون قائما ، فلا يكون فيه غير النصب، لأنه لايجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائما[3] » لأن القائم هو عبد الله ، وليس من الأحوال ، وإنما تقول: عبد الله أحسن أحواله القيام ، كما تقول : حالة فلان القيام ، ومحال حالة فلان القائم .

قوله فى (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) :

« وهذا رجل مكانك اذا أردت البدل ، كأنك قلت: هذا فى مكان ذا ، وهذا رجل فى مكانك ، ويقال للرجل اذهب معك بفلان ، فيقول ،

---

(١) ذا مال : حال سدت مسدت الخبر ، ولا يجوز رفعها على الخبر لأنها ليست بالعهد ، وهى ايضا ليست ظرفا . انظر سيبويه ٢٠٨/١ .

(٢) الغث : الردىء من كل شيء ، ولحم غث وغثيث بين الغثوثة : مهزول ، اللسان (غث) .

(٣) السيرافى ، وكان الأخفش يجيز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كان التقدير اذا قلت : احسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ، ويكون قائما خبرا له . اما على مذهب سيبويه فاحسن أحواله ليست اياه ، وقائم هو عبد الله ، ولا يجوز أن يكون خبرا لأحسن . وهذا اختيار الزجاج . انظر هامش سيبويه ٢٠٠/١ و (هارون) ٤٠٢/١ .

[معي[1]] رجل مكان فلان أي معي رجل (٢٦/ب) يكون بدلا منه ، ويغني غناءه ، ويكون في مكانه[2] » .

يعني أن حدّ الظروف من الزمان والمكان الإبهام إلا ما شذّ من المختص ، غير أن العرب قد تتسع فتقول : هذا رجل مكانك ، يريدون بدلك فيجعلونه ظرفا على السعة، كما أن بدلك جعل كالمكان ظرفا على السعة أيضا ، وهو قولهم : هذا رجل بدلك ، أي مكانك ، ومن ذلك أيضا قولهم : سواءك فجعلوه بمنزلة مكانك ، أي ظرفاً ، كما جعلوا بدلك كذلك ، وأصله أن يجري مجرى «غيرك» الذي هو في معناه ، وغيرك لا تكون ظرفا ، ولم يجعلوه اسما إلا في اضطرار الشعر[3] ، وقد فسرناه :

قوله فيه : « وتقول : كيف أنت إذا أُقْبِلَ قُبُلُك ، ونُحِيَ نحوُك ، كأنه قال : كيف أنت إذا[4] ..... أُقْبِلَ النَّقْبَ الرُّكَّابُ ، جعلهما اسمين » .

يعني أنه جعل « النحو » هنا اسما ، كأنه قال : كيف أنت إذا نُحِيَ ماعندك وأريد ماعندك ، وحين قال : كيف أنت إذا أُقْبِلَ قُبُلُك ،

(١) الزيادة من هامش المخطوط .

(٢) سيبويه ٢٠٢/١ و (هارون) ٤٠٦/١ .

(٣) أي ولم يجعلوا سواءك اسما الا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... اذا قعدوا منا ولا من سوائنا

حيث وضع (سواء) موضع (غير) وادخل عليها (من) الجارة ، وهي لا تستعمل في الكلام الا ظرفا . انظر سيبويه ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٤) بعدها في سيبويه (بولاق) ٢٠٣/١ و (هارون) ٤٠٩/١ « أريدت ناحيتك ، واذا اريد ما عندك حين قال : اذا نجي نحوك . وأما حين قال : اقبل قبلك فكانه قال : كيف أنت اذا .... » .

جعل القُبْلَ أيضا اسما كالركاب فى قـولهم : كيف أنت إذا أُقْبِلَ الركابُ النَّقْبَ .

والأصل كيف أنت إذا أقبل الركاب قبلك ، والعرب تقـول : أقبلت دابتى مَطْلِـعَ الشمس[1] فحذف الركاب وأقام القبل مقامه ، فجعله اسما ، وشبهه بقولهم : كيف أنت إذا أُقْبِـلَ الركَّابُ النقب ، ثم حذف الركاب وأقام النقب مقامه[2] ، والنقب لا يـكون ظرفا ، وإنما انتصابه كانتصاب الطريق فى قوله : (كما عسل الطريقَ الثعلبُ[3]) .

قوله فيه : « وأما دونك فإنه لا يُرْفَـعُ أبدا ، وإن قلت هو دونك فى الشرف[4] » :

يعنى أن الظروف المتمـكنة تـكون أسما ، وقولك : هو دونك فى الشرف لست تريد به المـكان ، ولـكنه يجرى مجرى المـكان على سعة الـكلام ، فهو وإن لم يكن مـكانا فإن مجراه مجرى المـكان فلا يُرْفَع أبدا إلا على ما يرفع عليه الظروف المتمـكنة .

قوله فية :[5] « وأما قولهم دارى خلف دارك فرسخا ، فانتصب

---

(١) فى هامش المخطوط : المطلع هنا الموضع ، والمطلع ـ بالفتح ـ فى هذا المصدر ، ، اى الطلوع .

(٢) الركاب اسم للابل ، وقد اقامـــه مقـــام الفاعل فى اقبل ، ونصب (النقب) ـ وهو طريق فى الجبل ـ فشبه قبـلك ونحـوك وناحيتك بالركاب فى اقامته مقام الفاعل ، فان هذه الاسماء تكون ظرفا فى حال ، والركاب لا تكون ظرفا . عن السيرافى . انظر هامش الكتاب ٢٠٣/١ و (هارون) ٤٠٩/١ .

(٣) عجز بيت ، وقد مر الحديث عنه فى ص ٤٠ هامش رقم (٥) .

(٤) سيويه ٢٠٤/١ و (هارون) ٢٠٩/١ .

(٥) هذا النص جاء فى سيبويه تحت باب ترجمته (هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به اذ كانت تقع على الامـــاكن) ٢٠٥/١ و (هارون) ٤١٢/١ .

لأنّ خلفك [1] خبرٌ الدار ، وهو كلام عمل بعضه في بعض ، واستغنى ، فلمّا قال : دارى خلف دارك أبهم فلم يُدْرَ ما قدْر ذلك [2] ؟ فقال فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يبيّن [فيعمل] [3] هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب ، كما عمل : عشرون في [4] (٢٧ أ) الدرهم » .

يعني أن الفرسخ ونحوه هو غاية الدار كما أن الليل غاية السير في قولك : سرت إلى الليل .

قوله في (باب مجرى النعت على المنعوت ...) .

« وكذلك مررت برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ ، وإن شئت صيّرته تفسيرا [5] وصارت إعادتُك الرجلَ توكيدا ، وإن شئت [6] بدلا » .

يعني أنك إذا قلت : مررت برجلٍ صالحٍ ، فصالح تفسير لنعت ، وإذا قلت : مررت بأخيك زيدٍ ، فزيد تفسير لبدل ، وإذا قلت : مررت بزيد راكبا ، فراكبا تفسير لحال ، وإذا قلت : زيد منطلق ، فمنطلق تفسير لخبر مبني على زيد ، فهذه الأسماء تفسر ماتحتها من المعاني .

قوله فيه في قول الشاعر :

« بكيت وما بكا رجل حزين على ربْعَيْنِ مسلوبٍ وبالى [7]

---

(١) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « لأن خلف » .

(٢) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « ذاك » .

(٣) زيادة من هامش المخطوط .

(٤) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « له عشرون درهما في الدرهم » .

(٥) في سيبويه ٢١٤/١ و (هارون) ٤٣١/١ « تفسيرا لنعت » .

(٦) في سيبويه ٢١٤/١ و (هارون) ٤٣١/١ « وان شئت جعلته بدلا » .

(٧) البيت من الوافر ، وقد نسبه سيبويه ٢١٤/١ لرجل من باهلة ، ونسبه ابن السيرافي ٦٠٣/١ لابن ميادة وكذلك في شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٧٤ ، وهو في المقتضب ٢٩١/٤ والمغني ٣٩٣/١ والأعلم ٢١٤/١ وهو في سيبويه برواية (رجل حليم) .

والشاهد فيه أنه جعل (مسلوب وبالى) بدلا من (ربعين) .

كذلك[١] سمعنا العرب تُنْشِدُه ، والقوافى مجرورة » .

يعني أن جمع الاسم وتفريق النعت لا يبطل إجراء النعت على الأول ، ولا يوجب الرفع خاصةً ، ويقوى ذلك إيقاع الشاعر له فى القوافى المجرورة جاريا على ماقبله صفةً أو بدلا .

وزعم محمد بن يزيد أن قوله « والقوافى مجرورة » لامعني له عنده .

والمعني الذي ذهب إليه سيبويه وهو الذى فسرناه يبطل زعمه ، وأيضا فإنه يَقْوَى الإجراء على الأول فى هذا النحو من وجهين :

أحدهما الذى ذكرت لك ، والآخر ظهور الإعراب ، ألا ترى أنه لولم يظهر الإعراب فى هذا ووقع فى القوافى المجرورة لكان فيه سبب لإجرائه على ماقبله ، فإذا اجتمع هذا والإعراب قوى الإجراء على الأول[٢] .

قوله فى (باب البدل من المبدل منه[٣]) :

« (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبد مكرمون[٤]) فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا للملائكة قبل ذلك بهذا ـ [صلوات الله عليهم أجمعين[٥]] ـ وعلى الوجه الآخر » .

---

(١) فى سيبويه : كذا سمعنا .

(٢) ذكر الاستاذ عضيمة فى هامش المقتضب ٢٩١/٤ ، ٢٩٢ رد ابن ولاد على نقد المبرد ، وانظر أيضا رد الأعلم ٢١٤/١ .

(٣) فى سيبويه ٢١٨/١ و (هارون) ٤٣٩/١ (هذا باب المبدل من المبدل منه ...)

(٤) الأنبيـــاء ٢٦ .

(٥) هذه العبارة ليست فى سيبويه ٢١٩/١ و (هارون) ٤٤٠/١ .

يعني أنهم كانوا يقولون : إن الملائكة أولاد الله ـ تعالى الله عن ذلك ـ فقوله : (اتخذ الرحمن ولدا) فيه معني اتخذ الرحمن الملائكة ولدا . ـ والله تبارك وتعالى أَعْلَمُ ـ فقال الله ـ عز وجل ـ (بل عباد مكرمون) أي هم عباد مكرمون ، فهم كناية عن الملائكة . والوجه الآخر ، أن يكون المعني : بل الذين زعموا أن الله اتخذهم ولدا عباد مكرمون (٢٧/ب) .

قوله في (باب بدل المعرفة ...) :

« ولا يجوز نكرة أيضا لما ذكرت لك[١] » .

يعني أنك إذا قلت : مررت برجل الأسدِ شدةً ، فكأنك قلت : مررت برجل كامل ، إلا أن الأسد هنا لا يكون صفة لرجل ، كما يكون في قولك : مررت برجل أسدٍ شدةً ، وإنما هو بدل ، لأن المعرفة لا توصف بها النكرة . وقوله : «ولا يجوز نكرة أيضا» ، دليل على أنه معرفة ضعيف أيضا ، لأن الأسد ليس صفة ، وإنما أجازوه على معني الشدة والجرأة ، ومعنى «لا يجوز نكرة أيضا» أي ليس بجيد في الكلام بدلاً ولا صفةً .

قوله في (باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا) :

« وبعض العرب يَجُرُّهُ كما يَجُرُّ الخَزَّ حين يقول : مررت برجل خز صُفَّتُهُ ومنهم من يجره وهم[٢] قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه » .

يعني أن بعض العرب يقولون : مررت برجل خَزٍّ صُفَّتُه ، فيصفون

---

(١) وهكذا في الأصل الذي اعتمد عليه هارون . انظر هامش ١٧/٢ . وفي (بولاق) ٢٢٦/١ « ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضا » .

(٢) في سيبويه (بولاق) ٢٣١/١ « وهو قليل » ـ وما هنا يوافق ما في الأصل الذي اعتمد عليه هارون ٢٨/٢ .

بالخز ونحوه من الأجناس ، ويقولون : هذا ثوبٌ خزٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، والأصل ثوب من خزٍ ، وخاتم من حديدٍ ، فهؤلاء يَجُرُّون : مررت بحَيَّةٍ ذراعٍ طولها ، فَيُجرُون الذراع مُجْرَى الخزِّ والحديد .

[وقولك [١]] مررت بخاتم حديد على الصفة أقوى من مررت برجلٍ أسدٍ ، لأن قولك مررت بخاتمٍ حديدٍ الأصل فيه : مررت بخاتم من حديد والمجرور فى موضع النعت ، فإذا حذفت الجار أجريت الذى كان مجروراً نعتا على السعة وقَرُب من معناه مع الجار ، وليس هذا المعنى فى الأسد .

قوله فيه : « فإن قلت [٢] مررت برجلٍ شديدٌ رجُلٌ أبوه ، فهو رفع لأن هذا وإن كان صفة فقد جعلته فى هذا الموضعُ اسماً بمنزلة أبى عشرة أبوه يقبح فيه مايقبح فى أبى عشرة [أبوه [٣]] » .

يعنى أنك لما فصلت بين شديد والأب برجل وجعلتة وصفا له لحق بالأسماء حين وصفته ، كما توصف الأسماء [٤] .

وقوله فى مررت برجل سواء والعدم « إن [٥] تكلمت به على قبحه رفعت [٦] وإن جعلته مبتدأ رفعت سواءً » .

---

(١) فى الأصل « وقالوا » والتصحيح من هامش من المخطوط .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٢٣١/١ « وان قلت » .

(٣) ليست فى (بولاق) ولا (هارون) .

(٤) السيرافى : « فرجل » الذى بعد شديد بدل من شديد ، فيطل أن يعمل شديد فى (أبوه) وقد أبدل منه رجل ، لأن الفعل لا يبدل منه الاسم ، فان وحدناه ورفعنا (أبوه) برجل جرى مجرى أبى عشرة لأن حكمهما واحد فى اختيار الرفع فيهما . انظر هامش سيبويه ٢٣١/١ و (هارون) ٣٠/٢ .

(٥) فى سيبويه (بولاق) ٢٣٢/١ « فان تكلمت » .

(٦) فى (بولاق) « رفعت العدم » - وكلمة « العدم » ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ٣١/٢ .

يعنى إن أظهرت «هو»[1] ـ وتكلمت به على القبح الذى كان عليه الكلام دون إظهاره ـ حَسُنَ لإظهارك إياه ، وكان «هو» توكيدا للضمير[2] وبقى «سواء» على ما كان عليه (٢٨ / أ) قبل إظهاره ، فإن جعلت «هو» مبتدأ رفعت سواءً على أنه خبر مقدم المبتدأ .

قوله فى (باب إجراء الصفة فيه على [الاسم][3] فى بعض المواضع أحسن) .

« واعلم أنك إذا نصبت فى هذا الباب فقلت : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً فالنصب على حاله ، لأن هذا ليس بابتداء ، ولا يُشبِهُه : فيها عبدُ الله قائمٌ غداً ، لأن الظروف تُلْغَى حتى يكون المتكلِّمُ كأنه لم يذكرها فى هذا الموضع ، وإذا صار الاسم مجرورا أو عاملا فيه فعل أو مبتدأ ، لم تلغه ، لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفى الظروف إذا قلت : فيها أخوك قائم[4] ، يرفعه الابتداء » .

قال أبو نصر : إنما أدخل غدا من أجل أن اسم الفاعل إذا كان فى معنى فَعَلَ لم يكن حالاً ، ولا يكون منونا متعديا ، لا يجوز مررت برجل ضاربٍ زيدا أمس ، ولا مررت بزيد[5] ضارباً عمرا أمس ، على أن تريد بضارب معنى ضَرَبَ ، وإنما يتعدى إذا كان بمعنى الفعل المضارع كما أشبهه الفعل المضارع

(١) اى قلت : مررت برجل سواء هو والعدم .
(٢) أى الضمير المستتر فى سواء لأنه بمعنى مستو .
(٣) فى الأصل : « الموصوف » ـ والتصحيح من هامش المخطوط .
(٤) فى سيبويه (بولاق) ١/٢٤٣ و (هارون) ٢/٥٢ « فيهـا أخواك قائمان » .
(٥) فى الأصل : « مررت برجل ضاربا عمرا أمس » .

فى الإعراب . وأما قوله : « فالنصب على حاله » فانما يعني أن النصب باقٍ على حاله لايعاقبه الرفع، لاتقول: مرر برجل معه صقر صائدٌ به غدا ، على أن تلغي الباء ، وتكون كأنك قلت : رجلٌ معه صقر صائدٌ به غدا . وقوله : « لأن هذا ليس بابتداء » يعني أن العامل فى رجل ليس بابتداء فيلغي الجار ويبقي الابتداء ، ولاسبيل إلى إلغاء الجار لأنه هو العامل . وأما فيها عبدالله قائم ، فإن الابتداء هو العامل فى عبد الله لا « فيها » ، وإذا ألغيت « فيها » بقى العامل الذى كان معها قبل أن تلغيها فعمل عمله معها ، وكذلك العوامل الأخرُ ، و « فيها » فى قولك فيها عبد الله قائم ، ظرف لقائم ولا عمل لها ، وإذا نصبت القائمَ « ففيها » العاملة فيه ، وهي ظرف لعبد الله .

قوله فيه فى قول الشاعر :

« أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجَارِها إذا مارجالٌ بالرجالِ استقلَّتِ (١) »

فالجارُ لايكون فيه هنا إلا الجر ، لأنه لايريد أن يجعله جارَ شيْءٍ آخر فتى هيجاءَ ، ولـكنه جعله فتى هيجاء [وجار هيجاء(٢)] » .

يعنى أنه لايريد أن يجعله جار إنسان آخر هو فتى هيجاء (٢٨ / ب)

---

(١) البيت من الطويل ـ وقد جاء هنا هـكذا بالخـرم ـ حذف أول الوتـد المجموع فى صدر البيت ـ وكذلك فى الأصل الذى اعتمد عليه (هارون) ٥٥/٢ ، وفى (بولاق) ٢٤٤/١ « وأى فتى هيجـاء .. .. » وهـو من شواهد سيبويه المجهولة القائل ، وقد نسبه الصيمرى فى التبصرة ١٤٢/١ لمجنون بني عامر وليس فى ديوانه المطبـوع ، وهو فى أصـول ابن السراج ٣٩/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٧/٣ . والشـاهد فيه : عطف (جارهـا) على (فتى) والتقدير وأى جارها ، وجارها نكرة فى المعنى وان كان مضافا لضمير (هيجاء) لأن أيا اذا أضيفت الى واحد لم يكن الا نكـرة لأنه فـرد الجنس ، وضمير هيجاء فى الفائدة مثلها .

(٢) التكملة من هامش المخطوط .

لأنه لو أراد ذلك لقال : و جارِهِ بالخفض على معنى وأيُّ جار فتى هيجاءَ أنت، ولو جعل الجَارَ إنسانا آخر لقال: وجارُهَا بالرفع ، ولكان الجَارُ شريكاً فى المدح والعامل ، ولم يكن فيها معنى أىُّ جارها أنت ، الذى [هو[1]] بمعنى التعجب .

قوله فى (باب ماينتصب فيه[2] الاسم لأنه لاسبيل له إلى أن يكون صفة):
« وزعم الخليل – رحمه الله[3] – أن الجرَّيْنِ أو الرَّفْعَيْنِ إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك [قولك[4]] هذا رجل وفى الدار آخر كريمين[5] ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد ، وقَبَّحَهُ بقوله : هذا لابنِ إنسانَيْنِ عندنا كراماً ، فقال: الجر ههنا مختلف، ولم يُشْرِكِ الآخرُ فيما جرَّ الأول، ومثل ذلك هذه جارية أَخَوَيِ ابْنَيْنِ لفلان كراما ، لأن أَخَوَيْ[6] ابْنَيْنِ [لفلان[7]] اسم واحد ، والمضاف إليه الآخر منتهاه ، ولم تُشْرِكِ الآخِرَ بشىء من حروف الإشراك[8] » .

يعنى بقوله «الجر ههنا مختلف» أن الابن جرته اللام ، والإنسانين جرهما الإبن ، فلما لم يعطف الإنسانين على الاسم الأول الذى جرّته اللام لم تجز الصفة ولا الحال ، ولو قلت : هذا [الغلام[9]] وابن إنسانين عندنا

---

(١) الزيادة من هامش المخطوط .
(٢) فى سيبويه (هارون) ٥٧/٢ ينصب .
(٣) ليست فى سيبويه (بولاق) ٢٤٧/١ ولا (هارون) ٥٩/٢ .
(٤) التكملة من سيبويه .
(٥) بعده فى (بولاق) و (هارون) « وقد أتانى رجل وهذا آخر كريمين » .
(٦) فى الأصل : أخوين – خطأ .
(٧) زيادة ليست فى (بولاق) ولا (هارون) .
(٨) بعده فى (بولاق) و (هارون) « فيما جر الاسم الأول » .
(٩) زيادة من هامش المخطوط .

كرام لجاز ذلك ، لأن العاملين سواء ، وقد أدخلت حرف الإشراك ، فصار كقولك ذهب زيد وقدم عمرو العاقلان ، واختلاف الرفع هنا كاختلاف الجر هناك ، ولكنه جاءت الصفة هنا حين دخل حرف الإشراك[1] .

قوله فيه : « وسألت الخليل ـ رحمه الله[2] ـ عن مررت بزيد وأتى أخوه أنفسهما [فقال الرفع على هما صاحباى أنفسهما[3]] والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه ، لأنه ليس مما يمدح به » .

يعنى أنك إذا قلت : مررت بزيد وأتانى أخوه ، فالمعنى زيد وأخوه صاحبا مرورى وإتيانى ، وأنفسهما نعت لزيد وأخيه على هذا المعنى ، وإذا نصبت أنفسهما فإن فى قولك مررت بزيد وأتانى أخوه معنى[4] أعنى زيدا وأخاه بمرورى وإتيانى ، فتجرى أنفسهما منصوبا عليهما فى هذا المعنى (٢٩/أ) ومثل ذلك قول الله ـ عز وجل ـ (يطوف عليهم ولدان مخلدون[5]) [ثم قال بعد

---

(١) خالف فى ذلك المبرد فقال : وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت ، لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رفعهما من جهة واحدة ، وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان ، لأنهما خبر ابتداء .

وليس القول عندى كما قال : لأن النعت انما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ، فاذا قلت : جاء زيد وذهب عمرو العاقلان ـ لم يجز أن يرتفع بفعلين ، فان رفعتهما بجاء وحدها فهو محال لأن [عمرا] انما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

واذا قلت : هذا زيد فانما يرتفع ومعناه الاشارة الى ما قرب منك ، وذاك لما بعد ، فقد اختلفا فى المعنى . المقتضب ٣١٥/٤ .

(٢) ليست فى (بولاق) ٢٤٧/١ ولا (هارون) ٦٠/٢ .

(٣) التكملة من هامش المخطوط .

(٤) مكررة فى الأصل ـ خطأ .

(٥) الواقعة ١٧ .

انقضاء الآية (وحور عين[١]) فحمله على المعنى ، لأن فى قوله ـ جل وعز ـ يطوف عليهم ولدان مخلدون[٢]] بأكواب [معنى[٣]] لهم فى الجنة أكواب ، فحمل الحور عليه[٤] . ومثله :

فلم يجدا إلا مُنَاخَ مَطيّةٍ تَجَافى بها زَوْرٌ نبيلٌ وكَلْكَلُ
ومَفْحَصَهَا عنها الحصى بِجِرَانها ومَثْنَى نواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ
وسُمْرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بعدما مضتْ هَجْعَةٌ من آخرِ الليلِ ذُبَّلُ[٥]

---

(١) الواقعة ٢٢ .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) فى الأصل : باكواب وأباريق معناه ـ

(٤) قرأ الجمهور (وحورعين) برفعهما على تقدير : ولهم حورعين ، أو عندهم حورعين ، ويكون العطف على معنى ولهم أكواب ، وقرأ أبى بن كعب (وحوراعينا) بنصبهما على معنى : ويزوجون حوراعينا .

وقرأ الحسن والسلمى وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة والكسائى (وحورعيين) يجرهما عطفا على (أكواب) على حد قول الشاعر : ● وزججن الحواجب والعيونا ● وقول الاخر ● علفتها تبنا وماء باردا ● وقد رجح الفراء قراءة الجرفقال : « وقد كان ينبغى لمن قرأ وحورعين » (بالرفع) لأنهن ـ زعم ـ لا يطاف بهن أن يقول:(وفاكهة ولحم طير) [بالرفع]لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما ـ ليس يطاف الا بالخمر وحدها ، ففى ذلك بيان لأن الخفض وجه الكلام » معانى القرآن ١٢٣/٣ ، ١٢٤ . وانظر المحتسب ٣٠٩/٢ والبيان للانبارى ٤١٥/٢ والبحر المحيط ٢٠٦/٨ .

(٥) الأبيات من الطويل لكعب بن زهير ، فى ديوانه ٥٢ ـ ٥٤ ، وصدر الثانى منها برواية (ومضربها تحت الحصي ...) والأبيات فى سيبويه والأعلم ٨٨/١ وابن السيرافى ٨٤/١ ، ٨٥ .

والمناخ : موضع الإناخة ، والكلكل : الصدر ، والزور : أعلى الصدر ، وتجافى بها : رفعها عن الأرض ، والمفحص : موضع فحصها الأرض ، والجران : باطن العنق ، ومثنى نواج : ما تثنيه من قوائمها عند بروكها ، لم يخنهن مفصل : أى أن مفاصلها صحاح ليس بها ظلع ، وسمر ظماء : بعرات يابسة ، واترتهن : القتهن شيئا فشيئا ، والهجعة : النومة ، وذبل : جمع ذابل وذابلة وهى من وصف السمر .

والشاهد : رفع سمر عطفا على مناخ لأنه فى معنى بها مناخ مطية .

ويقول ابن السيرافى : « لم يعطف (وسمر) على مناخ مطية ، ورفع بالابتداء وأضمر الخبر ، ولو نصب لكان جيدا » .

لأن فى قوله فلم يجدا إلا مناخ مطية ، معنى بها مناخ مطية ، لجمل وضُمرٌ ظمَاء عليه ، ومثل هذا كثير .

قوله فى (باب ماينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لاتوصف . .) :

« وقال أكلت شاة [كلَّ شاةٍ[1]] حسن ، وأكلت كلَّ شاةٍ ضعيف » .

يعني أن العرب تقول: أنت الرجل كلُّ الرجل، أى أنت الرجل الكامل، وكذلك فى النكرة يقولون : هذا رجل كلُّ رجل أى قد جمع خصال الرجل الكامل ، وكذلك أكلت شاة كلَّ شاة ، وأكلت الشاة كلَّ الشاة ، أى أكلت شاةً قد جمعت خير خصال الشاء من الفتاء والسمن ، وحَسُنَ « كل » ههنا لأنه صفة ، وقبح أكلت كلَّ شاةٍ ، لأنه مفعول ، ولا يَعُمُّون هكذا وإنما يعُمُّون بعد المبنى على الفعل ونحوه[2] .

قوله : « وذلك أن كلهم[3] إذا وقع موقعا يكون فيه الاسم[4] مبنيا على غيره شُبِّهَ بأجمعين وأنفسِهم[5] ، فألحق بهذه الحروف لأنها إنما توصف بها الأسماء ، ولاتبنى على شىء » .

---

(١) التكملة من هامش المخطوط ، وانظر سيبويه (بولاق) ٢٧٤/١ و (هارون) ١١٦/٢ .

(٢) تابع أبو نصر سيبويه هنا ، ولم أعثر — فيما تحت يدى من المصادر — على رأى يحكم يقبح وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به ، بل قد جاء ذلك كثيرا ، وقد أحصى الأستاذ عضيمة مجىء ذلك فى القرآن الكريم فى ٣٦ موضعا منها خمسة مواضع فى سورة الأنعام وحدها ، وهى الآيات ٢٥ ، ٨٠ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١٤٦ — انظر فهارس كتاب سيبويه ١٩ ، ٢٠ .

(٣) بعدها فى الأصل : « قولهم » — خطأ .

(٤) فى (هارون) ١١٦/٢ « الاسم فيه » .

(٥) بعدها فى (بولاق) و (هارون) ١١٦/٢ « ونفسه » .

يقول : إن كلهم مشبه بأجمعين وأنفسهم ، وأجمعون يعم بها ، وأنفسهم يؤكد بها بعدما يذكر الاسم ، فكذلك ينبغي أن يفعل بكلهم لأنها أخت أجمعين فى العموم والتوكيد ، وأخت أنفسهم فى التوكيد ، إلا أنها قد تبني على ماقبلها فى ضعف من الكلام ، لأنها تخالف أجمعين فى أنها تُبْتَدَأ[1] ، فهي تشبه الأسماء التى تبنى على غيرها لذلك .

قوله فيه : « وأما كل (٢٩ / ب) شيء» وكل رجل ، فإنما يبنيان على غيرهما ، لأنه لايوصف بهما[2] » .

قال أبو نصر : قد ذكر أن العرب تقول : أنت الرجل كلُّ الرجل ؛ وهذا رجل كلُّ رجل ، وجعل « كل الرجل » وصفا المعرفة ، و « كل رجل» وصفا النكرة ، ولكنه كالاسم الجارى وصفا للمبهم فى قولك : هذا الرجل أخوك ، فالرجل مع « هذا » كالاسم الواحد ، ولم تُرِدْ أن تُبيِّن به الأول بعد أن لم يعرف ، وكأنك قلت : الرجل أخوك ، وأدخلت هذا لتقرّب به الرجل ، وتشير إليه ، فكذلك هذا الرجل كلُّ الرجل ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا كل الرجل كنت مستغنيا ، ولم تدخل كل الرجل لتوضح به ماقبله ، كما فعلت فى الصفات نحو الكريم والعاقل ، فلذلك لم يحتسب به فى الصفات ، وقال « لأنه لايوصف بهما » .

قوله فى (باب ما[3] ينتصب لأنه ليس من اسم الأول ولاهو هو[4]):

---

(١) اى يبتدأ بها .

(٢) سيبويه ٢٧٤/١ و (هارون) ١١٦/٢ .

(٣) فى سيبويه بولاق ٢٧٥/١ (وهارون) ١٢٠/٢ (وهـذا شيء ينتصب على أنه ......) .

(٤) السيرافى : والذى هو هو اسمان احدهما هو الآخر ، ولو عبر عن كل واحد بالآخر كان له اسما . والذى هو من اسمه أن يكون محمولا على اعرابه ؛ =

هذا عربى مَحْضاً ، وهذا عربى قَلْباً ، فصار بمنزلة دِنْياً وما أشبهه من المصادر وغيرها ، والرفع فيه وجه الـكلام » .

يعني أن المحض مصدر جرى صفة على ماقبله والقلب كذلك ، تقول : هذا عربى محضٌ وقلبٌ ، أى خالص فتجريه على ماقبله ، وإن كان الوصف لايطرد فيه ، كما أن النصب كذلك ، ليجرى على لفظ الموصوف[١] .

قوله فى (باب ماينتصب لأنه يقبح[٢] أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله) : « ولو حَسُنَ أن تقول : فيها قائم لجاز [فيها[٣]] قائم رجل ، لاعلى الصفة ، ولـكنه كأنه لما قال : فيها قائم قيل له : من هو ؟ أو[٤] ماهو؟ فقال : رجل أو عبد الله » .

يعنى أن قولك فيها قائم ضعيف ، ليس فى حُسْن فيها رجل قائم ، وألا بَارِدٌ ليس فى حسن ألاَ ماء بارد ، لأن أصل الصفة أن تلحق تابعة للموصوف ، فلو حسن هذا لجاز : فيها قائم رجل على أن يكون قائم مبتدأ وخبره «فيها[٥] » ويكون

=

وذلك النعت . وما كان من الحال من اسماء الفاعلين كقولنا : هذا زيد ذاهبا ، فهو هو ، لان زيدا هو ذاهب ، وذاهب هو زيد . وما كان مصـــدرا لم تقل هو هو كقولك : هو ابن عمى دنيا ... ودنيا فى معنى دانيا منصـــوبا على الحال ، والعامل فيه معنى ابن عمى ، كانه قال : يناسبنى دانيا . هامش سيبويه (بولاق) ١٧٥/١ و (هارون) ١٢٠/٣ .

(١) فاذا نصبت (محضا وقلبا) على الحال كان بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر .

واذا رفعتهما على الوصف كان بمنزلة قولك : هذا عربى قح ، ولا يكون القح الا صفة .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٢٧٦/١ و (هارون) ١٢٢/٢ « لأنه قبيح » .

(٣) تكملة من سيبويه (هارون) ١٢٢/٢ .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « وما هو » .

(٥) فى الأصل : « فى فيها » .

« رجل » محمولا على مبتدأ مضمر خـــبرا له ، كأنه قيل له : من هو ؟ أو ماهو ؟ ، فقال رجل أو زيد ، « وقد يجوز على ضعفه[1] » .

قوله فى (باب مايقع موقع الاسم للمبتدأ ...) :

« والذى عمل فيما بعده (٣٠ / أ) حتى رفعه هو الذى عمل فيه حين كان قبله[2] » .

يعنى أنك إذا قلت : ثَمَّ زيد جالس ، فالعامل فى زيد بعد إدخالك ثَمَّ هو العامل فيه قبل دخوله إذا : قلت : زيد جالس ، وهو الابتداء وليس للظرف فى زيد عملٌ . [و][3] الدليل على ذلك قولك : إنَّ عندك زيداً فلو ارتفع « زيد » فى قولك عندك زيد [بعند[4]] لما انتصب بعد إنَّ ، لأن إنّ لاتدخل على العوامل غير الابتداء حتى تزيلها ، والعوامل لايدخل بعضها على بعض حتى يُحْذَفَ المدخول عليه ، إلا أن يكون المدخول عليه ابتداء .

ومما يوضح ذلك أيضا أنك تقول: فى داره زيد ، فلو ارتفع زيد بالظرف لاستحال هذا الكلام لتقدم الضمير قبل زيد ، وزيد فى الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه على من[5] رفعه بالظرف ، إذ العامل قبل المعمول فيه ، فهنا

---

(١) هذه العبارة من سيبويه وهى تكملة للنص السابق .

(٢) سيبويه (بولاق) ١/٢٧٨ و (هارون) ٢/١٢٨ .

(٣) زيادة لربط الكلام .

(٤) زيادة من هامش المخطوط .

(٥) أى على قول من رفعه بالظرف .

يدلك على أن زيدا مقدم فى النيّة مرفوع بالابتداء ، والظرف مبنى عليه[1].

قوله فى (باب من الابتداء يُضْمَرُ فيه ما يُبنَى على الابتداء) :

« وكأنّ للمبنىّ عليه الذى فى الإضمار كان فى مكان كذا وكذا[2] » .

قال أبو نصر : إنما قال : « وكأن » لأن المضمر لم يستعمل بإظهار ، كما قال فى نون الاثنين والجمع الذى على حدّ التثنية « كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين[3] » لأن الحركة والتنوين لم يثبتا فى حرف الإعراب فيهما ثم حذفا ، وإنما قال : « كان فى مكان كذا وكذا » ولم يقل فى مكان كذا وكذا دون « كان » لأن المعنى لولا كونه بمكان كذا وكذا لحذف .

وقوله فيه : « ولكن هذا حُذِفَ حين كثُر استعمالُهم إياه فى الكلام كما حذف الكلام فى « إمَّا لا » ، زعم الخليل — رحمه الله — أنهم أرادوا إن كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا إمَّا لاَ ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى الكلام ، ومثل ذلك حينئذ الآن ، إنما تريد [حينئذ][4] واسمع الآن » .

قال أبو نصر : هذا يجىء على كلام متقدم ، وكأنّ رجلا قال لرجل آخر : افعل كذا وكذا فقال المأمور : لا أفعل ، فقال له الآمر :

---

(١) لاخلاف بين النحاة فى وجوب كون (زيد) مبتدأ فى قولك : فى داره زيد ، لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ، وهذا بخلاف فى الدار — أو عندك — زيد ، حيث يوجب الجمهور جعله مبتدأ ويجوز الأخفش والكوفيون جعله فاعلا بالظرف أيضا .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٧٩/١ و (هارون) ١٢٩/٢ .

(٣) سيبويه (بولاق) ٤/١ (هارون) ١٨/١ .

(٤) ليست فى (بولاق) ٢٧٩/١ ولا (هارون) ١٢٩/٢ .

فافعل كذا وكذا إمّا لا (٣٠/ب) أى إن كنت لا تفعل ما أمرتك [به[1]] قبل ، فحذف الفعل والفاعل والمفعول وأبقى « لا » وجعل « ما » عوضا مما حذف . فأمّا معنى قولهم : حينئذ الآن ، فكأن رجلا قال : إن فلانا فعل أمس كذا وكذا ، وهو يريد : فكان من شأنه كيت وكيت ، فقطع عليه المخاطب قبل أن يقول « فكان من شأنه كيت وكيت » بأن قال له : فمتى فعل زيد كذا وكذا ؟ فقال له : حينئذ ، وهو يعنى فى الوقت الذى فعل أمس فلان كذا وكذا . ثمّ قال له : واسمع الآن جواب قولى : إن فلانا فعل أمس كذا وكذا ، وحذف « واسمع » إذ كان فى حال استماع .

قوله فيه : « ما أغفله[2] عنك شيئاً أى دع الشك » .

قال أبو نصر : يحتمل هذا معنيين ، ولا يُدْرَى أيهما أراد المحدث لهذا الكلام ؟ أحدهما : أن رجلا شكا إلى آخر ، فقال : إنى كنت كلفت فلانا أمْرًا وإنى لأظن أنه قد أغفله ، فقال له المخاطب — لعلمه بيقظة المأمور واتباعه لما يرضى الآمر — ما أغفله ، على النفى ، ثم قال : عنك شيئا ، وهو يريد دع عنك الشك الذي سبق إليك ، فحذف الفعل ، وكنى بقوله « شيئا » عن الشك ، وكأنه قال : عنك شكا .

والوجه الآخر : أنه عرفه غافلا فتعجّبه بقوله : ما أغفله ، أى لا شك فى غفلته . ولذلك قال الأخفش : أنا منذ سنون أسأل عنه ، ولا أدرى ما هو ؟ يعنى أنه لم يجد أحدا يعرف أصل الكلمة ، ولم يجهل الإعراب الذى يحتمله[3] .

---

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٢٢٩/١ و (هارون) ١٢٩/٢ « وما أغفله ..... »

(٣) يقول السيرافى : هذا الحرف ما فسره من مضى ، إلى أن مات المبرد ، وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام قد تقدم ، كان قائلا =

قوله فى (باب الحروف الخمسة) :

« وروى الخليل — رحمه الله[1] — أن ناساً يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ فقال هذا على قولك[2] إنه بك زيدٌ مأخوذٌ ، وشبّهه بما يجوز فى الشعر ، نحو قوله وهو ابن صريم اليشكرى :

[ويوماً] توافينا بوجـه مُقسَّمٍ كأن ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَم »[3]

=

قال : زيد ليس بغافل عنى . فقال المجيب : بلى ما اغفله عنك ، انظر شيئا ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » الناصب « شيئا » . هامش سيبويه (هارون) ١٢٩/٢ .

وهذا التفسير يوافق الوجه الآخر من تفسير أبى نصر .

وفى اللسان (عقل) قال الجوهرى : وقولهم ما أعقله عنك شيئا ، أى دع عنك الشك ...... كأنه قال : ما أعلم شيئا مما تقول فدع عنك الشك ، ويستدل بهذا على صحة الاضمار فى كلامهم للاختصار ... وقال بكر المازنى : سألت أبا زيد والأصمعى وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعا : ما ندرى مـا هو . وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هـذا . قال الشـيخ ابن برى : الذى رواه سيبويه : ما أغفله عنك ، بالغين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف . — وتفسير الجوهرى لعبارته قريب من الوجه الأول فى تفسير أبى نصر . وانظـر تأويل مشكل القرآن ٦٥ .

(١) هذه العبارة ساقطة فى (بولاق) ٢٨١/١ .

(٢) فى (بولاق) ١٣٤/٢ « على قوله » .

(٣) فى الأصل : ويوم — خطأ — والبيت من الطويل وقد نسب الى عدد من اليشكريين : باعث بن صريم ، أرقم بن علبـاء ، كعب بن أرقم ، زيد بن أرقم ، ابن أصرم ، راشد بن شهاب . كما روى فى صـــدره (فيوما) وفى عجـــزه (ناضر السلم) .

انظر ســيبويه والأعلم ٢٨١/١ ، ٤٨١ وابن الســيرافى ٥٢٥/١ والمنصف ١٢٨/٣ والأصمعيات ١٥٧ والانصاف ٢٠٢/١ ، وابن الشجرى ٣/٢ والخـــزانة ٤١١/١٠ واللسان (قسم) .

وقد استشهد به فى المغنى ٣٢/١ وابن يعيش ٧٢/٨ ، ٨٣ والهمع ١٤٣/١ . والرضى ٣٣٥/٢ .

والشاهد هنا رفع (ظبية) خبرا لكان المخففة ، واسمها منوى أى كأنها — ويروى بنصب (ظبية) اسما لكان وجملة تعطو ... صفة والخبر محذوف أى هذه المرأة ، ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر ، و (أن) زائدة بين الجار والمجرور .

[أى كأنها ظبية][1] . وقال الآخر :

ورجه مشرق النحر   كأن ثدياه حُقّـان[2]

لأنه لا يحسن ههنا [إلا][3] الإضمار ، وزعم الخليل — رحمه الله[4] أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فلو كنتَ ضَبّياً عرفتَ قرابتي   ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[5] (٣١/أ)

قال أبو نصر : بيت الفرزدق هو المشبه به البيتان الأولان ، وإنه بك زيد مأخوذ ، وإنما أراد « وشبهه بما يجوز فى الشعر » وهو بيت الفرزدق وكذلك شبه به قول ابن صريم والبيت الذى يليه .

---

(١) من كلام أبى نصر ، وليست فى (بولاق) ولا (هارون) .

(٢) البيت من الهزج ، ولم ينسب لقائل معين ، ويروى صدره . وصدر مشرق اللون ، كما يروى : ونحر مشرق اللون ، وعلى هاتين الروايتين يكون قوله (ثدياه) على تقدير مضاف بين المتضافين أى كأن ثديا صاحبته ، والبيت فى سيبويه ٢٨١/١ والمنصف ١٢٨/٣ وابن الشجرى ٢٣٧/١ ، ٣/٢ والخزانة ٣٩٨/١٠ وابن يعيش ٧٢/٨ والانصاف ١٩٧/١ والرضي ٣٣٤/٢ — ٣٣٥ والهمع ١٤٣/١ . والشاهد فيه على رواية (ثدياه) على أن اسم كأن المخففة ضمير شأن محذوف ، والجملة بعده خبر كأن ويروى (ثدييه) اسما لها وحقان خبرها .

(٣) تكملة من سيبويه .

(٤) ليست فى فى (بولاق) ولا (هارون) .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق ، وهو فى ديوانه ٤٨١/٢ وقد ورد فى الأعلم ٢٨٢/١ والخزانة ٤٤٤/١٠ والمغنى ٣٢٣/١ والانصاف ١٢٢/١ ومجالس ثعلب ١٠٥/١ والمنصف ١٢٩/٣ والافصاح ٢١٢ .

وشاهده على هذه الرواية رفع (زنجى) على أنه خبر لكن مع حذف اسمها وتقديره . ولكنك زنجى ويروى : ولكن زنجيا غليظ المشافر ، وغليظا مشافرة ، وغلاظا مشافره ، وعلى هذه الروايات يكون (زنجيا) اسمها والخبر محذوف أى لا يعرف قرابتى .

قوله فى (باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة) :

فى قول الشاعر :

« أمن عمل الجراف أمس وظلمه وعدوانه أعتبتمونا براسم
أميرى عداء إن حبسنا [عليهم](١) بهائم مال أو دنيا بالبهائم(٢)

نصبهما على الشتم ، لأنك إن حملت الأمرين على الإعتاب كان محالا لأنك لا تحمل(٣) صفة الإثنين على الواحد، ولا تحمل الذى جر الإعتاب على الذى جر الظلم ، فلما اختلف الجران واختلفت الصفتان صار(٤) بمنزلة قولك : فيها رجل وقد أتانى آخر كريمين » .

يعنى أن « راسما » أضيف إليه الإعتاب بالباء ، والهاء التى هى ضمير الجراف مضاف إليها الظلم ، فالظلم جار للهاء ، والاعتاب جار لراسم ، فلا يحمل الذى جر الاعتاب على الذى جر الظلم — أعنى أن للضمر الذى أضيف

---

(١) فى الأصل : عليهم — خطأ .

(٢) من الطويل ، ولم ينسبهما سيبويه ، وكذلك فى اللسان (جرف) ، وقد نسبهما ابن السيرافى ٥٣٠/١ مع ثالث قبلهما لعبد الرحمن بن جهيم احد بنى الحارث بن سعد من بنى أسد ، واورد صاحب الخزانة ١٩٥/٢ ، ١٩٦ الاول منهما مع ما قبله لـ ... بن جهم أحد بنى الحارث بن سعد من بنى أسد . وهما فى التنبيه للبطليوسي ٤٧ . والجراف وراسم : عاملان للسلطان على صدقات هؤلاء القوم .

والشاهد فيه : نصب (أميرى عداء) باضمار فعل اى اذكر اميرى عداء ، ولا يجوز النصب على الحال ولا الجر على البدل من الجراف وراسم لاختلاف العامل فيهما . فلهذا نصب على القطع .

وقد أشار الأعلم ٢٨٨/١ الى جودة الرفع على الابتداء .

(٣) فى (بولاق) ٢٨٨/١ « وذلك لانه لا يحمل ...... ولا يحمل »
وفى (هارون) ١٥٠/٢ « وذلك لانه لا تحمل ...... ولا تحمل »

(٤) اى صار الكلام ، وفى (بولاق) صارتا .

إليه الظلم هو الجراف ، فلذلك لم يحمل الأميرين عليهما ، أى لا ينجران بهما لاختلاف الجرين ، ولا ينجران بالاعتاب ، لأنك لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ، وإنما يعنى بقوله « على الذى جر الظلمُ » على الذى جر « العمل » ، لأنه مع فساده قد قال : « إن المظهر والمضمر[1] معـا لا يوصفان بصفة ظاهرة لاتقول مررت به وبزيد الكريمين على الصفة »[2]

قوله فيه : « واعـلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك[3] أن معناه معنى الابتداء فـيُرى أنه قال : « هم » كما قال :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا[4] * على ما ذكرت لك »

قال أبو نصر : « هم » فى قوله « فـيُرى أنه قال هم » هو الذى فى قوله : « إنهم أجمعون ذاهبون » وحمـل « أجمعين » على موضع « هم » كحمل « ولا سابقٍ » على موضع « مُدرِكٍ » (٣١/ب) وتوهم الباء فيه ، كما توهم الابتداء فى إنهم أجمعون ذاهبون .

---

(١) فى الأصل – ان المضمر والمظهر .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٣٩٣/١ « كما قبح ان تشرك المظهر والمضمر فيما يكون وصفا للمظهر – الا ترى انه قبيح أن تقول : مررت بزيد وبه الطويلين » .

(٣) فى (بولاق) ٢٩٠/١ و (هارون) ١٥٥/٢ « وذاك » .

(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره : « بدالى أنى لست مدرك ما مضى » .
وقد أورده سيبويه فى سبعة مواضع نسبه فى خمسة منها الى زهير ٨٣/١ ، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢٧٨/٢ ونسبه فى ١٥٤/١ لصرمة الأنصارى ، وجاء غير منسوب فى ٢٩٠/١ ، وفى ابن السيرافى ٧١/١ ، ٧٢ لصرمة . وقد روى بنصب (سابقا) وجره ، والبيت فى شرح ديوان زهير ٢٨٧ والأعلم ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وأسرار العربية ١٥٤ والخـزانة ١٠٠/٩ والمقتضب ٣٣٩/٢ ، ١٩١/٤ واللســان (نمش) والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .
والشاهد فيه : عطف (ولا سابق) على (مدرك) على توهم أنه مجـرور بالباء لأنها تدخل فى خبر ليس كثيرا وعلى روايـة النصب يكون معطوفا على (مدرك) وبعضهم يرفعه على انه خبر لمبتدأ محذوف .

قوله فى (باب كم) :

« وبعض العرب ينشد قول الفرزدق .

كم عمةً لك يا جرير وخالةً   فدعاء قد حلبت على عشارى[1]

وهم كثير فنهم[2] الفرزدق » :

يعنى بقوله « فنهم الفرزدق » أن الفرزدق من هؤلاء الذين هذه لغتهم أعنى الذين يضمرون[3] « من » بعدكم فى الخبر ، ويجعلونها مُنَوَّنة فى المعنى فينصبون بعدها ، كما يفعلون فى الاستفهام ، وكم فى هـذا البيت خـبر . ولا تكون استفهاما لفساد المعنى به .

قوله فيه : « وتقول : كم قد أتانى لا رجلٌ ولا رجلان ، وكم عبد لك لا عبدٌ ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمـل عليه كم ، لا على ما تعمل فيـه

(١) فى الأصل : عشار ـ وأثبت مافى سائر المراجع ـ والبيت من الكامل ، وهو فى ديوان الفرزدق ٤٥١ وسيبويه ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ والمقتضب ٥٨/٣ واصلاح الخلل ٢٣١ ، والخزانة ٤٨٥/٦ والرضي ٩٣/٢ ، ٩٤ والهمع ٢٥٤/١ وابن يعيش ١٣٣/٤ والتبصرة ٣٢٢/١ والشاهد فيه هنا نصب تمييز كم الخبرية (عمة وخالة) على لغة من ينصب تمييز كم الخبرية ومن جعلها ـ على هذه الرواية ـ استفهامية فالاستفهام ليس على حقيقته ولكنه على سبيل التهكم والسخرية : ويروى البيت بجرعمة وخالة على أن كم خبرية،ويروى برفعهما على الابتداء وكم ـ استفهامية أو خبرية ـ منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . وجعل كم خبرية أبلغ فى الهجاء من جعلها استفهامية ، لأنها تدل على أنه له عمات وخالات أجيرات ممتهات ، أما الاستفهامية فتدل على أنه له عمة واحدة وخالة واحدة .

(٢) فى (بولاق) ٢٩٤/١ : « منهم » .

(٣) فى الأصل : « اللذين يضمون » ـ خطأ .

كم[١] ، كأنك قلت : لا رجلٌ أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان، وذلك[٢] لأن كم تُفَسِّرُ ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت عشرون درهما ، أو بجمع[٣] منكور نحو ثلاثةِ أثوابٍ ، وهذا جائزٌ في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين — يعني الواحد المنكور[٤] — ولو قلت . كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر والاستفهام[٥] كان غير جائزٍ ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، ولو جاز ذلك[٦] لقلت له عشرون لا عبداً ولا عبدين ، ولا رجلا ولا رجلين[٧] توكيد لِكَمْ لا للذي عمل فيه ، لأنه لو كان عليه كان محالا وكان نقضا » .

يعني بقوله « ولو قلت كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائزٌ » أنك لو قلت في الاستفهام: كم لا رجلا ولا رجلين عندك أو فيها أو جاءك أو نحوه كان محالا ، كما أنك لو قلت في الخبر : كم لا رجلٍ ولا رجلين وأنت تريد كم لا رجل ولا رجلين فيها ونحوه لم يجز ، كما لا يجوز له عشرون لا عبداً ولا عبدين ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، وكما أنه محال رُبَّ لا رجلٍ ولا رجلين فيها . وقوله : « ولا رجلا ولا رجلين (٣٢/أ) توكيد لكم لا للذي عمل فيه » كم - معناه أن لا رجلا ولا رجلين إذا كان منصوبا هكذا في قولك : كم لا رجلا ولا رجلين فيها ، هو توكيد لكم فكيف ينتصب وكم موضعه رفع على الابتداء ؟

---

(١) في (بولاق) ٢٩٦/١ : « ما عمل فيه كم » .

(٢) في (بولاق) و (هارون) ١٦٨/٢ « وذاك » .

(٣) في (هارون) « بجميع » .

(٤) من كلام أبي نصر .

(٥) في (بولاق) و (هارون) « أو الاستفهام » .

(٦) في (هارون) « ولوجازذا » .

(٧) في (بولاق) « فلا رجل » « ولا رجلان » .

قوله فى (باب مالا يعمل فى المعروف إلا مضمرا) :

« ومثل ذلك رُبَّهُ رجلا »[1].

قال أبو نصر : رُبَّ لا تعمل إلا فى النكرات فتخفض ما وقعت عليه ، تقول : رب رجل قد جاء ، فلما وقعت على مضمر يفسره المنكور الذى بعده ضارع النكرات[2] التى لا تُخبرُ عنها حتى تصفها ، ولا يكون التفسير إلا نكرة ، ويعمل فيه الجار والمجرور عمل وَيحَه فيما بعده ، ولا تقول : ربه قد جاءنى ، لأنهم إنما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير ، والتفسير لازم لما تقدم من الإضمار ، ولا يكون فى موضع على هذه الشريطة مظهر ، لو قلت : رب رجل رجلا قد فعل كذا وكذا كان محالا للاستغناء بتفسيره ، كما أنك لو قلت : نعم الرجل رجلا زيد ، وضربت زيدا ضربته كان كذلك ، ومثله[3] قولهم : إنه كرامٌ قومُك ، لا يجوز إن الأمر كرامٌ قومُك ، لما ذكرت لك .

قوله فيه : « وأما قولك[4] نعم الرجلُ عبدُ الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدُ الله ، عمل نعم فى الرجل ولم يعمل فى عبدُ الله » .

يعنى أنك إذا قلت : ذهب أخوه عبد الله ، كان الأخ مبنيا على ذهب ،

---

(١) سيبويه (بولاق) ١/٣٠٠ و (هارون) ٢/١٧٦ .

(٢) اختلف النحويون فى الضمير الراجع الى نكرة هل هو نكرة أو معرفة على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه نكرة مطلقا ، والثانى أنه معرفة مطلقا ، والثالث : يفصل ، فان كانت النكرة التى يعود عليها الضمير واجبة التنكير كان الضمير نكرة مثل : ربه رجلا – فرجلا تمييز ولا يكون الا نكرة ، وان كانت جائزة التنكير فالضمير معرفة مثل : جاءنى رجل فاكرمته – فرجل فاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة . انظر شذور الذهب ١٤١ .

(٣) اى ومثل ما يضمر ويفسره ما بعده ولا يكون فى موضعه مظهر .

(٤) فى (هارون) ٢/١٧٦ : وأما قولهم .

وتكون الهاء إضمارا مقدما يلزمه التفسير، وتفسيره عبد الله محمولا على مبتدأ مضمر، كأنه لما قال: ذهب أخوه، قيل له: من هو؟ فقال: هو عبد الله، وإن شئت كان عبد الله مبتدأ وخبره ذهب أخوه، على التقديم والتأخير، وكذلك قولهم: نعم الرجل عبد الله، الرجل مبني على نعم وعبد الله تفسير للرجل محمول على مبتدأ مضمر، وإن شئت كان عبد الله مبتدأ ونعم الرجل مبنيا عليه خبرا له[1]، على ما ذكرت لك.

فإن قيل: لم جعل نعم الرجل عبد الله بمنزلة ذهب أخوه عبد الله؟ وهلا جعله بمنزلة ذهب الرجل عبد الله؟

قيل: إن عبد الله لا يكون محمولا على نعم، كما لا يكون محمولا (٣٢/ب) على ذهب في قولك: ذهب أخوه عبد الله، وإنما هو تفسير للهاء، وهي

---

(١) هذان هما الوجهان اللذان يعتد بهما في اعراب مخصوص نعم وبئس وإن كان هناك خلاف بين العلماء في ترجيح أي منهما على الآخر، وهناك وجهان آخران ضعيفان، أحدهما: أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أي نعم الرجل عبد الله الممدوح، ووجه ضعفه، التزام حذف الخبر، وهو لا يحذف وجوبا إلا اذا سد شيء مسده من الأمور الاربعة المعروفة - والثاني: - واليه ذهب ابن كيسان - أن يكون بدلا من الفاعل - بدل اشتمال - وقد ضعف بأن البدل لا يلزم ذكره لانه تابع، ولانه على نية احلا له محل المبدل منه وقد لا يصلح لمباشرة العامل. وقد أجيب عنه بأن التابع قد يلزم كتابع مجرور « رب » الظاهر وبانه قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع، وبانه قد يقع بدلا مالا يجوز أن يلي العامل نحو انك أنت. انظر الأشموني وحاشية الصبان ٣٧/٣ والهمع ٨٧/٢ وابن كيسان النحوي ١٣٩ - ١٤٠.

ويبدو أن وجه الضعف - في هذا الوجه الثاني - أن المبدل منه يكون في حكم الملغى والمقصود هو البدل، وأسلوب نعم وبئس انما وضع للمبالغة في المدح والذم، ولا يبلغ هذا المدى الا بسبب الفاعل على النظام الذي رسمته قواعد هذا الباب، فله مشاركة فعالة في تحصيل هذا المعنى، واعراب المخصوص بدلا يجعله كما مهملا في الأسلوب.

هو ، وعبد الله فى قولك : نعم الرجل عبد الله هو الرجل إلا أنه لا يكون محمولا على العامل فيه ، فلذلك جعل نعم الرجل عبد الله بمنزلة ذهب أخوه عبد الله حين لم يكن على ذهب كما أنه لا يكون على نعم.

قوله فيه : « كما أنك إذا قلت عبدُ الله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرّف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم ، ومثل ذلك قولك : عبد الله فارِهُ العبد فارِهُ الدابة ، فالدابة لعبد الله ومن سببه كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت : [عبد الله] [1] نعم الرجل »

يعنى أنك إذا قلت : عبد الله نعم الرجل ، فالرجل هو عبد الله ، والمعنى عبد الله من رجال كلهم صالح ، كما أنك إذا قلت : عَلِمَ الله لأفعلن ، فلفظه لفظ سَمِعَ الله ، ومعناه معنى اليمين ، وإذا قلت : ماأحسن زيدا فلفظه كلفظ شىء أحسن زيدا ، ومعناه على غير ذلك .

قوله فيه : « فالاسم الذى يظهر بعد نعم إذا كانت عاملة [2] فى الاسم الذى فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئا بعينه ، كما أن الإسم الذى يظهر فى رُبَّ قد يُبدأ بإضمار الرجل [3] قبله حين قلت ربه رجلا ، لما ذكرت لك ، وتبدأ بإضمار الرجل [3] فى نعم لما ذكرت لك » .

قال أبو نصر : حَذَفَ خَبَرَ « الاسم الذى يظهر بعد نعم » لما فى الكلام من الدليل عليه ، وكأنه قال : فالاسم الذى يظهر بعد نعم قد يُبدأ بإضماره

---

(١) التكملة من سيبويه (هارون) ١٧٧/٢ .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « اذا كانت نعم عاملة الاسم الذى فيه » . وفى (هارون) ١٧٧/٢ اذا كانت نعم عاملة فيه الاسم الذى فيه ...

(٣) فى سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « باضمار رجل » فى الموضعين .

فى نعم ، كما أن الاسم الذى يظهر فى رُبَّ يُبتدأ بإضمار الرجل قبله ، ونظير هذا حذفهم الخبر فى رب للعلم به ، [وفى إذا[1]] ولو نحو قول الله — عز وجل — (ولو ترى إذ وقفوا على النار)[2] ونحو قوله تبارك وتعالى : (حتى إذا جاءوها وفتحت[3] أبوابها)[4] وكقول الشاعر :

ودوية قفر تمشى نعامها كمشى النصارى فى خفاف اليرندج[5]

لعلم السامع أنه يريد قطعتها ونحوه .

---

(١) فى الأصل : « وهو فى لو » — وقد عدلت العبارة بما يتمشى مع الأمثلة بعدها .

(٢) الانعام ٢٧ .

(٣) الزمر ٧٣ .

(٤) سيبويه (بولاق) ٤٥٣/١ و (هارون) ١٠٣/٣ « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : (حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها) أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : (ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب) ، (ولو ترى اذ وقفوا على النار) فقال : ان العرب قد تترك فى مثل هذا الخبر [الجواب] فى كلامهم لعلم المخبر لأى شيء وضع هذا الكلام » .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشماخ بن ضرار فى ديوانه ٨٣ وسيبويه والأعلم ٤٥٤/١ واللسان (ردج) والهمع ٢٨/٢ . ورواية الديوان : وداوية .... تعاجها .... اليرندج

وفى سيبويه والأعلم واللسان والتاج (ردج) والهمع : ودوية .... نعامها .... الأرندج .

واليرندج والأرندج : لغتان ، وهو الجلد الأسود ، شبه أرجل النعام بخفاف الأرندج فى السواد ،وخص النصارى لأنهم كانوا معرفين بها .

والشاهد فيه : حذف جواب رب لعلم السامع به ، يقول سيبويه : « وزعم أنه قد وجد فى أشعار العرب رب لاجواب لها . من ذلك قول الشماخ » — وذكر البيت — ثم قال : فهذه القصيدة التى فيها هذا البيت لم يجىء منها جواب لرب لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها ، أو ما فيه هذا المعنى » .
والاستشهاد بهذا البيت على أن رب قد تجىء ولا جواب لها غير مستقيم ، لأن جوابها فى البيت بعده :

قطعت الى معروفها منكراتها اذا خب آل الأمعز المتوهج

قوله فيه : « ومن زعم أن الإضمار الذى فى نعم هو عبد الله ، فينبغى[1] أن يقول : نعم عبد الله رجلا » .

يعنى أنك إذا قلت : عبد الله نعم (٣٣ / أ) رجلا ، فعبد الله هو الرجل ، وضميره فى نعم ، إلا أن هذا الضمير لا يحمل على عبد الله ، كما لا يحمل عليه الذى يُفَسِّرُهُ ، وكما أن الإسم الذى [هذا][2] للضمر فى مكانه هو عبد الله ولا يحمل عليه ، ولو حمل عليه لكان ينبغي أن يكون فى مكانه فتقول : نعم عبد الله رجلا ، فلذلك قال : « إن الإضمار الذى فى نعم ليس عبد الله[3] » ولذلك قال أيضاً : « إن عبد الله ليس من نعم فى شىء[4] ، والرجل هو عبدالله ، ولكنه منفصل منه كانفصال الأخ منه إذا قلت : عبدالله ذهب أخوه » .

وإنما يعنى بقوله « منفصل منه » أنه لا تعمل فيه نعم كما [لا][5] تعمل فى الرجل ، فكذلك الضمير — الذى لعبد الله فى قولك : عبدالله نعم رجلا — المستكن فى نعم هو عبد الله ، ولكنه منفصل منه ، يعنى أنه يرتفع بنعم كما يرتفع به الرجل ، وعبد الله لا يكون كذلك ، فهذا انفصاله منه .

قوله فيه : « وزعم الخليل — رحمه الله[6] — أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشىء ، ولكنَّ ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو « لَوْلا » وهو إسم مرفوع ، كما تقول : يا بنَ عمّ ، فالعمّ مجرور » .

---

(١) فى (بولاق) ٣٠١/١ و (هارون) ١٧٨/٢ « فقد ينبغى » .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) هذه العبارة ليست نصا فى سيبويه ، ولكنها مفهوم النص السابق « ومن زعم أن الاضمار » . وفيه ٣٠٢/١ « ويدلك على أن عبد الله ليس تفسير للمضمر أنه لا يعمل فيه نعم بنصب ولا رفع » .

(٤) فى سيبويه ٣٠١/١ « فعبد الله ليس من نعم فى شيء ... » .

(٥) زيادة من هامش المخطوط .

(٦) ليست فى (بولاق) ٣٠٢/١ .

قال أبو نصر : غلط بعض النحويين[١] ممن رأى هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظن أن قوله « وهو إسم مرفوع » مردود على حبذا فجعل حبذا إسماً مبتدأ ، وما بعده مبنى عليه ، وليس كذلك ، وإنما أراد بقوله « وهو إسم مرفوع » ـ ذا ـ الموصولَ به حَبَّ ، كما أن العَمّ في قوله « يا بن عمّ » مجرور . و « ذا[٢] » في قولك : حبذا زيد هو الفاعل المبنى على حَبَّ . ويدلك على ذلك قول الخليل ـ رحمه الله ـ إن حبذا بمنزلة حَبَّ الشيء ، وحَبَّ في هذا التمثيل فعل ، فكذلك هو فعل أيضا إذا وُصِل ، كما أن « لو » حرف فإذا وُصِلَ بلا لم ينتقل إلى غير الحرف .

قوله فيه : « والعبد يكون صفة ، تقول[٣] هذا رجل عبد وهو قبيح ، لأنه إسم » .

يعنى أن العبد يكون صفة إذا قلت : هذا رجل عبدٌ لك ، فيحسنه « لك » فإن حذفت « لك » صار إسماً إلا أنه قد يوصف به على الأصل وإن كان قبيحا .

قوله في (باب النداء) :

« وزعم الخليل ـ رحمه الله[٤] ـ أنهم نصبوا المضاف [نحو[٥]] يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام

---

(١) المقصود بالبعض هنا ، هو المبرد ، فهو صاحب هذا الرأى ، وسار عليه ابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه لسيبويه . انظر المقتضب ١٤٥/٢ والأشمونى مع الصبان ٤٠/٣ والهمع ٨٨/٢ .

(٢) فى الأصل « وزيد » خطأ .

(٣) فى سيبويه (بولاق) ٣٠٣/١ و (هارون) ١٨٢/٢ : « وتقول » .

(٤) ليست فى (بولاق) ٣٠٣/١ .

(٥) زيادة من هامش المخطوط .

(٣٣/ب) كما نصبوا هو قَبلَكَ وبَعدَكَ[1] ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قَبلُ وبَعدُ ، وموضعهما واحد » .

قال أبو نصر : قبلُ وبَعدُ غير متمكنين ، أعني أنك لا تقول « بعد » وأنت تريد أن تبنى عليه كلاما ، وكذلك « قبل » وإنما يكونان على ماقبلهما فيكونان غاية ، فإذا أضفتهما أو نكرتهما تمكنا فى المواضع[2] ، وكل منادى غير متمكن ، لأنه ليس يدور فى الأمكنة ، أعنى أنه لايكون غير مفعول به ، فما كان منه مفردا معرفة بُنِيَ على الضم ، ولم يسكن لعلة قد أوضحتها فى أول الكتاب[3] ، وشُبِّه بقبلُ وبعدُ ، وعلتهما واحدة ، وأعرب المضاف والنكرة وإن كانا غير متمكنين تشبيها بقبل وبعد مضافين ونكرتين .

قوله فى (باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم) :

« وتقول[4] ياهؤلاء وزيدُ الطُّوالُ والطوالَ ، لأنه كلّه رفع ، والطوالُ[5] عطف عليهم ، وتقول يا هذا وياهذان الطُّوالَ ، وإن شئت[6] الطوالُ ، لأن هذا كلّه مرفوع والطوالُ هنا[7] عطف[8] ، وليس الطوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطوالُ ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة » .

---

(١) فى (بولاق) و (هارون) ١٨٢/٢ « وهو بعدك » .

(٢) اى تمكنا فى مواضع الاعراب بخروجهما عن الظرفية .

(٣) انظر ص ١٤ ، ١٩ ـ ٢٠ من هذا الكتاب .

(٤) فى الأصل مكررة ـ خطأ .

(٥) فى سيبويه (بولاق) ٣٠٩/١ و (هارون) ١٩٤/٢ : والطوال ههنا رفع عطف عليهم .

(٦) فى (بولاق) و (هارون) « وان شئت قلت : الطوال » .

(٧) فى (بولاق) و (هارون) : « ههنا » .

(٨) فى الأصل : « رفع » والتصحيح من هامش المخطوط .

يعنى أنك إذا قلت : يا هؤلاء الطوال ، فالطوال مع [هؤلاء[١]] كالإسم الواحد ، كأنك قلت : ياطوالُ ، وأدخلت « هؤلاء » للقرب ، وصار بمنزلة وصف غير المنادى الذى كأنه من تمام الموصوف نحو مررت بزيد الأحمر إذا كان لا يُعرَف إلا بصفة ، كما أن يا هؤلاء الطوال إنما غرضك يا الطوال فأدخلت « هؤلاء » لتصل إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكأنه من تمامه ، وأصل هذه الصفة التى فيها الألف واللام أن تكون لغير المبهمة[٢] ، ولذلك قال : « لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة » وأصل المبهم أن يوصف بما يكون عطفا ـ كأجمعين ـ فإن وصفتها على طريق الإيضاح ـ إذا خفت أنها لم تُعرَف ـ وصفتها بالأسماء التى ليس فيها الألف واللام على طريق عطف البيان نحو زيد وأخيك[٣] ، فإن فصلت بينها وبين ما يوصف به مما فيه

---

(١) فى الأصل : هذا ـ والأولى ما اثبت .

(٢) لأن المبهم (اسم الاشارة) يوصف بالاسماء التى فيها الألف واللام (اسم جنس أو موصول) مثل مررت بهذا الرجل أو بهذا الذى جاءك ، أو بالصفات التى فيها الألف واللام اذا جعلتها بمنزلة الاسماء ـ وليست بمنزلة الصفات فى نحو مررت بزيد الطويل ـ مثل : مررت بهذا الطويل ، اذا جعلت الطويل كالاسم له ، لأنه انما ينبغى أن تبين عن النوع الذى تقصده ، لأن (هذا) يقع على كل ما أو مات اليه ، ويقول ابن السراج « اذا قلت : هذا الطويل » فانما تريد : الرجل الطويل أو الرمح الطويل ..... فالمبهم يحتاج الى أن يميز بالأجناس عند الالباس ، فلهذا صار هو وصفته كشيء واحد وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس » الأصول ٣١/٢ ـ ٣٢ ، وانظر المقتضب ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ وابن يعيش ٥٧/٣ والرضي ٢٨٩/١ .

(٣) فى سيبويه (بولاق) ٣٠٧/١ و (هارون) ١٩٢/٢ « وقال الخليل ـ رحمه الله ـ : اذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفة عليه ، فانت بالخيار : ان شئت رفعت وان شئت نصبت ، وذلك قولك يا هذا زيد وان شئت قلت زيدا ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك ياهذان زيد وعمرو ، وان شئت قلت زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفا على الاسم مجرى ما يكون وصفا نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل ، وزعم لى بعض العرب أن يا هذا زيدا » كثير فى كلام طيىء » .

الألف واللام كان الوصف عطفا ، تقول : يا هـذا ويا هـذان الطوالَ وإن شئت الطوال ، ويا هؤلاء وزيد الطوالُ والطوالَ »

وقوله : « وليس الطوال بمنزلة ياهؤلاء الطوال . يعني وليس الطوال في قولك ياهذا ويا هذان الطوال بمنزلة يا هؤلاء الطوال ، وقد فسرنا لِمَ ذاك؟

ووقع في الـكتاب في هـذا الباب غلط لبعض المفسرين ، وهو قوله : « فـكل شيء جاز أن يكون هو والمبهم شيئا واحداً فهو عطف عليه[1] » وليس كذلك بل هو وصف لما تقدم ذكره .

ووقع فيه غلط آخر وهو « واعلم أن قولك يأيها الرجل أن يكون الرجل صلة لأي أقيس ، لأن أياً[2] لا يكون إسما ـ في غير الاستفهام والمجـازاة ـ بغير صلة »[3] وقد ذكر سيبويه ـ رحمه الله ـ في غير هذا الموضع أنه رُب

(١) في سيبويه (بولاق) ٣٠٩/١ و (هارون) ١٩٥/٢ « فكل شيء جاز ان يكون هو والمبهم بمنزله اسم واحد فهو عطف عليه » ويقول السيرافي تعليقا على هذه العبارة ٣/ورقة ٤٠ « في نسختي « جاز » وفي نسخة غيري « جاوز » وجاز ايضا في معنى جاوز » وفي القاموس المحيط (جاز) جاز جواز وجؤوزا وجوازا ومجازا ، وجاز به وجاوزه جوازا : سار فيه وخلفه . ومثل ذلك ايضا في اللسان (جوز) .

ويقول السيرافي ٣/ورقة ٤٠ « قد ذكرنا ان المبهم يوصف بما فيه الالف واللام وينقله المبهم من تعريف العهد الماضي الى تعريف القرب ، والاشارة فيه كالوصلة الى الاسم الذى فيه الألف واللام ، فيصير المبهم وصفته كشيء واحد ، فاذا فصلنا فقلنا : يا هؤلاء وزيد الطوال ، فقد فصلنا (بزيد) بين هؤلاء والطوال فخرج عن المذهب الموضوع لصفة المبهمة ، فلم يسم بالصفة ، وسمى بعطف البيان ، لأن فيه شرحا وبيانا كالبدل والتوكيد ، وليس بصفة له ، ولو اراد الصفة لقال : يا هؤلاء الطوال وزيد » . واذن فمعنى عبارة سـيبويه السابقة : فكل شيء ابتعد ـ لوجود فاصل ـ أن يكون هو والمبهم بنمزلة اسم واحد فهو عطف بيان عليه ، اما ابو نصر فقد جعل هذه العبارة من تفسير بعض المفسرين وليست من متن الكتاب ولهـذا غلطه . وفي الهمع ١٧٥/١ « يايها الانسان ، يايها النبى .... وقيل انه عطف بيان لاوصف ، قاله ابن السيد » . وابن السيد متاخر عن أبى نصر .

(٢) في الأصل « لأن أى » .

(٣) هذا رأى الأخفش ، والعبارة بنصها في السيرافي ٣/ورقة ٤١ وانظر المغنى ٨٢/١ والهمع ١٧٥/١ . وعلى رأيـه يكون صـدر العلة محـذوف وهو العائد ، والمعنى : يا من هو الرجل .

إسم لا يتم حتى يوصف، فنها [ما[1]] ومَنْ إذا كانا نكرتين، وأيٌّ في قولك يأيها الرجل، وقول العرب: مررت بهم الجمَّاءَ الغفير، فالغفيرُ وصف لازم، لا يقال مررت بهم الجماءَ دون الغفير[2].

وقد بيّن أبو عثمان المازني ذلك أيضا فقال: «رأيت الصلة إنما تكون جملة، فلما امتنعت أيّ أن يقع بعدها ما يقع بعد الموصول[3] دلّ ذلك على أن الرجل صفة».

قوله فيه: «ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً، لأنها لا تُجَرّ في الكلام»[4].

يعني أنك إذا قلت: يا خباث ويا لكاع ويا فساق، فهي أسماء اختص

---

(١) زيادة من هامش المخطوط.

(٢) سيبويه (بولاق) ١/٢٦٩ – ٢٧٠ «... يأيها الرجل، الرجل وصف لقوله يأيها، ولا يجوز أن يسكت على يأيها. فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم .... وكذلك من وما انما يذكران لحشوهما ولوصفهما .... ومثل ذلك الجماء الغفير، فالغفير وصف لازم وهو توكيد، لأن الجماء الغفير مثل».

(٣) أي من الجملة الفعلية والظرف والجار والمجرور. وكذلك رد الزجاج وابن مالك وغيرهما على الأخفش، وقد أجيب على هذه الردود كلها. انظر السيرافي ٣/ورقة ٤١ والمغني ١/٨٣ والهمع ١/١٧٥ ويرى الكوفيون وابن كيسان أن أصل يأيها الرجل: يا أي هذا الرجل، وأي – عند الكوفيين – منادى غير موصوف، و «هذا» خبر لمبتدأ محذوف، «والرجل» صفة لهذا، وحذف «ذا» – الموصوف – اكتفاء بدلالة الرجل – الصفة – عليه، والتقدير يا أى هو هذا الرجل، وهذه الجملة مستأنفة لبيان الابهام الذى فى أى. أما ابن كيسان فيجعل «ها» المبقاه من «هذا» بعد حذف «ذا» صفة لأى والرجل صفة لـ «ها». انظر الارتشاف ١٠٠٤ والهمع ١/١٧٥ وابن كيسان النحوى ١٥٣ – ١٥٤.

(٣) فى سيبويه (بولاق) ١/٣٢١ و (هارون) ٢/١٩٨: «فى النكرة».
(١١ – عيون سيبويه)

بها المنادى[1] لا تكون فى غير النداء ، ولذلك قال : « لأنها لا تُميَّزُ فى الكلام » . يعني فى غير النداء ، ولو كانت نكرات فى النداء لوجدت فى غيره ، وترك التنوين يقوى ذلك ، لأن كل اسم معرفة شبه بالأصوات غير منون، وينون إذا كان نكرة نحو هذا عَمْرَوَيهِ وعَمْرَوَويه آخر[2] .

قوله (هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه[3]):

« وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى وانما هو بمنزلة المجرور فى غير النداء وذلك يا ابن[4] أخي ويا ابن أبى » .

يعني أنك إذا قلت في هذا الباب على ما شرط : يا ابن أخي ، فالمضاف إليك هو الإبن غير أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى إضافته إليك حتى تجعل الآخرَ كأنه لك . فقولك : يا ابن أخي ونحوه يكون على وجهين : أحدهما أن تنوى إضافة الإبن (٣٤/ب) إليك ، وهو الذى نحا إليه فى هذا الباب.

والثانى . أن تنوى إضافة الأخ إليك ، فإذا نويت ذلك خرج من هذا الباب .

فأما الأول فعلى ما ذكرت لك ، ونظيره قولهم : هذه ثلاثة أثوابك ،

---

(١) بعده فى الأصل : « دون غيرها » ـ خطأ . ويقول سيبويه فى ٢٨/٢ « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى : يا خباث ويالكاع » . وهذا مشكل .

(٢) سيبويه ٣١١/١ « ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الاصوات فيكون معرفة الالم ينون ، وينون اذا كان نكرة ، الا ترى أنهم قالوا هذا عمرويه وعمرويه آخر .

(٣) « قبل المضاف اليه » ليست فى بولاق ٣١٨/١ .

(٤) فى الأصل : « يابن » ، وكذلك فى المواضع التالية .

فالمضاف إلى المخاطب الثلاثة ، وكذلك هذا حَبُّ رمانى ، المضاف إلى ضمير المتكلم الحَبُّ ، لأن الحَبَّ له وليس له الرُّمانُ .

قوله في (باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة)

في بيت مهلهل وهو :

« يا لَبَكْرٍ أنْشِرُوا لِي كُلَيْبا يا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرارُ »[١]

وأما[٢] قوله « يا لبكر أين أين الفرار » فإنما استغاث بهم لهم » .

يعنى أنه حين قال : يا لبكر أنشروا لى كليبا فإنما استغاث بهم لنفسه على معني التهدد والوعيد ، وحين قال : يالبكر أين أين الفرار ؟ فإنما استغاث بهم لهم ، وكأنه قال : يا لبكر انظروا لأنفسكم ، واطلبوا مَفَرّاً ؛ وفيه أيضا معنى التهدد .

قوله فى (باب الندبة) :

« فإن لم تضف إلى نفسك[٣] قلت : وامُثَنَّاه ، وتحذف الأولى[٤] لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً فذهبت كما تذهب في الألف واللام » .

---

(١) البيت من المديد ، للمهلهل بن ابى ربيعة التغلبى ، وهو فى سيبويه ٣١٩/١ والاعلم ٣١٩/١ ، والخصائص ٢٢٩/٣ وابن السيرافى ٤٦٦/١ والخزانة ١٦٢/٢ واللسان (لوم) والشاهد فيه : ادخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بكر) وهو لم يستغث بهم لينصروه ، وانما استغاث بهم لهم على معنى التهديد والوعيد .

(٢) قبله فى سيبويه ٣١٩/١ « فاستغاث بهم لأن ينشروا له كليبا . وهذا منه وعيد وتهدد » .

(٣) الى نفسك ـ مكررة فى الاصل ـ خطأ .

(٤) فى سيبويه (هارون) ٢٢٤/٢ « الاول » ـ والمراد الالف فى كل منهما ، ومعنى لا ينجزم حرفان : لا يلتقى ساكنان .

يعني كما تذهب مع الألف واللام ، وهذا أيضا يدل على أن قوله في لات « ولا تستعمل الا مضمرا فيها[1] » أنه إنما أراد معها .

قوله في (باب ما يكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها):

« ألا ترى أنك تقول يا أبا عَمْرِى[2] ، ومما يدل[3] على أن عَمْرًا هنا[4] بمنزلته لو كان لك[5] أنه لا يجوز لك أن تقول هذا أبو النضرك ، ولا[6] هذه ثلاثة الأثوابِكَ ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخِرَ مضافا إليك كأنه لك » .

يعني أنك اذا قلت : هذا أبو نضر ، ثم أردت إضافة الأب إلى المخاطب لم تصل إلى ذلك حتى تضيف نضرا إليه في اللفظ ، فتقول : هذا أبو نضرك والأب هو المضاف إلى الكاف فى المعنى ، ويعرّف « نضر » بالكاف كتعريفه بها (٣٥/أ) إذا كان هو المضاف إليها . ودلّ على ذلك أنك لا تقول : هذا أبو النضرك فى واحد من الوجهين ، أعنى فى إضافة الأب إلى الكاف فى المعنى ، وفي إضافة نضر إليها فى المعني واللفظ ، وكذلك هذه ثلاثة أثوابك ، وما أشبه ذلك .

---

(١) سيبويه (بولاق) ٢٨/١ و (هارون) ٥٧/١ ، وانظر ص ٥٤ من هذا الكتاب .

(٢) فى الأصل : « يا يا عمرى » .

(٣) فى سيبويه (هارون) ٢٢٥/٢ « يدلك » .

(٤) فى (بولاق) ٣٢٣/١ و (هارون) « ههنا » .

(٥) « لك » ساقطة فى (بولاق) .

(٦) فى الأصل : « ولا ولا » ـ خطأ .

قوله (هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له) :

« وليس بمنادى ينبهه غيره »(١) .

يعنى بقوله « حرف النداء » (أيها) لأنه قد ذكر أن (أيها) لا [تكون في غير النداء](٢) وهو إسم مبهم ، والأسماء حروف جاءت في الكلام لما تحتها من المعنى ، لا بمعنى دخل في غيرها ، (فأيها) مختص به النداء ، فلذلك قال فيه « حرف النداء » ومثله من حروف النداء التي اختص بها ولا تكون لغيره نومان ، وفسق ، وفساق ، وهناه ، ونحوها(٣) .

قوله في (باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء) :

« فإنما اختص الإسم هنا ليُعرَف بما حمل على الكلام الأول »(٤) .

يعنى أنك إذا قلت : إنا ــ معشرَ العرب ــ نفعل كذا ، فقد اختصصت حين قلت : إنّا ، ولكنك أكدت بقولك : معشر العرب ، واختصصت ليُعرفَ المختصُّ بقولك : نفعل كذا وكذا ، وهو المحمول على إنّا ، وكذلك إذا قلت : زيد منطلق ، إنما ذكرت « زيداً » ليعرف بما حمل عليه وهو منطلق ، أي ليعرف بهذه الصفة .

---

(١) سيبويه (بولاق) ١/٣٢٦ و (هارون) ٢/٢٣١ .

(٢) الزيادة من هامش المخطوط ــ يقول سيبويه ١/٣١٧ : « كما اختص النداء بيا أيها الرجل ، ولا يكون هذا في غير النداء » .

(٣) يقول سيبويه : ١/٣١١ لا يقولون في غير النداء جاءتني خباث ونكاع ولا لكع ولافسق . ويقول في نفس الموضع : ومن هذا النحو أسماء اختص بهــا الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو : يانومان ، ويا هنـــاه ، ويافل .

(٤) (بولاق) ١/٣٢٧ و (هارون) ٢/٢٣٤ .

قوله فيه : « ومما جاء وفيه معنى التعجب ، كقولك ياللك فارسا ، قول الأحوص بن شريح[1] الكلابي :

تَمَنَّاني ليقتلني لقيط أعامِرُ لك ابنَ صعصعة بن سَعْد[2]

وإنما دعاهم لهم تعجباً ، لأنه قد تبيّن لك أن المنادى يكون فيه معنى أَفْعِلْ به ، يعني يالك فارسا ».

يعني أنك إذا قلت : « يالك فارساً » فالمنادى محذوف ، كأنك قلت: يا فلان فارسا ، وأدخلت « لك » للتخصيص ، وانتصب فارساً على التمييز ، كأنك قلت : يا فلان أحسن بك فارسا ، وفيه ذلك المعني .

وكذلك قوله في بيت الأحوص « أعامر لك » أراد يا عامر بن صعصعة حسبك بجيرا أو نحوه ، و « عامر » هنا إسم الحي .

وقوله « دعاهم لهم » معناه أن عامراً (٣٥/ب) داخل فيما دخل فيه الأحوص ، فكأنه قال : أدعوكم لكم ، وهو مع ذلك متعجب مما عناه لقيط .

---

(١) في سيبويه (بولاق) ١ / ٣٢٩ شريح بن الأحوص وعند الأعلم : الأحوص أبو شريح ، وفي (هارون) ٢٣٧/٢ الأحوص بن شريح ، ـ بالخاء المعجمة ـ ورواية أبي نصر توافق بعض نسخ سيبويه وشرح شواهد العيني على الاشموني ١٧٦/٣ وهي الأصح . وانظر اللسان (حوص) .

(٢) البيت من الوافر ، ويروى صدره في سيبويه « تمناني ليلقاني » . وهو في الهمع ١٨١/١ والاشموني ١٧٦/٣ .

والشاهد فيه قوله « لك » أي « دعائي لك » والمعنى التعجب ، كما يقال يالك فارسا ، وهذا يبين أن المنادى قد يخص بالنداء على معنى التعجب لا على معنى الدعاء الى أمر .

قوله فيه : « وزعم الخليل — رحمه الله[1] — أن هذا البيت مثل ذلك ، للأخطل[2] :

أيامَ جُمْلٍ خليلا لو يخاف لها صُرْماً لخولط منه العقل والجسد[3]

يعني أن خليلا نصبه كنصب يالك فارسا ، كأنه قال : حسبك بها خليلا أو أكرم بها خليلا .

قوله فيه : « في قول الشاعر :

يا هندُ هندٌ بين خِلْبٍ وكَبِدْ[4]

---

(١) هذه العبارة ساقطة من (بولاق) ٣٢٩/١ .

(٢) ساقطة من (بولاق) أيضا .

(٣) البيت من البسيط ، وهو ليس في ديوان الأخطل ، وهو بهذه النسبة عند سيبويه (هارون) ٢٣٨/٢ وابن السيرافي ٥١١/١ والأعلم ٣٢٩/١ .
والشاهد فيه : نصب (خليلا) بفعل مضمر هو فعل التعجب ، كانه قال : أيام جمل اكرم بها خليلا ، أو ما اكرمها خليلا . و (أيام) منصوب على الظرفية للمعنى المتقدم قبلها في قوله :
وقد اراها وشعب الحي مجتمع وأنت صب بمن علقت معتمد
أي قد أرى هذه الدار في هذا الوقت كذا ، و (الأيام) مضاف الى جمل على رواية الجر ويروى جمل خليلا — برفع جمل — ، مبتدأ والجملة خبر ، ويروى جمل خليل — برفعهما — مبتدأ وخبر ، فتكون أيام مضافة لجملة الكلام .

(٤) البيت من مشطور الرجز ، ولم ينسب لقائل معين ، وهو في سيبويه والأعلم ٣٢٩/١ وابن السيرافي ٥١٩/١ واللسان (خلب) وفيه : الخلب ، بالكسر : حجاب القلب ، وقيل : هي لحيمة رقيقة تصل بين الاضلاع ، وقيل : هو حجاب ما بين القلب والكبد ، حكاه ابن الاعرابي ، وبه فسر قول الشاعر — وذكر البيت . وفي مجمع الأمثال ٧٧/١ قولهم : أنت بين كبدي وخلبي ، يضرب للعزيز الذي يشفق عليه . والشاهد فيه : رفع (هند) الثانية على اضمار مبتدأ وجعلها نكرة موصوفة بما بعدها ، والتقدير : أنت هند مستقرة بين خلب وكبد ، ويجوز أن تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضا مما قبلها كانه قال : هند هذه المذكورة بين خلبي وكبدي مستقرة .

أنه أراد أنت بين خلب وكبد[١] يجعلها[٢] نكرة » .

يعني أنه لما قال : يا هند وجب أن يكني عنها فيقول : أنت بين خلب وكبد ، فترك ذلك ، وكان محالا أن يخاطبها باسمها الظاهر المعروف ، وهو « هند » كما أنه محال أن تقول لمن تخاطبه وأنت تريد أن تخبره عن نفسك : زيد منطلق ، إذا كان اسمك « زيد » وإنما تقول له : أنا منطلق ، فلما كان كذلك أخبرها بعد ـ أن ناداها ـ عن منكورات كاهن في صفتها يُسَمَّيْنَ هنداً ، وكأنه قال : ياهند كل هند في صفتك بين خلب وكبد ، فجعلها نكرة واستدلت أنه لا يعني غيرها ، وقد يجوز أنه لما قال : « ياهند » أقْبَلَ على غيرها فقال : هند هذه بين خلب وكبد ، فجعلها معرفة .

قوله في (باب الترخيم) :

« وأما الاسم العام فنحو قول العجاج :

جَارِيَ لا تستنكري عَذِيرى[٣]

---

(١) ما بعد البيت الى هنا ساقط من (بولاق) .

(٢) في (هارون) ٢/٢٣٩ فجعلها نكرة .

(٣) من الرجز وهو مطلع أرجوزة طويلة في ديوان العجاج ٢٦، وورد البيت في سيبويه والأعلم في موضعين في ١/٣٣٥ شاهدا على حذف (يا) في النداء، و١/٣٣٠ شاهدا على الترخيم، وفي ابن الشجري ٢/٨٨ والمقتضب ٤/٢٦٠ والامثال لأبي عبيد ٦٠ . وابن السيرافي ١/٤٦١ والخزانة ٢/١٣٥ وابن يعيش ٢/١٦ ، ٢٠ واللسان (شقر ، عذر) والشاهد فيه : حذف حرف النداء ضرورة من (جاري) وهو نكرة لا يتعرف الا بحرف النداء ، وانما يطرد حذفه في المعارف ، وكذلك ترخيمه بحذف تاء التأنيث منه . وسيبويه يقصد بالاسم العام هنا ، ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض عليه المبرد ، وانظر اعتراض المبرد على سيبويه ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب ٤/٢٧٠ .

قال أبو نصر : توهم محمد بن يزيد لقوله « الاسم العام » أنه أجاز ترخيمه نكرة فأنكر ذلك عليه، وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه ـ رحمه الله ـ أن هذا الاسم الذى هو نكرة فى غير النداء قد يجوز فى النداء حذف « يا » منه فى الشعر وأن ترخمه إذا نويت به المعرفة .

قوله فى (باب ما يكون فيه الاسم بعد ما يحذف الهاء منه[1] بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام لم تكن فيه هاء قط) :

« يدعون عنترُ والرماح كأنها أشطان بئر فى لبان الأدهم[2] »

جعل اسمه عنترا[3] وقال الأسود بن يَعْفُر تصديقا لهذه اللغة (٣٦ / أ)

ألا ما لهذا الدهر من متعلَّل على الناس مهما شاء بالناس يَفْعَلِ
وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى حَقِّى أمالِ بنَ حَنْظَلِ[4]

---

(١) فى سيبويه (بولاق) ٣٣٢/١ و (هارون) ٢٥٤/٢ ... باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء ...

(٢) البيت من الكامل وهو لعنترة بن شداد العبسى من معلقته التى أولها :
« هل غادر الشعراء من متردم »
وهى فى ديوانه ، والبيت فى سيبويه ٣٣٢/١ وشرح المعلقات السبع للزوزنى ١٩٤ ، وأمالى الشجرى ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، والهمع ١٨٤/١ وشرح القصائد السبع ٣٥٩ والشاهد فيه : ترخيم (عنترة) وبناؤه على الضم تشبيها له بالمفرد المنادى الذى لم يحذف منه شيء وقد حذف قبله حرف النداء لأنه علم لا يحتاج الى تعريفه بحرف النداء .

(٣) فى سيبويه (بولاق) « جعلوا الاسم عنتر ، وجعلوا الراء حرف الاعراب » .
وفى الأصل الذى اعتمد عليه هارون : « جعل الاسم عنترا » .

(٤) من الطويل ، وهما فى ديوانه وفى سيبويه ٣٣٢/١ ونوادر أبى أبى زيد ٤٤٧ ، وابن السيرافى ٤٦٣/١ ـ ٤٦٤ وجاء الثانى منهما فى سيبويه =

وذلك أن الترخيم يجوز في[1] غير النداء ، فلما رخّم جعل الإسم بمنزلة إسم ليست فيه هاء ».

يعني أنك تقول في ترخيم عنترة : يا عَنْـتَرَ أقبِلْ ، فتحذف الهـاء للترخيم وتبقي الراءَ على فتحها ، وتقول أيضاً : يا عَنْـتَرُ ، فتجعـله بمنزلة إسم لم تكن فيه الهاء ، فيجوز للشاعر بعد ذلك أن يجعل هذا المرخم في غير النداء بمنزلة إسم ليست فيه الهاء ، فيقول : هذا غلام عَنْـتَرَ ، كما قال :

أسَعْدَ بنَ مالٍ ألم تعلموا[2] :

وكقول الآخر :

ليسلبني حقي أمال بن حنظل[3]

ايضـــا ٤٣٧/١ والتصريح ١٩٠/٢ – وفي صدر الأول عند ســيبويه وأبي زيـد وابن السيرافي « الا هل ... » وفي عجزه عند أبي زيد (سوى الناس ...) وعند سيبويه وابن السيرافي « عن الناس ... ».

وصدر الثاني في الأصل « وهذه ... » خطأ – وفي عجزه عنـــد أبي زيد وسيبويه (بولاق) « لسلبني نفسي ... » . والشاهد فيه : ترخيم (حنظلة) في غير النداء ضرورة واجراؤه مجرى اسم لم يرخم فلذا جره بالاضافة .

(١) في سيبويه (بولاق) ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ « وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء » .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب وعجزه :

« وذو الرأى مهمـــا يقـــل يصـــدق »

وينسب لطرفه ، وليس في ديوانه ، ويقول سيبويه ٣٣٧/١ « وهو مصنوع على طرفه ، وهو لبعض العباديين » وتابعـــة على ذلك الأعلم ، وهو عند ابن السيرافي ٢٨/٢ لطرفه .

والشاهد فيه : ترخيم (مالك) في غير النداء .

(٣) مر الحديث عنه قبل قليل .

وكما أن الشاعر قد يضطر فيرخم هذا الإسم ونحوه فى غير النداء فيمن قال : يا حارِ ، فيقول : هـذا غلامُ حنظلَ ويترك اللام على فتحتها بعدما حذف الهاء ، نحو قوله :

* وقد وسطت مالـكا وحنظلا [١] *

وكقوله :

* وعمار وآونة أثالا [٢] *

وكقول زهير :

خذوا حظـكم يا آل عكرم واذكروا   أواصرنا والرحم بالغيب تذكر [٣]

---

(١) من الرجز ، ولم ينسبه سيبويه ٣٤٢/١ ، وهو لغيلان بن حريث عند ابن الشجرى ١٢٧/١ . ومجالس تعلب ٢٥٤/١ وابن السيرافى ٩/٢ .

والشاهد فيه انه رخم (حنظلة) وليس بمنادى للضرورة ، وهو يحتمل أن يكون على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره : « أبو حنش يؤرقنا وطلق » .

وهو لابن أحمر وقد ورد فى سيبويه والأعلم ٣٤٣/١ ، وفى ابن السيرافى ٤٨٧/١ والخصائص ٣٧٨/٢ (وعياد) بدل (وعمار) والانصاف ٣٥٤/١ وابن عقيل ٣٧٦/١ والاشمونى ٣٣/٢ واللسان (حنش) والشاهد فيه : ترخيم (أثالة) فى غير النداء ضرورة ، وقد عومل معاملة المنادى على وجهين : الترخيم – وهذا جائز عند سيبويه – ولذلك تركه على لفظه وان كان مرفوعا . ويرى المبرد أن (أثالا) هنا محمول على الضمير المنصوب فى (يؤرقنا) ، وقيل ان (أثالا) اسم رجل وأنه غير مرخم وأنه منصوب بفعل مضمر أى وآونه نتذكر اثالا .

(٣) البيت من الطويل ، وهو فى شرح ديوان زهير ٢١٤ وسيبويه والأعلم ٣٤٣/١ وابن الشجرى ٢٢٦/١ والخزانة ٣٢٩/٢ وأسرار العربية ٢٣٩ والانصاف ٣٤٧/١ وابن يعيش ٢٠/٢ والهمع ١٨١/١ وابن السيرافى ٤٦٢/١ .

والشاهد فيه انه رخم (عكرمة) وهو غير منادى ، وتركه على لفظـه ، ويجوز أن تقدر فتحته فتحة اعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف باعتبار القبيلة .

وقوله « وذلك لأن الترخيم يجوز في غير النداء » إنما يريد في الشعر لأنه قد بين ذلك في غير هذا الموضع[1] .

قوله في (باب ما إذا[2] حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء) :

« واعلم أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء لا يحذف منها أكثر[3] » يعني أكثر من التنوين والاعراب[4] .

قوله في (باب ما يحرك[5] فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان) :

« وكذلك تقول يا أسحارُّ[6] ، فعلتَ بهذه الراء ما كنتَ فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبتت[7] الراءان ولم يكن الآخر حرف الاعراب[8] فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم مُدَّ ما كان بعد الدال الساكنة » .

---

(١) عقد سيبويه لذلك باباً خاصاً ترجمته « هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً » ٣٤٢/١ .

(٢) في سيبويه (هارون) ٢٤٩/٢ (... باب إذا حذفت منه ...) .

(٣) في (بولاق) ٣٣٤/١ و (هارون) ٢٥١/٢ « واعلم أن الاسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر » .

(٤) علل سيبويه لذلك فقال : « لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا عليه حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول » .

(٥) في (بولاق) ٣٤٠/١ و (هارون) ٢٦٣/٢ (... باب يحرك فيه ...) .

(٦) في (بولاق) ٣٤١/١ و (هارون) ٢٦٥/٢ « يا أسحار أقبل » .

(٧) في (هارون) « لو ثبت » .

(٨) في (بولاق) « ولم تكن الآخرة حرف الاعراب » .

يعني أن أسحاراً لو كان مبنيا غير معرب لوجب[١] أن يسكن آخره للبناء، ثم (٣٦/ب) تحركه - لئلا ينجزم حرفان[١] - بحركة تكون من الألف وهي الفتحة وكنت تقول: هذا أسحارّ، كما تقول: امْدُدْ في لغة أهل الحجاز فإذا أدغمت على لغة بني تميم قلبت حركة الدال الأول على الميم، وحذفت ألف الوصل فالتقت الدالان ساكنتين، ثم أدغمت الأولى في الآخرة، وحركت الآخرة بحركة الميم[٢] لقربها منها، فقلت: مُدّ كما ترى.

قوله في (باب النفي[٣]):

«والدليل على أن لا رجل في موضع إسم مبتدأ[٤] في لغة بني تميم[٥] قول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك».

يعني أن بني تميم لا يظهرون الخبر مرفوعا، لا يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك، وإنما يقولون: لا رجل فيها، أو لا رجل عندك، ونحو هذا، فقول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك دليل على أن موضع لا رجل في لغة بني تميم الرفع.

قوله في (باب ما جرى على موضع النفي):

---

(١) أى لئلا يلتقى ساكنان.

(٢) فى الأصل بحركة الجيم - خطأ.

(٣) فى سيبويه (بولاق) ١/٣٤٥ و (هارون) ٢/٢٧٤ «... باب النفي بلا».

(٤) بعده فى (بولاق) و (هارون) ٢/٢٧٥ «وما من رجل فى موضع اسم مبتدأ».

(٥) فى (بولاق) فى لغة تميم.

« وأما قول جرير[1] :

[يا صاحبيَّ دنا الرواحُ فسيرا] لا كالعشية زائراً ومزورا[2]

فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا ، فكاليوم كقولك في اليوم لأن الكاف ليست باسم ، وفيه معنى التعجب ، كما قال تاللهِ رجلاً ، وسبحان الله رجلا ، إنما أراد : تالله ما رأيت رجلا » .

قال أبو نصر : تقديره لا أرى زائرا كزائر أراه اليوم زائرا ، فانتصب الزائر الآخر بكالعشية ، كما انتصب «رجلا» بأفضلهم في قولك : هو أفضلهم رجلا .

فإن قيل : لم لا يكون التقدير لا زائرا كالعشية زائرا ؟

قيل : إنه محال أن يحمل الزائر على العشية وهو غيرها ، ومحال أيضا أن يقال : لا زائرَ كالعشية كما يقال : لا زائرَ كزيد ، لما ذكرت لك ، ويحسن لا أرى كالعشية رجلا كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، وقد تقول : لا عشية كالعشية ، ولا رجل كزيد ، ثم تقول (٣٧ / أ) إن شئت عشيةٌ[3] بالرفع على موضع لا عشية ، وإن شئت نصبت على لا ، وإن شئت

---

(١) فى (بولاق) ٣٥٣/١ « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » .

(٢) البيت من الكامل ، وهو فى ديوان جرير ٢٩٠ وسيبويه والأعلم ٣٥٣/١ والمقتضب ١٥٢/٣ والخزانة ٩٥/٤ ومجالس ثعلب ٢٦٦/١ وابن السيرافى ٥٥٦/١ وابن يعيش ١١٤/٢ .والشاهد فيه نصب (زائرا) و (مزورا) باضمار فعل تقديره : لا أرى كالعشية زائرا ومزورا ، والأصل : لا أرى زائـرا ومزورا كزائر العشـية ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ، أى رجلا كرجل أراه اليوم .

(٣) أى وان شئت قلت : لا عشية كالعشية عشية .

كان النصب على كالعشية فيكون تمييزا، وكذلك تقول ـ إن شئت ـ لا رجل كزيد رجلٌ ورجلا ، على ما ذكرت لك . وقوله «فكاليوم كقولك في اليوم لأن الكاف ليست باسم» يريد أن الذى عمل فيه « رأيت » مضمر . كأنك قلت : ما رأيت رجلا كاليوم ، ولكنه أضمره للاستغناء بالتفسير ، وليست الكاف مفعولة برأيت ، لأنها ليست باسم ، وإنما هى بمنزلة «فى» وكذلك لا أرى زائراً ومزورا كالعشية زائرا ومزورا هو تمثيل ولايتكلم به لما ذكرت لك من الاستغناء بما يفسره ، وقوله « تالله رجلا » وسبحان الله رجلا إنما أراد تالله ما رأيت رجلا » ، والمعنى تالله ما رأيت مثله رجلا ، فحذف وانتصب الرجل بمثله ، وكذلك سبحان الله رجلا يجرى مجرى تالله رجلا فيا ذكرت لك .

قوله فى (باب ما إذا لحقته لا لم تغيّره عن حاله التى كان عليها قبل أن تلحق) :

« وذلك قولهم لا سَوَاء ، وإنما دخلت هنا[1] لأنها عاقبت ما ارتَفَعَتْ عليه[2] ألا ترى أنك لا تقول هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز لاهَا اللهِ حين عاقبت ولم يجز ذكرُ الواو » .

يعنى أن العرب تقول : هذان سواء ، فإن نفيتَ كانت « لا » عوضا من المبتدأ فتقول : لا سواء ، كما تقول : لا والله ، فإذا قلت : لا ها الله لم تدخل الواو .

---

(١) فى (بولاق) ٣٥٧/١ « وانما دخلت لا ههنا » .

(٢) فى (بولاق) ٣٥٧/١ « ما ارتفعت عليه سواء » .

قوله فيه: « قال الشاعر »[1] :

حنت قلوصي حينَ لا حينَ محَنّ[2]

وأما قول جرير :

ما بالُ جَهلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ[3]

فإنما هو حينَ حينٍ ، و « لا » بمنزلة « ما » إذا أُلغيتْ » .

يعني أنك إذا قلت : جئت بلا شيء ، وما أنت إلا كَلَا شيء ، لم يجز غير الجر ، ولم تفصل « لا » بين الجار والمجرور ، وكذلك إذا قلت : إنك ولا شيئا سواء لم يجز في « شيء » إلا أن يكون منصوبا منونا شريكا لاسم إنّ . فأما حين لا حينَ محنٌ ، فإن شئت خفضت ، ولا تحُلْ « لا » بين الخافض (٣٧/ب) والمخفوض ، وإن شئت نصبت بلا ، وتحذف الخبر ، كأنه قال : حين لا حين محن لها ، ونحوه ، وإن شئت جعلتها التي كليس ، وتضمر الخبر أيضا .

---

(١) بعده في (هارون) ٣٠٤/٢ وهو العجاج .

(٢) لم يرد هذا الشطر في ديوان العجاج ، ويقول البغدادي ٤٧/٤ وهذا البيت من أبيات سيبويه (الخمسين) التي لا يعرف قائلتها ولا تتمة لها . وقد ورد في (بولاق) ٣٥٨/١ بدون نسبة وكذلك عند ابن الشجري ٢٣٩/١ .

والشاهد نصب (حين) الثانية بلا التبرئة واضافة (حين) الاولى الى الجملة وخبر (لا) محذوف تقديره « لها » ولو جـر (حين) على الغـاء (لا) جاز .

(٣) البيت من البسيط وهو في ديوان جرير ٥٨٦ وسيبويه والأعلم ٣٥٨/١ وابن الشجري ٢٣٩/١ وابن السيرافي ١٣٠/٢ والخزانة ٤٧/٤ والهمع ١٩٧/١ .

والشاهد فيه اضافة (حين) الى (حين) واعتبـار (لا) زائدة لفظا ومعنى ، وقال الأعلم : « ويجوز أن يكون المعنى : ما بال جهلك بعـد الحلم والدين حين لا حين جهل ولا صبا . فيكون (لا) لغوا في اللفظ دون المعنى » .

فأما بيت جرير فلا يجوز فيه غـيرُ الجر ، لأن المعنى وقد علاك مشيب حين حين للشيب ، أي وقد علاك مشيب في وقته ؛ يعني عندالكبر والهرم ، و « لا » زائدة.

قوله في (باب لا يكون وليس . . .)

« وأما أتاني القوم سِوَاكَ فزعم الخليل ـ رحمه الله[1] ـ أن هذا كقولك أتاني القوم مكانك[2] ، إلا أنّ في سِوَاكَ معنى الاستثناء » .

يعني أن « سواك » ظرف فيـه معنى الاستثناء ، و « مكانك » ظرف لامعنى للاستثناء فيه ، وإنما كان في سواك معنى الاستثناء لأنهـا في معنى « غير » التي فيها معني الاستثناء .

قوله في (باب استعمالهم إيّا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا) :

« قد جُرِّبْتَ فـكُنْتَ كُنْتَ ، إذا كررتها توكيدا ؛ وإن شئت جعلت كُنْتَ صفة لأنك تقول[3] : قد جُرِّبْتَ فـكنتَ ؛ ثم تسكتُ » :

يعني أن التاء المتصلة بالفعل الآخر هي صفة الأولى ولتكريرك الفعل معها اتصلت به ، ولولا ذلك لقلت : فـكنت أنت .

قوله في (باب إضمار المفعولين اللذين تعدّى إليهما فعل الفاعل) :

« وأما قول النحويين أعطاهوك[4] ، وأعطاهوني فإنما هـو شيء قاسوه

---

(١) ساقطة من (بولاق) ٣٧٧/١ .

(٢) بعده في (بلاق) و (هارون) ٣٥٠/٢ « وما أتاني أحد مكانك » .

(٣) في (بولاق) ٣٨٢/١ و (هارون) ٣٦٠/٢ « لأنك قد تقول » .

(٤) في (بولاق) ٣٨٤/١ و (هارون) ٣٦٤/٢ « قد أعطاهوك » .

ولم تتكلم[1] به العرب ، فوضعوا[2] الحروف غير موضعها ، وكان قياس ذا[3] لو تُكلِّمَ به هيّنا[4] ، ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجلُ إذا منحته نفسه . منحتنيني[5] ، ألا ترى أن القياس قد قَبُحَ إذا وضعت « نى » في غير موضعه[6] » .

يعني أن المفعول إذا كان مضمرا متصلا وكان الفعل المتعدى إليه لفاعل هو هو ، فإن العرب تجعل مكانه « النفس » استغناء بها عن الضمير فيقولون : ضرب زيد نفسه ، ولا يقولون : ضربه زيدٌ ، ولا ضرب زيد إياه ، ويقولون : قتلت نفسي ، ولا يقولون : قتلتني ، ولا قتلت إياي[7] ، وكذلك إذا تعدى الفعل إلى مفعولين يكون الثاني هو الأول ، فإنهم يستغنون أيضا بالنفس عن الضمير الثاني ، يقولون : (٣٨ / أ) منحتني نفسي ، ولا يقولون : منحتنيني

---

(١) في (هارون) « لم تكلم » .

(٢) في (هارون) « ووضعوا » .

(٣) في (بولاق) « وقياس هذا » — و (هارون) « وكان قياس هذا » .

(٤) في (هارون) « كان هينا » .

(٥) في (بولاق) « قد منحتنيني » .

(٦) في (بولاق) و (هارون) « في غير موضعها .

(٧) يستثنى من ذلك إفعال القلوب ، ورأى الحلمية ، وقد يجرى مجراهـــا رأى البصرية حملا على رأى القلبية ، وكذا « عدم وفقد » حملا على « وجد » لانهما ضداه في أصل الوضع ، « وهب » بمعنى احسب ، فهذه الافعال يجوزان يكون فاعلها ومفعولهما ضميرين متصلين لشيء واحد سواء أكان الضميران متحدى المعنى نحو علمتنى قائما أم كان احدهما بعض الآخر نحو رأيتنا مع رسول الله ﷺ . وانما لم يجز في غير هذه الافعال ذلك لان أصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متأثرا منه ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر ، فان اتحدا معنى كره اتفاقهمـــا لفظا ، وجاز ذلك في افعال القلوب لان مفعولها ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون الجملة التي صار طرفاها مفعولين . فاذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند التحقيق علمت قيام زيد ، انظر الرضي ٢٦٥/٢ — ٢٦٦ .

ولا محتني إياى[1] .

قوله فى (باب أىّ) :

« ولو جعلوا أيًّا فى الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خُلَقاء إن كان بمنزلته[2] معرفة ألاّ ينون » .

يعني أنك إذا قلت : جئت قبلك ، ثم قلت : جئت قبلُ ، وأنت تريد أن تجعله معرفة بمنزلته مضافا ، بنيته على الضم بغير تنوين فكذلك لو جعلوا « أيًّا » فى الانفراد بمنزلته مضافا لكان معرفة ومبنيا غير منون مثل قبلُ وبعدُ[3]

قوله[4] فى (باب مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة) :

« وسلبين وجه هذه الواو والياء فى غير هذا الموضع - إن شاء[5] » -.

يعني أن حروف اللين فى قول المستفهم مَنُو[6] ومَنِي ومَنا حروف جاءت علامات للواحد وللاعراب ، كما أن الهاءَ فى مَنَهْ علامة للتأنيث ، وكما أن التاء فى مَناتَ علامة للتأنيث والجمع ، والياء والواو فى مَنُونَ ومَنِينَ علامتان للجمع والاعراب .

---

(١) « فاذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت إعطاهاه جاز ، وهو عربى ، ولا عليك بأيهما بدأت ، من قبل أنهما كلاهما غائب . وهذا ايضا ليس بالكثير فى كلامهم ، والاكثر فى كلامهم أعطاه اياه » سيبويه ٣٨٤/١ .

(٢) فى (بولاق) ٣٩٨/١ و (هارون) ٤٠٢/٢ « ان كان بمنزلة الذى معرفة » .

(٣) لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين فى المعرفة ، ويدخله فى النكرة .

(٤) الكلام من هنا الى قوله « علج وعربانج » فى نهاية الفصل يوجد فى الاصل فى ورقة (٦٤ ب) بعد الحديث عن (لدن) وقبل الحديث عن (أو) ، وقد نقلت هذا الفصل الى هنا ليسير الكلام وفق ترتيب كتاب سيبويه ، وابقيت ترقيم الاصل على ما هو عليه .

(٥) « ان شاء الله » ساقطة فى (بولاق) ٤٠١/١ .

(٦) فى الاصل « منوا » .

قال أبو نصر : والترجمة التي في هذا الباب[1] هي توكيد ، والباب واحد ، وكأنه قال : فهذا الباب الذي تلحقه الزيادة في الاستفهام ، ألا ترى قوله « فمما [2] زادوا به الهاءَ بَيَاناً قولهم : اضْرِبْهْ . وقالوا في الياء في الوقف : سَعْدِجّ يريدون سَعْدِيّ . فإنما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحوٍ من هذا الذي ذكرت لك » يقول : إن حروف اللين خفية فيطلبون إيضاحها بإنْ ، ويقولون : في الرفع أزيدٌ إنيهْ في الرفع ، وأزيدًا إنيهْ في النصب ، وأزيدٍ إنيهْ في الخفض ، وأعُمَرُ إنيهْ ، وأعُمَرَ إنيهْ ، وأحذام إنيهْ ، كما يطلبون إيضاح الهاء التي في الخفاء كالياء بالحركة في قولهم في الوقف : اضْرِبُهْ ، وكما يطلبون إيضاح الياء بالجيم في في الوقف في نحو عليّ وعَرَبَانِيّ فيقولون : عَلِجّ وعَرَبَانِجّ .

قوله في (باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء) حين ذكر « لن » فقال : « وأما [3] الخليل — رحمه الله [4] — فزعم أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : وَيْلُمِّهِ [5] ، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ » .

يعني أنك تحذف همزة « أنْ » والألف من « لا » وتضم النون إلى اللام ، وكذلك تحذف الهمزة من « يومئذ » ، « وغداة إذٍ » في لفظك فتقول : يَوْمَذٍ ، وغداة ذٍ كما ترى ، قال حميد بن ثور :

فلم أرَ محزونا له مثل صوتها ولاعربيا شاقه صوتُ أعجما

---

(١) يشير بهذا الى الترجمة التى بين تحتها زيادة حروف المد والهاء فى الاستفهام عن النكرة ، وهى (هذا باب ما تلحقه الزيادة فى الاستفهام) (بولاق) ٤٠٦/١ وقد جاءت فى سيبويه خامسة اربع تراجم قبلها وكلها تتعلق بالعنوان الرئيسي للباب (باب من اذا كنت مستفهما عن نكرة) .

(٢) فى (بولاق) ٤٠٧/١ و (هارون) ٤٢٢/٢ « ومما » .

(٣) فى (بولاق) ٤٠٧/١ و (هارون) ٥/٣ « فاما الخليل » .

(٤) « رحمه الله » ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٥) بعده فى (بولاق) « يريدون وى لأمه » .

كمثلي غداة ذ ولكن صوتها ... له عولة لو يفقه العودُ أرزما[١]

قوله في (باب الحروف التي تضمر فيها أن) :

« واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار[٢] ، وذلك ما كان ليفعل فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيدا ، وكأنك إذا مثّلتَ قلت : ما كان زيد لأنْ يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل ، فهذا بمنزلته ، ودخل فيه معنى نفي كان سَيَفْعَلُ ، فإذا قلت[٣] هذا ، قلت : ما كان [ليفعل ، كما كان لن يفعل نفيا][٤] لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ بأنْ ، كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم[٥] ، فلم يذكر[٦] إلا أحد الحرفين حيث[٧] كان نفيا لما معه حرف - يعني يفعل والحرف الذي معه السين[٨] - ولم يعمل فيه شيء لمضارعته الأسماء[٩] ، فكأنه قد ذكر أنْ . كما أنه إذا قال : سقياً له فكأنه قال : سقاه الله » .

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما في ديوان حميد بن ثور ٢٧ ، وصدر البيت الثاني في الديوان « كمثلي اذا غنت » وعجزه « لويفهم » والمخصص ١٦/١٤ والرواية فيه « مثل صوته ، ولكن صوته » في صدري البيتين و « غداتئذ » في صدر الثاني ، ولا شاهد فيهما على رواية الديوان ولا على رواية المخصص ، والعولة : حرارة وجد الحزين والمحب من غير نداء ولا بكاء ، وأرزم : حن .

والشاهد فيه على رواية ابي نصر حذف همزة اذ في اللفظ مع « اليوم والحين والغداة » بعد حذف الجملة المضاف اليها ، وتعويض التنوين عنها وذلك لكثرته في كلامهم .

(٢) في (بولاق) ٤٠٨/١ « فيها الاظهار » .

(٣) في (بولاق) « فاذا قال » .

(٤) الزيادة من هامش المخطوط .

(٥) بعدها في (بولاق) و (هارون) ٧/٣ « في قولك : آلله لتفعلن »

(٦) في (بولاق) « فلم يذكروا » .

(٧) في (بولاق) و (هارون) « اذ كان » .

(٨) وردت هذه العبارة في بعض نسخ كتاب سيبويه هكذا ، وقد أشار هارون الى ذلك ونبه الى أنها من التعليقات على الكتاب ، ولهذا وضعها في الهامش انظر (هارون) ٨/٣ .

(٩) في (هارون) ٨/٣ فقط « ليضارعه » .

يعنى أنك إذا قلت : جئتك لتفعل [وماجئت لتفعل[1]] فقد يضمرون «أن» ويظهرونها ، وكذلك (٣٨/ب) ماكان نحوه[2] من الأفعال إلا « كان » وحدها ، فإنهم إذا قالوا : ما كان زيدٌ ليفعل فإنهم يضمرون «أن» ولايظهرونها ، لأنه نفى لكان سيفعل ، ولايقال : جاء سيفعل ، ولاذهب سيفعل ، ولاتدخل السين ، إلا مع « كان » وحدها ، فكان ينبغى حين قال : كان سيفعل أن يقول : ما كان لسيفعل ، ولأنْ سيفعل كما تقول : ماجئت لأفعل ، ولأنْ أفعل ، ولكن الحرف الذى هو سبب المضارعة ـ أعنى السين ـ يمنع أن يعمل فى الفعل الذى هو فيه شيءٌ ، ألا ترى أنك لاتقول : لن سأفعل ، ولا لم سأفعلْ ، فلما كان ذلك محالاً حذفوا السين ليصلوا إلى إعمال أحد الحرفين أعنى أنْ أو اللام التى تعمل أن معها مضمرة ، وعوضوا منها[3] إحداهما ، وكانت اللام أولى بذلك لأنها سبب الإضافة ، ولم يجز أن يعوضوا منها الحرفين معاً ـ أعنى اللام وأنْ ـ ، كما لم يعوضوا من حرف القسم إلا حرفاً واحداً وذلك أنهم يقولون : لا والله لاأفعل ، فإذا عوضوا من الواو قالوا : لاها الله لاأفعل ، ولا يعوضون منها حرفين أعنى « ها » والواو التى هى عوض من الباء .

وكذلك يقولون فى الاستفهام آلله فيجعلون ألف الاستفهام عوضا من الواو أيضا ، ولايجوز ثبات المعوض منه مع المعوض[4] .

---

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) فى الأصل : « ما كان مثله » ـ والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) فى الأصل : منهما ـ خطأ .

(٤) أصل حروف القسم هو الباء ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن ، واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو بالله هل قام زيد ، أى أسألك بالله مستحلفا . والواو فى =

قوله فى (باب الفاء) :

« ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك ، وما أشبهه بمنزلة الاسم فى النيَّة حتى كأنهم قالوا لم يكن إتيان[1] ، إنشادُ بعض العرب قول[2] الفرزدق :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعبٍ إلا ببين غُرابُها[3]

ومثله قول الفرزدق[4] :

ومازرت سلمى أن تكون حبيبةً إلىّ ولادينٍ بها أنا طَالِبُهْ[5]

جره لأنه[6] كأنه قال : لأنْ .

= القسم عوض عن الباء ، فاذا عوضت عن الواو «ها» التنبيه أو همزة الاستفهام فقلت : ها الله أو آلله لا يجوز لك أن تجمع بين واحدة منهما وبين الواو حتى لا يكون الحرفان عوض عن الأصل وهو الباء . واذا استعملت « ها » التنبيه أو همزة الاستفهام فى القسم فهل المقسم به مجرور بهما أو بالمعوض عنه ؟ يقول ابن مالك فى التسهيل ١٥١«وليس الجر فى التعويض بالمعوض،خلافا للأخفش ومن وافقه » وعلى رأى الأخفش ومن وافقه يعتبران من حروف الجر . انظر المغنى ١١٢/١ والهمع ٣٨/٢ — ٣٩ والصبان ٢٠٥/٢ .

(١) فى (بولاق) ٤١٨/١ و (هارون) ٢٩/٣ « لم يك اتيان » .

(٢) فى الأصل : قال ــ خطأ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد نسبه سيبويه هنا للفرزدق ، ونسبه فى ٨٣/١ ، ١٥٤ للأخوص الرياحى . وهو للأخوص أيضا فى البيان للجاحظ ٢٦١/٢ والانصاف ١٩٣/١ والخزانة ١٥٨/٤ — ١٦٥ وابن السيرافى ٧٤/١ وهو فى ديوان الفرزدق ٢٣ والخصائص ٣٥٤/٢ والرضي ٢٤٨/١ والمغنى ٥٣١/٢ وابن يعيش ٥٢/٢ والشاهد فيه هنا جر (ناعب) عطفا على (مصلحين) على تقدير الباء الزائدة فى خبر ليس .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « ومثله قوله الفرزدق أيضا » .

(٥) من الطويل وهو فى ديوان الفرزدق ٩٣/١ وسيبويه والأعلم ٤١٨/١ ومعانى الفراء ٢٩٩/٢ . وابن السيرافى ١٠٣/٢ والانصاف ٣٩٥/١ والمغنى ٥٨١/٢ والهمع ٨١/٢ .

والشاهد فيه جر (ولادين) عطفا على المصدر المؤول (أن تكون) على تقدير اللام أى لأن تكون .

(٦) فى (بولاق) و (هارون) « جره لأنه صار كانه قال : لأن » .

ومثله قول زهير :

بدا لى أنى لست مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا [(١)]

لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تُغَيِّرُ المعنى ، وكانت مما يلزم الأولَ نَوْوهَا في الحرف الآخر ، حتى كأنهم ، قد تكلموا بها في الأول ، وكذلك صار لم (٣٩/أ) آتك بمنزلة لفظهم لم يكن إتيان ، لأن المعنى واحد » .

يعنى أن قول العرب : لم آتك فتحدثنى ، معناه لم يكن إتيان فيكونَ حديث ، فانتصب « يكون » بإضمار « أن » كأنه قال فى التمثيل — وإن كان لا يتكلم به — لم يكن إتيان فأنْ يكونَ حديث ، وكذلك لم آتك فتحدثَنى ، تمثيله لم آتك فأنْ تحدثَنى ، فأضمروا « أنْ » ولم يستعملوها مظهرة ، وهذا فى الكلام جائز .

فأما الأبيات التى استشهد [بها [(٢)]] فلا يجوز ما ذكره فيها إلا فى الشعر ، وقد أوضح ذلك فى غير هذا الموضع[(٣)] ، وذلك أنه إذا قال : « ومازرت سلمى أن تكون حبيبة إلىّ » . فمعناه لأن تكون حبيبة ، وإظهار اللام جائز ، فإذا حذفها وصل الفعل إلى أنْ ، وكان موضعه النصب ، ووجب أن يكون المعطوف عليه منصوبا ، فتقول فى التقدير : ومازرت سلمى أن تكون حبيبة إلىّ ولا أن أطلب دَيْنًا بها .

---

(١) سبق الحديث عنه فى ص ١٤٩ من هذا الكتاب .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) انظر سيبويه ١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ .

وليس يجوز إظهار «أنْ» فى قولك : لم آتك فتحدثنى فيقبح حذفها، كما يعرض فى قولك : أردت أن تقوم ، فكذلك إذا جاز لك إظهار الجار لم يجز حذفه وإجراء المعطوف عليه فى غير الشعر .

قوله فى (باب أوْ) :

« (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا [1]) » ،

معناه - والله أعلم - إلا وهو يُوحِي أو يُرْسِلُ [فحمل أو يرسلُ] [2] على هذا المعنى ، والنصب على إلا أنْ يُوحِىَ أو يُرْسِلَ .

قوله [3] فى (باب أو) :

« وسألت الخليل - رحمه الله [4] - عن قول الأعشى :

إن تركبُوا فركوبُ الخيل عادتُنَا أو تنزلون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ [5]

(١) (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥٠/٣ ، والآية من سورة الشورى ٥١ وهى بتمامها (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء انه على حكيم) .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) الكلام من هنا الى قوله « وخالف المعنى » فى نهاية الفصل يوجد فى فى الأصل فى ورقة (٦٤ ب) و (٦٥ أ) بعد الكلام على (باب من اذا كنت مستفهما عن نكرة) وقبل (باب ما بنت العرب من الاسماء والصفات) وقد نقلت هذا الفصل الى مكانه الطبيعى حسب ترتيب كتاب سيبويه وأبقيت على ترقيم صفحات الأصل اشارة الى مكانه الأصلى .

(٤) « رحمه الله » ساقطة من (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥٠/٣

(٥) البيت من البسيط وهو فى ديوان الأعشي ٦٣ وسيبويه والأعلم ٤٢٩/١ وأمالى ابن الشجرى ٣٠/٢ والمغنى ٧٧٣/٢ والخزانة ٥٥٢/٨ والهمع ٦٠/٢ .

والشاهد فيه « تنزلون » بالرفع عطفا على معنى ان تركبوا - عطف توهم - لأن معناه : أتركبون ... أو تنزلون ... وهذا مذهب الخليل ، أما يونس فقد رفعه على الاستئناف والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون ، وقد استسهل سيبويه مذهب يونس ، وجعل رأى الخليل بعيدا ، ويقول الأعلم : « وهذا أسهل فى اللفظ ،

فقال الـكلام ههنا على قوله[1] يـكون كذا أو يكون كذا ، لمّا كان موضعهـا لو قال فيه : أتركبون ، لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة [2] :

ولاسابق شيئا إذا كان [3] جائيا » .

هذا منتهى قول الخليل ، ثم أبْعَدَهُ سيبويه فقال : « والإشراك على هذا التوهم بعيد كبُعْدِ « ولاسابق شَيْئًا [4] » ألا ترى أنه لو كان هذا [5] لـكان فى الفاء والواو ، وإنما تُوُهِّمَ هذا فيما خالف معناه التمثيل » .

يعنى وإنما تُوُهِّمَ أن يكون الفعل الأول بمعنى الإسم ، وينتصب الثانى بإضمار أنْ ، أو يـكون الجزاء بمعنى الاستفهام ، ويرفع المعطوف فى قولك أو تنزلون ، فيما خالف معناه التمثيل ، وهذا لايـكون فى الجزاء ، فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول: هو يأتينا ويحدثنـا فينصب « ويُحدِّثنَـا »

=

والأول أصح فى المعنى والنظم » . أما الرمانى فقد ضعف قول سيبويه وحسن تأويل الخليل وجعل بيت الأعشى « يجرى مجرى (وحورا عينا) فى قراءة أبى، بالحمل على دلالة الكلام الأول ، لأن قوله (يطوف عليهم ولدان مخلدون) بمنزلة يعطون ذلك وحورا عينا ... » . انظر الرمانى النحوى ٢٨٦ : وللسيرافى رأى آخر يقول عنه « وهو عندى أسهل من هذين القولين ، وهو أن نقدر فى موضع « ان تركبوا » اذا تركبون ، لأن ان واذا يجازى بهما ، وهما مقاربان فى معنى ما يريده المتكلم، وان كان بعد ان مجزوم وبعد اذا مرفوع ، فاذا قدرنا اذا تركبون وهو فى معنى ان تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه فى التقدير » السيرافى ٣/ورقة ٢٢٠ .

(١) فى (بولاق) و (هارون) « على قولك » .

(٢) فى (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥١/٣ « صار بمنزلة قولك » ..

(٣) « اذا كان جائيا » ساقطة من (بولاق) و (هـارون) ، وهـذا عجز بيت تقدم الحديث عنه فى ص ١٤٩ من هذا الكتاب .

(٤) يعنى بعد عطف أو تنزلون على توهم أتركبون كبعد عطف سابق على توهم بمدرك ما مضي . من تعليق السيرافى على الكتاب .

(٥) فى الأصل « اللوكان هذا » وفى (بولاق) و (هارون) « أنه لو كان هذا كهذا » .

على توهم هو يكون منه إتيان وحديث ، وهذا تمثيل لايخالف المعنى ، وهذا لايلصبه أحدٌ[1] . وكذلك إذا مثلت فقلت : إن يكن منكم ركوب فركوب الخيل عادتنا ، ليس يخالف المعنى ، وأنت إذا قلت : لاتأته فيشتمَك ، كان تمثيله لا يكن منك إتيان فشتيمة ، وخالف المعنى .

قوله فى (باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب فى إنَّ وكأنَّ وأشباههما) :

« فمن ذلك قولك : أتذكر[2] إذ مَنْ يأتينا نأتيه ، وما مَنْ يأتينا نأتيه ، ومامَنْ يأتينا فنحن نأتيه[3] ، وإنما كرهوا الجزاءَ ههنا لأنه ليس من مواضعه ، ألا ترى أنه لايحسن أن تقول أتذكر إذْ إنْ تأتنا نأتك » .

قال أبو نصر : إذْ توُصل بالفعل والفاعل ، والمبتدأ وخبره ، وهى بمعنى حين ، وحين تضاف إلى الأسماء فتجرها ، فلما كانت إذْ فى معناها كان موضع ما بعدها الجر ، كما أنك إذا قلت : جئتك حين زيدٌ منطلق فمعناه حين انطلاق زيد ، فوضع الجملة الجر ، وأنت لاتقول : جئتك يوم إنْ تأتنى آتك ، لأن « إن » حرف ، والحروف لاتدخل عليها العوامل ، ولا تعلق حروف [٣٩ / ب] الجر أيضاً ، فكذلك لاتدخل « إذْ » على إن تأتنى آتك .

---

(١) دفع الرمانى ذلك بان للخليل « ان ينفصل من هذا بما فيه من مناقضة الأصول التى انعقدت بان اضمار أن فى الواو ، وانها تكون فى غير الواجب ، وليس كذلك بيت الأعشي » . الرمانى النحوى ٢٨٦ .

(٢) فى الأصل « اتذكرون » واثبت مافى (بولاق) ٤٠٤/١ و (هارون) ٧٥/٣ .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) « وأما من ياتينا فنحن ناتيه » .

فإذا قلت: أتذكر إذْ مَنْ يكرُمنا نكرِمْه صارت « مَنْ » بمنزلة الذي فجاز دخول الجار عليه، ولا تدخل على أسماء الجزاء، لأنهم استغنوا بها عن إنْ، كما أن حروف الاستفهام - غير الألف - فروع استغنى بهن عن الألف، والأصل الألف. فأمّا « ما » النافية فإنها بمنزلة الفعل — أعنى ليس — ، فكما لا يدخل الفعل على « إنْ » دون أن تشغله بالفاعل أو بضميره فكذلك لا تدخل عليه « ما ».

قوله فى (باب آخر من أنَّ):

« وسألت الخليل - رحمه الله [1] - عن قوله - تبارك وتعالى [2] - (وأَنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ [3]) فقال إنما هو على حذف اللام ».

قال أبو نصر: التقدير - والله أعلم - فاتقونى [4] لأن هذه أمتكم أمة

---

(١) ساقطة من (بولاق) ١/٤٦٤ و (هارون) ٣/١٢٦ .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « جل ذكره » .

(٣) فى الأصل : « فاعبدون » وهى توافق بعض نسخ الكتاب التى أشار اليها هارون فى هامش ٤ — ٣/١٢٦ وهذه الآية هى (ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الانبياء ٩٢ وهى بكسر همزة ان غير مسبوقة بالواو ، وهذه لاخلاف فى قراءتها بكسر الهمزة ، وليس هى المرادة ، بل المراد ما أثبت فى النص بفتح همزة أن مسبوقة بالواو ، وهى الآية ٥٢ من سورة المؤمنين وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو ، وقرأ ابن عامر وحده « وان بالفتح وتخفيف النون ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائى « وان » بكسر الهمزة على الاستئناف أو عطفا على « انى بما تعملون عليم » قبلها . انظر اتحاف فضلاء البشر ٢/٣ وحجة القراءات ٤٨٨ ، وفى توجيه هذه القراءات انظر البيان للانبارى ٢/١٨٥ — ١٨٦ واعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢٠ — ٤٢١ .

(٤) فى الأصل أيضا « فاعبدونى » ، وراجع ما فى الهامش السابق .

واحدة، وأنا ربكم»، فأوصل الفعل إلى أنّ حين حذف اللام من لِأَنَّ .
فإن قال قائل : كيف وصل الفعل إلى «إنّ» وهو متقدم قبل الفعل الذى معه الفاء، وأنت لاتقول : زيدا فضربت ؟

قيل : إنما جاز ذلك فى الأمر لما فيه من معنى الجزاء [ألا ترى أن جوابه جزم كجواب الجزاء [1]] فقولك : زيدا فاضرب إنما معناه مهما يكن من شىء فاضرب زيدا ، وإن شئت فزيدا اضْرِبْ ، ولذلك تقول : بزيد فامْرُرْ فتوصل الفعل الذى بعد الفاء إلى « زيد » بالباء .

وقد مثّل سيبويه إياك والأسد ، فقال : « كأنه قال : إياك فاتقِيَنَّ الأسد [2] » .

قوله فى (باب من أبواب أنّ . . .)

« وسألت الخليل - رحمه الله [3] - فقلت له [4] : ما منعهم أن يقولوا : أحقا إنك ذاهب [5] على القلب ، كأنك قلت إنَّكَ ذاهب حقا ، وإنك ذاهب الحقَّ [6] ، فقال [7] : لأن « إنّ » لاتبتدأ فى كل موضع [8] ، ولو جاز هذا لجاز يومَ الجمعة إنَّكَ ذاهب ، تريد إنك ذاهب يومَ الجمعة ، ولقلت أيضاً :

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .
(٢) سيبويه (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .
(٣) ساقطة من (بولاق) ٤٦٨/١ و (هارون) ١٣٥/٣ .
(٤) فى (بولاق) و (هارون) فقط « فقلت » .
(٥) فى (بولاق) « أحقا انك منطلق » .
(٦) بعده فى (بولاق) « وانك منطلق حقا » .
(٧) بعده فى (بولاق) « ليس هذا من مواضع ان » .
(٨) فى (بولاق) « لا يبتدأ بها فى كل موضع » .

لامحالة إنك ذاهب ، تريد إنك ذاهب لامحالة (١) ، فلما لم يجز ذلك حملوه على : أفي حقٍّ أنَّكَ ذاهبٌ ، وأفي أكبر ظنك أنَّكَ منطلق (٢) ، صارت «أنَّ» مبنية عليه ، كما يُبْنَىَ الرحيل على غدٍ إذا قلت : غداً الرحيلُ » .

يعني بقوله « لأنّ إنّ لاتبتدأ في كل [٤٠ / أ] موضع » أنك إذا قلت : إنَّكَ ذاهبٌ اليومَ ، فاليوم ظرف لذاهب ، فلو قدمته وقلت : اليوم إنك ذاهب ، كان مُحالاً ، لأن خبر إنَّ لايعمل فيما قبلها ، وإذا قلت إنك ذاهب حقاً ، نصبت « حقا » بالفعل توكيدا لما قبله ، لأنك لم تضطر إلى الظرف ، فكأنك قلت : أُحُقُّ ذلك حقا ، فإذا قلت : حقاً أنَّكَ ذاهب ، فتحت « أنّ » وجعلتها مبتدأة ، ونصبت حقا بالظرف (٣) وصارت « أنّ » هنا — وإن كانت مبتدأة — مبنية على حَقًّا لايجوز تقديمها عليه لأن أنّ المفتوحة المثقّلة لاتتقدم مبتدأة ، كما لاتعمل فيها إنَّ ، وقد ذكر العلة في ذلك ، ولا يجوز حقاً إنَّكَ منطلق — بالكسر — على أنْ يكون حقاً ظرف ، لما ذكرت لك .

فإن قيل : فاجعلها غير ظرف منتصبة بالفعل ، تريد أحق حقا إنك منطلق قيل : إذا جعلتها منتصبة بهذا الفعل فإنما هي معه في قبضة « إنَّ » لأنَّ المعنى إنك منطلق أحق ذلك حقا ، « فذلك » مردود إلى منطلق ، وحقا توكيد لما قبله ، والتواكيد توابع ، فلذلك امتنع .

فإن قيل : لم جعلتها ظرفا في قولك حقًّا أنَّكَ منطلق ؟ [و](٤) هلا انتصب بالفعل المضمر المأخوذ منه ؟

---

(١) في (بولاق) و (هارون) « تريد انك لا محالة ذاهب » .

(٢) في (بولاق) و (هارون) « وعلى : أفي أكبر ظنك ذاهب » .

(٣) أى نصبته على الظرفية .

(٤) زيادة لربط الكلام .

فالجواب، أنك إذا جعلتها ظرفا كان التقدير: في حقٍّ انطلاقُك، فحسن الكلام، كما تقول: في الدار قعودُك، ولو كان مصدرا منتصبا بالفعل كان تقديره: أحق حقا انطلاقُك، وفسد الكلام، لأنه مبتدأ بلا خبر وتوكيد مقدم، وكذلك لامحالة أنك ذاهب، لأن المعنى لامحالة من هذا، فلو قلت: لامحالة إنك ذاهب - بالكسر - فسد الكلام، لأن لامحالة عامل فيه، فإذا كسرت أنّ صارت حرفا لاتعمل فيه العوامل، فإذا قلت: إنك ذاهب لامحالة لم يكن تقديره مقدما كتقديره مؤخراً، فلذلك لم يجز الكسر إذا كان مؤخرا.

قوله في (باب من أبواب أنّ تكون فيه أنّ مبتدأة [1]):

« وذلك قولك هذا حق مثلَ ما أنّكَ هنا [2] » .

قال أبو نصر: « ما » زائدة هينا في النصب والرفع، وأنّ مخفوض بمثل [3]، ولو لم تكن زائدة لما أعرب « مثل » في الرفع في قول الله - عز وجل - (إنه لحق مثلُ [٤٠ / ب] ما أنكم تنطقون [4]) قرىء بالرفع والنصب [5]، فمن رفع وصف به الحق، ومن نصب جعله حالا للضمير الذي

---

(١) ليس في (بولاق) ولا (هارون) باب بهذا العنوان، والنص الذي أورده هنا يوجد تحت عنوان الباب السابق وهو بتمامه (هذا باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) .

(٢) النص في سيبويه (بولاق) ٤٧٠/١ و (هارون) ١٤٠/٣ « وبذلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما إنك ها هنا » وهو يشير الى الكاف في المثال « وهذا حق كما أنك هاهنا » الوارد في الفقرة السابقة على هذا النص .

(٣) أى في حالة نصب (مثل) ورفعها، والمصدر المؤول من أن ومدخولها في محل جر باضافة مثل اليه .

(٤) الذاريات ٢٣ - وفي الأصل: « إنه الحق » خطأ .

(٥) قرأها برفع (مثل) حمزة والكسائي وأبو بكر وابن أبي اسحاق، وقرأ

فى « لحق » فى النية ، كما تقول مررت بقوم عربٍ أجمعون ، فأجمعون محمول على مضمر فى « عرب » بالنية ، ولولا أن « ما » زائدة لما كان إلاَّ مبنيا غير معرب .

قوله فى (باب ماينصرف من الأمثلة ومالا ينصرف) :

« وتقول إذا قلت هذا رجلٌ أَفْعَلُ لم أصرفه على حال [1] ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة »

قال أبو نصر : وقع فى حاشية الكتاب فى هذا الموضع ردٌّ المازنى لهذا القول وهو : قال أبو عثمان : « أخطأ ، ينبغي له أن يصرف وإلا نقض جميع قوله ، لأن أفعل ليس بوصف ، إنما هو مثال للوصف ، وليس تمتنع إلا من صرف أفعل الذى هو وصف [2] » هذا منتهي قول المازنى .

وقوله : أخطأ تحامل فاحش ، ومما يوضح صحة قول سيبويه - رحمه الله - أن أحدا لاينكر كل أَفْعَلَ زَيْدٌ مفتوح أبداً ، وأَفْعَلَ زيدٌ مثال الفعل هنا خاصة ، لايكون غير ذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : قد أَفْعَلَ زيدٌ ، فيكون له معني بنفسه ، كما تقول : قد أَقْبَلَ زيدٌ ، فواجب على المازنى أن يرفع هذا إذْ لايكون فِعْلا ، كما رفع هذا رجل أَفْعَلُ إذْ لا يكون

=

الباقون بالنصب ، وفى قراءة النصب أقوال : قيل : نصب على الحال من الضمير فى لحق ، وقيل : حال من نكرة ، وقيل : مبنى على الفتح لاضافته الى غير متمكن ، وقيل : مبنى على الفتح لانه ركب مع «ما» وجعلا بنزلة خمسة عشر وأجاز الفراء أن يكون التقدير : حقا مثل ما ، وأجاز أن يكون (مثل) منصوبة بمعنى كمثل ثم حذف الكاف ونصب . انظر حجة القرارات ٦٧٩ ومعانى الفراء ٨٥/٣ والبيان للأنبارى ٣٩١/٢ واعراب القرآن للنحاس ٢٣٥/٣ - ٢٣٦ .

(١) فى (بولاق) ٦/٢ « لمينصرف على حال » .

(٢) نقل هارون قول المازنى هذا من متن الكتاب فى بعض النسخ ووضعه فى الحاشية رقم ١ : ٢٠٤/٣ وزاد عليه - خطا - مايقرب من سطر من كلام سيبويه من قوله . « فصار كقولك » ..... الى كلمة « خاصة » .

صفة ، فليس يمتنع هذا رجلٌ أَفْعَلُ ولا هذا رجل أَفْعَلَ ، فيكني عن الفعل والوصف ، ويجرى على مثالهما ما يجرى عليهما من الصرف وغيره ، ولو امتنع هذا لامتنع أن تقول : هذا فلان بنُ فلان ، وفلان كناية عن اسم المخبر عنه ، ولا امتنع أن تقول : كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ ، وله كذا وكذا درهما ، فكما تكنى العرب عن هذه الأسماء ونحوها كذلك تقول : هذا رجل أَفْعَلُ ، وهذا رجل أَفْعَلَ أخوه ، فتكنيٌ بأَفْعَلَ عن الوصف والفعل ، ويجري على المثال ما جرى على الممثَّل.

ومما يدل على غلط المازنى أنه قد جوز من قول سيبويه قوله: «أَفْعَلُ إذا كان وصفا لم أصرفه فإنما تركت صرفه هنا كما تركت صرف أفكل إذا كان معرفة[1] » فقال(٤١/أ) المازنى فيه: « أفعل هذا إنما تركت صرفه هنا لأنه معرفة ، لأنك وضعته موضع قولك : هذا البناء[4] » هذا منتهى قوله ، فيلبغى له على مذهبه أن يصرف ، لأنك[3] إنما تمتنع من صرف الممثَّل بهذا المثال إذا كان معرفة ، كما زعم أنه إنما تمتنع من صرف الممثل بمثال الوصف ، وكما قال : أفعل ليس بوصف ، إنما هو مثال للوصف ، فكذلك أفعل هنا ليس باسم معروف ، إنما هو مثال للاسم[1] .

(١) سيبويه (بولاق) ٦/٢ و هارون) ٢٠٣/٣ .

(٢) رفع هارون كلام المازنى هذا من متن الكتاب فى بعض النسخ وجعله فى الحاشية رقم ٦ : ٢٠٣/٣ .

(٣) بعده فى الأصل : « وضعته موضع قولك » - خطأ .

(٤) علق السيرافى على زعم المازنى خطأ سيبويه فى ترك صرف هذا رجل أفعل فقال : وقال أبو العباس لم يصنع المازنى شيئا . والقول عندى أنه ينصرف ، لأنا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذى هو اسم فى الأصل صرفوا ، وذلك قولهم : هؤلاء نسوة أربع « ومررت بنسوة أربع » . وأما قوله : كل أفعل زيد فلا خلاف فيه ، يكون أفعل على لفظ الفعل الماضي ، وقد ارتفع به زيد ، ولا يجوز أن يرتفع به الا وهو فعل ، ثم يدخل على كل لفظ الجملة ولا يتغير . هامش الكتاب (هارون) ٢٠٤/٣ . وانظر فى هذه المسألة المقتضب ٣٨٣/٣ - ٣٨٤ ، والرضي ٢٥/٢ وابن يعيش ٣٩/١ . والخصائص ١٩٩/٢ - ٢٠٠ .

قوله فى (باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا) :

« وإن سميت رجلا بضربوا فى قول من قال[١] : أكلونى البراغيث قلت: هذا ضربون قد جاء، تُلحقها النون[٢] كما تُلحقها فى أُولِى إذا[٣] سميت بها رجلا[٤] ، فمن[٥] قال هذا مسلمون فى اسم رجل قال هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون فى هذا القول، [قال إنما : رَدَدْتَ[٦] النون إلا أنها كانت ضربون فى الأصل ، ولكنها لما بنيت حذفت ، لأن الماضى مبنى على الفتح ، والنصب نظير الفتح ، فمن ثَمّ[٧] رددت النون حين سميت[٨]] .

يعنى أن النصب فى فعل الواحد المضارع نظير الفتح فى فعله الذى فيه بعض المضارعة ، فكذلك النصب فى فعل الجميع المضارع ينبغى أن يكون نظير البناء فى فعلهم الذى فيه بعض المضارعة ، وذلك أنك إذا قلت : فى فعل جماعة الرجال فَعَلُوا فإنما أصله فَعَلُونَ ، كما قلت : يفعلون ، ولكنك لما بنيت فعَل على حركة لفظها كلفظ حركة النصب فى المضارع إذا قلت :

---

(١) فى (بولاق) ٨/٢ و (هارون) ٢٠٩/٣ « وان سميت رجلا ضربوا فيمن قال : » .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « قد أقبل تلحق النون » .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) « لو سميت » .

(٤) بعده فى (بولاق) « من قوله عز وجل (أولى أجنحة) » .

(٥) فى (بولاق) و (هارون) « ومن قال » .

(٦) فى الأصل : أردت ـ خطأ ـ والتصحيح من هامش المخطوط .

(٧) فى الأصل : فمن قال ثم ردت النون ـ خطأ . والتصحيح مما أثبته هارون من أ ، ب من نسخ الكتاب التى اعتمد عليها .

(٨) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من (بولاق) و (هارون) وقد وضعه محقق الكتاب فى الحاشية رقم ٥ : ٢٠٩/٣ نقلا عن أ ، ب من نسخ الكتاب .

لن يَفْعَلَ ـ وجب أن تبنى فَعَلُونَ على بنية يفعلون إذا لحقه النصبُ فتقول: فَعَلُوا كما تقول: لن يفعلوا ، فلذلك إذا صار اسما رجعت النون .

قوله فيه : «وإن سميته ضَرَبَا في هذا القول ـ أي فيمن لم يجعل الألف علامة الإضمار ـ ألحقته[1] النون ، وجعلته بمنزلة رجل سميته برجلَيْنِ ، وإنما كففت النون في الفعل أنك[2] حين تُثَبِّتَ وكانت الفتحة لازمةً للواحد [حذفت أيضا في الاثنين ، ووافقت النصب في ذلك ، كما وافقته النصبة في اللفظ[3]] (٤١ / ب) فكان حذف النون نظير الفتحة[4] ، كما كان الكسر في هيهاتِ نظير الفتح في هيهاتَ » .

يعني بقوله: « ووافقت النصب في ذلك » أي وافقت النون في ضَرَبَان ـ حين حذفتها فقلت : ضَرَبَا ـ النون التي تحذفها في النصب في قولك : لن يضربا .

ويعني بقوله : « كما وافقته النصبة في اللفظ » أي كما وافقت النصبَ الفتحةُ في اللفظ . وقوله : « كما كان الكسر في هيهاتِ نظير الفتحة في هيهاتَ » يعني أن التاء المكسورة في هيهاتِ هي تاء الجمع ، والتاء المفتوحة في هيهاتَ هي تاءُ التأنيث ، فكما كان حذف النون من ضَرَبَانِ نظير الفتحة في ضَرَبَ ، كذلك تكون الكسرة في هيهاتِ نظير الفتحة في هيهاتَ .

---

(١) فى (بولاق) ٨/٢ . « وان سميت بضربا فى هـــذا القول الحقت النون » . وما بين علامة الاعتراض من كلام أبى نصر .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) ٢١٠/٣ « لأنك حين » .

(٣) ما بين المعقوفين نصه فى (بولاق) و (هــارون) كما يلى : حذفت أيضا فى الاثنين النون ، ووافق الفتح فى ذاك النصب فى اللفظ » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « الفتح » .

قوله فى (باب ما لحقته ألف التأنيث [١] فى آخره فنمه ذلك من الانصراف فى المعرفة والنكرة[٢]) :

« وإنما منعك[٣] من صرف دِفْلي وشَرْوَى ونحوهما في النكرة [٤] أن ألفها [٥] حرف يكسّر عليه الاسم[٦] ، وتدخل تاء التأنيث لمعنى[٧] ، ولا تُلْحقُ بناءً ببناء[٨] كما فعلوا ذلك [برعشن[٩]] فى نونها وبتاء سنبته وعفريت » .

يعنى أن هذه الألف فى تكسير الاسم عليه ، وإن كانت زائدة للتأنيث هى كالدال من مسجد ، ألا ترى أنك تقول في الجمع دَفَالَى وبَشارَى فتثبت الألف كما تثبت الدال من مسجد فى مساجد إلا أنها في الجمع لغير التأنيث ، يدلك على ذلك أن الحرف الذى يليها أصله الكسر لأنه في زنة مَفَاعِل ، وإنما فتح ماقبلها للعلم أنه ليس في الكلام مَفَاعَل ـ بفتح العين وأول الحرف ـ فَلَمَّا لزمت كلزوم ماهو من الإسم ثم لم تُلحِق بناءً ببناء ـ كما فعلتَ فى رَعْشَن حين أَلحقْتَ الاسم بسَلْهَب ـ وتوالت في الإسم معها ثلاث حركات في قولهم : جَمَزَى ونحوه ، ولم يكن هذا فى « شيء » مما يُهْنَى

---

(١) فى (بولاق) و (هارون) « ما لحقته الألف فى آخره » .
(٢) فى (بولاق) « فى النكرة والمعرفة » .
(٣) فى (بولاق) ٩/٢ و (هارون) ٢١٢/٣ « وانما منعهم » .
(٤) فى (بولاق) « فى المعرفة والنكرة » .
(٥) فى (بولاق) و (هارون) « ألفهما » .
(٦) بعدها فى (بولاق) « اذا قلت : حبالى » .
(٧) فى (بولاق) « ولا تدخل فى التأنيث لمعنى يخرج منه .
(٨) فى (بولاق) « ولا تلحق به بناء ببناء » وفى الأصل الذى اعتمد عليه هارون « ولا تلحق أبدا بناء ببناء » .
(٩) فى الأصل : بعرش ـ خطأ ـ وفى (بولاق) و (هارون) « كما فعلوا ذلك بنون رعشن وبتاء سنبته وعفريت » .

على الألف التى لغير التأنيث فارقت حروف الأصل بعد أن ضارعتها فى تكسيرك الاسم عليها فتركوا صرفها ، كما أن مساجد لمّا كسروا الواحد عليه ، وهو بناء لايكون عليه الواحد تركوا صرفه وبنى على هذا فأجْرِ ألف التأنيث إذا لحقت (٤٢/أ) بعد ألف كفَعَلاء و فُعَلاء وكذلك فَعْلَان الذى مؤنثه فَعْلَى [١]، لأن النون فيه مبدلة من همزة التأنيث، يدلك على ذلك فتح مابعد ياء التصغير إذا قلت : سُكَيْرَان ، فـلولا هذا الإبدال لكان سُكَيرين .

قوله فى (باب ماألحقته ألف التأنيث بعد ألف) :

« واعلم أن الألِفَيْنِ لايزدان[٢] [إلا للتأنيث ، ولايزادان أبدا [٣]] لتُلْحِقا بنات الثلاثة بسرداح ونحوها ، ألا ترى أنك لم تر « فعلاء » قط مصروفة ولم تر شيئا من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً » .

يعنى بقوله : « أن الألفين لايزادان إلا التأنيث » إذا لحقتا اسما على ثلاثة أحرف أوله مفتوح وثانيه ساكن نحو حمراء ، وكذلك ماخالف هذا الوزن حاشى فِعْلاَء وفُعْلاَء ـ بكسر الفاء وسكون العين ، أو بضم الفاء وسكون العين ـ نحو عِلْبَاء وقُوبَاء . وقوله : « ولايزادان أبدا لتلحقا[٤] بنات الثلاثة بسرداح » يعنى أنه ليس فى الكلام مثل سرداح فتزاد الألفان لتُلْحِقَا الاسم به.

---

(١) أى أن الهمزة المبدلة من الألف والنون المبدلة من الهمزة فى فعلان فعلى يجرى عليها ما يجرى على ألف التأنيث قبل ابدالها .

(٢) فى الأصل : لا تزادان أبدا ـ وقد وضع على كلمـة « أبدا » علامة الازالة ، وهى موجودة فى (بولاق) ٢/١٠ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٤) فى الأصل : للالحاق ـ والتصحيح من هامش المخطوط .

وقوله : « أنّ الألفين لايزادان إلا للتأنث » إنما يعنى أن ألفى حمراء ونحوها لايزادان لاسم مؤنث ، ولم يرد أن الألفين معاً علامتان للتأنيث . يدلك على ذلك أن الهاء [التى تكون[١]] للتأنيث لاتلحقها هاء أخرى للتأنيث إلى جنبها ، ويدلك على ذلك أيضا قوله فى (باب ما لحقته الزوائد) فى كتاب الفعل[٢] : « وأقصى ما تلحق الألف[٣] لغير التأنيث سادسة فى معيوراء واشهيباب » .

قال أبو نصر : سمى النحويون الألف التى تلحق للتأنيث إذا جاءت بعد ألفٍ ممدودةً ، وسموها إذا جاءت وحدها مقصورة نحو حمراء وبُشْرَى فمعنى قولهم : ممدودة ، أنها لما لحقت بعد ألف لم يكن سبيل إلى التقاء الألفين ، ولا يُستطاع التكلم بهما فأبدلوا من ألف التأنيث همزةً لأنك قد تمد صوتك مع الألف الأولى ، وينقطع فى موضع الهمزة فى الصدر ، فلذلك قال بعض العرب فى الوقف رَجُلأْ وحُبْلأْ[٤] ، فجعل مكان الألف الهمزة حين علم أنه إذا مَدّ لم يكن للصوت عند انقطاعه بدٌّ منها ، فلما أبدل من ألف التأنيث (٤٢ / ب) همزة احتملت الحركة لأنها حرف حىّ ، ولم يحتملها الألف لأنها حرف ميت ، فجرى عليها الإعراب ، ومُدّت ، ومعنى

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) يقصد بذلك ما يسميه النحويون بالتصريف ، وقد جاءت ترجمته فى سيبويه هكذا « هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ولم يجىء فى كلامهم الا نظيره من غير بابه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل » (بولاق) ٢/٣١٥ و (هارون) ٤/٢٤٢ .

(٣) ساقطه من (بولاق) ٢/٣٢٤ و (هارون) ٤/٢٦٥ .

(٤) انظر سيبويه (بولاق) ٢/٢٨٥ .

مُدَّتْ وُفِّيت نصيبها من الحركة فأشبعت بلا اختلاس ، كما قال فى (باب إشباع الحركة واختلاسها [١]) : « فأما الذين يشبعون فيمططون [٢] » أى يشبعون الحركة ويتمونها على ماينبغي أن تكون عليه بلازيادة فيها ولا نقصان منها فمن قرأ (إلى بَارِئِكم [٣]) بلااختلاس الهمزة الذى فى قراءة أبى عمر بن العلاء [٤] فقد مطط أى لم يختلس ووفّى الهمزة حقها من الكسرة .

فإنقيل : كيف سماها ألفا وقد تحولت همزة ؟

قيل : كما تُسمّى النحويون الألف فى بشرى ونحوها ياء لانقلابها فى التثنية ياء ، فتارة يسمونها ألفا ، وتارة ياء ، وكما سموا همزة أحمر ونحوها ألفا . فأما تسميتهم ألف بشري ونحوها مقصورة فذلك لأنها قصرت عن الحركة فلم تنلها فهي بين يدى الصوت ، والصوت يجرى معها ، فلذلك قال فيها فى غير هذا الموضع : إنها صوت ، أى هى صوت مالم تمدها [٥] . » يعني مالم تبدل منها حرفا يمتد بصوته كما ذكرنا فى إشباع الحركة ، فهذا تلخيص لما بين الألف الممدودة والمقصورة .

قوله فى (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة):

---

(١) فى سيبويه ٢/٢٩٧ (هذا باب الاشباع فى الجر والرفع وغير الاشباع ، والحركة كما هى) .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢/٢٩٧ و (هارون) ٤/٢٠٢ .

(٣) البقرة من الآية ٥٤ .

(٤) الاختلاس هو ترك اكمال الحركة بأن يأتى القارىء بثلثيها فقط ، وقراءة أبى عمرو باختلاس حركة الهمزة فى (بارئكم) هى من رواية سيبويه عنه، وذلك لأنه كره كثرة الحركات فى الكلمة الواحدة ، وروى عن أبى عمرو أيضا أنه قرأ باسكان الهمزة اجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فانه يجوز تسكين مثل ابل ، فأجرى المكسوران فى بارئكم مجرى ابل . حجة القراءات ٩٧ والبحر المحيط ١/٢٠٦ .

(٥) لم أهتد لهذه العبارة فى كتاب سيبويه .

« وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وما أشبهها[1] وذلك أنهم جعلوا النون حيث كانت[2] بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامات[3] التأنيث ، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولمؤنث سكران بناء على حدة[4] ، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة ، وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها » .

قال أبو نصر : زعم بعض الناس أن قول سيبويه تناقض حين قال هنا : « جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كألف حمراء » ، وقال بعد ذلك في (باب البدل) إن نون غضبان وعطشان بدل من الهمزة[5] .

---

(١) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٥/٣ « وأشباهها » .

(٢) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٦/٣ « حيث جاءت » .

(٣) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٦/٣ « علامة التأنيث » .

(٤) بعدها في (بولاق) « كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة » .

(٥) لم أعثر على صاحب هذا الزعم فيما تحت يدي من مصادر ، وقد عد أستاذنا عضيمة في فهارس كتاب سيبويه ١٨ – ١٩ والمقتضب ٦٤/١ حاشية رقم (٢) هذه المسألة من المسائل المشكلة في كتاب سيبويه لما فيها من اضطراب ، فهو في ١٠/٢ جعل علة منع صرف عطشان ونحوه مشابهة الألف والنون لألف التأنيث الممدودة وعدد وجوه الشبه ، وفي ٣١٤/٢ جعل النون في فعلان فعلى بدل من الهمزة ، ويقول في ١٠٧/٢ – ١٠٨ « وكذلك فعلان الذى له فعلى عندهم ، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التى في حمراء ، لأنها بدل من الألف . ألا تراهم أجروا على هـــذه النون ما كانوا يجرون على الألف ، كما يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التى هى بدل منها » كما أشار الأستاذ عضيمة الى متابعة المبرد لسيبويه ، وذكر المواضع التى أدت الى هذا الاضطراب في المقتضب ، والرضي في ٥٣/١ والأشموني فيما يتصرف نسبا الى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

أما أبو نصر فقد جعل نص سيبويه الأخير المذكور في هذه الحاشية هو مفتاح حل هذا الاشكال ، فالنون في فعلان لما أبدلت من الف التأنيث الممدودة جعلت بمنزلتهما في أن الاسم معها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فهى تجرى مجرى الهمزة التى هى بدل منها ، ولولا ذلك لا نصرف الاسم معها في النكرة .

وحجته أنه قال : قال سيبويه فى باب مايجرى وما لايجرى : « جعلوها — يعنى النون — حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على حالها فى عدة الحروف والتحرك والسكون » ولذلك امتنع غضبان من الصرف فى النكرة ، ثم قال : هذا منتهى قوله — يعنى قول سيبويه — ثم قال — وهو يدل على أنها ليست تبدل من همزة — مع أن الهمزة لم تكن معهودة هناك ولامتوهمة فتكون النون بدلا منها . وإنما دعا هذا الزاعم إلى أن ألزم سيبويه التناقض قوله فى باب البدل : « إن النون تكون بدلا من الهمزة فى فعلان فَعْلَى [١]» بعد أن قال فيها فى باب مايجرى ومالايجرى ماقد نصَّهُ . وقد أساءَ فى التأويل ، وإنما أراد سيبويه — رحمه الله — بقوله « جعلوها كألف حمراء » أنها حين أبدلت من ألف التأنيث جعلوها بمنزلتها فى أنه لاينصرف الإسم الذى هى فيه فى معرفة ولانكرة ، فإنما يعنى أنها وإن كانت نونا مبدلة من همزة فى مثال لاتكون إلا للتأنيث فهى تجرى مجرى الهمزة التى هى بدل منها لأنها فى موضعها ، والإسم معها على مثاله مع ماهي بدل منه ، ولولا ذلك لانصرف فى النكرة ، والهمزة وإن لم تكن معهودة هناك فلايبطل أن تكون متوهمة ، ولايبطل البدل ، كما أن « ليس » بدل من « لاس » ، ولم يتكلم بـ « لَاسَ » ، كما لم يتكلم بالهمزة التى النون بدل منها ، وكما قالوا : يَدَعَهُ تَرْكَةً واحدة ، فجعلوه بدلا من وَدْعَةٍ واحدة ، ولم يتكلم به ، وجاء مذا كير على مذكار ، ولم يتكلم بمذكار ، وقد ذكرنا نحو هذا فيما مضى من الكتاب [٢] .

---

(١) (بولاق) ٣١٤/٢ و (هارون) ٢٤٠/٤ .

(٢)انظر ص ٩ ، ١٠ من هذا الكتاب .

قوله في (باب مالا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة [1] مما ليست نونه بمنزلة [2] ألف بشرى) :

« وسألته - رحمه الله [3] - عن رُمّان فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذ [4] لم يكن له معنى يُعْرَف » .

يعني أن الغالب على هذا المثال فُعْلان الذي له فعلى - وإن لم يكن اشتقاق يستدل به - والنون في هذا أبدًا زائدة إلا بثبت أنها من نفس الكلمة .

قوله في (باب فُعَل) :

« وترك (٤٣ / ب) الصرف في فُسَق هنا لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رَجُلُ للعدل [5] » .

يعني أن رَجُلاً متمكن في غير النداء ، ومصروف فيه ، وفاسق كذلك ، فأما فُسَق فمعدول عن فاسق ، ولا يكون في غير النداء ، وهذا معنى قوله : « لأنه لا يتمكن » وقوله : « بمنزلة يارجل » أي كتمكن يارجل لأن هذا قد تقول فيه : يارجلاً في النكرة ، وقد يكون في غير النداء ، وفُسَق لا يكون كذلك .

قوله في (باب تسمية المذكر بالمؤنث) :

---

(١) « وينصرف في النكرة » ليست في (بولاق) ٢/١٠ ولا في (هارون) ٣/٢١٦ .

(٢) في (بولاق) و (هارون) « بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها » .

(٣) ساقطة من (بولاق) ٢/١١ و (هارون) ٣/٢١٨ .

(٤) في (هارون) « اذا لم يكن » .

(٥) سيبويه (بولاق) ٢/١٤ و (هارون) ٣/٢٢٥ .

« وأما ما كان اسما لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد لا تَصْرِفُه اسمَ رجل ، نحو إبِل وغَنَم ، لأنه ليس له واحد » .

يعني بقوله « نحو إبل وغنم » أي مما هو على أربعة أحرف فصاعدا [1] .

قوله في (باب تغيير الأسماء المبهمة ...) .

« قلتُ : فإذا سميتَ رجلاً بذي مالٍ هل تغيّره ؟ فقال [2] : لا ، ألا تراهم قالوا ذُو يَزَنٍ منصرف فلم يُغَيِّرُوه كأبي فُلانٍ ، فذَا من كلامهم مضاف ، لأنه صار المجرورُ منتهى الاسم ، وأمِنُوا التنوينَ ، وخرج من حال التنوين حيث أضَفْتَ ، ولم يكن منتهى الاسم : واحْتَمَلَت الإضافةُ « ذا » كما احْتَمَلَتْ أبَا زيدٍ ، وليس مفردٌ آخره هكذا فاحتملتْه كما احْتَمَلَت الهاءُ عَرْقُوةَ » :

يعني أنك إذا سميت رَجُلاً « ذو » مفردًا قلت : هذا ذَوًا ، وإذا سميته « أبو » قلت : هذا أَبًا ، لأنه فَعَل ، فإذا حذفت المضاف إليه رجع إلى أصله ، وكذلك « ذو » ، ولو سميته « عَرْقُوَ » قلت هذا عَرْقٍ ، لأنه لا يكون اسم آخره واو ماقبلها متحرك ، ولا يكون أيضا اسم على حرفين أحدهما حرفَ لين ، لأنه كان يذهب حرف اللين مع التنوين ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، ولذلك تقول في « ذو » إذا سميت به ذَوًا في قول سيبويه ، وذَوٌ في قول الخليل ، فإذا كان هذا النحو مضافا بقي على حرفين أحدهما

---

(١) في سيبويه (بولاق) ٢٢/٢ و (هارون) ٢٤٠/٣ بعد النص المذكور « يعني : أنه اذا جاء اسما لجمع ليس له واحد كسر عليه ، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف ، لم تصرفه اسما لمذكر » .

(٢) في (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٢/٣ « قال : لا » .

حرف لين من أجل أن للمضاف إليه تمام للمضاف ، وكذلك إذا كانت بعده الهاء احتملت الهاء ذلك كما احتمله المضاف إليـه ، وهذا معنى قوله « كما احتملت الهاءَ عرقوةٌ ، ولولا الهاء لقلت عَرْقٍ»[1] .

قوله : « وسألته — رحمه الله[2] — عن أمس اسم (٤٤ / أ) رجل فقال : مصروف لأن أمس ليس ههنا على الحَدِّ[3] ، ولـكنه لمَّا كَثُر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة ، كما فعلوا ذلك بأينَ ، وكَسَرُوه كما كسروا غَاقِ إذْ كانت الحركة تَدخله لغير إعراب، كما أنَّ حركةَ غَاقِ لغير إعراب . فإذا صار اسما لرجل انصرف ، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع ، كما أنك إذا سميته[4] بغَاقٍ صرفته ، فهذا مجرى مجرى هذا ، كما جرى ذَا مجرى لاَ » .

يعني أن أَمْسِ كان أصله أن يكون معرفه بالألف واللام ، ونـكرة دونهما كاليوم والحين ونحوهما من الظروف ، ولـكنهم عدلوه عن الألف واللام وجعلوه معرفة دونهما ، فاجتمع فيه العدل وأنه لا يَتَصَرَّف ، أعني أنه لا يكون

---

(١) علق السيرافى على كلام سيبويه بقوله : « يعنى أن الاضافة تغير لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه فى الافراد كلفظه فى الاضـافة ، ألا ترى أن قولنا : أبو زيد ، وأبا زيد ، وأبى زيد لو أفردنا الأب لم يدخله الألف والواو واليـاء ، كذلك أيضا اذا أضفنا ذو كان على حرفين الثانى منهما من حروف المدد اللين ، واذا أفردنا احتاج الى ثلاثة . ثم مثل المضاف اليه بهاء التانيث فى قولنا : عرقوة ، لأن عرقوة بالواو فاذا أفردنا وحذفنا الهاء قلنا : عرقى ، لأنه لا يكون اسم آخره واو » (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٣/٣ (هامش) .

(٢) فى الأصل فقط « وسألت » وأثبت ما فى (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٣/٣ . و « رحمة الله » ساقطة فيهما .

(٣) فى (بولاق) « ها هنا ليس على الحد .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « اذا سميت بغاق » .

إلا اليوم الذي يلي يومك ، وأنه كثر في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الأشياء فيه بَنَوْهُ وحرَّكَ آخره بالكسر تشبيها بغَاقِ ، لأنها حركة لغير إعراب كحركة غاق .

فإن قيل : فقد جعلوا سَحَرَ ليلتِكَ معرفةً ، وعلته كعلة أمس وأعربوه غير منصرف ، فهلا بني كأمس ؟

قيل : كان قياس أمس أن يكون كسَحَرَ ، ولكنه لمَّا كثر في كلامهم زادوه درجة على سَحَرَ فبُنِيَ ، وأيضا فلو كَثُر سحر في كلامهم ككثرة أمسِ لما استنكروا أن يبنوا أمسِ ويعربوا سحرَ ، فقد تكثر الأشياء في الكلام ، ويكون لبعضها حكم لا يكون لغيره ، ألا تراهم يقولون : لم أبل ولا يقولون : لم أرَمْ ، ويقولون : لا أدْرِ ، ولا يقولون : لا أمْش ، ويقولون : فداء لك أبي بالكسر ، وموضعه الرفع فيبنونه ، ولا يقولون : وفاءِ لك أبي ، وهذا أكثر من أن يُحصَى ، فإذا سميت رجلا بأمْس أو بسَحَرَ خَرَجَا عن الموضع الذي عدلا فيه ، أعني الزمان ، ووجب صرفهما ، كما أن « ذا » مَبْنِي لإبهامه وأنه غير متمكن ، فإذا نقلته عن ذلك وسميت به رجلا زدت في آخره ألِفا ، وقلبتها همزة وصرفته ، وكذلك تصرف الحروف التي جاءت لمعنى وتعربها إذا نقلتها عن مواضعها وسميت بها .

قوله : « واعلم أن بنى تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمْسُ بما فيه (٤٤/ب) وما رأيتُهُ منذ أمَسُ [1] ، فلا يصرفون في الرفع ،

(١) في (بولاق) ٢/٤٣ و (هارون) ٣/٢٨٣ « وما رأيته مذ أمس » .

لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عمَّا ينبغى أن يكون عليه فى القياس » .

يعنى أن بنى تميم يقولون : ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أمسُ ، فيجعلونه اسماً فاعلا ومبنياً على [الضم (١)] ولا يصرفونه فى هذا الموضع ، أعنى الرفع ، ولم يبنُوه ، لأنهم لم يعدلوه عن الألف واللام مخالفاً القياس ، وذلك أن قياس المعدول كـعُمَرَ وسَحَرَ أن يمنع الصرف بعد العدل لاغير ، وأن يُجْرُوه فى الرفع والنصب والجر مُجْرَى مالا ينصرف ، ولكنهم لما رأوا أهل الحجاز قد كسَرُوهُ فى كل موضع ـ وهى اللغة القُدْمَى ـ وافقوهم فى النصب والجر ، و « سحر » ليس كأمس ، لأن « أمس » مبنى فى لغة أهل الحجاز ظرفا وغير ظرف ، ومعرب فى لغة بنى تميم اسما فى الرفع غير مصروف ، ومبنى على الكسر اسما فى الجر والنصب وظرفا ، ومعدول اسما وظرفاً . فأما سحر فلا يعدل إلا ظرفاً ، وهو إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لا يكون معرفة إلا بالألف واللام فإن أخرجت الألف واللام صار نكرة ، فإذا كان ظرفا تعنى به سحر ليلتك كان معرفة معدولا عن الألف واللام ، فإذا لم تعن سحر ليلتك كان نكرة ، ونظير سَحَرَ فى مخالفة الظروف فى التعريف « أُخَر » لأنها خالفت أخواتها فى حذف الألف واللام فلذلك تركوا صرفها ، وذلك أنك تقول : هؤلاء النسوة الكُبَرَ والوُسَط والصُّغَر . ولا يجوز هؤلاء نسوة كُبَر ولا وُسَط ولا صُغَر ، وقد يقولون : النسوة الأُخَر ، ونسوة أُخَر ، فلما خالفت أخواتها منعت الصرف .

قوله فيه : « وكذلك سَحَرَ اسمَ رجل تصرفه ، وهو فى الرجل أقوى

---

(١) زيادة بها يستقيم المعنى ـ والمراد : مضموما غير منون ، لأنه معرب عند بنى تميم فى حالة الرفع .

لأنه لايقع ظرفا ، ولو وقع اسمَ شيء وكان ظرفا صرفته ، وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان[1] »

يعني أن سحر، إنما عدل ظرفا وفيه منعَ الصرف ، فإذا سميت به الرجل لم يقع ظرفاً، فوجب صرفه . ولو سميت به(٤٥/أ) شيئا يكون ظرفا صرفته أيضاً ، وهذا تمثيل ، لأنه قد خرج عن الموضع الذى عدل فيه فلا يلزمه [أن يمنع الصرف . . . عن الموضع الذى . . . [2]] .

وقوله « وكان كأمس لو كان أمس منصوبا غير ظرف مكسور كما كان»

يعني أن أمس قد بني على الكسر للعدل ، فلو وقع منصوبا ثم سميت به رجلا صرفته ، وكذلك لو وقع اسمَ شيء وكان ظرفا غير معدول لكان منصوبا فكذا كنت تفعل بسحر لو وقع اسمَ شيء وكان ظرفا .

ومعني قوله « وكان ظرفا صرفته » أي نصبته بتنوين وجعلته أيضاً - إن شئت - اسما منونا غير ظرف على سعة الكلام، فأما مادام في موضعه الذى عدل فيه فإنه لايكون إلا ظرفا غير منصرف .

---

(١) سيويه (بولاق) ٢/٤٤ و (هارون) ٣/٢٨٤ .

(٢) التكملة من هامش المخطوط ، وهى هكذا فى المصورة ، ولعل العبارة بتمامها :

[أن يمنع الصرف بعد خروجه عن الموضع الذى عدل فيه]

وقد علق السيرافى على كلام سيبويه بقوله : « يعنى لو سمينا وقتا من الأوقات أو مكانا من الأمكنة ، التى تكون ظرفا بسحر وجعلناه لقبا له لا نصرف ، لأنه ليس هو بالشيء المعدول ، وكان كامس لو سميت به . وقوله : وهو فى الرجل أقوى ، يعنى أن الصرف فى الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفا » (هامش) (بولاق) ٢/٤٤ و (هارون) ٣/٢٨٤ .

قوله فيه : « وقد فتح قوم أمْس فى مُذ (١) لمَّا رفعوا وكانت فى الجر هى التى ترفع شبهوها (٢) بها ، قال :

لقد رأيت عجبا مـــذ أمسا عجائزا مثل الأفاعى خمسا » (٣)

يعنى أن مذ قد تكون حرفا لابتداء الغاية فى الزمان بمنزلة « مِنْ » فى المكان فتخفض مابعدها كما تخفض « مِنْ » ، فلما قالوا فى الرفع ذهب أمْسُ بما فيه ، ومارأيته مذ أمْسَ ، فأعربوه ولم يصرفوه فعلوا ذلك به فى الجر مع « مذ » خاصة ، وجعلوه منصوبا كغير المنصرف فى الجر والنصب ، لأنه فى الجر هو الذى فى الرفع ، ففعلوا به ههنا مافعلوا به هناك .

قوله فى (باب الظروف المبهمة . . .) :

« فأما ماكان غاية نحو قَبْلُ وبَعْدُ وحَيْثُ فإنهم يحركونه بالضمة .

وقد قال بعضهم : حَيْثَ شبهوها (٤) بأيْنَ » .

يعنى أن « قبل » هو الغاية الأولى ، و « بَعْدُ » الغاية الأخرى ،

---

(١) السيرافى : وهم بعض بنى تميم ، وانما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه ، وما بعد مذ يرفع ويخفض ، فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد مذ ترك أيضا من يجر صرفه بعدها ، فكانت مشبهة بنفسها . نفس المكان السابق .

(٢) فى (بولاق) ٤٤/٢ « شبهت بها » .

(٣) من الرجز ولم ينسبه سيبويه ، ونسب للعجاج ، وهو فى نوادر أبى زيد ٢٥٧ وابن الشجرى ٢٦٠/٢ والخـــزانة ١٦٧/٧ وابن يعيش ١٠٦/٤ والتصريح ١٢٦/٢ والهمع ١٧٥/١ . وشذور الذهب ١٠٤ – ويروى عجزه فى معظم المراجع « مثل السعالى » والرواية هنا توافق ما فى النوادر .

والشاهد فيه : اعراب (أمس) مع منعها من الصرف للعلمية والعـــدل عن الأمس .

(٤) نفى (هارون) ٢٨٦/٣ « شبهوه » .

و « حيث » فى قولك : قعدت حيث فلان قاعد غاية قعودك ، كما أنك تقول : جلست تحتُ فتضم وتجعله غاية ، كما قال الشاعر :

أقبُّ من تحتُ عريض من علُ [١]

فإن جعلت « قبل وبعد وتحت » نكرات نونتها وأعربتها ، وكذلك تعربها إذا أضفت ، فأما « حيث » فلا تعرب لأنها لم تتمكن ولم تجاوز موضعا واحداً .

وقوله فيه : [٢] (٤٥ / ب) « وجزمتْ « لدن » ولم تجعل كعِندَ لأنها لا تمكنُ فى الكلام تمكنَ عندَ » .

يعنى أنك تقول . جئت من عندك ، وجلست عندك ، وإنّ عندك زيداً ، وأنت عنده ، فتتصرف فى المواضع التى ذكرت لك ، ولدُن لا تكاد تفارق مِنْ [٣] .

---

(١) من مشطور الرجز ، وهو من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلى وهى مشروحة فى كتاب الطرائف الأدبية لليمنى ص ٥٧ — ٧١ ، وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ والرواية عنده بضم لام (عل) مع أن قافيه الأرجوزة مكسورة ، وقد نبه الاخفش الى الكسر ، وخطاه الأعلم — مع أنه هو الصواب — وورد البيت فى المغنى ١٦٦/١ والأشمونى ٢٦٨/٢ وابن عقيل ٦١/٢ واللسان (علا) والشاهد فيه : بناء (تحت) على الضم وجعلها غاية كقبل وبعد .

(٢) بعده فى الأصل : « وجزمت » خطأ ، والكلام من قوله « وجزمت الى آخر النص موافق لما فى (بولاق) ٤٤/٢ و (هارون ٢٨٦/٣ .

(٣) أى نها لا تخرج عن الظرفية الا الى جرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد فى القرآن الكريم الا بمن كقوله تعالى (وعلمناه من لدنا علما) و (لينذر بأسا شديدا من لدنه) وقيس تعربها ، ومنه قراءة أبى بكر عن عاصم (لينذر بأسا شديدا من لدنه) بالجر واشمام الدال الساكنة الضم .

وانظر أوجه الخلاف بين لدن ، وعند ولدى فى المغنى ١٦٨/١ — ١٦٩ وابن عقيل ٥٦/٢ .

قوله فيه : « وسألت الخليل ـ رحمه الله [(١)] ـ عن « مَعَكُمْ ومَعَ » لأى شىء نصبتها قال [(٢)] لأنها استعملت غير مضافة أسماً كجميع ووقعت نكرة ، (تقول جاءا معاً وذهب معها ومَنْ معه فصارت ظرفاً [(٣)]) بمنزلة أمام وقدام ، قال الشاعر ـ فجعلها كَـهَلْ حين اضْطُر ـ :

[و] ريش منكم وهواى مَعْكم   وإن كانت زيارتكم لِماماً » [(٤)]

يعنى بقوله كَـهَلْ [أى [(٥)]] سكنها اضطراراً . كما قال الآخَر :

رحتِ وفى رجليكِ ما فيهما   وقد بداهَنْكِ من المئْزر [(٦)]

إلا أن إسكان المرفوع والمخفوض أمثل فى الاضطرار من إسكان

---

(١) ليست فى (بولاق) ٤٥/٢ ولا (هارون) ٢٨٦/٣ .

(٢) فى (بولاق) و هارون) « فقال » .

(٣) ما بين القوسين فى (بولاق) و (هارون) هكذا : « وذلك قولك : جاءا معا وذهبا معا وقد ذهب معه ومن معه ، صارت ظرفا فجعلوها » .

(٤) صدر البيت فى الأصل (ريشي) وهو فى سيبويه (وريشي) ويروى (فريشي) .

وهو من الوافر وقد نسبه سيبويه الى الراعى ، وهو لجرير فى ديوانه ٥٠٦ ، وورد الشاهد فى ابن السيرافى ٢٩١/٢ وأمالى الشجرى ٢٤٥/١ وابن يعيش ١٢٨/٢ والأعلم ٤٥/٢ واللسان (معع) والشاهد فيه تسكين عين(مع)تشبيها لها بحروف المعانى مثل هل وبل ، لأنها فى الأصل غير متمكنة ، أو تشبيها لها بالظروف المبهة نحو لدن . والأصح أن تسكينها لغة ربيعة وغنم وليس ضرورة .

(٥) فى الاصل : « أن » خطأ .

(٦) البيت من السريع وهو فى سيبويه ٢٩٧/٢ بدون نسبة ، ونسبه ابن السيرافى للأقيشر الأسدى وكذلك فى الخزانة ٤٨٤/٤ ـ ٤٨٥ ، والبيت فى الخصائص ٧٤/١ والمحتسب ١١٠/١ وابن الشجرى ٣٨/٢ والأعلم ٢٩٧/٢ وابن يعيش ٤٨/١ والهمع ٥٤/١ واللسان (هنا) .

والشاهد فيه : تسكين النون من (هنك) وهو مرفوع لأنه فاعل (بدا) ويشير الأعلم الى أن ذلك من أقبح الضرورة ، وأن بعض النحويين لا يجيزه ، وينشد البيت (وقد بدا ذاك من المئزر) .

المنصوب ، وإنما أراد أنه جعل « مَعَ » حين اضطر – وإن كان ظرفا متمكنا – بمنزلة[1] هَلْ كما أن الأسماء التى لم تتمكن مشبهة بالحروف ، ولم يرد أنه جعلها حرفا كما زعم[2] من لم يفهم عن سيبويه – رحمه .

قوله فيه :

« لا يحمل الفارس إلا الملبونْ   المحض من أمامه ومن دونْ[3] »

يعنى أنه سكن « دون » للقافية ، وعلم أنه معرفة مثل « قبل وبعد » بقوله « من أمامه » فدل على أنه أراد ومن دونه .

قوله فيه : « وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عَشَرَ فى خَمْسَةَ عَشَرَ ، لأنها مثلها فى أنها منقطعة من الأولى[4] ، ولم تحتمل أن يسكن حرفان ، وأن يجعلوهما كحرف » .

يعنى أنك إذا قلت : كان من الأمر ذيَّةَ وذيَّةَ ، فإن الهاء لا تسكن لأنها ليست من نفس الاسم ، وأيضا فإنها بمنزلة عَشَرَ فى خَمْسَةَ عَشَرَ ،

---

(١) فى الأصل : « بمنزل » خطأ .

(٢) هذا الزعم للنحاس ، وقد ادعى الاجماع عليه ، انظر الهمع ٢١٧/١ والمغنى ٣٧٠/١ وابن عقيل ٥٨/٢ .

(٣) من مشطور السريع ، وهو فى سيبويه ٤٧/٢ بدون نسبة ، وكذلك فى اللسان (دون ، لبن) والتصريح ٥٢/٢ .

والشاهد فيه تسكين (دون) ولو كانت القافية مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لأنه فى نية الاضافة . وقال السيرافى : انما ذكر سيبويه الشاهد فى قوله «ومن دون»،لأنه لم يضف وليس فيه دليل على التنكير والتعريف ، لأنه يحتمل أن يقال : ومن دون – بالتنوين – فيكون نكرة ، ويحتمل أن يكون : من دون بالضم فيكون معرفة ، الا أن الشعر موقوف .

(٤) فى (بولاق) ٤٨/٢ و (هارون) ٢٩٢/٣ « من الاول » .

وإذا كان الشيء اسما واحدا احتمل أن يُسَكَّن آخره ، فإذا كان من شيئين لم يحتمل ذلك (٤٦/أ) فكذلك الهاء إنما هي كاسم بايِنٍ من الإسم جعل معه كالشيء الواحد ، وأيضا فإنها لو سكنت صارت هاءً وذهبت الهاء التي هي الأصل في الوصل والوقف ، وليس هكذا حكم تاء التأنيث ، بل إنما تكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء للفرق بين التاء التي يؤنَّثُ بها وبين تاء أُلْقتْ ونحوها ، كما فرقوا بين النون التي دخلت علامة للمنصرف وبين النون التي من نفس الكلمة والزائدة التي لم تجيء علامة لخفة الاسم . وقد بُيِّن ذلك فلذلك أمسكنا عن تفسيره .

قوله في (باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ...) .

« وكذلك حينئذ في بعض اللغات[1] » .

يعني أن الحين ظرف متمكن فإذا أضيف إلى إذْ فأعرف اللغتين أن تعربه فتقول : سير عليه حينُئذٍ فترفعه وتقيمه مقام الفاعل ، وتقول : من حينِئذ فتجره ، وبعضهم يمنعه من الإعراب حين أضيف إلى اسم متمكن ، وكذلك يومئذ ، والأصل أن يُضَافَا إلى ما أضيف إليه إذْ وهي الجمل ، فتقول : جئتك يومَ زيدٌ منطلق وحينَ عمرو أمير ، وحينَ قام زيدٌ ، ويومَ خرج عمرو ، كما تقول : إذ زيدٌ أمير ، وإذْ خرج عمرو ، وقد يضافان إلى غيرهما فتقول: جئتك يومَ السبت وحينَ الحصاد ونحوه ، وكذلك ما أشبههما .

فأما إذْ فلاتضاف إلا إلى الجمل ، فإن كنيت عنها قلت : إذْ ذاك ،

---

(١) (بولاق) ٢/٥١ و (هارون) ٣/٢٩٩ .

وإن كنيت عن المضاف إليه الحينُ واليومُ قلت : حين ذاك ، وقد وضعوا إذْ مكان ذاك فقالوا : حينئذٍ على غير قياس تشبيها بذاك .

قوله فيه : « وإنما جُعل هذا هكذا [1] في الظرف والحال ، لأن حدّ الكلام وأصله أن يكون ظرفا أو حالا »

يعنى لأن حدّ هذا الكلام

قوله فيه : « وأما اثنا عشر فزعم الخليل [2] – رحمه الله – [3]

أنه لا يُغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عَشَرَ ، وذلك لأن [4] الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثنى في الجر والنصب [5] ، وعَشَرَ بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز في « مُسْلِمَيْن » ولا تحذف عَشَرَ مخافة الالتباس [6] بالإثنين (٤٦/ب) ويكون [7] عَلَمُ العدد قد ذهب » .

يعنى أن خمسة عشر قد تضيفها في العدد فتقول : هذه خمسةُ عَشْرِك ، ولا تقول : هذه اثنا عَشْرَك ، كما لا تقول : هؤلاء مسلمونك ، لأن « عشرَ » في اثنا عشر في موضع نون الاثنين ، فكما لا تضيف مع نون الاثنين كذلك لا تضيف مع ماهو في موضعها [8] .

---

(١) في الأصل : « هذا كهذا » والتصحيح من سيبويه .

(٢) في الأصل : وأما اثنى عشر فانه زعم الخليل – وأثبت ما في (بولاق) ٥٥/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ .

(٣) ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « أن الاعراب » .

(٥) في (بولاق) ٥٦/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ « في النصب والجر » .

(٦) في (بولاق) ٥٦/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ « مخافة أن يلتبس » .

(٧) في (هارون) « فيكون » .

(٨) السيرافي : « يعنى لو أضفنا الى اثنى عشر لوجب حذف عشر كما يجب حذف النون في مسلمين اذا أضفناه ، ولا تجوز اضافته الا بحذف النون » عن هامش سيبويه في المكان المذكور .

فإن قيل : فاحذف عشر كما تحذف النون إذا أردت الإضافة ، وقُلْ : جاءنى اثناك ، كما تقول جاءنى مسلماك !

قيل : لوقلت ذلك لالتبس فلم يُدْرَ إن كنت أضفت اثنا عشر أو اثنان ، وكان يذهب عَلَمُ العدد ، فإن سميت به رجلا جازت الإضافة وحذفت عشر ، لأنك لست تريد العدد فليس موضع التباس .

قوله فى (باب ماينصرف ومالاينصرف من بنات الياء والواو ...) :

« وسألت الخليل ـ رحمه[1] الله ـ فقلت : كيف تقول مررت بأُفَيْعِلَ منك من قولك[2] مررت بأُعَيْمِيَ منك[3] » .

يعنى بقوله « بأُعَيْمِيَ » التمثيل على الأصل .

فى (باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) :

قوله « ولو سميت رجلا إِبْ[4] قلت : هذا إِبٌ تقديره فى الوصل : هذا ابٌ[5] كما ترى ، تُريد الباء وألف الوصل من قولك اضْرِبْ » .

يعنى أنك إذا سميت الرجل بالباء من اضْرِبْ لزمك أن تدخل ألف الوصل ـ من قولك اضرب ـ لتصل إلى التَّكَلُّم بالساكن فتقول: ابْ فى الوقف ، ويكون الاسم على حرفين صحيحين ، فلايختل ، ولذلك لم تبنه بغير

---

(١) ساقطة من (بولاق) ٥٨/٢ و (هارون) ٣١٢/٣ .
(٢) فى (بولاق) و (هارون) « من قوله » .
(٣) فى (هارون) « مررت بأعيم منك » .
(٤) فى (بولاق) ٦٣/٢ و (هارون) ٣٢٣/٣ « ولو سميت رجلا باب » .
(٥) فى الأصل : « هذاب » .

ألف الوصل ، لأنك لو قلت فى الوصل : بٌّ يافتي لم تستطيع أن تتكلم به فى الوقف ، لأنه لا يكون فيه إلا ساكنا ، ولا يستطاع التكلم بالساكن وحده ، فإذا كان قبله كلامٌ ذهبت الألف فقلت : هـذا ابٌّ يافتي ، فإن وقفتَ عليه قلت : هذا ابْ فلا يختل الاسم أن يبقى على حرف ساكن إذا كان متصلا بما قبله ، لأنّ ما اتصل به يقوم مقام ماهو منه ، كما تقول : مَن اخّ لك ؟ فيمن خفف الهمزة ، ثم تقول فى الوقف : مَن اخْ ؟ .

فإن قيل : إن حكم ألف الوصل ألا تدخل إلا على ساكن ، فإن تحرك الساكن سقطت (٤٧/أ) كقولك . ابْن ، فإذا حركت الباء قلت : بُنَي فتسقط الألف ، وكذلك اسْمٌ إذا قلت فيه : سُمَيٌّ فيلزم على هذا أن تكون الألف الداخلة على الباء من اضْرِبْ فى التسمية بها ألف قطع .

فالجواب أن حركة الباء من « ابْن » فى التحقير حركة لازمة لا تسكن أبدا مادام مصغرا ، فلا سبيل إلى ألف الوصل ، فأما البـاء من « اضْرِبْ » فإنك إذا سميت بها فأول أحوالها أن تُدْخِلَ عليها أَلِفاً لتصل إلى التكلم بالساكن فتلفظ بالاسم ساكنا فى الوقف ثم تُعْرِبُه ، والإعراب حادث بعد بنية الاسم ، وحركة الإعراب لا تلزَمُ ، لأنها ، تذهب فى الوقف ، وحركة أول حروف الاسم لازمة ، فلذلك لا يعتد بحركة الإعراب بعد ألف الوصل .

ووقع فى حاشية الكتاب تفسير لبعض النحويين ، وهو : يلزمه أن يقطع الألف فى الوصل وإلا نقض قوله فى أول الباب إذا سمي رجلا بنحو اضْرِبْ أنه يقطع الألف فى الوصل ، وقطع الألف هنا ألزم منه فى اضْرِبْ ونحوه ؛

لأن ألف الوصل لاتثبت إذا تحرك مابعدها [١] .

هذا منتهى قوله ، والحجة عليه ماقد أوضحته ، مع أن سيبويه ـ رحمه الله ـ إنما شرط أنك إذا سميت الرجل بفعل فى أوله ألف الوصل قطعتها ، لأنك قد [نقلته [٢]] عن موضعه الذى كانت الألف فيه موصولة ، وأنت إذا سميته بالباء من اضْرِبْ ونحوها فليست فيها ألف الوصل ثم سميت بها فكان يلزمه ما ذكر ، وإنما أدخلت ألف الوصل وهو اسم ، فصار كابْن واسْم ونحوهما فى أنه لم يُنقل من فِعْلٍ .

---

(١) فى هذه المسألة ستة أقاويل : قول سيبويه فى الابتداء به وصله بهمزة وصل واسقاطها اذا اتصل بكلام ، واستدل لذلك بقولهم : من أب لك بتخفيف الهمزة ، فبقى الاسم على حرف واحد فى كليهما . ورد أبو العباس المبرد عليه ذلك ففرق بين تخفيف الهمزة واسقاط ألف الوصل فقال : تخفيف الهمزة غير لازم ، وألف الوصل اذا اتصلت سقطت .

والقول الثانى : رد الراء فيقال : رب . والثالث قول الأخفش : ضب ، فيحذف موضع العين كما فى مذ و سه حيث حذف العين والأصل متد و ستة ، والرابع للمبرد : اضرب ، والخامس للزجاج : أب بقطع الألف ، والسادس : لا يجوز أن يسمى باب لأنه يحتاج الى تحريك الباء وتحريكها يمنع من ألف الوصل . انظر تعليق السيرافى على الكتاب . والمقتضب ٣٢/١ – ٣٤ ، ونقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه فى هامش المقتضب ٣٢/١ ، ٣٣ وعلى ذلك فما أشار اليه أبو نصر مما وقع فى حاشية الكتاب من تفسير لبعض النحويين هو فى الغالب من كلام الزجاج .

(٢) فى الأصل : نقلتها – خطأ .

الجزء الثالث

قوله فى (باب الإضافة إلى مافيه الزوائد من بنات الحرفين) :

« وأما بِنْتٌ فإنك تقول فيه [1] : بنوى ، من قبل أن هذه التاء التى للتأنيث [2] لا تثبت فى الإضافة كما لاتثبت فى الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شَبَّهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زائدة [3] فى الاسم كتاء سَنْبَتة ، وتاء عِفْرِيت ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدلك على ذلك سكون ماقبلها ، جعلتاها بمنزلة ابن » .

يعنى أنك إذا أردت الإضافة إلى بنت حذفت التاء لأنها تاء التأنيث ومشبهة بهائه (٤٧ / ب) ولم تثبت هذه التاء فى الإضافة كما لم تثبت فى الجمع بالتاء فى قولك : بنات ، فلم تقل بِنْتَات كما أن أخت كذلك ، لما لم تثبت فى الجمع بالتاء فى قولك : أخوات ، لم تثبت فى الإضافة فقلب : أَخَوِىٌّ . فإذا حذفت فى الإضافة ـ أعنى من بنت ـ بقى الاسْمُ على حرفين ، ووجب العِوَضُ لجَهْدِ [4] الإسم وصار الأوْلى بالرد فيه ما كان له فى الأصل ، كما أنك حين أضفت إلى الإسم وحذفت الزائد وجب العوض بما كان من الأصل ، ولم يبق الزائد مع الرَّدّ لأنها معاقبة ، فإذا حذفت الأصْلِيّ أدخلت الزائد ، وإذا حذفت الزائد رجع

(١) فى (بولاق) ٢/٨٢ و (هارون) ٣/٣٦٢ فقط « فانك تقول : » .

(٢) فى (هارون) « التى هى للتأنيث » .

(٣) فى (بولاق) و هارون) « زيادة فى الاسم » .

(٤) الجهد ـ بفتح الجيم ـ ما جهد الانسان من مرض أو أمر شاق فهو مجهود ، والجهد ـ بالضم ـ الطاقة والوسع ـ اللسان (جهد) . والمراد هنا لضعف الاسم ببقائه على حرفين .

الأصلى ، وتمثيل ذلك أيضاً أنك لو بنيت فَعَلَ من البنوة لقلت : « بنَىَ » ، فإن حذفت لام الفعل أدخلت ألف الوصل بعد أن سكنت الياء فقلت : ابْن ، وإذا حذفت هذه الألف فى الإضافة رددت لام الفعل فقلت : بَنَوِىّ .

قوله فيه : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه « ذومال » فإنك تقول ذَوِوِىٌّ ، كأنك أضفت إلى ذَوًا ، وكذلك فُعِلَ به حين أُفرِدَ وجعل اسما وُدَّ إلى أصله ، لأن أصله فَعَل ، يدلك [1] قولهم ذواتا » .

يعنى أنه لو جعل « ذُو » اسما مفردا لتغير عن حاله مضافا ، ولم يكن بدٌّ من رَدِّه إلى الأصل ، لأنه ليس فى الكلام اسم مفرد يكون فى الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف ، وفي الخفض بالياء . وأصل « ذُو » فَعَلَ ، يدلك على ذلك قولهم : ذَوَا مال ، فوجب أن تقول : ذَوًا ، وهذا قول سيبويه — رحمه الله — .

وقال الخليل فيه : هذا ذوٌّ [2] مدغم ، وحكم فيه بالحكم فى « لو » و « هوْ » إذا سميت بهما فقلت : هذا لَوٌّ وهَوٌّ .

---

(١) فى (بولاق) ٨٣/٢ و (هارون) ٣٦٦/٣ « يدلك على ذلك قولهم » :

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٣٣/٢ « وكان الخليل يقول : هذا ذو — بفتح الذال — لأن أصلها الفتح تقول : ذوا وتقول ذوو » .

ويقول السيرافى : وكان الخليل يقول : هذا ذو فيجعله فعل — بتسكين العين — وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل ، ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها الا بثبت ، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة ، وذكر من يحتج له أن الاسم اذا حذف لامه ثم ثنى فرد اليه اللام حركت العين ، وان كان أصل بنيتها السكون كقول الشاعر :

يديان بالمعروف عند محرق قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

ويد عندهم فعل — بسكون العين — فى الأصل ، ولكنها لما حذفت لا مها فوقع الاعراب على الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة. هامش سيبويه ٢٣/٢ و (هارون) ٢٦٣/٣ .

قوله فيه : « وكذلك الإضافة إلى ذَاهْ ذَوَوِيّ ، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء ، فكأنك تضيف إلى « ذى » إلا أن الهاء جاءت بالألف والفتحة ، كما جاءت بالفتحتين فى امرأة[1] » .

يعني أنك تقول فى المذكر هَـٰذَا ذُو مَالٍ ، ورأيتُ ذَا مالٍ ، ومررتُ بِذِي مَال ، فلو حاولت التأنيث على هذا الترتيب فى حال الرفع والخفض لم تجد سبيلا إليه ، لأن ماقبل هاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحا أو ألفا منقلبة من حرف اللين كسِعْلَاةٍ فقلت : ذاتُ مالٍ فهذه الهاء جاءت بالألف(٤٨/أ)والفتحة ، أعني فتحة الذال ، وهي سَبَبُهَا ، كما أنك تقول فى المذكر هذا امْرُؤٌ ، ورأيت امْرَأً ، ومررت بِامْرِئٍ ، فتضم الهمزة وتفتحها وتكسرها ، وتكون الراء تابعة لها ، فلو حاولت التأنيث على هذا الترتيب فى حال الرفع والخفض تعذر للعلة التى ذكرتها ، وأنثت مع فتحة الهمزة ، وانفتحت الراء لانفتاح الهمزة لأنها تابعة لها ، فهذا معني قوله : « لأن الهاء جاء بالألف والفتحة كما جاءت بالألف والفتحتين فى امرأة » .

فإذا حاولت الإضافة إلى « ذَاهْ » حذفت الهاء فيبقى الاسم على حرفين وترده إلى الأصل لجَهْده[2] ، تقول فيه: ذَوَوِيّ ، وهذا يدل أيضا على أن ذُو فَعَل .

قوله فيه . « وأما الإضافة إلى « لاتٍ » من اللاَّتِ والعُزَّى ، فإنك تمدها كما تمدُّ « لاَ » إذا كانت اسما ، كما[3] تُثَقِّل لَوْ وكَيْ إذا كان

---

(١) (بولاق) ٨٣/٢ — ٨٤ و (هارون) ٣٦٧/٣ .

(٢) انظر التعليق رقم (١) ص ٢١٧ .

(١) هكذا وردت « كما » هنا غير مسبوقة بواو فى (بولاق) ٨٤/٢ و (هارون) ٣٦٨/٣ أيضا .

كل واحد منهما اسما فهذه الحروف وأشباهها التى ليس لها دليل بتحقير ولاجمع ولا فِعْلٍ ولاتثنية وإنما[1] تجعلِ ماذهب منه مثل ماهو فيــه ويضاعف » .

يعنى أن « لات » من بنات الحرفين لحقتها تاء التأنيث كتاء بنت ، وليس فيها دليل على أنها من ذوات الياء أو الواو ، فوجب أن يكون أصلها « لا » التى للنفى سمي بها ، فكان الأصل أن يلحقوا ألفا ثانية ويهمزوها ، فحذفوا الألف الزائدة كما حذفوا لام الفعل من « بنت » وألحقوه التاء للتأنيث كما لحقت فى « بنت » ، فإذا نسبت إليها حذفت التاءَ كما فعلت فى بنت ، ورددت الألف لذهاب التاء ، كما رددت فى بنت لام الفعل حين ذهبت التاء فقلت : لائِيٌّ ، كما تنسب إلى « لا » اسم رجل[2] .

قوله فى (باب الإضافة إلى ماذهب فاوه من بنات الحرفين) :

« وتقول فى الإضافة إلى شية : وِشَوِيٌّ ، لم تُسْكِنِ العين كما لم تُسْكِنِ الميم إذا قلت كَمَوِيّ[3] » .

يعنى أنك إذا أضفت إلى شية حذفت الهاء فيبقى الاسم على حرفين ، أحدهما حرف لين ، وهذا ليس فى الكلام لعلة قد ذكرناها فى موضعها ،

---

(١) فى (بولاق و (هارون) فقط « انما » .

(٢) ويقول السيرافى بعد ذكر هذا الرأى : « ومن الناس من يقــول : ان الذاهب منه هاء وأن أصله لاهة ، لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها . ولا أحب الخوض فى هذا والنسبة اليه » . هامش سيبويه ٣٦٨/٣ (هــارون) .

(٣) (بولاق) ٨٥/٢ و (هارون) ٣٦٩/٣ .

فوجب ردّ ماله فى الأصل ، وذلك فاء الفعل ، وهى الواو ، فكأنك بليت وِشَى فتعتل الياء وتنقلب ألفا لانفتاح (٤٨ / ب) ماقبلها فيصير وِشَا ، ثم أضفت إليه فانقلبت الألف واوا فقلت : وِشَوِىٌّ ، فلفظ وِشَا فِعَل ، ومعناه فِعْل ، ولاسبيل إلى تغيير الشين عن الحركة ، لأنك لاتريد معنى غير المعنى الذى فى شية ، وهى مع ذا محركة بحركة لازمة فى جميع تصرّف الاسم على الإعراب ، ولم تُرِدْ حين أضفت إليها إحداث بنية ، ولا إحالة معني ، وإنما رددت الذاهب اضطراراً إذْ بقي الاسم على حال لايكون مثلها فى الأسماء ، وتركت حركة العين لتدل على أنك معنى شية تريد ، وإليها تضيف ، كما أن « يَدٌ » وزنها فَعْل فإذا رددت لجهد[1] الاسم قلت: يَدَوِىٌّ ، فتركت عين الفعل على حالها إذا كانت حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تخرجها عن التحرك ، ولا تحدث شيئا غير ماكان عليه ، وإنما حاولت الإضافة إليه فرددت لجهد[1] الاسم .

وقال أبو الحسن الأخفش: القياس إسكان العين ، لأنك إذا رددت الواوَ فى «عدة» وأردت أن تَبْنِيَ الاسم ببناء تسكون عليه الأسماء فإنما ترده إلى أصله ، كما رَدُّوا[2] « ذُو » إلى ذَوَا ، إذْ كان أصله فَعَل هذا منتهي قوله — فيلزمه على هذا القياس إذا أضاف إلى « دمٍ » أن يقول دَمْيٌ فيرده إلى الأصل ، ثم يقول فى النسب . دَمْيِيٌّ ، لأنه زعم أنه يقول فى عِدَة إذا رُدّ الأصل وِعْدِيٌّ ، وذلك محال ، لأنـا نقول : إنّ شيئا عِدٌ ، فتبنى من عدة اسما على حرفين صحيحين مثل دمٍ ويدٍ ، وإن أردنا أن نبني أبنية غيرها بلينا ولانريد معني عدة ، بل إنما نحاول بناء أمثلة سواها ، وأيضا فانـّا لو اضطررنا

---

(١) انظر التعليق رقم (١ ص ٢١٧) .

(٢) فى الأصل : « كما ردو » خطأ .

إلى رَدِّ الواو ونحن نريد فِعْلة ـ التي ثبت ذهاب فائها وإلقاء حركة عينها لضرورة ما ـ لوجب أن نقول: وِعَدِىّ كما قلنا وِشَوِىّ ودَمَوِىّ ، ألا ترى أن العرب تقول دَمَوِىّ فلا تغيير العين مع ردّ لام الفعل ، فأما تمثيله بقولهم «ذُو» إنه يُصرّف إلى الأصل إذا سُمِّىَ به ويغيّر، فإنما ذلك لأن قولهم «ذو» إنما بنوه حين نقضوا منه بناء يَنْتقِلُ ليكون (٤٩ / أ) إعرابه حروفا ، تقول :ذو مال ، وذا مال ، وذى مال ، فهو هنا فى موضع تغيير وضعف ، وهى بنية لاتلزم ، أعني أنها تكون فى حال الرفع واوا ، وفى حال النصب ألفا ، وفى الخفض ياء . فإذا وجب ردّه إلى الأصل لم يكن لهذه البنية الحادثة بقاء لتغيّرها فى حال الإضافة ، وأنها لاتكون فى غيرها :

فأما « شِيَة » فبنية لازمة فى الرفع والنصب والخفض فقويت عند رَدّ الفاء أنْ تبقي على حالها فى تحرك العين للزومها البنية وإنك إياها تريد ، وإليها تنسب ، ألا ترى أن الفعل الذى فى أوله زيادة لاينصرف عند التسمية به فى المعرفة، ولا ينصرف فى المعرفة ماضارعه فى البناء أيضا من الأسماء إذا لم يفارق بنيته نحو أَحْمَدَ وإِثْمِدٍ وأُبْلُم ، ولو سميت رجلا امرأ انصرف لأنه ينتقل عن هذه البنية إذا قلت : امرؤٌ وامرئٍ ، فكما يُصْرَف من هذا مايلزم بنية الفعل كذلك يُصْرَف إلى الأصل ماتضطرب بنيته ، وكما تمنع الصرف ماتلزم بنيته التي هى على حدّ الفعل، كذلك تلزم البنية المغيّرة عن الأصل إذا لزمت ولم تتغير ومن ذلك أنك إذا رخّمت رجلا اسمه « شية » فيمن قال : ياحَارُ وجب أن تردّ الواو لئلا يبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، ويكون أولى بالردّ من يحدث فى آخر الاسم زيادة ليست منه ، وتبقي كسرة الشين ، ولاتنقلها ، وترد ماهو له في الأصل وهو السكون ، لأنك لم ترد الواوَ إلا لجهد الاسم على الإعراب ، وهذه بنية تكون فى الاسم ،

أعنى وِشي وزنته فى اللفظ كإبل فلا يستنكر . فأما ذومال فبنيته تضطرب فى حال الإضافة ، ولا تـكون للمفرد البتة، فلذلك إذا أفرد رجع إلى الأصل، والأخفش يلزم الأصل الذى ذهب إليه فى باب النسب ، فيقول فى الترخيم: ياوِشْىُ ، وغَلَطُه [فيه [1]] بَيِّنٌ .

قوله فى (باب ما يكسر للجمع [2] ومالا يكسر من أبنية الجمع) :

« وإن [3] سميت رجلا بفُعولٍ جاز أن تـكسّره ، فتقول : فَعَائِل ، لأن فُعُولا [قد [4]] يكون الواحد على مثاله كالأُتِىّ والسُّدُوس [5] ، ولولم يكن واحدًا لم يكن (٤٩ / ب) بأبعدَ من فَعُولٍ من أفعَالٍ من إفعَالٍ » .

يعني أن فُعُولاً و وفَعُولاً أخوان فى الوزن ، كما أن أفْعَالاً وإفْعَالاً كذلك ، غير أن فَعُولاً — بفتح الفاء — للواحد ، كما إفْعَالاً — بكسر الهمزة— كذلك فيقول : إن فُعُولاً الذى هو جمع ليس بأبعد من فَعُول فى أن يجمع ، كما جمع ، من أفعَالٍ من إفعالٍ إذْ جمع كما جمع [6] .

---

(١) تكملة من هامش المخطوط .

(٢) فى (بولاق) ١٠٢/٢ و (هارون) ٤٠٧/٣ « ما يكسر مما كسر للجمع » .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) ٤٠٨/٣ « ولو سميت »

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) الأتى : المسيل ، وأصله أتوى ، قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، والسدوس : الطيلسان .

(٦) أى كما جمع أفعال الذى هو جمع على ما يشاكله من المفرد وهو افعال فقالوا فى أقوال وأنعام أقاويل وأناعيم ، كما قالوا فى اعصار واتكال : أعاصير وأتاكيل ، كذلك يجمع فعول الذى هو جمع على ما يشاكله من المفرد وهو فعول ، فكما تقول فى عجوز وحلوبة . عجائز وحلائب ، كذلك لو سميت بفعول جمعتها على فعائل . لأن محل فعول الجمع من فعول المفرد ليس بابعد من محل أفعال الجمع من افعال المفرد . انظر تعليق هارون رقم ٣ : ٤٠٨/٣ .

قوله فى (باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم) :

« وسألوا [١] الخليل — رحمه [٢] الله — عن مَقْتَوِىٍّ ومَقْتَوِينَ ، فقال : هذا بمنزلة الأشْعَرِىِّ والأشْعَرِينَ ، فإن قلت : فلِمَ [٣] لم يقولوا مَقْتَوْنَ ؟ فإن شئت قلت: جاءوا به على الأصل ، كما قالوا مَقَاتِوَةٌ » .

يعنى أن مَقْتَوِىٌّ منسوب إلى مَقْتًا — وإن لم يتكلم به — فكان يجب أن يكون فى الجمع مَقْتَوِيُّون ، ولكن العرب أشذَّتْهُ عن أصله فقالوا مَقْتَوُون كأنه جمع مَقْتًا على أصله قبل الاعتلال وهو مَقْتَوٌ — وإن كان لايتكلم به إلا جمع مَقْتَوِىٌّ منسوبا — والمعني معني النسب [٤] — وإن لم يكن فيه ياء النسب ، أعنى مَقْتَوِيْن ، كما قالوا : الأشعرون كانه جمع أشعر لاجمع أشعرىّ ، وهذا لايقاس عليه ، وإنما صَحّ ولم يقولوا مَقْتَوْنَ ، كما يقال فى نظيره من المعتل حين لم يستعمل واحده ، ومثله قولهم : مذروان ولم يقولوا مذريان على القياس حين لم يفرد واحده ، وإن شئت قلت : شذ عن الأصل فى جمع السلامة ، كما شَذَّ فى التكسير الجمع حين قالوا : مَقَاتِوَة ، وكان ينبغى أن يكون مَقَاتِيَة .

قوله فى (باب مايتغير فى الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة ، ومالا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة) :

« وسألت الخليل — رحمه الله [٥] — عمن قال : جاءنى [٦] كلا أخويك ،

---

(١) هكذا فى نسخ سيبويه أيضا ، أى ساله تلاميذه .

(٢) ساقطة من (بولاق) ١٠٣/٢ و (هارون) ٤١٠/٣ .

(٣) فى (بولاق) (وهارون) فقط : « لم لم » .

(٤) فى الأصل : والمعنى منسوبا معنى النسب — خطأ .

(٥) ساقطة من (بولاق) ١٠٥/٢ .

(٦) فى (بولاق) ١٠٥/٢ و (هارون) ٤١٣/٣ « رأيت كلا أخويك » .

ومررت بكلا أخويك ، ثم قال مررت بكليهما ، قال[1] جعلوه بمنزلة عليك ولديك فى الجر والنصب » .

يعنى أن العرب تستعمل هذه الكلمة على وجهين : منهم من يجعل كِلاَ بمنزلة مِعًى[2] ، تكون الألف — لام الفعل — منقلبة من ياء أو واو ، غير أنها لا تستعمل إلا للتثنية ، ولو كانت للواحد لقيل فى التثنية (٥٠/أ) كِلَيَان أو كِلَوَان ، ولذلك لم تلحقها علامة التثنية ، وإنما تلحق علامة التثنية مايكون للواحد ، فلما انفردت التثنية بهذا الاسم أغناهم ذلك عن الياء والألف اللتين للتثلية .

والوجه الثانى أن تكون أيضا كِمِعًى[2] واحد غير مستعمل ، ثم ثُنِّىَ فأذهبوا الألف التى كانت لام الفعل على غير قياس ، فقالوا : هذان كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك فى الإضافة لا غير ، وشذت التثلية فى هذا الباب فى حذف ألف الأصل ، كما فعلوا ذلك فى تثنية المبهم حين قالوا : هذان فى الرفع وهذين فى الجر والنصب ، فأذهبوا الألف التى كانت بعد الذال فى الواحد حين ألحقوا[3] الألف والياء للتثنية .

وإنما شبهت العرب هذا الاسم بِعَلَى ولَدَى — أعنى الذين قالوا مع الظاهر كلا أخويك فى الرفع والنصب والجر ، قالوا : على أخويك ولَدَى أخويك ، وقالوا مع المضمر : كلاهما فى الرفع ، وكليهما فى النصب والجر[4] ، كما قالوا : عليهما ولديهما حين أضافوهما إلى المفرد .

---

(١) فى (بولاق) و (هارون) « فقال » .

(٢) فى الأصل « يعا » — « كمعا » .

(٣) فى الأصل : حين قالوا الحقوا » — خطأ .

(٤) هذه هى اللغة المشهورة ، ولهذا فسر أبو نصر (العرب) بقوله : اعنى الذين قالوا مع الظاهر كلا أخويك فى الرفع والنصب والجر ..... وقالوا مع المضمر كلاهما فى الرفع وكليهما فى النصب والجر . =

واعلم[١] أنك إذا حقّرت « مقوال » قلت فيه : مُقَيِّيل ومُقَيْوِيل — إن شئت — وإن حقّرت « الأقوال » قلت أُقَيِّال لا غير ، وإنما تفرّ إلى الواو في تحقير « مقوال » — إن شئت — كراهية ثلاث ياءات مع الكسرة التي في الياء التي هي عين فكأنهن أربع ياءات ، وليس ذلك في تحقير أقوال ، فقس على ما ذكرنا .

قوله في (باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما ...) .

« وإذا حقرت بروكاء وجلولاء قلت بُرَيْكاء وجُلَيلاء ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زائدة في نفس[٢] الحرف كألف التأنيث ، فلما لم يجدوا سبيلا إلى حذفها لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة ، وكانت [في[٣] نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو والألف[٤]][٥] التي تكون في موضع الواو والياء[٦] إذ كُنّ سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك ، لأن الهمزه تثبت مع الاضم ، وليست كهاء التأنيث » .

=

وهناك لغة لبعض العرب — عزاها الفراء الى كنانة — تجرى كلا وكلتا مع الظاهر مجراها فى المضمر فى الاعراب بالحرفين ، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا . الهمع ١/٤٠ .

(١) هكذا بدأ أبو نصر تفسيره لعيون باب التصغير دون أن يقدم نصا لسيبويه كعادته ، ولا يوجد هنا شبهة حزم ، لأن الكلام جاء بعد الكلام السابق فى منتصف الصفحة تقريبا .

(٢) فى (بولاق) ٢/١١٧ « وهى زيادة من نفس الحرف » وفى (هارون) ٣/٤٤٠ « وهى زائدة من نفس الحرف » .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) « من نفس » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « كالألف » .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٦) بعدها فى (بولاق) وهارون « التى تكون فى موضع الواو » .

يعنى بقوله « لأنك لاتحذف هذه الزوائد » مابعد كاف بروكاء ، ولام جلولاء لأنها (٥٠/ب) بمنزلة الهاء فى ألاّ تحذف،وليست بمنزلتها فى الثبات وذلك أن الاسم مكسر على أَلِفَيْ جلالاء وبروكاء ، أعني مبنى عليها ، وليست الهاء كذلك ، والهاء ليست زائدة فى نفس الحرف ، ولاتثبت مع الاسم إذا كسرته كما تثبت ألف التأنيث فى بشرى ونحوه، وأَلِفَاهُ[(١)] في جلولاء ونحوه . ويعنى بقوله « لأنها كالهاء في ألاّ تحذف خامسه » الألف والهمزة فى جلولاء ونحوه ، والهمزة لحياتها وأنها ليست كالألف الميتة في قرقرى ونحوه كالهاء فى ألا تحذف[(٢)] .

قوله فى (باب مايحذف فى التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات) :

« وإذا حقرت . مقعنسس حذفت النون وإحدى السينين ، لأنك كنت فاعلا ذلك لو كسرته للجمع ، فإن شئت قلت مُقَيْعِسٌ [وإن شئت مقيعيس[(٣)]] » .

قال أبو نصر : فإن قال قائل : هلا ثبتت النون وحذفت الميم ، فيكون تحقيره قُعَيْنس وقعينيس ؟

---

(١) فى الأصل : « والهاء » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) الأصل أن ألف التأنيث الممدودة مثل تاء التأنيث فى عدم الاعتداد بهما فى التصغير ، لأن كل واحدة منهما تعتبر كلمة برأسها . وقد خالف سيبويه هذا الأصل فى كل مختوم بالألف الممدودة وثالثة حرف مد نحو جلولاء وبركاء وقريثاء فحذف حرف المد وأوقع صيغة التصغير على ما بقى ، ولو وقع ذلك الأمر مع التاء لصغرها دون حذف فيقول فى فروقة وكرامة وسليلة : فريقة وكريمة وسليلة — بتشديد الياء — .

وحجته أن لألف التأنيث الممودة شبها بتاء التأنيث فى أن كلا منهما يعتبر كلمة برأسها ، واعتبار هذا يقتضي بقاءها ، وشبها بالألف المقصورة فى لزوم كل منهما للكلمة واعتبار هذا يقتضى حذف حرف المد ان أبقيناها كما فى حبارى . وخالفه فى ذلك المبرد ، فهو يسوى بين الألف المدودة والتاء فى عدم الاعتداد بهما مطلقا ولهذا يقول فى التصغير : جليلاء وبريكاء وقريثاء — بتشديد الياء فيها — انظر المقتضب ٢٦٢/٢ — ٢٦٣ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه فى هامش المقتضب ٢٦٣/٢ — ٢٦٤ ، والوافى لأحمد عمارة ٢٦ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

فالجواب أنه ليس في الكلام فَعْنَل ولا فَعَانِل، فكذلك لا يكون فيه فُعَيْنِل ، فوجب لذلك حذف النون وإبقاء الميم ليكون على مثال في الكلام وذلك مُفَيْعِل[1] ، فترك تحقيره حين وجد عنه مندوحة بمثال يكون في الكلام ، ولو لم يجدها لحقّر الإسم عليه ، وإن لم يكن له مثال في الكلام .

فإن قال : لم أثبتّ الميم وهي من حروف الزوائد وحذفت السين وهي من حروف الأصل في نحو هذا الموضع ، ولا تزاد إلا في استفعل وما تصرف منه ، وفي التضعيف ؟

فالجواب أن الميم إذا وقعت في أول الكلمة رابعة فصاعدا زائدة أبدا حتى تأتى باشتقاق أنها من نفس الكلمة ، فقد تبيّن بهذا أن الميم في هذا الموضع قد تحتمل أن تكون أصليه باشتقاق ، وإنما يحكم لها بالزيادة بغير ثبت حملا على الجمهور الأعم الذي يكون فيه الاشتقاق وإن كان يمكن أن تكون من حروف الأصل ، فأنت في هذه الحال على غير يقين أن تكون زائدة أو أصلية ، وحروف الأصل كلها إذا ضوعفت فاء (٥١ / أ) أو عينا أو لاما فإن أحد المضاعف زائد أبدا بلا تكلف اشتقاق ، فكذلك كان الحرف الذي يحتاج فيه إلى الاشتقاق ويشك فيه أن يكون زائدا أو أصليا، وإن كان من الحروف الزوائد أولى بالثبات في التحقير والجمع الذي على مثال مفاعل .

وخالفه محمد بن يزيد واختار قُعَيْنس وقعيسيس[2] : وغلطه بَيِّنٌ قد

---

(١) في الأصل : « فعيعل » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) حجة المبرد في ذلك أن السين في مقعنسس ملحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة ، فالقياس قعيسس وقعيسيس ، حتى يكون مثل حريجم وحريجيم . وانظر المقتضب ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب في المكان نفسه .

أوضحته ، ونظير غلطه في هذا اختياره عُثَيْلِل[١] في تصغير عِثْوَل ، والصواب عُثَيِّل وعُثَيْوِل على قول سيبويه[٢] ـ رحمه الله ـ وقياسه قياس مقعنسس :

قوله في (باب ما يحذف فيه[٣] الزوائد من بنات الثلاثة مما أوله[٤] الألفات الموصولات) :

في تحقير الافتقار والانطلاق فتيقير ونطيليق ، وفَتَاقير ونطاليق في التكسير للجمع[٥] .

قال أبو نصر : إن قال قائل : قد أوجب بهذا التحقير والجمع مثالين ليسا في كلام العرب وهما « نفاعيل وفتاعيل » .

قيل : إنما يكون هذا محذوفا وليس على واحد مستعمل ، وإنما هو عارض في التحقير والجمع ، ألا ترى أن الواحد المكبر افتقار وانطلاق

---

(١) يقول المبرد « وتقول في تصغير (عثول) : (عثيل) فاعلم » وحجته في ذلك كحجته في مقعنسس انظر المقتضب ٢٤٧/٢ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨ .

(٢) في سيبويه ١١٢/٢ « واذا حقرت عثول قلت : عثيل وعثييل ، لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل ، وانما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير ، لأنهم انما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، فصارت عندهم كشين قرشب ، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا : قراشب ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين ، وكذلك قول العرب وقول الخليل » .

(٣) في (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٣/٣ « منه » .

(٤) في (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٣/٣ « مما أوائله » .

(٥) في سيبويه (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٤/٣ كلام طويل عن كيفية تصغير وتكسير هذين المثالين وأمثالهما ، وقد اكتفى أبو نصر هنا بايراد المثالين مصغرين ومجموعين للتعليق عليهما .

فلا يضره خروجه فى التحقير والجمع إلى مثال ليس فى الكلام ضرورة ، ونظير ذلك أنه ليس فى كلام العرب فَعَلّل إلا محذوفا كجَنَدِل وإنما هو جنادل ، فكذلك ليس فى الكلام فتاعيل ولا نفاعيل إلا محذوفا الجمع من افتعال وانفعال.

قوله فى (باب ما يحذف فى التحقير من زوائد بنات الأربعة ...) .

« وإذا حقرت خَنشليل قلت خُنيشيل بحذف إحدى اللامين ، لأنها زائدة ، يدلك على ذلك التضعيف . وأما النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك ، لأنها [1] من النونات التى تكون عندك من نفس الحرف إلا أن يجيء شاهد [2] على زيادتها ، فلو كانت النون زائدة لكان من الثلاثة ، ولكان بمنزلة كَوأَلَل ، وكذلك منجنون ، تقول منيجين ، وهو من الفعل فُعَيليل » .

قال أبو نصر : قوله « وأما النون فمن نفس الحرف حتى ٥١/ب يتبين لك » إنما يعنى أن النون ليست بمنزلة الألف والياء والواو والميم والهمزة فى الزيادة ، ألا ترى أن الياء فيما عدته أربعة أحرف فصاعدا زائدة حيثما وقعت حتى يتبين لك أنها من نفس الكلمة حاش بنات الأربعة فإن الزوائد لا تلحقها أولا إلا الميم التى فى الاسم الذى يكون على فعله ، وكذلك الألف والواو ثانيتين فصاعدا بمنزلة الميم والهمزة أولا ، فأما النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك ، فلما وقعت النون — وهذا حكمها — مع حرف لا يكون أبدا إلا زائداً فى التضعيف كانت أولى بالثبات فى التحقير وإن كانت زائدة .

---

(١) فى الأصل : « لأنها » والتصحيح من (بولاق) ١٢٠/٢ و (هارون) ٤٤٥/٣

(٢) بعده فى (بولاق) و (هارون) « من لفظه فيه معنى يدلك » .

وقوله « فلو كانت النون زائدة لكانت[1] من الثلاثة ولكان بمنزلة كَوَأْلَل » إنما يعنى فلو كانت النون زائدة حتى يتبيّن لك أنها من نفس الكلمة بمنزلة الواو والياء والألف والميم والهمزة فى المواضع التى ذكرت لك لوقع تحقيره على سبيل كَوَأْلَل ، وكنت بالخيار فى حذف أى الزيادتين شئت ، وهو من الثلاثة ولكنه ليس بمنزلة كَوَأْلَل للعلة التى تقدم ذكرها ، ويدلك على ذلك قوله « وكذلك منجنون » وهو عنده فنعلول ، ولذلك لم يجز فى تحقيره غير مُنَيجين ، وكذلك خنفقيق تقول فيه خُنَيْفِيق ، وقوله « وهو من الفعل فعليل » يعنى حتى يتبين لك أن النون زائدة ، وخنشليل عنده ومنجنون مما قد تبيّن فيه ذلك ، وإن شئت كان المعنى وهو من الفعل الذى يجرى التحقير عليه أعنى فعيل وفعيلل وفعيليل .

قوله فى (باب ماذهب لامة[2]) :

« وكذلك بَخْ الخفيفة ، يدلك على ذلك [قول][3] العجاج :

* فى حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعسا *[4]

---

(١) فى النص « لكان » وفى بعض نسخ سيبويه « لكانت » ـ انظر هامش رقم ٢ (هارون) .

(٢) فى (بولاق) ١٢٢/٢ و هارون ٤٥١/٣ « ما ذهبت لامه » .

(٣) فى الأصل : « قال » والتصحيح من سيبويه .

(٤) من الرجز وهو فى ديوان العجاج ١٣٣ والرواية فيه (وعددا بخا وعزا أقعسا) .

والبيت فى المقتضب ٢٣٤/١ وابن السيرافى ٢٦٠/٢ ، ٢٧٦ وأمالى ابن الشجرى ٣٩٠/١ والأعلم ١٢٣/٢ والمقتضب ٧٨/٤ .

والشاهد فيه : تشديد (بخ) وأنه دليل على أنه أصل للتخفيف فيها ، فاذا صغرت رددت لامها المحذوفة فقلت : بخيخ ، كما تقول فى (رب) المخففة ربيب لأن أصلها رب المضعفة .

فردّه إلى أصله حيث اضطُر، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطُر، قال :

وهي تَنُوشُ الحوضَ نَوْشاً من عَلاَ[1] »

يعني أن قول العرب في النكرة : نزلتُ من عَلٍ، وقولهم في المعرفة: نزلتُ من عَلُ محذوفة منها لام الفعل، فإذا اضطر الشاعر ردّه فقال :

من عَلاَ، كما تقول في الإضافة : من على الحائط .

قوله فيه : « وأظُنُّ (٥٢/ أ) قَطْ كذلك، لأنها يُعْنَى[2] بها انقطاع الأمر والشيء[3]، والقط قطع، فكأنها من التضعيف » .

يعني أنك إذا قلت : أفعل هذا قَطْ فأصله التضعيف كأنك قلت :

أفعل هذا قَطًّا — في التمثيل — أي قطعاً، وكأنه من قططت الشيء قطًّا أي قطعته قطعاً . فأما قطْ في قولك : مارأيته قط فظرف، ومعناه مارأيته مذ كنت، وليس معناه كمعنى الأول، ولكن تحقيره كتحقيره —

---

(١) من الرجز، لم ينسبه سيبويه، ونسبه ابن السيرافي ٢٧٧/٢ لغيلان بن حريث وكذلك في الخزانة ٤٣٧/٩ — ٤٣٩ نقلا عن ابن برى، ونسب في اللسان (نوش) له ايضا، وفي (علا) لأبي النجم وورد البيت في معاني الفراء ٢٦٥/٢ والمنصف ١٢٤/١ والأعلم ١٢٣/٢ وأسرار العربية ٢٥٧ وابن يعيش ٨٩/٤ وأصول ابن السراج ١٤٢/٢ .

والشاهد فيه : أن (علا) دليل على حذف اللام من قولهم (عل) فاذا صغرت (عل) اسما لرجل رددت المحذوف منه فقلت على .

(٢) في (بولاق) ١٢٣/٢ « لأنك تعنى بها » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) ٤٥٣/٣ « أو الشيء » .

قوله فى (باب تحقير ما كان[1] فيه تاء التأنيث) :

ولو سميت امرأة بِضَـرَبْتُ ثم حقرت لقلت : ضُرَيْبَةُ ، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها ، وذلك لأنك لما حقرتها جئت بالعلامة التى تـكون فى الـكلام لهذا المثال ».

قال أبو نصر : الدليل على أن التاء فى ضربتُ ونحوها ترد فى التسمية بها هاء أن الهاءَ لا يحتسب بها ، وأنها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى آخر ، وليست التاء كذلك ولو لم تقلب التاء هاء فى التسمية لوجب أن يكون الإسم على أربعة أحرف متوالية فيها ثلاث حركات ، وهذا ليس فى الـكلام إلا محذوفا ، وقد بينا ذلك[2] ، فإذا جعلت التاء هاء توالت ثلاثة أحرف متحركة ولم[3] تحتسب بالهاء ، وصار على ما فى الـكلام نحو شجرة .

قوله فى (باب تحقير ما كان فيه قلب) :

« ومثل ذلك[4] أُكْرِهُ مسائيتك »[5] .

يعنى أن مسائية جمع مساءة ، ومساءة مَفْعَلَة جمعت على مفاعل من سوت ، عين الفعل واو ولامه همزة ــ ألا ترى أنك تقول :

---

(١) فى (بولاق) ١٢٤/٢ و (هارون) ٤٥٥/٣ « ما كانت فيه » .

(٢) انظر ص ٢٣٠ من هذا الكتاب حيث يقـول : « ليس فى كلام العرب فعلل الا محذوفا كجندل ، وانما هو جنادل » .

(٣) فى الأصل : « ولو لم » خطأ .

(٤) فى (بولاق) ١٣٠/٢ و (هارون) ٤٦٧/٣ « ومثل ذلك قولهم : » .

(٥) هكذا أيضا فى (بولاق) ١٣٠/٢ ، وقد صحح (هـارون) ذلك عن بعض نسخ الكتاب واللسان (سأى) الى « أكره مسائيك » جمع مساة مثل مسعاة فصارت المسائى مثل المساعى ٤٦٧/٣ وحاشية رقم ١ ، ٢ .

هذا أسوأ من هذا ، فلما جمعت قلبت الهمزة فجعلتها مكان الواو وقلبت الواو فجعلتها مكان الهمزة ، فصارت مفالعة مقلوبة من مفاعلة ، كما أن أشياء لفعاء مقلوبة من فعلاء[1] ، ولما صارت الواو المقلوبة فى موضع الهمزة بعد الهمزة المكسورة قلبت ياء ، كما قلبت فى غُـزِيَ و نُحِيَ ودُعِي ونحوه :

قوله فيه : « ومثل ذلك قد رَاءَ »[2]

قال أبو نصر : هذا الفعل يحتمل أن يكون أصله رآه ـ عين الفعل همزة ولامه ألف منقلبة عن ياء ـ ثُمَّ قلبت الهمزة التى هي عين إلى موضع لام الفعل (٥٢/ب) وقلبت الألف التى هى لام إلى موضع الهمزة فيكون فَلَعَهُ مقلوبا من فَعَلَهُ . ويحتمل أن يكون أصله على ماذكرنا ثم تخفف الهمزة فتحول ألفاً على لغة من قال فى سَأَلَ : سَالَ ، وهذا إنما يكون فى الشعر ، ثم تهمز الألف المنقلبة من الياء التى هي لام الفعل لالتقاء الألفين ، وعلى هذا قول الشاعر :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما جاءت ولم تُصِبِ[3]

وليس من لغته سِلْتُ .

---

(١) انظر خلاف العلماء فى (أشياء) فى الشافية للرضي ٢٩/١ ـ ٣١ .

(٢) (بولاق) ١٣٠/٢ و (هارون) ٤٦٧/٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو هو لحسان بن ثابت فى ديوانه ٦٧ وقد ورد منسوبا اليه أيضا فى سيبويه والأعلم ١٣٠/٢ ، ١٧٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٣٩ ، وورد البيت فى المحتسب ٩٠/١ وابن يعيش ١٢٢/٤ .

والشاهد فيه قلب الهمزة ألفا ، وليس على لغة من قال : سال يسال كخاف يخاف ، لأن البيت لحسان ، وليست هذه لغته كما يقول أبو نصر .

قوله في (باب تحقير بنات الياء والواو اللائي لاماتهن ياءات أو واوات[1]) :

« وإذا حقّرت مَطَايَا اسم رجل قلت مُطَيٌّ ، والمحذوف الألف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك بقبائل ، كأنك حقّرت مَطْياً ، ومن حذف الهمزة في قبائل فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين فيصير كأنه حقّر مَطَاءً وفي كلا القولين يكون على مثال فُعَيْل ، لأنك لو حقّرت مطاءً لكان على مثال فُعَيْل ، ولو حقّرت مَطْيًا لكان كذلك .

وكذلك خطايا اسم رجل إلا أنك تهمز آخر الاسم[2] لأنه بدل من همزته فتقول خُطَيْئٌ فتحذفه وتردّ الهمزة كما فعلت ذلك بألف مِفْسَاة . ولا سبيل إلى أن تقول : مُطَيْءٌ لأن ياء فُعَيْل لا تهمز بعد ياء التصغير ، وإنما تهمز بعد الألف إذا كسرته للجمع ، فإذا لم تُهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصغير أجدر ألاّ تهمز .

وإنما انتهت ياءُ التصغير[3] إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف . ومع ذا إنك لو قلت فُعَائِلٌ من المَطِيِّ لقلت مُطَاءٍ ، ولو كسرته للجمع لقلت : مَطَايَا ، فهذا بدل أيضاً لازم . وتحقير فُعَائِل كتحقير فَعَائِل من بنات الياء ومن غيرها سواء[4] ، وهو قول يونس ، لأنهم كأنهم مَدُّوا

---

(١) في (بولاق) ١٣٢/٢ و (هارون) ٤٧١/٣ « ياءات وواوات » .

(٢) في الأصل : « آخر الفعل الاسم » — خطأ .

(٣) في (بولاق) ١٣٣/٢ و (هارون) ٤٧٣/٣ « ياء التحقير » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) ٤٧٤/٣ « وتحقير فعائل كفعائل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء » .

عذافر[1] ، والدليل على ذلك أنك لا تجد فُعَائِل إلا مهموزاً ، فهمزة فُعَائِل بمنزلتها في فَعَائِل[2] ، وليست همزة من نفس الحرف فَيُفْعَل بهاما يُفْعَل بما هو من نفس الحرف ، إنما هي همزة تبدل من ياء أو واو (٥٣/أ) أو ألف ، من شيء لا يهمز أبدا إلا بعد ألف ، كما يُفْعَل ذلك بواو قائل ، فلما صارت بعدها فلم تُهْمز صارت فى أنها لا تُهْمَز بمنزلتها قبل أن تكون بعدها ، ولم تكن الهمزة بدلا من شيء من نفس الحرف ، ولا من نفس الحرف ، فلم تهمز فى التحقير ، هذا مع لزوم البدل يقوّى . وهو قول يونس والخليل ـ رحمه الله[3] » .

يعنى أنك إذا جمعت المطيّ فقد كان ينبغى أن تقول : مَطَاءٍ فتهمزُ الياء الزائدة فى المطيّ لوقوعها بعد الألف ، ولكنها لما عرضت فى الجمع ، ولم تكن فى الواحد ضعفت ولم تكن بمنزلة التى من نفس الكلمة ، ولا بمنزلة المبدلة مما هو من نفس الكلمة ففتحت ـ على من قال مَهَارَى ـ التماسَ الخفة فصارت مَطَاءَا ، فلما اكتنفت الألفان الهمزة اجتمعت حروف متشابهة ، لأن الهمزة من موضع الألف ، ولو جعلتها بين بين لكانت أشبه بالألف أيضاً لِلِينها ، هذا مع ضعف الهمزة ، فأبقوا الياء التى هى الأصل وحركت لالتقاء الساكنين وكان تحريكها بالفتح للالف التى بعدها ، وصارت الياء لازمة فوجب تحقير مطايا اسم رجل مُطَيٌّ لذلك فيمن حذف الألف التى بعد الطاء ، وكأنه حقّر مَطْياً[4] . فأما من حذف الياء التى فى موضع الهمزة فإنه يقول أيضا مُطَيٌّ ،

---

(١) فى (بولاق) و (هارون) ٤٧٤/٣ « لأنهم كأنهم مدوا فعال أو فعول أو فعيل بالألف ، كما مدوا عذافر » .

(٢) بعده فى (بولاق) و (هـــارون) ٤٧٤/٣ « وياء مطايا بمنزلتها لو كانت فى فعائل » .

(٣) ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٤) فى الأصل : « مطياء » خطأ .

وليس يعترضه ما اعترض الأول لأنه إنما أدخل ياء التحقير بعد الطاء ، وقلب الألف ياء لمكان ياء التحقير بعد أن حذف الياء التى فى موضع الهمزة كأنه حقر مَطاءٌ ثم حذف الألف الآخرة التى هى لام الفعل فى مطايا لاجتماع ثلاث ياءات أو لمن ياء التحقير ، فقد أوضحت ضعف الهمزة فى هذا القبيل من المعتل للزوم البدل فى الجمع ، فإذا ضعفت الهمزة فيه كما ذكرنا وبنيتَ فُعَائِل من المطى كعُذَافِر ضعفت فيه الهمزة لضعفها فى فَعَائِل جمعا ، وكان تحقيره كتحقيره . تقول : مُطَىٌّ ، ومع هذا الضعف فإن[1] تحقير فُعَائِل من غير المعتل كتحقير فَعَائِل ، وإذا كان فَعَائِل جمعا من المعتل يلزمه أن تكون الياء فيه مبدلة من الهمزة ، ولم تجد سبيلا إلى أن تهمز حتى يكون تابعا لفُعَائِل (٥٣/ب) للعلة التى تقدم ذكرها وجب أن يكون فُعَائِل هو الذى يتبع فَعَائِل فى لزوم البدل فى التحقير حين فقدت فيه ما كان يوجب الهمزة وهو الألف .

وقوله « ولو كسرته للجمع لقلت مطايا » إنما يعنى ولو كسّرت المَطِىّ لقلت مطايا كما قالوا : أَفِيل وأَفَائِل[2] .

قوله فيه : « وكذلك إذا حقرت حُبْلَوِىّ ، لأنك كسرت اللام فصارت ياء ولم تصر كأنك أضفت إلى حبلى[3] ، لأنك حقرت : وهى بمنزلة واو [مَلْهوِىّ][4] وتغيّرت عن حال علامة التأنيث كما تغيرت[5] عن حال

---

(١) فى الأصل فقط « ان » .

(٢) فى سيبويه ١٩٤/٢ « وقالوا افيل وأفائل . والافائل : حاشية الابل » وحاشية الابل : صغارها التى لا كبار فيها .

(٣) فى (بولاق) ١٣٤/٢ و (هارون) ٤٧٥/٣ « ولم تصر واو فكأنك اضفت الى حبيلى » .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) فى (بولاق و (هارون) « كما تغير » .

علامة التأنيث حين قلت حَبَالَىَ فصارت بمنزلة صَحَارَى ، فإذا قلت : حُبْلوِىٌّ فهو بمنزلة ألف مِعْزَى فإنما تغيّرت[1] إلى ياء كما تغيرت واو مَلْهَوِىّ ، لأنك لم تُرد أن تحقّر حُبْلَىَ ثم تضيف إليه » .

يعنى أن حبلى إذا حقّرت فقلت : حُبَيْلَىَ ثم نسبت إليها حذفت الألف لأنها خامسة فبقى حُبَيْلِ ثم ألحقته ياءى الإضافة فكسرت اللام وقلت: حُبَيْلِىّ فأما حُبْلَوِىّ فإن ياء الإضافة لما لحقت حُبْلِىَ غيّرت الألف عن علامة التأنيث كما غيّرتها فى الجمع حين قلت حَبَالَىَ ، يدلك على ذلك أن حَبالَىَ معدول عن حَبَالِى كَصَحَارِى وصَحَارَى وعَذَارِى وعَذَارَى فتغيرت بهذا عن علامة التأنيث ، لأن علامة التأنيث لاينكسر ماقبلها فكذلك حين قلت : حُبْلَوِىٌّ فقلبت الألف واوا مكسورا تغيّرت عن علامة التأنيث، وصارت بمنزلة الألف الزائدة التى لغير التأنيث نحو مِعْزَوِىّ فى مِعْزَى ، وكالألف التى هى لام الفعل فى قولك : مَلْهَوِىّ ، فحين حقّرت حُبْلَوِىّ قدّرته بحذف ياء النسب فكأنك حقّرت حُبْلَوٌ فوجب حُبَيْل منقوصا كمُعَيْزٍ ومُلَيْهٍ ، ثم أدخلت ياء النسب وهى مشددة بزنة ياءين الأولى ساكنة ، والياء فى حُبَيْل[2] ساكنة فالتقى الساكنان وهما ياء حُبَيْل والياء الأولى من ياءى النسب فحذفت ياء حُبَيْل لذلك ، فحكم هذا خلاف حكم حُبَيْلى إذا لحقتها ياء النسب على ماذكرت لك .

---

(١) فى (بولاق و (هارون « فانما تغير » .

(٢) أى المنقلبة عن واو حبلو عند التصغير لكسر ما بعد ياء التضغير فقلت حبيلى ثم عوملت معاملة المنقوص فقلت : حبيل .

قوله في (باب ماجاء[1] في الكلام مصغرا ...) :

« وسألت (٥٤ / أ) الخليل – رحمه الله[3] – عن كُمَيْت فقال هو بمنزلة جُمَيْل ، وقال إنما هي حمرة يخالطها[4] سواد ولم تخلص ، فإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص أن يقال[5] أسود أو أحمر .

[وهو] منهما قريب ، وإنما هو كقولك[1] : دُوَيْن ذاك » .

يعني بقوله «هو بمنزلة جُمَيْل » إنما يريد هو بمنزلته في أنه لم يستعمل مكبرا حين استغنى بتصغيره وهو مخالف له في معنى التحقير ، وذلك أنك إذا قلت : فُلَيْس فإنما حقّرت الفلس نفسه ، وكذلك كل محقّر أردت به هذا المعنى ، وأنت حين قلت : كميت لم تحقر الموصوف على هذا المعنى ، ولكنك أردت أن تقلل مابين اللونين ، ألا ترى أنه لون بين السواد والحمرة ، فليس هو بسوادٍ تام ، ولا حمرة تامة ، ومثله قول العرب : هو دُوَيْنَ ذاك ، وتُحَيت ذاك ، لم ترد أن تحقر المكان ، وإنما قللت مابين المكانين ، وقد كان ينبغي على هذا التأويل الذى حمل عليه الموصوف بهذه الصفة أن تحمل عليه صفته فتكون محقرة حين لم تخلص أعني الكمتة ، غير أن من كلامهم

---

(١) في (بولاق) ٢/١٣٤ و (هارون) ٣/٤٧٧ « ما جرى » .

(٢) ساقطة في (بولاق) و (هارون) .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « مخالطها » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « أن يقال له » .

(٥) في الأصل : « فانما هو بقولك » وأثبت ما في (بولاق) و (هارون) .

استعمال المغني في الشيء ، ولا يستعمل في نظائره ، فقد قالوا [1] جُمَيْل – وهو طائر محقّر في نفسه – ، ولم يستعمل مكبرا ، فقد خالف نظائره ، وقد قيل في مغرب الشمس : مغيربان الشمس ، ولم يُقَل في مطلع الشمس مطيلعان الشمس ، ونحو ذا كثير .

قوله فيه : « وأما سُكَيْتٌ فهو ترخيم سُكَيِّتٍ ، والسُّكَيْتُ الذي يجيء آخر الخيل [2] » .

قال أبو نصر : لم يرد بالترخيم ههنا ترخيم التكبير ، كقولك : ياحارِ ، وإنما عنى ترخيم التصغير ، وهو يكون في غير النداء ، وحكمه ألا يكون في غير بنات الثلاثة والأربعة المزيدة إلا ما شذ كقولهم في إبراهيم وإسماعيل بُرَيْه وسُمَيْع [3] ، وهو أن تحذف زوائد الاسم كلها ، قلت الزوائد أو كثرت حتى تكون بنات الثلاثة على « فُعَيْل » نحو مالك وجابر وحارث وأسود

(١) فى الأصل : « قالو » خطأ .

(٢) سيبويه (بولاق) ١٣٤/٢ و (هارون) ٤٧٧/٣ .

(٣) هكذا حكى سيبويه تصغيرهما ترخيما عن الخليل ١٣٤/٢ ، وهو شاذ فيهما ، لأن فيه حذف أصلين (الميم فى ابراهيم واللام فى اسماعيل) وحذف زائدين (الهمزة والياء فيهما) . فأما الميم واللام فهما أصلان باتفاق ، لأنهما لا يزادان فى مثل موضعهما ، وأما الياء فهى زائدة باتفاق أيضا ، وأما الهمزة فقد ادعى المبرد أصالتها ، وسيبويه يراها زائدة .

وعلى ذلك فترخيمها شاذ عند سيبويه لأنهما من بنات الأربعة فالقياس فيهما بريهم وسميعل ، وشاذ عند المبرد لأنهما عنده من بنات الخمسة فالقياس عدم تصغيرهما ترخيما .

وينبنى على هذا تصغيرهما لغير ترخيم – فسيبويه يقول : بريهيم وسميعيل ، والمبرد يقول : أبيريه وأسيميع وينبنى على هذا أيضا تكسيرهما – فعند سيبويه : براهيم وسماعيل ، وعند المبرد : أباريه وأساميع . والوجه أن يجمعا جمع مذكر سالم لعدم الخلاف فيه فيقال : ابراهيمون واسماعيلون .

انظر الأشمونى مع الصبان ١٧٠/٤ وحاشية الخضرى ١٦٨/٢ والوافى لأحمد عمارة ٥٤ .

وغَلاَّبٍ وضَفَنْدَدٍ وخفيدد ومقعنسس [تقول فيهن : مليك وجبير وحريبت وسويد وغليب وضُفَيْد وخفيد وقعيس[1]] وكذلك كل شيء كان أصله [ثلاثة أحرف ، وكل شيء كان أصله[2]] الأربعة يكون في الترخيم بمنزلة ما كان أصله الثلاثة ، تحذف زوائد الاسم حتى يكون على أربعة ، ويكون (٤٤/ب) على مثال « فُعَيْعِل » .

قوله في (باب تحقير المؤنث) :

« ألا ترى أنك لو رخّمت الضّامِرَ لم تقل ضُمَيْرَة . وتصديق ذلك فيما زعم الخليل — رحمه الله[3] — قول العرب في الخَلَق : خُلَيْق وإن عنوا المؤنث ، لأنه مذكر يوصف به المذكر ، فشاركه فيه المؤنث وزعم — رحمه الله — [4] أن الفَرَس كذلك » .

يعني بقوله : أن الفَرَس كذلك » في أنه يصغر بغير هاء ، وأما الفرس فمؤنث شارك فيه المذكر المؤنث ، فإذا كان الشيء مذكرا فيشركه المؤنث أو مؤنثا يشركه المذكر ، فإن تحقيره بغير هاء إذا كان يغلب عليه المذكر كالفرس ، والعين — أعني الربيئة — ولذلك قال : « ومثلهـا أنت عينهم فصار اسما غالبا[5] » ، فإنما يريد أن « العين » وإن كان مؤنثَ الأصل فقد غلب عليه المذكر فتحقيره بغير هاء ، وإن أردت المؤنث فأنت إذا صغّرت المؤنث فإنما تريد المذكر ، كما تقول للمرأة : ما أنت إلا بُطَيْنٌ فتحقره إذا أردت المؤنث كما تحقّره

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط أيضا .

(٣) ساقطة من (بولاق) ١٣٧/٢ و (هارون) ٤٨٣/٣ .

(٤) في (بولاق) و (هـــارون) « وزعم الخليـــل أن الفرس كذلك » — و « رحمه الله » ليست فيهما .

(٥) سيبويه ١٣٧/٢ .

إذا أردت المذكر ، وكذلك تحقير الحرب لأنه مصدر مذكر فتحقِّره على التذكير ، وكذلك الناب من الإبل لأن الناب ذكر .

قوله : « [١] وسألت الخليل — رحمه الله [٢] — عن قوله آتيك أُصَيْلَالًا فقال : إنما هو أصيلانٌ [٣] ، أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك [٤] آتيك أصيلانًا » .

يعنى أن الحرف الذى يلى ياء التصغير إذا لم يكن حرفَ الإعراب لا يفتح إلا أن يليه هاء التأنيث أو الألف المقصورة أو الممدودة للتأنيث أو الألف والنون الزائدتان فى فعلان وما ضارعه مما ليس مؤنثه فعلاء ، ولم يجمع على فعالين . أو يليه اسم مضمومٌ إلى آخره نحو خَمْسَ عَشَرَة وبعلبك فيمن لم يضف ، فلما قالت العرب : (أصيلان وأصيلال) عُلِمَ أن ما بعد ياء التصغير فى هذا لا ينفتح إلا لمكان الألف والنون الزائدتين ، فإن اللام الآخرة بدل من النون (٥٥/أ) لقرب مخرجيهما ، وأن النون قد تدغم فى اللام [٥] حين تصير لاما فى قولهم : مَنْ لَكَ ونحوه ، وقد يدغمون اللام فى النون فى قولهم : هَلْ نَرَى ونحوه ، ولو كانت اللام الأصل لقالوا : أصيليل وأصيلين . وقولهم : أصيلان إنما هو تصغير الأصيل وهو العَشِيُّ ، كأنهم حقروا أُصْلَانَ ، كما أنهم إذا قالوا فى تحقير العشى عُشَيَّان فكأنهم حقروا عَشْيَان ، وإن لم يتكلم بأُصْلَانَ ولا عَشْيَان ، كما أنهم حين قالوا : أبينون فى تحقير بنين فكأنهم إنما حقَّروا أَبْنَى كأَعْمَى ، وكأنهم قالوا أُبَيْنٍ كأُعَيْمٍ ثم ألحقوا الواو

---

(١) هذا النص يوجد فى باب ترجمته (هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذى يستعمل فى الكلام) .

(٢) ساقطة فى (بولاق) ١٣٧/٢ و (هارون) ٤٨٤/٣ .

(٣) فى الأصل : « أصيلانا » على الحكاية — وأثبت ما فى سيبويه .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « وتصديق ذلك قول العرب : ... » .

(٥) فى الأصل « الام » خطأ .

والنون للجمع ، إلا أنهم قالوا : عُشَيَّان وعُشَيَّانَات ، ولم يقولوا : أُبَيْن للواحد وكذلك قالوا مُغَيْرِبَان ومُغَيْرِبَانَات .

قوله فى (باب تحقير مالم يكسر عليه واحد الجمع ...) :

« فإذا [1] حقَّرت سنينٌ اسم امرأة فى قول من قال هذه سِنِينٌ ، كما ترى قلت : سُنَيِّن [2] على قوله فى بِضْع : بُضَيْع [3] » .

قال أبو نصر : هكذا وقع فى متن الكتاب « بُضَيْع » ووقع فى حاشيته يُضَيْع ، وزعم المستنبط لما فى الحاشية أنه أجود [4] ، وذلك غلط وإنما أراد سيبويه ـ رحمه الله ـ أنك إذا حقَّرت بِضع من قولك بضع عشرة فإن « عشرة » بمنزلة الواو والنون فى قولك : « سِنُون » لا يحتسب بها فى التحقير ، والياء والنون فى قولك : « سِنِين » كالياء والنون فى « غسلين » فإذا حقّرته اسم امرأة فحقّره على لفظه — فليس يمتنع أن تذهب علامة الجمع فى التحقير كما ذهبت فى التكبير ـ والياء فيه كالياء فى « غسلين » زائدة غير حرف إعراب ، والواو التى هى لام الفعل محذوفة على ماحذفت فى سنة ، فإذا حقّرته على هذا ألحقته ياء التصغير ثالثة وأدغمتها فى هذه الياء ، وحصل

---

(١) فى (بولاق) ١٤٣/٢ و (هارون) ٤٩٥/٣ « وإذا » .

(٢) فى (بولاق) . « قلت سنين كما ترى » .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) ٤٩٦/٣ « يضع : يضيع » .

(٤) لم أعثر على صاحب هذا الزعم ، لكن فى شرح السيرافى ما يؤيده ، فهو يقول فى ٤/ورقة ٢٣١ « وإذا كانت التسمية « سنين » التى الاعراب فى نونها قلت فى الرجل : سنين مصروفا ، وفى المرأة هذه سنين غير مصروفة ، ولم ترد ياء التصغير شيئا ، لأن سنين ثلاثة أحرف فهو بمنزلة رجل اسمه يضع تقول فى تصغيره : يضيع ، ولا تقول : [يويضع] فترد الواو التى فى أصل وضع » .

التحقير على حكم « هارٍ [(١)] » ونحوه ولم تضطر إلى ردّ ماذهب ، كالم تضطر إلى ردّ [(٢)] الاسم الثانى من الإسمين اللّذَيْنِ يُجْعَلَانِ اسماً واحداً إذا سميت بالأول وحقرّته نحو « بضع » من قولك بِضع عشرة ، فكما لاترد « عشرة » كذلك لاترد الواو (٥٥ / ب) ونون الجمع . فأما من قال : هذه سنونَ فإنما يقدره على حذف الواو والنون كما يفعل بِيَائَى الإضافة ، وبهاء التأنيث ونحوها ، فإذا كان ذلك بقى الإسم على حرفين فلابد من ردّ الأصل ليكون على [فُعَيْل [(٣)]] فإذا رددته قلبيته ياءً لمكان ياء التصغير ، فكأنه قبل لحاق ياء التحقير « سَنَـا » كما ترى على فَعَـل ، ثم قلبت الألف المنقلبة من الواو ياءً لياء التحقير فقلت : سُنَىّ ، ثم ألحقت الواو والنون فقلت : سُنَيُّون ، ولم تحتسب بهما [(٤)].

قوله فى (باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة) :

« وتقول هل تَفْعَلُنّ ذلك [(٥)] ؟ تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت

---

(١) فى سيبويه (بولاق) ١٢٥/٢ « ومن ذلك قولهم فى هـار : هوير ، وانما الأصل هائر ، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميت ، وكلاهما بدل من العين . وزعم يونس : أن ناسا يقولون : هويئر على مثال هويعر - ويقول سيبويه - فهولاء لم يحقروا هارا ، انما حقروا هائرا ، كما قالوا : رويجل كانهم حقروا راجلا » . كما خالف فى هذا وفى يضع المبرد والمازنى أيضا فصغراهما برد المحذوف انظر السيرافى ٤/ورقة ٢٠٨ .

(٢) فى الأصل « الى رد اللام الاسم » خطأ .

(٣) فى الأصل « فعل » خطأ .

(٤) فى السيرافى ٤/ورقة ٢٣١ « فان جعلت سنين اسم امرأة أو رجل على قول من يقول « سنون » فى الرفع قلت : سنيون برد الحرف الذاهب ، لأن الواو والنون تقدر دخولهما على شيء يجوز أن يقوم بنفسه ، ولا يكون مصغر على أقل من ثلاثة أحرف سوى ياء التصغير ، وكأنك قدرت أن الاسم سن « فصغرت على سنى ثم جمعت جمع السلامة بالواو والنون » .

(٥) فى (بولاق) ١٥٤/٢ و (هارون) ٥١٩/٣ « ذاك » .

النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في هذا[1] الموضع أشد استثقالا للنونات، وقد حذفوها مما[2] هو أشد من ذا، بلغنا أن بعض القراء قرأ (أتحاجوني[3]) وكان يقرأ (فبم تبشروني[4]) وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن معديكرب:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا   يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَ فَلَيْنِي[5]

قال أبو نصر: أصل الفعل المضارع في قولك: هل تفعلون؟ لجميع الرجال، وهل تفعلان، للإثنين والإثنتين، وتفعلين للمخاطبة، وهل تفعلن؟ لجمع المؤنث ـ إذا ألحقته النون الثقيلة ـ هل تفعلونّ؟ للرجال، وهل تفعلينّ؟

---

(١) في (بولاق) و (هارون) «في ذا».

(٢) في (بولاق) ١٥٤/٢ و (هارون) «فيما هو أشد من ذا» ـ أي حذفوها نونا من نونين لا ثلاثة ـ.

(٣) الأنعام ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر، وقرأ بها أيضا أبو جعفر وابن ذكوان والداجوني من بعض طرقهما. انظر حجة القراءات ٢٥٧ واتحاف فضلاء البشر ٢١٢ واعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١.

(٤) الحجر ٥٤، ومصادر هذه القراءة ترسمها (تبشرون) بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة لنيابتها عن الياء وتخفيف النون في الآية قراءة نافع، وقراءة ابن كثير (تبشرون) بادغام النونين وحذف الياء، وقرأ الباقون (تبشرون) بفتح نون الرفع في المضارع ـ انظر حجة القراءات ٣٨٢، ٣٨٣ واتحاف فضلاء البشر ٢٧٥ واعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٢.

(٥) البيت من الوافر، في ديوان عمرو بن معد بكرب ١٧٣/٢ وهو في سيبويه والأعلم ١٥٤/٢ ومعاني الفراء ٩٠/٢. وابن السيرافي ٣٠٤/٢ والخزانة ٣٧١/٥ واعرب القرآن للنحاس ٥٦٠/١، ١٩٧/٢ وحجة القراءات ٢٥٧، ٣٨٣ وابن يعيش ٩١/٣ واللسان (فلا).

والشاهد فيه حذف احدى النونين في (فليني) وهل المحذوف نون النسوة أو نون الوقاية؟ خلاف بين النحاة.

للمرأة التى تخاطبها ، وهل تفعلانِّ ؟ للاثنين والاثنتين ، وهل تفعَلْنَنَّ ؟ للنساء ، فتنكبوا التضعيف لئلا يرفعوا ألسنتهم عن الحرف ثم يعيدوها إليه مرة أخرى ، وحذفوا النون التى هى علامة الرفع لذلك ، وقالوا فى فعل جمع المؤنث : تفعَلْنانِّ ؟ وبنوا الفعل الذى هو للواحد المذكر مع النون الثقيلة والخفيفة — وإن كان مضارعا — تشبيها بالذى فيه بعض المضارعة فى قولك : فَعَلْنَ ، ولئلا يلتبس بفعل الجميع وقد فسر فى أول الكتاب[1] وكانت نون الرفع أوْلى بالحذف لأنها قد تحذف فى موضع الجزم والنصب ، والتى دخلت لمعنى حادث وهو (٥٦/ب) التوكيد أولى بالثبات ، كما كان التوكيد الحادث فى قولك : إن زيدا لمنطلق أولى بصدر الكلام ، وكان الذى هو غير حادث أولى بالانتقال إلى آخر الكلام ، وقرأ بعض القراء (أتحاجُّونِي فى الله) وهو مثله فى حذف نون الرفع ، وهو قول سيبويه — رحمه الله — .

وذكر ابن الأدفوى[2] فى كتابه المعروف بكتاب الإبانة عن قراءة ورش — رحمه الله — أن حجة من قرأ (أتحاجوّنِي) بالتخفيف استثقال الإدغام ، فحذف إحدي النونين وهيِ النون الزائدة ، ولم يحذف نون الإعراب كما توهم من رد هذه القراءة . هذا منتهى قوله ، ووقعت حجته هذه بعد قوله إن تخفيف النون من (أتحاجُّونِي) لغة مشهورة معروفة ذكرها سيبويه

---

(١) انظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .

(٢) هو محمد بن على بن محمد (أو أحمد) أبو بكر الأدفوى ، أخذ النحو عن أبى جعفر النحاس ، والقراءة عن أبى غانم المظفر بن أحمد بن حمدان ، وكان من أهل الدين والصلاح والأدب والعلم ، متمكنا من علم العربية بصيرا بالمعانى ، انفرد بالامامة فى عصره فى قراءة نافع ورواية ورش ، وصنف الاستغناء فى تفسير القرآن — مائة مجلد — وذكر له أبو نصر : كتاب الابانة عن قراء ورش . ولد سنة ٣٠٤ وتوفى سنة ٣٨٨ هـ ترجمته فى : طبقات القراء لابن الجزرى ١٩٨/٢ وانباه الرواة ١٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٨٩/١ .

وأبو عبيدة ، ثم [قال] [١] : قال سيبويه : وقال بعض الموثوق بهم (أَتُحَاجُونِي فى الله) [٢] و (فبم تبشرونِ) وهى قراءة أهل المدينة .

قال أبو نصر : فَدَلَّ هذا القول على أنه إنما احتج على النون المحذوفة بعدما رأى قول سيبويه فى هذا الفصل ؟ فلم ينقله أو لم يهتد له ، وزعم أن النون المحذوفة غير نون الرفع ، وقد كان يلزمه ـ لو اهتدى إلى قول سيبويه ـ أن يأتى به ثم ينقضه ، والذى زعم من أنه استثقل الإدغام محال ، وإنما قال سيبويه ـ رحمه الله ـ استثقلوا التضعيف ، فظن أن التضعيف هو الإدغام ، وإنما التضعيف هنا التكرير ، والإدغام إنما يفر إليه من التضعيف لخفته ، لأن المُدْغِمَ إنما يرفع لسانه رفعة واحدة ، والذى يكره (أَتُحَاجُّونِّى) إنما يكره تضعيف النون فيفر عن ذلك إلى أحد وجهين : الإدغام أو الحذف ، فالذى ترك الإدغام كره التقاء الساكنين [٣] .

قوله فى (باب [٤] الثقيلة والخفيفة فى فعل الاثنين وفعل جميع النساء) :

« وأما يونس وناس من النحويين فإنهم يقولون [٥] اضْرِبَانْ واضْرِبْنَانْ زيداً فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون فى الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا ، فيمدون ، وهو

---

(١) فى الأصل : « ثم قال سيبويه » .

(٢) فى بعض نسخ كتاب سيبويه « بلغنا أن بعض القراء الموثوق بهم قرأ (اتحاجونى) انظر حاشيه رقم ٤ من (هارون) ٥١٩/٣ .

(٣) يفرق أبو نصر هنا بين التضعيف والادغام ، فالتضعيف تكرير الحرف يحتاج الى حركتين من اللسان ، ولهذا فهم يستثقلونه فى الكلام ، أما الادغام فهو تشديد الحرف يحتاج الى رفع اللسان مرة واحدة وهو أخف والين من التضعيف ، ولهذا يفر من التضعيف الى أحد وجهين : الادغام أو الحذف .

(٤) فى (بولاق) ١٥٥/٢ « هذا باب النون الثقيلة والخفيفة ... » .

(٥) فى (بولاق) ١٥٧/٢ و (هارون) ٥٢٧/٣ فقط « فيقولون » .

قياس قولهم (٥٦/ب) لأنها تصير أَلِفاً ، فاذا اجتمع الأَلِفَانِ[1] مُدَّ الحرف » .

يعني بقوله « فاذا اجتمع الألفان مُدَّ الحرف » أى فُعِل به ما يُفْعَل بحمراء ونحوه من الممدود ، وألحق به ، وذلك أنك تبدل من الألف الأخيرة فى حمراء ونحوها همزة فى الوصل ، فإذا كان فى الوقف رجعت الألف إلى أصلها فحذفت لأنه لايجتمع ألفان ، ولم يكن للهمزة ثبات فى الوقف ، لأنها لم تحدث فيه ، وإنما حدثت فى الوصل لتنالها الحركة وتُمَدّ إذْ لا تمد الألف ، ومعنى تُمَدّ ، تُوَفّى نصيبها من الحركة بالإشباع الذى سماه تمطيطا ، وهذا المدّ لايكون فى الألف لأنها مَيِّتة لانصيب لها فى الحركة ، فهذا هو المدّ الذى عناه فى هذا الموضع ، ومما يدلك على ذلك قوله فى الكتاب : « إنه لايجتمع ألفان فى شيء من الكلام »[2] .

ولو كان ذلك على ما تَوَهَّمَ بَعْضُ مَنْ طالعَ الكتابَ لكان الممدود الذى هو ضد المقصور فى الوصل والوقف بأَلِفَيْنِ ، ولم يبدل من الآخر همزة ، ولأشبع المدّ فيه حتى يكون له مزية على الألف المقصورة ولكان كلمّا أشبع المدّ لحقت ألف أخرى ، وهذا محال[3] .

---

(١) فى (بولاق) و (هارون) « فاذا اجتمعت الفان » .

(٢) لم أهتد لهذه العبارة فى كتاب سيبويه .

(٣) يقول السيرافى : وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مدت الألف الواحدة وطال مدها مازادت على الألف ، لأن الألف حرف لا يتكرر .

ويعلق على ذلك بقوله : والذى قاله سيبويه على قيـــاس قول الجميع أنه يجتمع فيه ألفان ، وليس هذا بمنكر ، وهو أن تقدر أن ذلك المد الذى زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألف أخرى وان لم ينكشف فى اللفظ كل الانكشاف . انظر هامش الكتاب (بولاق) ١٥٧/٢ و (هارون) ٥٢٧/٣ .

ربما يوضح ماذهبنا إليه قوله : (هذا باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي) :

« فأما الذين يشبعون فيُمطِّطُون[1] ، وذلك قولك يَضْرِبُها ومن مَأْمَنِكَ » .
فقد جعل الباء من يضربها ممطوطة ، وكذلك النون من مأمنك وهو يعنى مشبعة الحركة ، وقد يجوز اختلاس حركة المجرور والمرفوع ، فأما المنصوب فلا تُخْتَلَسُ حركته لخفة النصب .

قوله فى (باب تكسير الواحد للجمع) :

« وقد يجيء[2] خمسةُ كلابٍ يراد به خمسةٌ من الكلاب ، كما تقول : هذا صوتُ كلابٍ ، أى هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حَبُّ رُمَّانٍ ، قال الشاعر[3] :

كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[4]

---

(١) بعده فى (بولاق) ٢٩٧/٢ و (هارون) ٢٠٢/٤ « وعلامتها واو وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة » .

(٢) فى (بولاق) ١٧٦/٢ « وقد تجيء »

(٣) فى (بولاق) و (هارون) ٥٦٩/٣ « وقال الراجز » .

(٤) من الرجز ولم ينسبه سيبويه هنا ، ونسبه فى ٢٠٢/٢ لبعض السعديين، وهو لخطام المجاشعى كما فى الخزانة ٤٠٣/٧ ، وهو فى المقتضب ١٥٦/٢ وابن السيرافى ٣٦١/٢ وأمالى الشجرى ١ : ٢٠ والخزانة ٤٠٠/٧ وابن يعيش ١٤٣/٤ واللسان [خصي] .

والشاهد فيه : اضافة (ثنتا) الى (حنظل) ، والحنظل اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد من ثلاثة الى عشرة أن يضاف الى جمع القلة ، وانما جاز هذا على تقدير : ثنتان من هذا الجنس . وكان الوجه أيضا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها الى العشرة .

وقال[1] :

قد جَعَلَتْ مَيٌّ عَلَى الظَّرَارِ   خَمْسَ بنانٍ قانِئِ الأظفارِ »[2]

يعنى أن العرب إنما أضافت أسماء العدد من الثلاثة إلى أدنى العقود وهو (٥٨ / أ) العشرة إلى الأسماء التى بنيت لأدنى العدد وهى أَفْعُل وأفعَال وأَفعِلة وفِعْلَة نحو أفلس وأحمال وأفقرة وفتية ، لأنها لما كانت فى العقد الأدنى أضيفت إلى الأسماء التى بنيت للعدد الأدنى ، كما أن أَفعَل إنما أضيف[3] إلى ما كان جزءاً منه نحو قولك : فلان أعلم الناس ، لأنه منهم ، ولاتقول : فلان أعلم إخوته ، لأنه ليس منهم ، فتقول ثلاثة أفلس وأربعة أحمال وستة أفقرة وخمسة فتية ، والأصل خمسة أفتاء ، فاستغنى بفتية عنه ، فقوله « فيه ثنتا حنظل » ليس معناه على هذا وإنما يريد فيه ثنتان من هذا الجنس ، كقولك : هذا صوت كلاب ، وحب رمان أى حب من هذا الجنس .

قوله فى (باب تكسير ما كان من الصفة عدة[4] حروفه أربعة أحرف) :

« وجاء على (فِعَالٍ) كما جاء فيما ضَارَع الإسم حين أُجْرِىَ مُجرى

---

(١) فى (بولاق) ١٧٧/٢ و (هارون) ٥٦٩/٣ « وقال الآخر » .

(٢) البيت من السريع ، وقد ورد البيت غير منسوب فى سيبويه ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ والمقتضب ١٥٩/٢ والمخصص ٧/٢ واللسان (بنن) .

والظرار : جمع ظرر وهى حجارة مستديرة ، ويروى الطرار جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصيته ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . والقانىء : الشديد الحمرة .

وشاهده اضافة (خمس) الى (بنان) على تقدير : خمس من البنان ، لأن (بنان) اسم يستغرق الجنس .

(٣) بعده فى الأصل « الى الاسماء التى بنيت للعدد الأدنى » وهو تكرير للعبارة السابقة خطأ ، وقد نبه عليه .

(٤) فى (بولاق) ٢٠٦ و (هارون) ٦٣١/٣ « هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف » .

فعيل هو والاسم حين قالوا : فُعْلَانٌ . وقد يجرون الصفة مجرى الاسم والاسم مجرى الصفة[١] ، والصفة إلى الصفة أقرب . وذلك[٢] جياع ونيام . وقالوا : (فُعْلَانٌ) في الصفة ، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الإسم وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم ، وذلك : راع ورُعْيَانٌ وشَابٌ وشُبَّانٌ » .

يعني وجاء (فَاعِلٌ) صفة على (فِعَال) نحو جائع وجياع ونائم ونيام ، فأجرى مجرى فَعْل نحو خَدْل وخِدَال ، وفَسْل وفِسَال[٣] ، وهذا أجرى مجرى الإسم نحو كَلْب وكِلَاب ، وإنما أجرى فَاعِل على فِعَال كما جاء فَاعِل فيما ضارع الاسم على فِعَال نحو راعٍ ورِعَاء وصاحب وصِحَاب ، فأجرى هو والاسم مجرى (فَعْل) من الصفات والأسماء حين أجرى هو والاسم ـ أى حين أجري فاعل صفة وفاعل اسما ـ مجرى (فَعِيل) من الأسماء « فالصفة المضارعة التي أجريت مجري فَعِيل من الأسماء راع ورُعْيَان ونحوه وغير المضارعة شابٌ وشُبَّان ، وفاعل من الأسماء التي أجريت مجرى فعيل فالق وفلقان ، وسالٌ وسُلَّان ونحوهما ، وفعيل الذى أجرى فاعل صفة واسماً مجراه رغيف ورغفان (٥٧/ب)وقفيز وقفزان وجريب وجربان

وأما قول الجرمي : « أقول في ظروفٍ هو جمع ظريفٍ ، كُسِّر على غير بنائه وليس مثل مذا كير ، والدليل على ذلك أنك إذا صغّرت قلت : ظُرَيِّفُون ، ولا تقول ذلك في مذاكير[٤] » فليس كما زعم ، والقول ما قاله

(١) فى (بولاق) ٢٠٦ و (هارون) ٦٣٢/٣ « وقد يجرون الاسم مجرى الصفة والصفة مجرى الاسم » .

(٢) فى (بولاق) « وذلك قولهم » .

(٣) الخدل : العظيم الممتلىء ، والفسل : النذل الذى لا مروءة له .

(٤) الكلام من « وأما قول الجرمى » الى قوله « كقرب فعول من فعيل » جاء فى الأصل بين الحديث عن النص التالى له ، بين قوله « ولكنه شاذ » وقوله « وأماقولهم : نعجة نطيح ونطيحة » وقد غيرت ترتيب النصين كما ترى ليتسق الكلام مع ما قبله فيهما ولأن كلام الجرمى جاء فى سيبويه سابقا على النص التالى =

الخليل، وظروف فى قول الخليل - جمع ظريف إلا أنه لم يُكسر عليه[1]، وحُقِّر على الواحد [المستعمل[2]] وإن كان لم يكسّر عليه، كما جمع الواحد المستعمل عليه لذلك وإن لم يكن بابه حين كان من أبنية الجمع، وكذلك مذاكير إنما تحقّر على واحدها[3] المستعمل، وإن كان لم يُكَسَّر عليه لذلك، وإن شئت قلت: حُقِّر عليه (٥٨/أ) لأن بليتهما واحدة ولم يحتسب بالياء فَقَرُبَ من فَعْل[4]، فكأنك قلت: ظريفون، ومذاكير جمع ذكر غير مكسّر عليه أيضا، ولم يحقر عليه من أجل الميم الزائدة فى أوله، ولم تقرب مفاعيل من فَعَل كقُرْب فُعُول من فَعِيل[5].

= له وأبقيت علامات ترقيم الأصل كما هى دون تغيير. هذا وقد بدىء نص الجرمى فى (بولاق) ٢٠٨/٢ و (هارون) ٦٣٦/٣ - ٦٣٧ بعبارة « وقال أبو عمر ».

وهو نص دخيل على متن الكتاب، وأبو عمر هو: أبو عمر الجرمى صالح بن اسحاق توفى سنة ٢٢٥ هـ فهو لم يدرك سيبويه، وانما أخذ الكتاب عن الأخفش، وله عليه تعليق، ومصنف سماه « غريب سيبويه » وقد أشار الى ذلك الأستاذ عضيمة فى فهارس كتاب سيبويه ٢٣ وهارون محقق الكتاب فى هامش رقم ١ : ٦٣٧/٣.

(١) فى سيبويه ٢٠٨/٢ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر ».

(٢) فى الأصل « المعتل » والتصحيح من هامش المخطوط.

(٣) فى الأصل « على الواحد » وأثبت مافى هامش المخطوط.

(٤) بعده فى الأصل « وان شئت قلت حقر عليه » وهو تكرير للعبارة السابقة خطأ.

(٥) لخص السيرافى ما بين الخليل والجرمى من خلاف فقال : « أما الخليل فانه يجعل ظروفا اسما للجمع فى ظريف، أو يجعله جمعا لظرف وان كان لا يستعمل. ويكون ظرف فى معنى ظريف، كما يقال عدل فى معنى عادل، فيكون ظرف وظروف كقولنا : فلس وفلوس، كما أن مذاكير وان كان جمعا فالتقدير أنه جمع مذكار، ومذكار فى معنى ذكر وان لم يستعمل. وقال أبو عمر الجرمى : ظروف جمع لظريف وان كان الباب فى ظريف أن لا تجمع على ظروف، كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت عن بابها حملا على غيرها » هامش سيبويه (بولاق) ٢٠٨/٢ و (هارون) ٦٣٧/٣. وانظر نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه فى هامش المقتضب ٢١٤/٢ - ٢١٥.

قوله فيه : « وقالوا : امرأة فَرُوقة ومَلُولة جاءوا به على التأنيث ، كما قالوا : الحمولة[1] . ألا ترى أنه سواء في المذكر والمؤنث والجمع ، فهي لا تُغيَّر كما لا تُغيَّر حمولة ، فكما كانت حَمُولَة كالطريدة كان هذا كَرَبْعة » .

يعني أنهم يقولون في (فَعِيل) وصفا إذا كان بمعنى مفعول هذه امرأة جريح ، وناقة كسير ، فيحذفون الهاء من المؤنث ، كما يحذفونها من المذكر استغناء بدخولها في مفعولة حين قالوا امرأة مصروعة ، ومجروحة ، لما كان المعنى واحدا ، فأما قولهم : هذه طريدة وفريسة وضَحيّة وذبيحة وأُكيلة و « بئس الرَّمِيّةُ الأرنب[2] » ، فليس على هذا المعنى وإنما هو : هذه مما يُطرَد ويُفرَس ويُضَحَّى به ويُذبَح ويؤْكَل ويُرْمَى فتقول في هذا كله فعيلة ولم يُفعَل بها ، ألا ترى أنك تقول: هذه ذبيحتك وهي حيّة ولم تُذبَح، فإذا كانت فَعُولَة للمفعول شبهوها بطريدة، فقالوا: حَمُولَةٌ وركوبة وقتوبة وحلوبة لأن معناها واحدٌ ، إنما تريد هذه مما يركبون ويقتبون ويحلبون ، فتقول: قتوبة ولم تقتب [وركوبة[3]] ولم تركب ، وكذلك أخواتها ، فكما كان هذا كالطريدة ، كذلك جعلوا فروقة ونحوها شاذا كَرَبْعَة و[يفعة[4]]، لأن فروقه ونحوه قياسُهُ أن يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء إذ هو فاعل ، كما أن ربعة قياسه أن يكون للمذكر بغير هاء وللمؤنث بالهاء ، ولكنه شاذٌّ .

---

(١) في (بولاق) ٢/٢٠٩ و (هارون) ٣/٦٣٨ « كما قالوا حمولة » .

(٢) من الأمثال العربية .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، وأشير الى تصحيحها في الهامش ، ولكنه غير ظاهر في المصورة ، وقد أكملت العبارة هكذا من سيبويه حيث يقول في ٢/٢٠ « ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكو والمؤنث : هـذا غلام يفعة ، وجارية يفعة ، وهذا رجل ربعة ، وامرأة ربعة » .

وأما قولهم: نعجة نطيح ونطيحة، فقد كان ينبغي أن يكون بغير هاء، ولكنه شبه بسمين وسمينة، فنطيح بمعنى المفعول، وسمين بمعنى الفاعل، وكذلك قولهم: رجل حميد وامرأة حميدة كان ينبغي أن يكون فى المذكر والمؤنث بغير هاء لأنه بمعنى المفعول، ولكنه شبه بسعيد وسعيدة ورشيد ورشيدة لاتفاق البناء، وحيث كان نحوهما فى المعنى، كما جعلوا فعيلا الذى هو بمعني المفعول على طريق فعيل الذى بمعنى الفاعل، قالوا: قتيل وقتلاء وأسير وأسراء، كما قالوا ظريف وظرفاء، وكما قالوا فى جمع عقيم عُقُم فشبهوه بجديد وجُدُد، وإن شئت قلت فى فعيل الذى هو بمعنى المفعول حين حذفت الهاء منه فى المؤنث: إنه لم يجيء على فِعْلِهِ، كما أن حزينا لم يجيء على حَزِن لايقال حزينة، ومَرِيٌّ ومَرِيَّة أيضا لم يجيئا على فِعْل، ألا ترى أنك لاتقول: مرت الناقة، ونحو هذا حائض وطامث وطالق ومرضع، ونحوه ليس على الفعل، ولكنه على النسب، والمعنى ذات حيض، وذات طلاق ورضاع.

قوله فيه: «وقالوا: الآخَرُونَ ولم يقولوا غيره، كراهيةَ أن يلتبس بجمع آخِر[1]».

يعنى أنهم لم يكسروه على أفاعل كراهية أن يلتبس بجمع آخِر النَّاقة[2].

---

(١) فى (بولاق) ٢/٢١١ و (هارون) ٣/٦٤٤ « بجماع آخر » .

(٢) للناقة آخران وقادمان : فخلفاها المقدمان قادماها ، وخلفاها المؤخران آخراها ، والآخران من الأخلاف : اللذان يليان الفخذين ـ اللسان (أخر) .

والآخر ـ بكسر الخاء ـ خلاف الأول ، والأنثى آخرة . أما الآخر ـ بفتح الخاء ـ فهو بمعنى غير ، وهو أفعل تفصيل ومؤنثته أخرى ، والقياس فيه أن يجمع على أفاعل مثل أكبر وأكابر وأصغر وأصاغر ، ولكنهم اقتصروا على جمعه جمعا سالما كراهة أن يلتبس بجمع آخر ـ بالكسر ـ فهو على أفاعل أيضا .

قوله فى (باب[1] بناء الأفعال التى هى أعمال تعدّاك إلى غيرك ...)

« وحرد يحرد حَرَدًا [وهو حارد[2]] ، وقولهم فاعل يدلك على أنهم إنما جعلوه من هذا الباب وتخفيفهم الحَرْد[3] » .

يعنى أنهم يقولون حَرِد يَحْرَدُ حَرَدًا فيحركون الراء فى المصدر ، فكان ينبغى أن يكون من باب الغضب ، ولكنهم لما قالوا فى اسم الفاعل حارِد خرج من باب الغضب [لأن اسم الفاعل من باب الغضب[4]] غضبان أكثر ، وأيضا فإنهم يسكنون الراء فى المصدر : حِرد يَحْرَد حَرْدًا فقد خالف (٥٨/ب) باب الغضب [من جهتين ، فلذلك جعله من هذا الباب[5]] .

قوله فى (باب عِلمِ كلِّ فِعل تعداك إلى غيرك) :

« وقد جاء فى الكلام فَعِل يَفْعُلُ فى حرفين[6] بنوه على ذلك ، كما بنوا فَعِل على يَفْعِل ، لأنهم قد قالوا يَفْعِل فى فَعِل ، كما قالوا فى فَعَل ، فأدخلوا الضمة كما تدخل فى فَعَل ، وذلك فَضِل يَفْضُل ، ومِتّ تَمُوتُ .

---

(١) « باب » ساقطة من (هارون) ٥١٤ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) سيبويه (بولاق) ٢/٢١٦ و (هارون) ٤/٩ .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) تكملة من هامش المخطوط .

(٦) عدها ابن خالويه خمسة فزاد دمت أدوم ونعم ينعم وقنط يقنط ، وزاد السيوطى أيضا حفر ونكل وشمل ونجد وركن ولببت ، ومن المعتل : وجدت وكدت ، وأشار هارون فى هامش سيبويه ١ : ٤/٤٠ الى فعل آخر هو حضر يحضر . انظر : ليس فى كلام العرب ١٣ والمزهر ٢/٣٨ واللسان (حضر) .

وفَضَل يفْضُلُ ، ومُتّ تَمُوت أقيس وقال[١] بعض العرب : كُدْتَ تكَادُ ، فقالوا[١] : فَعُلْتَ تَفْعَل ، كما قالوا : [١] فَعِلتُ أفْعَلُ ، وكما[٢] ترك الكسرة كذلك ترك الضمة ، وهذا قول الخليل ، وهو شاذ في بابه[٣] كما أن فَضِلَ يفْضُل شاذ في بابه[٣] ، فكما شَرَكَتْ يَفْعِل يَفعُل كذلك شركت يَفْعَلُ يَفْعُل » .

يعني أن الماضي إذا كان فَعُلَ فالأصل أن يكون المستقبل يَفْعُل ، وتكون عين المضارع على هيئتها في الماضي ، وهو المطرد فيه ، فإذا كان فَعَل فقد كان حكم المضارع أن يكون مفتوح العين على هيئتها في الماضي ، غير أنهم عدلوه إلى يَفْعِل أو يَفْعُل — بكسر العين أو ضمها — ولم يجيء منه على الأصل إلا نادرا[٤] وهو جَبَى يَجْبَى و قَلَى يَقْلي وأبَى يَأبَى ، وقد جاء فيما عين الفعل منه أو لامه أحد حروف الحلق نحو ذَهَبُ يَذهَبُ وقَرَأ يَقْرَأ كثيرٌ لايقاس عليه ، وإنما يحفظ ، وإذا كان فَعِلَ فحكم المضارع في الأصل أن يكون مكسور العين [غير[٥]] أنهم عدلوه إلى يَفْعَل ـ مفتوح العين ـ وقد جاءت منه أشياء على الأصل نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ، والفتح أكثر ، وقد جاء منه شيء على فَعِلَ [يَفْعُلُ[٦]] فشاركت يَفْعُلُ فيه يفْعِل وهو شاذ ، وذلك مِت تَمُوت وفَضِل يَفْضُل ،

---

(١) في (بولاق) ٢٢٧/٢ و (هارون) ٤٠/٤ « وقد قال ... فقال .... كما قال .. » .

(٢) في بولاق) « فكما » .

(٣) في (هارون) « من بابه » في الموضعين .

(٤) في الأصل « الا نادر » .

(٥) في الأصل « على » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٦) تكملة من هامش المخطوط .

فكما شركت يَفعِل هنا يَفعَل على غير قياس كذلك شاركت يَفعُل الذى ماضيه فَعِل يَفعَل أيضا على غير قياس وهو كُدْت تكاد ، وإنما جعل الأصل فى الشذوذ فَعُلْت تفعَل ، لأنه لم يجيء منه إلا فِعْل واحد وهو كُدْت تكاد ، وقد يحتمل أن يكون المعنى فكما اشتركت يَفعُل ويفعِل فى مضارع فَعَل إذا قلت : ضرب يضرب ودخل يدخل كذلك اشتركت يَفعُل ويَفعَل فى (٥٩/ أ) مضارع فَعِل إذا قلت : كُدت تكاد وقُلْت تقول .

قوله فى (باب ماكان[1] من المصادر على فَعُول) :

« وتقول ماء صَرًى إنما تريد صَرٍ خفيفٌ إذا تغيّر اللبن فى الضرع فتقول هذا اللبن صَرًى وصَرٍ » .

يعنى بقوله « خفيف » أن صَرٍ أخف من صَرًى المفتوح العين حين نقص فى الرفع والجر ولا يعتد[2] بلام الفعل المحذوف منه . فأما صَرًى المفتوح الراء فليس كذلك ولام الفعل منه يعتد بها ، ألا تراها تثبت فى الوقف فى الرفع والنصب والخفض ، والدليل على ذلك ، أن العرب لا تصرف أعْمَى ولا أعْشَى ونحوهما ، فإذا حقّروها وانكسر الحرف الذى يلى ياء التصغير صرفوه فقالوا : أُعَيْمٍ وأُعَيْشٍ ، فخف حين نُقِصَ على هذه الجهة ، وحين نُقِصَ على الجهة الأخرى بقى على حاله لو لم ينقص .

قوله فى (هذا باب[3] موضع افتعلت) :

---

(١) فى (بولاق) ٢/٢٨٨ و (هارون) ٤/٤٠ « ما جاء من المصادر » .

(٢) فى الأصل : « يستعد » — خطأ .

(٣) فى الأصل « باب هذا موضع افتعلت » وأثبت ما فى (بولاق) ٢/٢٤١ و (هارون) ٤/٧٣ .

« وأما اضْطَبَّ الماءَ فبمنزلة اشْتَوِهِ ، كما تقول(١) اتخذه لنفسك وكذلك اكْتَلْ واتَّزِنْ ، وقد يجيء على وَزَنْتُهُ وكِلْتُهُ فاكْتَالَ واتَّزَنَ قال رؤبة :

* يُعْرِضْنَ إعْرَاضاً لِدِينِ المُفْتَنِ(٢) *

يعني تقول : اكْتَلِ الطعامَ ، واتَّزن المالَ على معنى اتخذه لنفسك ، وعلى(٣) هذا تقول : اكتال فلان الطعام ، واتَّزَنَ المال ، وقد يقال : وزنت المال فاتَّزَن ، وكِلْتُ الطعام فاكْتَالَ .

وأما بيت رؤبة فقد جاء على قولك : أفتنت الرجل جعلته فاتنا فهو مُفْتَن .

قوله في (باب مالا يجوز فيه ماأفعله) :

« فإنما(٤) دعاهم إلى ذلك أن البناء داخل على(٥) الفعل ، ألا ترى قِلَّتَهُ

---

(١) في (بولاق) ٢٤١/٢ و (هارون) ٧٥/٤ « كأنه قال » .

(٢) من الرجز ، وهــو في ديوان رؤبة ١٦١ وســيبويه والأعلم ٢٤١/٢ والخصائص ٣١٥/٣ واللسان (فتن) .

يقول الأعلم : الشاهد فيه وضع المفتن موضع المفتون ، يقال : فتنه وافتنه ، وهي قليلة . ثم قال : وهذا الشاهد ليس من الباب في شيء ، وقد أشكل وقوعه هنا ، فزعم بعض النحويين أنه جاء به هنا لأن معنى فتن وأفتن واحد ، كما أن معنى قلع واقتلع واحد .

أما أبو نصر فقد جعل (مفتن) على معنى أفتنت الرجل جعلته فاتنا .

(٣) في (بولاق) ٢٥٠/٢ (وهارون) ٩٨/٤ « وانما » .

(٤) في (بولاق) ٢٥٠/٢ (وهارون) ٩٨/٤ « أن هذا البناء داخل في الفعـــل » .

فى الأسماء وكثرته فى الصفة لمضارعتها الفعل . فلما كان مضارعا موافقا له[1] فى البناء كرِهَ فيه مالايكون فى فعله أبدا » .

يعنى بقوله « فإنما دعاهم إلى ذلك » أى فإنما دعاهم إلى ألاّ يقولوا فى الأحمر ونحوه ماأفعله : أن أصل أفعل للفعل ثم يكثر فى الصفة لمضارعتها له ويقل فى الأسماء ، فإذا كانت الصفة مضارعة للفعل فى الكلام ومضارعة له فى البناء وكان فى (٥٩/ب) فعلها ما أفعله ، وجب أن يكون فيها ، تقول فى الأحمق : ماأحمقه ، كما قلت فى فعله وهو حَمُق : ماأحمقه ، فبينت فعلا من الصفة ، كما بليته من فعلها . وإذا كانت الصفة مضارعة للفعل فى الكلام وموافقة له فى البناء ولم يكن فى فعلها ماأفعله لم يكن فيها ، لاتقول فى الأحمر ونحوه مما كان لونا أو عاهة ماأفعله ، كما لانقول من فعله وهو احمارّ واحمرّ ، لأنهم لايبنون على أفعل فعلا من الأفعال حتى يكون من بنات فَعَلَ و فَعِل و فَعُلَ ، وإذا بنوه من هذه الثلاثة بنوه من الصفة التي هذه الثلاثة أفعالها[2] .

قوله فى (باب مايكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحا) :

« وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سَفُلَتْ فى الحلق ،فكرهوا أن يتناولوا حركة ماقبلها بحركة ماارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذى فى

(١) فى (بولاق) ٢/٢٥٠ (وهارو) ٤/٩٨ « لمضارعتها الفعل . فلما كان مضارعا للفعل موافقا له » .

(٢) انظر ص ٦١ ـ ٦٢ من هذا الكتاب .

حيزّها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو . فكذلك[1] حركوهن إذ كنّ عينات ، ولم يفعل هذا بما هو موضع الواو ولا الياء[2] لأنها[3] من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيّز على حدة ، فإنما يتناول للمرتفع حركة من مرتفع ، وكره أن يتناول للذى قد سفل حركة من هذا الحيّز[4] » .

يعنى أن للحلق ثلاثة مخارج أدناها إلى الفم مخرج الخاء والعين ، ومن وسط الحلق مخرج العين فالحاء ، ومن أقصى الحلق إلى الصدر مخرج الهاء والألف والهمزة ، فاذا كان حرف من هذه الحروف لامَ الفعل فى المضارع من فَعَلَ المفتوح الفاء والعين ، أرادت العرب أن تكسو الحرف الذى يليه – أعنى عين الفعل – حركة من الألف التي هو من مخرجها ، ولم تجعل ذلك مطردا فيه ، وذلك لأنها حروف سَفُلتْ فى الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركتها بحركة ما ارتفع من الحروف ليقرب العمل ، ويكون من وجه واحد ، وذلك أن الياء من وسط اللسان ، والواو من بين الشفتين ، فبعدتا من حروف الحلق وقربت الألف منها ، ولذلك تحرّك إذا كنّ عينات لما ذكرت لك .

قوله فى (باب الحروف (٦٠/أ) الستة ...)

---

(١) فى (بولاق) ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « وكذلك » .

(٢) فى (بولاق) ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « والياء » .

(٣) فى بولاق ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « لأنهما » .

(٤) فى الأصل « من هذا النحو » وأثبت ما فى (بولاق) و (هارون) .

« وقالوا : فى حرف شاذّ إِحِبُّ ونِحِبُّ ويِحِبُّ ، شبهوه[1] بقولهم مِنْتِنٌ وإنما جاءت على فَعَلَ وإن لم يقولوا حَبَبْتُ . وقالوا : يِحِبُّ ، كما قالوا يِشْبىَ ، فلما جاء شاذّاً عن بابه على يَفْعَلُ خوالفَ به ، كما قالوا يا ألله ، وقالوا : لَيْسَ ولم يقولوا لاسَ ، وكذلك يِحِبُّ لم يجيء[2] على أفْعَلْتُ ، فجاء على مالم يستعمل ، كما أن يَدَعُ ويَذَرُ على وَدَعْتُ ووَذَرتُ ، وإن لم يستعمل » .

يعنى أن العرب تقول : فلان يَحِبُّ فُلاَناً ، وأنا أَحِبُّهُ ، وأنت تحِبُّهُ ونِحن نحِبُّهُ ، وقرأ بعض القراء (فاتبعونى يَحِبُّكم الله)[3]) ففتحوا أول المضارع ، وحَمْلُه على ان ماضيه حَبَّ ، وإن لم يتكلم به ، فلما جاء المضارع على ماض غير مستعمل ، وكثر فى كلامهم خوالف به فكسروا أوله كما كسروا أول المضارع من أبىَ حين خالفوا به بابه فى فتح عينه وعين ماضيه .

فإن قال قائل : إنك إنما كسرْتَ الأول فى قولك تِحِبُّ من مضارع أفْعل إذا قلت : أحببت تِحِبُّ تشبيهاً بمِنْتِن حين كسرَ الميم إتباعاً لكسرة

---

(١) فى الأصل : « وشبهوه » ـ خطأ .

(٢) فى (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هـارون) ١٠٩/٤ « فكذلك يحب ، ولم يجيء »

(٣) آل عمران من الآية ٣١ ، وهى قراءة أبى رجاء العطاردى ، ويقول الكسائى : يحب ـ بالكسر لغة بعض قيس ، وبالفتح لغة تميم وأسد وقيس ، وهى على لغة من قال : حب ، وهى لغة قد ماتت .قال الأخفش : لم نسمع حببت . وقال الفراء لم نسمع حببت الا فى بيت أنشده الكسائى :

واقسم لولا تمره ما حببته ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

انظر مختصر ابن خالويه ٢٠ وأعرب القرآن للنحاس ٣٢١/١ ـ ٣٢٢ .

التاء ، فكذلك كسرتْ التاءُ المضمومة من تُحِبُّ إتباعا للحاء .

قيل : إنَّ هذا الباب فى كَسْر أول المضارع إنما اطَّرد فى الثلاثى ، وما زاد على الرباعى نحو علم وانطلق ، فتوجيه « تِحُب » على هذا الأصل هو الأولى لئلاَّ يكْسرَ الباب ، ولم يجيء من هذا فى الرباعي شيء فيحمل هذا عليه .

قوله فى (باب ماتكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء) :

« وقالوا أبَيَ فأنت تِشْبىَ وهو يِشْبَى . وذلك لأنه [1] من الحروف التى يُستَعْمَل يَفْعَلُ فيها مفتوحا وأَخَوَاتُها ، وليس القياس أن يُفْتَحَ ، وإنما هو حرف شاذ ، فلما جاء مجىء ما فَعَلَ منه مكسور فَعَلوُا به مافعلوا بذلك . وكسروا فى الياء ، فقالوا يِشْبىَ ، وخالفوا به [2] [بابه حين فتحوا وشبهوه [3] بييجل حين أُدْخِلت] [4] فى باب فَعِل ، وكان إلى جنب الياء حرف اعتلال [5] . وهم [مِمَّا] [6] يغيرون الأكثر فى كلامهم ، ويجسرون عليه إذا صار عندهم مخالفا . وقالوا مُرْهُ ، وقال بعضهم أُومُرْهُ ، حين خالفت فى موضع وكثرُ فى كلامهم خالفوا به [7] فى آخر » .

يعنى أن حرف الحلق (٦٠/ب) إنما يكون المضارع من الفعل معه مفتوحاً

---

(١) فى (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هارون) ١١٠/٤ « وذلك أنه » .

(٢) فى (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هارون) ١١١/٤ « وخالفوا به فى هذا باب فعل كما خالفوا به » .

(٣) فى (بولاق) « وشبهوا » .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٥) فى (هارون) « الاعتلال » .

(٦) تكملة من هامش المخطوط .

(٧) فى (بولاق) « خالفوا به فى موضع آخر » .

إذا كان عين الفعل أو لامه ، و وأما أَبَى فحرف الحلق فيه فاءُ الفعل ، ولكنهم جعلوا مضارع الفعل فيه وكأنّ ماضيه فَعِلَ ـ بكسر العين ـ » فلما خولف به عن نظائره فى هذا خولف به أيضاً فى كسر أول المضارع تشبيهاً بالفعل الذى شبه به فى فتح عين مضارعه ، فكما شُبِّه به فى الفتح شُبِّه به فى الكسر وجسروا على كسر ياء مضارعه لمخالفته بابه .

فأما قولهم فى مُرْهُ أومُرْهُ فإن نظيره خُذْ وكُلْ ، فأصلها أُؤْمر وأؤْكل وأؤْخذ ، ولكنه خولف بها وجعلت كالمعتل نحو قُلْ ، ثم خولف يُمر عن أختيها حين كثرت فاستعملت على الأصل أيضا ، فكذلك أَبَى [و][1] أختاها جبى يَجْبى وقلى يَقْلَى أجرى مجرى فَعِل يَفْعَل فى الموضعين ، أعنى فى فتح عين المضارع ، وكسر أوله ، فزاد درجة على أخويه ، كما زاد أَمَرَ . فأما قوله « شبهوه بييجل حين أُدْخِلت فى باب فَعِل وكان إلى جنب الياء حرف اعتلال » فإنما يعنى أن يَأبَى حرف الاعتلال فيه إلى جنب الياء وهو الهمزة لأن الهمزة قد تعتل فتحذف مرة وتبدل أخرى كما يُفْعَل بحرف اللين ، فلذلك قال فيها حرف اعتلال ، فلما صارت الهمزة فى يأبى إلى جنب الياء والهمزة معتلة جعلوها كالواو من يوجل حين كسروا الياء معها فقالوا :

يِئْبَيَ كما كسروا الياء مع الواو فقالوا يِيجَل ، فبهذا التناسب أجريت يَأْبَى مجرى يَوْجَل .

قوله فيه : « وإنما منعهم أن يكسروا الثوانِيَ فى باب فَعَلَ أنها لم تحرك[2] فوضعوا ذلك فى الأوائل » ،

---

(١) زيادة لربط الكلام .

(٢) فى (هارون) ١١٢/٤ « أنها لم تكن تحرك » .

قال أبو نصر : هذا التفسير قد تقدم في غير هذا الموضع[1] ، ثم كرره هنــا ، وزاد فيه « ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلتبس يَفْعِلُ بيَفْعَلُ »[2] .

وإنما يعني أنك لو كسرت اللام من « تعلم » وتركت التاء مفتوحة التبس تَفْعِل بتَفْعَل ، وأنت إذا كسرت التاء وفتحت اللام تبيّن أنه تَفْعَل فلم يكن لبس .

قوله في (باب (٦١/ أ) ما يتقدم أولَ الحروف وهي زائدة قُدِّمت لإسكان أول الحروف) :

« وأكثر ما تكون في الأفعال فتكون في الأمر في باب فَعَل ويَفْعِلُ ما لم يتحرك ما بعدها وذلك قولك اضْرِبْ اُقْتُل اسْمَعْ اذْهَبْ »[3] .

يعني بقوله « في باب فَعَلَ ويَفْعل كل فِعْل ماضيه على ثلاثة أحرف ، فأما كل فعل ماض لم يستعمل مضارعه نحو ليس ونعم وبئس وعسى فلا يكون فيه هذا ، لأن الأمر إنما يكون لما يستقبله من الأزمنة ، وهذه الأمثلة إنما يراد بها ما بين الزمانين ، أعني الماضي والمستقبل ، ولا معنى للأمر

---

(١) سيبويه (بولاق) ٢/٢٥٦ و (هارون) ٤/١١٠ « وانمــا منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في فعل أنه لا يتحرك فجعل ذلك في الأول » .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢/٢٥٧ و (هارون) ٤/١١٢ .

(٣) سيبويه (بولاق) ٢/٢٧١ و (هارون) ٤/١٤٤ .

[فيها][1] لذلك ، فأما كل فِعْل جاوز ماضيه أربعة أحرف فإن هذا يكون فيه فى الخبر والأمر تقول : انْطَلَقَ فُلاَنٌ ، وانْطلِقْ يازيدُ . واعلم أن كل فِعْل على زنة[2] دحرج من الثلاثى الأصل فإن أول مضارعه . مضموم نحو بيطر وحوقل وفاعل و فَعّل وما كان على هذه الزنة . فإن كانت فى أوله [همزة][3] نحو أسرج فإنك تفتحها لأنها لم تلحق لسا كن أحدثوه ، ودل على هذا انضمام أول مضارعه ، وصار من باب دحرج لذلك ، فإن لم تكن للالحاق وفتحوا أول المضارع ممّا زاد ماضيه على أربعة أحرف أو نقص منها نحو ضرب تقول فى مضارعه يضرب ، وانطلق ينطلق فتلحق مازاد ماضيه على أربعة أحرف بما كان ماضيه على ثلاثة أحرف حين بَعُد من الرباعى فيما ذكرت لك ، ألا ترى أنك تحذف الهمزة من هذا القبيل الذى أول المضارع منه مفتوح إذا كان قبله كلام ، أعنى الذى جاوز أربعة أحرف ، كما تحذفها من الثلاثى الأصل حين تقول : قلت لك افْعَل وانفعل واستفعل .

قوله فيه : « وذلك قولك : اضرب اقتل اسمع اذهب ، لأنهم جعلوا هذا فى موضع يسكن أوله فيما بَنَوْا من الكلام »[4] .

---

(١) فى الأصل « فيهما » خطأ .

(٢) ليس المقصود بالزنة هنا الوزن الصرفى ، وانما المراد : كل فعل مثل دحرج فى عدد الحروف سواء كان مجردا أو مزيدا أو ملحقا بالرباعى .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هذا الكلام مرتبط بنص سيبويه السابق ، وقد كرر بعض منه هنا كما ترى (بولاق) ٢٧١/٢ و (هارون) ١٤٤/٤ .

قال أبو نصر: هذا القول مع ما تقدم من قوله « فأما[1] الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع بعد، وما هو كائن لم ينقطع »[2] دليل على أن فعل الأمر لم يؤخذ من المضارع كما يقول بعض النحويين[3] ، وإنما أخذت (٦١/ب) هذه الأفعال الثلاثة من الحدث[4] [فإذا بنيت من الحدث][5] الثلاثي مثالا غير معتل للزمن الماضي قلت فَعَلَ فحركت أول المثال، وإن بنيت منه مثالا مضارعا أدخلت إحدى الزوائد الأربع ـ الياء والتاء والنون والهمزة ـ متحركة وسكنت فاء الفعل، وإن بنيت منه مثالا للأمر نظرت: فإن كان أول المثال ساقطا في المضارع[6] أسقطته في الأمر تقول: زِنْ كما قلت: يزن ونحو ذلك، وإن كان غير ساقط سكنت أولهما تبنى، إلا أن تلحقه علة الإدغام كيَرُدّ ويَفِرّ ويَعَضّ وأدخلت ألف الوصل، كما سكنت أوله حين أردْتَ بِنَاءَ المضارع وأدخلت إحدى الزوائد الاربع التي ذكرت لك، فقلت: اضرب ايجل ايسر من قولك ييجل وييسر، فأما قولك قُمْ فإنما منعك من تسكين القاف وإدخال ألف الوصل اعتلال عين الفعل في الماضي إذا قلت: قام، وإنما اعتلت لتحركها وتحرك ماقبلها ثم اعتلت في المضارع، وقد كان ينبغي أن تصح لسكون ماقبلها لاعتلالها في الماضي فكذلك تعتل في الأمر، وإن

---

(١) في (هارون) ١٢/١ « وأما ».

(٢) سيبويه (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١.

(٣) القائل بذلك الكوفيون، وانظر الانصاف (المسألة ٧٢) ٥٢٤/٢ وما بعدها، وأسرار العربية ٣١٧ وما بعدها والرضي ٢٤٩/٢ والأشموني مع الصبان ٥٨/١، ٥٩ وابن يعيش ٦١/٧، ٦٢.

(٤) انظر التعليق رقم (٤) في ص ٩ من هذا الكتاب.

(٥) تكملة من هامش المخطوط.

(٦) في الأصل: « في أول المضارع ».

سكن ماقبلها فى الأصل مع ألف الوصل لوقلت اقْوَمْ ، فلما تحركت هذه القاف ونحوها بعد الزيادة فى المضارع انبغى أن تتحرك بعد ألف الوصل ، فوجب حذف ألف الوصل لتحرك مابعدها ، وعلى هذه السبيل فوجِّه نحو ماأصلت لك من نبات الياء والواو اللواتى هن عينات . وكذلك إن بنيت من الحدث الزائد على أربعة أحرف الذى فى أوله همزة مثالا للزمن الماضى أو الأمر سكنت أوله دون الهمزة ثم أدخلت الهمزة للوصل ، كما أدخلتها فى الحدث وكما تدخل إحدى الزوائد الأربع فى المضارع للساكن الذى بعدها فيما تبنى من الكلام ، وهذا أيضا يدل على ماذكرت لك فى مثال الأمر أنه مبنى من الحدث ، ولو كان – كما يزعمون – للزمك أن تقول : إنّ انْفَعَلَ مبنىٌّ من يَنْفَعِل ، كما قلت : إن انْفَعِلْ مبنى منه ، وانْفَعَلَ معلوم أنه قبل [ينفعل فكيف يبنى منه ، فإن بنيت من الأفعال الرباعية مثالا للأمر لم تسلك][1] هذه السبيل ، إنما تكون الهمزة الداخلة فى المثال كأنها من نفس الكلمة كالدال (٦٢/١) من دحرج ولذلك تفتحها إذ لم تكن لساكن أحدثوه ، ولاتذهب هذه الهمزة كذهاب التى للوصل ، ولذلك أيضا ضمت زوائد المضارع منه ، فتبنى من الإفعال أَفْعِل إذا أمرتَ مفتوح الهمزة ، فهى فى الحدث كالزاي من الزلزال ، وفى مثال الأمر كالزاى من زَلْزِلْ .

قوله فيه : « وذلك قولك اُقْتُلْ ، اُسْتُضْعِفْ ، اُحْتُقِر ، اُحْرُنْجِم .

وذلك أنك قرَّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ،

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

فكرهوا كسرةً بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا في مُذُ اليومِ[1] . وهو في هذا أجدر ، لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم » .

يعني أنك لاتجد في الكلام مثالا ثلاثيا أوله مكسور وثانيه مضموم نحو فِعُل ، فلو قلت : اخْرُ نجِمَ — بكسر الهمزة — لكان قريبا من المثال الذي ذكرت لك أنه ليس في الكلام ، لأن الخاء ساكنة ليست تعد حاجزا حصينا ، فكأنه إرُنجِمَ ، وكذلك « مُذْ » أصله « مُنْذُ » ثم حذفت النون وسكنت الذال ، فإن وليت اللام في نحو منذُ اليوم حركت الذال لالتقاء الساكنين على أصلها وهو الضم لقربها من ضمة الميم ولم تكسر إذ ليس في غير الفعل « فُعِل » ولو كسرتها لكان قولك : مُذِلْ من قولك : مُذِ اليوم فُعِل فتجنبوه لذلك ، ولذلك قال بعض العرب[2] : أُجُوءك ، وأَنْبُؤُك ، ومُنْحَدُرٌ مِنَ الجبل ، لأن أُجِيئُك تخرُجُ فيها من كسرة الجيم إلى ضمة بعدها وهو « جِئُكَ » من قولك أجيئك فكأنه فِعُل إذ لايحتسب بالساكن الذي بين الجيم والهمزة ، وكذلك أَنْبُؤكَ ومُنْحُدُرٌ من الجبل ، على ماذكرت لك ، وكذلك يقولون : لِإُمُّكَ فيفرون من لِأُمِّك حين كان كأنه لِأُمْ ، ومثله قولهم :

* اضْرِبِ السَّاقَيْنُ أُمُّكَ هابلُ[3] *

---

(٢) في (بولاق) و (هارون) « كما فعلوا ذلك في مذ اليوم يا فتى » .

(١) في الأصل : « بعض النحويين العرب » خطأ — وانظر سيبوية ٢٧٢/٢ .

(٢) هكذا ورد هذا المصراع عند أبي نصر وكذلك في (هارون) ١٤٦/٤ ، وهو بهذه الرواية لا يستقيم من الناحية العروضية ، وجاء في (بولاق) ٢٧٢/٢ « وقالوا اضرب الساقين امك هابل » وفي الخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤١/٣ وشرح شواهد الشافية ١٢٨، ١٨٩ « وقال اضرب الساقيين أمك هابل» وعلى الروايتين =

فيفرون من كسرة النون التى بعدها همزة مضمومة ، وبعدها حرف مضموم فكأنه نِ أُمُ(١) وزنه فِعُل وقوله :

وَيلِمِّهَا فى هواء الجو طالبةً
ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب(٢)

إنما كان وَيْلَ أُمِّها منصوب بفعل مضمر ، فكأنه فُعِيل أعنى «أُمِّها» حين لم (٦٢/ب) يكن الساكن(٣) حاجزا قويا ، ثم كسرت الهمزة إتباعا لكسرة ما بعدها وكسرت اللام لقربها من كسرة الهمزة ، فلما تتابعت الكسرات حذفت الهمزة ، لأنها قد تحذف كثيرا ، وتقلب وتخفف ، ولايقاس على ماذكرناه «مُذُ اليوم» إلى آخر الفصل .

قوله فيه : «قال غيلان(٤)» :

فالمصراع من الطويل ، ولا يعرف لهذا المصراع تتمة ولا قائل ، ورواية أبى نصر له يضم النون من (الساقين) اتباعا لضم الهمزة بعدها فرارا من الانتقال من كسر الى ضم ، ورواية غيره بكسر همزة (أمك) اتباعا لكسر النون ، ويرون أيضا بكسر ميم (أمك) اتباعا لكسر الهمزة فيكون فيه اتباعان ، وهذه الرواية الأخيرة فيها اخلال باعراب المبتدأ (أمك).

(١) فى الأصل : ن أمك — والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) البيت من البسيط ، وقد نسبه سيبويه فى ٣٥٣/١ لامرىء القيس ، وفى ٢٧٢/٢ للنعمان بين بشير الانصارى ، وقد تابع الأعلم سيبويه فى الموضعين ، ونسبه صاحب الخزانة لامرىء القيس ٩٠/٤ — ٩٢ ، والبيت فى ديوان امرىء القيس ٢٢٧ ، وفيه ٢٢٥ أن القصيدة يقال انها لابراهيم بن بشير الانصارى .
والشاهد فيه هنا : كسر لام (ويل) اتباعا لكسرة الهمزة بعد كسرها اتباعا لكسر الميم بعدها .

(٣) أى الميم الأولى من المشددة .

(٤) فى (بولاق) ٢٧٣/٢ و (هارون) ١٤٧/٤ « وقال غيلان » .

دَعْ ذَا وعَجِّلْ ذَا وأَلْحِقْنَا بِذَلْ

الشحم إنا قد مَلِلْنَاه بَجَلْ[1]

كما تقول : إنه قَدِى ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا فَتُثَنِّى « قد » . ولكنه لم يكسر اللام فى قوله « بِذَلْ » ويجيء بالياء لأن البناء قد تَمّ » .

يعنى أنك إذا قلت : قد كان كذا وكذا فقد تم بناء « قد » لاتصاله بكان ولا يتم إذا وقفت عليه وقطعت كلامك ، فإن نسيت ما بعد « قد » وأحدثت ما يكون عَلَماً للتذكر لم يتم بناء « قد » على هذه البنية حتى تكسر الدال ويتكرر على الصوت للتصل بها كقولك « قَدِى » فأما اللام فإنها لاتعترض على الصوت اعتراض الدال ، بل يخرج الصوت

---

(١) من الرجز ، وورد فى سيبويه ٦٤/٢ بدون نسبة ، ونسب هنا وفى السيرافى ٥/ورقة ١٣٩ الى غيلان ، وهو اما غيلان بن حريث ، أو غيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة ، ولكن هذا الرجز ليس فى ديوان ذى الرمة ولا ملحقاته، ونسبه ابن السيرافى ٣٦٩/٢ الى حكيم بن معية ــ الربعى التميمى ــ وهو راجز اسلامى عاصر العجاج وهو فى المقتضب ٨٤/١، ٩٤/٢ والخصائص ٢٩١/١ والمنصف ٦٦/١ والهمع ٧٩/١ .

والشاهد فيه هنا : جواز فصل الألف واللام مما بعدهما عند تذكر المتكلم شيئا ، ثم اعادتها عند التذكير متصلة بما بعدها .

ورواية سيبويه والمقتضب والسيرافى وابن السيرافى « بالشحم » بتكرير حرف الجر ــ وفى الخصائص والمنصف « الشحم » بدونها وهى الموافقة لرواية أبى نصر ، وصدر البيت فيهما : « عجل لنا هذا .. » وعند ابن السيرافى « هات لنا من ذا ... » وعجزه عند السيرافى « مللناه بخل » بالخاء المعجمة ــ وهو السائل المعروف ، وعليها تكون عين الفعل (مللناه) مفتوحة بمعنى عالجناه بهذا السائل .

معها من ناحيتي مستدق اللسان ، وطرفها لازم لموضع اللام ، وبهذا يتم البناء الذى هو عَلَمُ الادكار ، فتقول : بِذَلْ فيجرى الصوت لأنه يجد منفذا معها ، وكما تُثَنَّى العرب « قد » فى هذا المعني إذا قالوا : إنه قَدِي، ثم يقولون بعد ذلك حين ذَكَرُوا قد كان كذا وكذا ، كذلك تُثَنَّى الباء مع مابعدها فتقول : بِذَلْ بالشحم ، ولكن الشاعر حذف فى هذا البيت الحرف للبهم للوزن ، وقد يتركون التثنية فيقولون: إنه «قدى» ، تم يذكرون فيقولون : كان كذا كذا .

قوله فيه : « وصارت فى ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذَف، شُبِّهَتْ بألف أحْمر لأنها زائده كما أنها زائدة[1] وهي مفتوحة مثلها» .

يعنى أن ألف اللام إنما تثبت مع ألف الاستفهام، ولم تجعل بين بين كسائر الهمزات التى على هذا الحد لأنها ألف قلبت همزة إذ ليس لها نصيب فى الحركة ، فلما دخلت ألف الاستفهام عليها رجعت الألف إلى أصلها وثبتت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وشبهت فى ثباتها مع ماقبلها بهمزة أحمر إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، لأنها زائدة مثلها (٦٣/ أ) وهى همزة مفتوحة فى الابتداء مثلها ، ولم يكن حكم التخفيف فى همزة أحمر إلا أن تكون فيه بين بين لئلا يجحف بالهمزة ، لأنها حرف حَي فلم يبلغوا بها أن تبدل ألفا إلا أن يضطر الشاعر أو يجيء صرف نادر لايقاس عليه نحو مِنْسَاة [فى مِنْسأة][2] .

---

(١) « كما أنها زائدة » ساقطة من (هارون) ١٤٨/٤ ، وهى فى (بولاق) ٢٧٣/٢ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

قوله فى (باب ما يبقون[1] حركته وماقبله متحرك) :

« وأما قولهم مجى مَ جئتَ ، ومثلُ مَ أنتَ ، فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء »[2] .

قال أبو نصر : « ما » فى الاستفهام إذا دخل عليها أحد حروف الجر جُعِل الحرف معها كالاسم الواحد وحذفت الألف استخفافا فرقا بين الاستفهام والخبر ، وكان حذف الألف فى الاستفهام أولى لأن « ما » فى الاستفهام اسم تام فجاز أن يكون مع الحرف الجار اسما واحدا ، وحذفت الألف لطول الإسم وهي فى الخبر موصولة بما بعدها ، فلم يجعلوا الحرف معها فيه بمنزلة اسم واحد لطول الإسم[3] ولكنه قد جاء نادرا فى قولهم : سل عم شئت ، ولا يقاس عليه[4] ، فتقول فى الاستفهام : مِمَّ تفرُّ ؟ ولِمَ تفعَلُ ؟ وفِيمَ أنت ؟ ومثله قول الله تبارك وتعالى : « عَمَّ يتساءلون »[5] ، فإن كان الجار اسما متمكنا لم يفعلوا ذلك ، لا يقولون : فِعْلُ مَ هَذَا ؟ وهم يريدون فِعْلُ ماهذا ؟ لأن الفعل اسم متصرف مستغن ينفرد دون مابعده ، وليست حروف الجر كذلك .

---

(١) فى (بولاق) ٢٧٩/٢ و (هارون) ١٦٣/٤ « ما يبينون » .

(٢) (بولاق) ٢٨٠/٢ و (هارون) ١٦٤/٤ .

(٣) كذا فى الأصل « لطول الاسم » ـ ولا معنى لها هنا .

(٤) ومن النادر قراءة عكرمة وعيسي (عما يتساءلون) ـ كما جاء ذلك أيضا فى ضرورة الشعر كقول حسان :

على ما قام يشتمنى لئيم ... كخنزير تمرغ فى دمان

انظر المغنى ٢٣١/١ .

(٥) النبأ ١ .

فإن قلت : عَلَى وعَنْ قد ينفردان ويكونان اسمين :

قيل : إنهما غير متمكنين فألحقا بالباء واللام ونحوهما . فأما قول العرب : مَجِيءَ مَ جئت ؟ ومثلُ مَ أنت ؟ فشاذ ، والجيد إثبات الألف ، وقولهم : مثلُ مَ أنت ؟ معناه : مثلُ مَ أنت من الزمان ؟ و « ما » كناية عن الزمان ، كما أن « كم » كذلك في قولهم : مثلُ كم أنت ؟ وقد كان ينبغي أن يكون جوابه مثلُ كذا وكذا سنة، ولكنهم استغنوا عنه بقولهم: ابن كذا وكذا سنة ، كما يقولون : ابن كم أنت ؟ فيكون الجواب ابن كذا وكذا سنة ، فكما تتسع فتقول : ابن كم أنت ؟ كذلك تتسع فتقول : مثلُ مَ أنت ؟ (٦٣/ب) والجواب الذي ذكرناه في قولهم : مثلُ مَ أنت ؟ قد قاله الجرمي[1] .

قوله في (باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار) :

« وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى [الهاء][2] التي هي علامة الإضمار، إضمارِ المذكر، لأنها علامة للتأنيث، كما أن هذه علامة للمذكر فهي مثلها ، لأنها[3] علامة ، وأنها ليست من الكلمة التي قبلها ، وذلك قولك هذه[4] سبيلي » .

قال أبو نصر : إذا قلت في المذكر : هَذَا قلت في المؤنث : هَذِي ،

(١) لم أعثر على نسبة هذا القول للجرمي فيما أتيح لي من مصادر .

(٢) تكملة من (بولاق) ٢٩٥/٢ و (هارون) ١٩٨/٤ .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « في أنها » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « هذ هي سبيلي » .

فالألف علامة المذكر والياء علامة للمؤنث ، وهما نفس الكلمة ، فإذا قلت : هذه ، أبدلت من الياء هاءً ، وصارت الهاء عَلَماً للتأنيث كالياء التى هي بدل منها ، ووجب أن تكون الهاء زائدة ، لأن البدل لايكون من أنفس الحروف ، فصارت بمنزلة الهاء التى هى علامة للمذكر فى قولك : بِهِى وضارعتها فى أنها ليست من الكلمة التى قبلها ، وفى أنها علامة لمؤنث كما [أنّ][1] تلك علامة لمذكر فأجريت مجراها :

قوله فى (باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع ...)

« ويدلك على أنها متحركة قولهم مِنْ مَأْمَنِكَ فَيُبَيِّنُونَ النون ، فلو كانت النون ساكنة لم تُحَقَّق »[2] .

يعنى أن النون الساكنة إذا كانت مع حروف الفم قبلها تليها كانت حقيقية مخرجها من الخياشيم نحو من جاء ؟ أو من كان ؟ ولاتظهر النون ، فإذا كانت متحركة كانت بيّنة محققه .

فإذا قال قائل : إن الحرف المختلس ساكن .

قيل له : الدليل على حركته قولهم : من مأمنك فيبيّنون النون ، ولو كانت ساكنة لم تحقّق ، فإذا كانت هذه النون الساكنة مع حروف الحلق بُيِّنَتْ

---

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) فى (بولاق) ٢٩٧/٢ و (هارون) ٢٠٢/٤ « لم تحقق النون » .

لبُعدِ حروف الحلق من مخرج النون نحو مَنْ غَلَبَكَ ؟ ومَنْ هذا ؟ ومِنْ عليك ؟ وكذلك سائر حروف الحلق .

قوله في (باب عدة مايكون عليه الكلم) :

« وأما لَدُنْ فالموضع الذى هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا يدلك على أنه اسم قولك (٦٤/أ) مِنْ لَدُنْ ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى تصير على حرفين ، قال الراجز غيلان :

يستوعب البَوْعَيْن من جَرِيرِه
من لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ »[1]

قال أبو نصر : إضافة لدن إلى المتكلم لَدُنِّى كقولك : عَنِّى ، فأما من قرأ « لَدُنِى عذرا »[2] بالتخفيف فإنه حذف علامة الإضمار ، كما حذف نون الرفع فى « أتحاجُّونِى فى الله »[3] و « فبم تبشرونِى »[4] وأما من

---

(١) من الرجز وهو لغيلان بن حريث كما فى سيبويه والأعلم ٣١١/٢ وابن السيرافى ٣٨٠/٢ واللسان (نحر) و (لدن) وشرح شواهد الشافية ١٦١ ، وورد الشاهد فى ابن يعيش ١٢٧/٢ .

وجاء فى اللسان (لدن) « يستوعب النوعين » ، وهو تصحيف لأنه يصف فرسا بطول العنق فجعله يستوعب حبلا مقداره باعين من لحييه الى نحره ، كما جاء فيه (منخوره) بالخاء المعجمة ، أى أنفه ، وقد صوب ابن برى رواية سيبويه (منحورة) بالحاء المهملة .

والشاهد فيه حذف النون من (لدن) مع نيتها ، ولذلك بقيت الدال على حركتها .

(٢) الكهف ٧٦ وهى قراءة نافع وأبى بكر باشمام الدال وتخفيف النون ، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون — حجة القراءات ٤٤٢ .

(٣) الانعام ٨٠ .

(٤) الحجر ٥٤ — وانظر حاشية رقم ٥ ، ٦ ص ٢٤٥ من هذا الكتاب .

حذف النون وقال : لَدُ فصيّره على حرفين فإنه إذا أضاف إلى نفسه قال : لَدُنى ، كما تقول : مَعي ، وإنما كانت نون الرفع أولى بالحذف لأنها تحذف فى النصب والجزم ، وكذلك تحذف علامة الإضمار من « إنَّنِي وكأنَّنى ولكنَّنِى » إذا قلت : « إنِّى وكأنِّى ولكنِّى » وتكون النون التى من نفس الكلمة أولى بالثبات .

قوله فى (باب مابنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال ...) :

« ويكون (فِعَلاً) فيهما ، فالأسماء نحو الضِّلَع والعِوض والصِّغَر والعِنَب ولانعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتل يوصف به الجماعُ ، وذلك قولهم قوم عِدًى »[1].

قال أبو نصر : وزعم قوم أنه قد جاء سِوى صفة[2] وهو قوله عزوجل: « مَكاناً سِوًى »[3] وسِوًى عندنا فَعَال ، يقال : مكان سَوَاءٌ ، أى مستو ثم قصر وعُدِل إلى مثال ليس فى كلام العرب ، فلذلك لم يمثل عليه

(١) (بولاق) ٢/٣١٥ و (هارون) ٤/٢٤٤ .

(٢) يقول ابن قتيبة فى أدب الكاتب ٦٠٠ بعد أن ذكر كلام سيبويه « وقال غيره : وقد جاء مكان سوى ، وزيم » ويقول الزبيدى فى الاستدراك ٦ : « قد جاء صفة غير عدى قالوا مكان سوى – مستو – وسبى طيبة وماء روى وماء جرى» .ويقول السيوطى فى المزهر ٢/٥٠ « قال المرزوقى فىشرح الفصيح : وزادوا عليه دين قيم ولحم زيم – أى متفرق – وماء روى – أى كثير » وفى اللسان (عدا) عن ابن برى « ولم يأت فعل صفة الا قوم عدى ومكان سوى وماء روى وماء صرى وملامة ثنى وواد طوى ، وقد جاء الضم فى سوى وثنى وطوى ، قال : وجاء على فعل من غير المعتل لحم زيم وسبى طيبة » .

(٣) طه من الآية ٥٨ ، قرأ عاصم وحمزة وابن عامر (مكانا سوى) بضم السين ، وقرأ الباقون بالكسر ، وقراءة الحسن – وهى من الشواذ – بضم السين غير منون . انظر حجة القراءات ٤٥٣ والمحتسب ٢/٥٢ .

ومُثِّل على أصله، لأنه الأكثر، كما أن إطل وبلز وحِبِرَة الأكثر فيها إطْل وبلزّ وحَبَرَة، فلذلك لم يذكرها (٦٥/أ) مع إبل، وكسر السين[1] حين قصر كما أنهم قد يغيِّرون الكلمة إذا لحقها شيء ليس من الأصل كقولهم في النسب إلى البصرة بِصْرِيّ، فكسروا الباء حين لحقت ياء النسب، وكقولهم في زبينة: زَبَانى، وفي طَيِّء طائيّ، وكما أن هَارٌ [مثاله][2] فاعل وخافٌ كذلك إذا أردت (هاير وخايف) وقد يحتمل أن يكون سِوًى مصدراً وُصف به فلذلك لم يعتد به في الصفات، لأن أصله أن يكون اسماً.

قوله فيه: «ويكون فِعِل نحو إبل وهو قليل ولانعلم[3] في الأسماء والصفات غيره».

قال أبو نصر: قال بعضهم[4]: «قد قال الأخفش: يقال امرأة بِلِز العظيمة، وحِبِرة الصفرة على الأسنان[5]، وقال محمد بن يزيد إطِل الكشح[6]

---

(١) أى السين فى (سوى) .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) فى (بولاق) ٣١٥/٢ و (هارون) ٢٤٤/٤ « لانعلم » .

(٤) المقصود بالبعض هنا أبو بكر الزبيدى ، وقد ذكره عدة مرات بعد ذلك دون التصريح باسمه ، انظر الاستدراك على كتاب سيبويه ص ٦ .

(٥) فى اللسان (بلز) قال ثعلب : « لم يأت من الصفات على فعل الا حرفان امرأة بلز وأتان أبد » وفيه أيضا حبر) والحبر والحبر والحبر والحبرة والحبرة والحبر والحبر كل ذلك صفرة تشوب بياض الأسنان .

(٦) فى المقتضب ٢٠٣/٢ « فأما فعل فلم يأت منه الا القليل قالوا : ابل وآبال واطل وآطال » .

هذا وقد ذكر ابن خالويه من الاسماء على وزن فعل : ابل واطل وحبر وجلع وخلب ووتد وابد وبلص . ومن الصفات : امرأة بلز ورجل خطب نكح ، وقال : « لم يحك سيبويه الا حرفا واحدا : ابل وحده لانه بلا خلاف ، والباقية مختلف فيهن » انظر ليس فى كلام العرب ١٣ .

وزعم غيره أن ذلك لم يأت إلا فى ضرورة الشعر ، وأن المعروف إِطْلٌ .
سا كن الطاء فحرك للضرورة كقول الشاعر :

* ضربا أليما بِسِبْتٍ يَلْعَجُ أَلجِلِدَا(١) *

والقول فى إِطِل و بِلِز وحِبِرَة كالقول فى عِدًى ، وذلك أنه يقال :
بِلِزٌّ بالتثقيل والتخفيف، والتثقيل الأصل، لأنه الأكثر فى كلامهم ، وعليه يمثل، وكذلك حَبَرَةٌ وإِطْل أ كثر من إِطِل أيضا ، كما أن بَخٍ إذا خفف فإنما يمثل على أصله وهو التثقيل .

قوله فيه : « وأعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِل ، ولا يكون إلا فى الفعل »(٢) :

قال أبو نصر : روى أبو حاتم عن الأخفش سعيد بن مسعدة أنه قال :
قد جاء فى كلام العرب فُعِل فى الأسماء قالوا الدُّئِل لدويبة ، ورُئِم

---

(١) قائله عبد مناف بن ربع الهذلى ، شاعر جاهلى ينسب الى جريب من بطون هذيل . وهذا عجز بيت من البسيط وصدره فى ديوان الهذليين ٣٨/٢ « اذا تجرد نوح قامتا معه » وفى نوادر أبى زيد ٢٠٤ « اذا تجاوب نوح ... »وفي اللسان (جلد) « اذا تأوب نوح ... » وانظر الخصائص ٣٣٣/٢ والمنصف ٣٠٨/٢ والخزانة ٤٥/٧ ــ ٥٠ .

وتجرد : تهيأ ، نوح : نساء يبحن قياما ، يلعج : يؤلم ويحرق الجلد ، والسبت : جلد البقر يتخذ منه النعال . والشاهد فيه : كسر اللام فى (الجلدا) اتباعا لحركة الفاء ، وأصلها التسكين ، وقد جعل بعضهم تحريكها ضرورة ، وليس هناك ما يدعو لهذه الضرورة ، فلو سكن اللام لم ينكسر البيت بل كان ضربه مقطوعا وهو أحد أضرب البسيط .

(٢) سيبويه (بولاق) ٣١٥/٢ و (هارون) ٢٤٤/٤ .

للإست(١) . والقول عندنا أنهما(٢) فِعْلان سمي بهما ، ومن احتسب بهذا لزمه أن يقول أيضا : إن سيبويه أغفل يَفْعُل اسما وهو يعفُر ويَشْكُر ، وينبغي أيضا أن يقول : إنه قد أغفل يُفعُل وهو يُعفُر ، والعرب تقول : يَعفُر ويُعفُر — بفتح الياء وضمها — فهذا دليل بيّن على ماذكرناه في سِوَى وبِلِزوجِهرّه وإِطِل ، وإنما يمثل يُعفُر على يَفْعُل — بفتح الياء — لأنه بالفتح أعم ، ونظيره قولهم في اليَسْرُوع يُسْرُوع فضموا الياء لضمة الراء كما ضموا الياء من يعفر لضم الفاء ، فيُسْرُوع (٦٥/ب) في الأمثلة يُفعول بضم الياء وهو عنده يَفْعول بفتحها .

قوله في (باب مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل) :

« ولا يكون في الأسماء والصفات أَفْعُل إلا أن يكسّر عليه الإسم للجمع نحو أَكْلُب وأَعْبُد »(١) .

---

(١) يقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٩٩ : قال لي أبو حاتم السجستاني : سمعت الأخفش يقول : قد جاء على فعل حرف واحد وهو الدئل ، وهي دويبة صغيرة تشبه ابن عرس . قال : وأنشدني الأخفش :

جاءوا بجمع لوقيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل

وفي اللسان (دال) قال أحمد بن يحيى : لانعلم اسما جاء على فعل غير هذا ، يعني الدئل . قال ابن بري : قد جاء رئم في اسم الاست . وفي اللسان أيضا (رأم) والرئم : الاست ، عن كراع ، حكاها بالالف واللام ، ولا نظير لها الا الدئل وهو دويبة ، ومن هذا يتبين أن قول السيوطي في المزهر ٥٠/٢ « وزاد ابن مالك رئم للاست ، ووعل لغة في الوعل وهو تيس الجبل » ربما ينطبق على (وعل) أما (رئم) فليست من زياداته لانه متأخر عن كراع وأبي نصر وابن بري ، وهي أيضا ليست من كلام الأخفش ، والأرجح أنها من رواية كراع ، لأنه أسبق من أبي نصر وابن بري . وانظر شرح شواهد الشافية ١٢ ، ١٣ وتصريف الاسماء ١٤ ، ١٥ .

(٢) في الأصل : « أنها » — خطأ .

(٣) (بولاق) ٣١٦/٢ و (هارون) ٢٤٥/٤ .

قال أبو نصر : زعم بعض الناس أنه قد جاء للواحد ، قالوا : أَسْنُمَةُ وأَذْرُح ، . وقال : إن قيل : إن أَذْرُح جمع لايعرف واحده سمي به المكان فذلك غير ممكن له في أَسْنُمة ، لأن أَفعُلَة بالهاء لم يأت جمعا البتة[1] .

فالجواب أن أَفعُل حين لم يأت للواحد وأتى للجمع ثم وجدنا أَفعُلَة وجب أن نحمله عليه ونجعل الهاء للتأنيث ليست من البناء ، ويكون على هذا جمعا شاذا سمي به الواحد وإن لم يعرف واحده ، وتَعُدّ الهاء لازمة لهذا الإسم كلزومها مَفْعُلَة ، وتكون الهاء لاحقة كلحاقها في حِجَارَة وبُعُولَة .

قوله فيه : « ويكون على أَفعَالّ نحو أَسحَارّ ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة غير هذا »[2] .

قال أبو نصر : إن قال قائل : إن هذا المثال ليس له ثانٍ ، وإنما هو إِفعَالّ

---

(١) الزاعم هنا هو الزبيدى ، انظر الاستدراك ٧ وفيه بعد هـــذا الكلام « وقد حكى أصبع وأبلمة أيضا » . وفى اللسان (سنم) « يقال : اسنمة واسنمة ، - بكسر النون وضمها - فمن قال : أسنمة - بالضم - جعله اسما لرملة بعينها ، ومن قال : أسنمة - بالكسر - جعله جمع سنام وأسنمة » .

وفى اللسان أيضا (ذرح) « وأذرح موضـــع ، وفى حديث الحوض : بين جنبيه كما بين جرباء وأذرح - بفتح الهمزة وضم الراء ، وحاء مهملة - قـرية بالشام ، وكذلك جرباء » .

ويقول السيوطى فى المزهر ٥٤/٢ قال المرزوق : ومن جعل منه أبهل وأسنمة ، فالمعروف فيه ضم الهمزة ، وآنك وآون فهو فارسى ، وأمرع وأشد فهما جمعان ، وكذا أنعم : اسم موضع ، أصله جمع سمى به .

(٢) ســـيبويه (بولاق) ٣١٦/٢ ، وفى (هـــارون) ٢٤٥/٤ « نحـــو الأسحار » .

وفى اللسان (سحر) والاسحار والاسحار : بقل يسمن عليه المال ، واحدته اســـحارة وأســـحارة .

بالتخفيف نقل ، فلا يحتسب بهذا البناء وتكون الواوُ الزائد بمنزلة الهاء في أُسْنُمة لا تعد من البناء .

فالجواب : أن الهاء بمنزلة الإسم المنفصل المضموم إلى آخر كحضرموت والراء ليست كذلك ، يدلك التحقير والنسب .

ولو قيل إن مثل هذا وإن كان قد مثله فهو لا يعتدّ[1] به ، وإنما التمثيل الصحيح على الأصل ـ فإنما هو بمنزلته لو قال فيه : ويكون على يُفْعُل وهو يُعْفُر فيأتي بالتمثيل العارض الذي لا يحتسب به ـ لكان مذهبا ، ويكون بمنزلته لو قال في « صوامع » مُفاعل وهي في الأصل فواعل ، فقوله مفاعل في صوامع إنما معناه أن صوامع بزنة مفاعل فكذلك إسْحَارّ إفْعَالٌ [في اللفظ][2] وأفْعَالٌ بالتخفيف في الأصل على النظائر ، ومثل ذا ما مضى من قولنا في بِلِزٍ بالتخفيف إنه فِعِل في لفظ التمثيل ، وفِعِلٌّ في أصله ، ومثل هذا قوله «ويكون على(٦٦/أ) فُعُلاَن وهو السُّلُطان » إنما هو تمثيل اللفظ ، وأصله فُعْلاَن بالتخفيف على المطرد، وكل ما أتى من نحو هذا محمول على ما ذكرت لك.

قوله فيه : « وكذلك أفْعِلاَءُ ، ولا نعلمه جاء إلا في الأرْبِعَاء ، وأما الأفْعِلاَءُ مكسّرا عليه الواحد فكثير[3] » .

قال أبو نصر : ذكر بعض الناس أنه « قد جاء الأرْمِدَاءُ للرماد عن

---

(١) في الأصل : « لا يستبعد به » خطأ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) في (بولاق) ٣١٧/٢ و (هارون) ٢٤٨/٤ « مكسرا عليه الواحد للجمع فكثير » .

أبى عمرو ، واختلف فيه عن أبى زيد ، فحكى ابن قتيبة عنه الأرمداء الرماد ، وحكى غيره عن أبى زيد . هذه أرْمِدَاء كثيرة لجمع الرماد »[1] .

هذا منتهى قوله ، وقول أبى عمرو موافق لقول أبى زيد ، لأنه حين قال الأَرْمِداء للرماد فإنما يعنى أن الرماد قد يكون واحدا وجمعا ، والرماد الذى هو جمع يقال له الأرمداء ، وعلى هذا قول ابن قتيبة .

قوله فيه: « وأما الألف فتلحق ثانية ، ويكون الحرف على (كَاهِلٍ) فى الإسم والصفة ، فالإسم[2] نحو كاهل وغارب وساعد ، والصفة نحو ضارب وقاتل وجالس » .

قال أبو نصر : قد زعم الذى ذكرنا آنفا ــ حين ذكر سيبويه ــ رحمه الله تمثيل هذه الصفة ــ أنه إن كان لازما ذِكْرُه فى الأبنية فقد كان ينبغى أن أن يذكر فى باب لحاق النون « منطلق » وفى باب التاء « معترف ومتكلم » والافتعال والانفعال والاستفعال ، فإن كان هذا لا يلزم لأنها أبنية من الصفات والمصادر أتت على أفعالها فلا وجه لذكر ضارب ومسافر ومضروب وإعطاء وإسلام لأنها كذلك[3] . هذا منتهى قوله ، والقول عندنا أن هذا لازم ، وإذْ

---

(١) المقصود ببعض الناس هنا الزبيد أيضا ، والنص فى الاستدراك ٨ .
وفى أدب الكاتب ٦٠١ « قال لى أبو حاتم قال لى أبو زيد : وقد جاء الارمداء وهو الرماد العظيم » وفى اللسان (رمد) والجمع أرمدة وأرمداء وأرمداء عن كراع ، والاخيرة اسم للجمع ، قال ابن سيدة : ولا نظير لارمداء البتة . وقيل : الأرمداء مثال الأربعاء واحد الرماد . وفى المزهر ٥٠/٢ وقال الاندلسي فى المقصور والممدود : جاء فى المعرب (أريحاء) مدينة العماليق بالشام (وانصناء) قرية بمصر .

(٢) فى (بولاق) ٣١٧/٢ و (هارون) ٢٤٩/٤ « فالاسماء » .

(٣) الزاعم هو الزبيدى أيضا ، انظر الاستدراك ١١ .

قد ذكر من ذلك نحو ادلّ به على مايشاكله، وأعطى القياس، فلاحاجة إلى سواه فهذا يؤكد أنه لايعرج على تمثيل السُّلُطان ونحوه، وإنما يراعى الأصل والمطرد فكذلك ما أغفل من تمثيل هـــذه الصفات إنما استغنى بالتنبيه على أصل الباب .

قوله فيه : « وتكون الأسماءُ فواعيل نحو خواتيم وسوابيط وقوارير ولا نعلمه جاء فى الصفة ، كما لم[1] يجيء واحده فى الصفة » .

يعنى بفواعيل هنا جمع (٦٦/ب) فَاعَال[2]، وقوله «ولا نعلمه جاء فى الصفة كما لا يجيء واحده فى الصفة» مردود إلى خواتيم وسوابيط ، لا إلى قوارير لأن قوارير جمع قارور وفاعول قد جاء صفة، وقد ذكره نحو جاسوس وحاطوم[3] ، وبهذا يعلم أن النفى لا يرجع إليه ، وعلى هذا تقول : الطعامَ والماءَ شربتُ ، وقد علم السامع أن المعنى الطعام مأكول والماء مشروب ، فكذلك يعلم القارىء الكتاب بقوله فاعول يكون صفة أن النفى لايرجع إليه .

قوله فيه : « ويكون على فعَالىَ مبدلة الياء فيها[4]، فالأسماء نحو صَحَارَى وذَفَارَى وزَرَافىَ » .

---

(١) فى (بولاق) ٣١٨/٢ و (هارون) ٢٥١/٤ « كما لا يجىء » .

(٢) فى سيبويه ٣١٨/٢ « ويكون على (فاعال) فى الاســـماء وهو قليل نحو : ساباط وخاتام .... » .

(٣) فى سيبويه ٣١٨/٢ فأماما لحقته من ذلك ثانية فيكون على (فاعول) فى الاسم والصفة .

فأما الصفة فنحو : حاطوم ، يقال : مــاء حاطوم وسـيل جاروف وماء فاتور : والأسماء : عاقول وناموس وعاطوس وطاووس .

(٤) أى فى فعالى ، وفى (بولاق) ١٩/٢ و (هارون) ٢٥١/٤ « فيهما » أى فى الاسم نحو صحارى والصفة نحو كسالى وحبالى .

قال أبو نصر : هذا دليل أيضا على ماذكرنا من التمثيل على اللفظ والاعتماد على الأصل ، ألا ترى أنه قال[1] : « ويكون على فَعَّالَى مبدلة الياء فيها فدل على أن هذا تمثيل اللفظ، والأصل فَعَالِي بكسر اللام كمساجد ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مَفَاعَل ـ بفتح العين والميم ـ ومما يقوى ذلك أنه قد جعل ديوان فِيعَال حين مثله ، وقد أوضحه بعد ذلك في الاعتلال أنه فِعَّال مبدلا الواو ياء ، ولولا ذلك لكان دِيَّان .

قوله فيه : « ويكون على فعايل غير مهموز ، فالاسم نحو العثاير والحثايل ، إذا جمعت العثير و الحثيل[2] ، ولا نعلمه جاء في الصفة ، كما لم يجيء واحده » .

قال أبو نصر : قد زعم أيضا الذى ذكرناه آنفا ـ حين قال سيبويه لم يأت صفة ـ أنه قد تناقض قوله حين ذكر في باب زيادة الياء رجل طِرْيَم[3] وقال : « فيجب أن يكون جمعه طرايم مُكَسَّراً صفة »[4] . وقوله لم يأت صفة إنما عنى غير طرايم ، لأنه قد ذكره في موضع فدل على أنه استثناه في الجمع ، وكذلك تَحَالِب ، لأنه قد ذكر بعد ذلك ناقة تِحْلِبَةٌ ، وكذلك فعاويل لأنه حين قال فيه : « ولا نعلمه جاء اسما » فإنما يعنى حاشى تحلبة [و] حاشى[5] عصاويد وقراويش لذكره لهما مفردين

---

(١) فى الأصل : « أنه لو قال » خطأ .

(٢) فى (هارون) ٢٥٢/٤ « الحثيل والعثير » ، وانظر (بولاق) ٣١٩/٢

(٣) فى سيبويه ٣٢٦/٢ « وقد جاء صفة قالوا : رجل طريم ، أى طويل » .

(٤) الاستدراك على كتاب سيبويه ١١ .

(٥) فى الأصل : « فانما يعنى تحلبة حاش عصاويد .. » وزيادة (حاشى) الأولى من الهامش وقد زدت الواو لربط العبارتين .

اسمين[١] وكذلك قوله في نماليت «وهو قليل نحو عفاريت وهو (٦٧/أ) صفة[٢]»
إنما يعني وهو قليل في الأسماء والصفات لأنه قد ذكر رغبوت ورهبوت وجبروت
وملكوت أسماء ، ورجل خلَبوت وناقة تربوت صفتان[٣] ، وقوله «وهو صفة»
إنما يعني عفاريت لانماليت ونظير هذا التأويل قوله في باب الظروف
« فأما دونك فإنه لايرفع أبدا وإن قلت : هو دونك في الشرف » ثم قال بعد
ذلك وقد انفصل القول بغيره « وإن شئت قلت : هو دونك إذا جعلت الآخر
هو الأول[٤] » فإنما عنى أن قولك : زيد دونك ، وأنت تريد الشرف ، يجرى
مجرى هو دونك في المكان فلايرفع أبدا إلا على مايرفع عليه إذا أردت
المكان على صحة الكلام ، فلما استثنى الرفع دل على أنه استثناه قبل ذلك
حين نفاه وإن لم يذكره ، كما أنه حين ذكر فِعْيَل صفة دلّ على أنه استثناه
في فعايل ، وقد تقدم هذا القول في « دونك » فيما مضى من الكتاب[٥] ،
ولكنا أعدناه للحجة به .

---

(١) يقول سيبويه ٣٢٩/٢ « ويكون على تفاعل ، فالاسم نحو التتافل والتناضب . ولا نعلمه جاء في الوصف » ثم قال في ٣٢٧/٢ « ويكون على تفعله وهو قليل قالوا : تحلبة وهي الغزيرة التي تحلب ولم تلد ، وهو صفة » فهذه الصفة تجمع أيضا على تفاعل ، وهي استثناء من قوله : ولا نعلمه جاء في الوصف وكذلك يقول ٣١٩/٢ « ويكون على فعاويل وصفا نحو : القراويح والجلاويخ ، وهي العظام من الأودية . ولا نعلمه جاء اسما » ثم يقول في ٣٢٢/٢ « ويكون على فعوال في الصفة نحو جلواخ وقرواح ودرواس ، ويكون اسما نحو عصواد وقرواش» فيكون جمع الاسمين على فعاويل أيضا ، ويكون ذلك استثناء من قوله « ولا نعلمه جاء اسما » .

(٢) في (بولاق) ٣١٩/٢ و (هارون) ٣٥٢/٤ « وهو وصف » .

(٣) سيبويه (بولاق) ٣٢٧/٢ و (هارون) ٢٧٢/٤ .

(٤) سيبويه (بولاق) ٢٠٤/١ و (هازون) ٤٠٩/١ ، ٤١٠ .

(٥) انظر ص ١٣٠ من هذا الكتاب .

قوله فيه: «ويكون على فُعَالَى فى الإسم نحو حُبَارَى وسُمَانَى ولُبَادَى ولا يكون وصفا إلا أن يكسَّر عليه الواحد للجمع نحو عُجَالَى وسُكَارَى وكُسَالَى»[١].

قال أبو نصر: قد زعم أيضاً الذى ذكرناه أنه «قد جاء فُعَالَى[٢] صفة للواحد قالوا: عُلادَى[٣]». وهو عندنا جمع لا واحد له وصف به الواحد كما أن أفعى عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر.

قوله فيه: «ويكون على مَفْعُولاء فى الصفة والإسم[٤] والإسم نحو معيوراء، والصفة نحو المعلوجاء والمشيوخاء».

قال أبو نصر: زعم هذا المذكور أن سيبويه أغفل معكوكاء وبهكوكاء، وقال: يقال. القوم فى معكوكاء وبهكوكاء أى فى جلبة وشر، وزعم أنهما فَعْلُولاء[٥]. وذلك غلط، وإنما اغتر بالباء ولم يعلم أن الباء بدل من الميم لأنهما من مخرج واحد إذْ ليس فى الكلام فعلولاء، وفيه مفعولاء، كما أن اللام فى أصيلال بدل من النون فى أصيلان حين فتح مابعد ياء التصغير، ألا ترى أن فى الكلام فُعَيْلاَن وليس فية فُعَيْلاَل.

قوله فيه: «وأما الياء (٦٧/ب) فتلحق أوَّلاً فيكون الحرف على يَفْعَل فى الأسماء نحو: اليرْمَع واليلمق[٦]، ولا نعلمه جاء صفة[٧]».

---

(١) سيبويه (بولاق) ٢/٣٢٠ و (هارون) ٤/٢٥٤ .

(٢) « أنه قد جاء فعالى » كررت هذه العبارة فى الأصل ـ خطأ .

(٣) الاستدراك ١٢ .

(٤) فى (بولاق) ٢/٣٢٤ و (هارون) ٤/٢٦٤ « فى الاسم والصفة ، فالاسم نحو ... » .

(٥) انظر الاستدراك على سيبويه ١٢ .

(٦) فى (بولاق) ٢/٣٢٥ « اليرمع واليعمل واليلمق » .

(٧) فى (بولاق) ٢/٣٢٥ و (هارون) ٤/٢٦٥ « ولا نعلمه جاء وصفا ».

قال أبو نصر : زعم هذا أيضاً أنه « قد جاء صفة قالوا : ناقة يَعْمَلَة ورجل يَلْمَعَ »[1] وهذا غلط لايتناوله[2] إلا من لم يطالع الكتاب مطالعة الفهم ، وقد أوضح سيبويه — رحمة الله — فى غير موضع ما يبطل هذا التأويل وذلك حين مثل تُرْتُب [على تُفْعُل فكان القياس أن يكون فُعْلُلاً لولا أنهم قالوا تَرْتُب][3] وليس فى الكلام جَعْفُر ، فلولا هذه العلة لكان فُعْلُلا غير مشتق من الراتب ، وإن كان فى معناه ، كما أن سِبَطْراً معناه السَّبِطُ ، وليس عليه ، وكما أن لألاء منسوب إلى اللؤلؤ وليس عليه ، فكذلك يَلْمَعَ ويَعْمَلَة هو فَعْلَل إذ ليس فى الكلام يَفْعَل [صفة ، وقد كان الأولى أن يكون يَفْعَل][4] لولا هذه العلة . ومثل هذه العلة إِمَّعَة هو فِعَّلة ، لأن إِفْعَل لايكون وصفا :

قول فيه : ويكون على فُعِّيل ، وهو قليل فى الكلام ، قالوا : المُرِّيق ، حدثنا أبو الخطاب[5] عن العرب ، وقالوا كوكب دُرِّيٌّ »[6] .

---

(١) الاستدراك ٢٠ .

(٢) فى الأصل « يناوله » .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، أكبر الأخافشة الثلاثة المشهورين ، كان اماما فى العربية ، لقى الأعراب وأخذ عنهم ، وعن أبى عمرو ابن العلاء وطبقته ، وأخذ عنه سيبويه والكسائى ويونس وأبو عبيدة ، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وكان الناس قبله يفسرون القصيدة اذا فرغوا منها وقد عده الزبيدى فى الطبقة الرابعة من طبقات البصريين ، ولم يعرف تاريخ وفاته ، انظر طبقات النحويين للزبيدى ص ٣٥ ، وانباه الرواة ١٥٧/٢ ، والبغية ٧٤/٢ ، ومراتب النحويين لأبى الطيب ص ٢٣ .

(٦) سيبويه (بولاق) ٣٢٦/٢ و (هارون) ٢٦٨/٤ .

قال أبو نصر : ذكر عبد الله بن مسلم بن قتيبة أن قولهم : كوكب دُرِّيٌّ منسوب إلى الدُّرِّ[1] لبياضه، والمثال الذى رواه سيبويه ـ رحمه الله ـ هو الذى لم يتقدم نظيره ، وإنما أفادك ابن قتيبة أنه ينسب الدر دُرِّىّ وقد يمكن أن يكون مخففا من المهموز كقولك فى خطيئه خطيّة .

قوله فيه : « وليس فى الكلام مَفْعُل بغير هاء ، ولكن مِفْعِل ، قالوا مِنْخِرٍ وهو اسم. فأما مِنْتِنٍ ومِغِيرَة ، فإنما هما من أغار وأَنْتَنَ ، ولكن كسروا كما قالوا أُجوءُك ولإِمُّك »[2].

قال أبو نصر: رحمه الله[3] ـ [لمّا رأى[4]] مَنْ ذكرناه قبل ابن قتيبة قول سيبويه ـ رحمه الله ـ باب علم ما تجعله زائدا أن مَرْعِزاء هى مَفْعِلاء ، ولكن الميم كسرت كما كسرت ميم[5] مِنْخِرٍ بكسرة مابعدها توهم أن مِنْخِراً على هذا القول كمِغيرة ومِنْتِن، وقال: «قد جعله سيبويه ههنا أصلا على خلاف ماذكره هنالك[6] » . وليس القول كما زعم، وإنما أراد سيبويه أن ميم مرعزاء

---

(١) فى أدب الكاتب ٦٠٤ « وأما الفراء فزعم أن الدرى منسوب الى الدر ، ولم يجعله على فعيل » .

(٢) سيبويه (بولاق) ٣٢٨/٢ و (هارون) ٢٧٢/٤ .

(٣) هكذا جاءت هذه الجملة الدعائية هنا ولم ترد قبل ذلك ، ولم تتكرر بعد ذلك ، فهل هى خطأ من الناسخ ؟ أو اشارة الى وفاة أبى نصر بعد أن بلغت المقابلة أو القراءة عليه هذا المكان ؟ ، واحتمال الاشارة الى الوفاة لا يؤيده تكرار لها بعد ذلك .

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٥) فى الأصل : « نون منخر » خطأ ـ فى سيبويه (بولاق) ٣٤٤/٢ و (هارون) ٣٠٩/٤ « وأما مرعزاء فهى مفعلاء ، وكسرة الميم ككسرة ميم منخر ومنتن ، وليست كطرمساء » .

(٦) الاستدراك ٢٤ .

كسرت بكسرة مابعدها تشبيها بميم مِنخِرِ التي الكسر فيها أصل، وألحقت بها.

قوله فيه: « ويكون على فَعَوْعَل في الصفة نحو (٦٨/أ) عَثَوْثَل، وقَطَوْطَى، وغَدَوْدَن. ولا نعلمه جاء اسما[1] ».

قال أبو نصر: لما رأى هذا المذكور قول سيبويه ـ رحمه الله ـ « ويكون على فعوعل في الصفة نحو عثوثل وقطوطي وغدودن » زعم أنه « قد قال في غير هذا الموضع أن قطوطى وشجوجي على زنة فعلعل[2] ». وهذا غلط، والموضع الذي قال فيه سيبويه ـ بزعمه ـ إن قطوطى وشجوجي على زنة فعلعل هو الذي يقول فيه: « وإذا كانت الياء زائدة[3] فهي تجري مجرى ماهو من نفس الحرف، وذلك نحو سَلْقَيْتُ وجعبيت تجريهما وأشباههما مجرى ضوضيت وقوقيت. وأما المَرَوْرَاةُ فبمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة صَمَحْمَحٍ، ولا تحملهما على عثوثل، لأن مثل صمحمح أكثر، وكذلك قطوطي ». هذا قول سيبويه، فلما رأى هذا من قوله توهم أنه قد أوجب لقطوطي وشجوجي فَعَلْعَل، وليس كذلك، وإنما أراد سيبويه بقوله: « وهما بمنزلة صمحمح » ضوضيت وقوقيت، يعني أن[4] تكرر الضاد والواو المنقلبة آخراً، والقاف

---

(١) في الأصل: « نحو عثوثل، ولا نعلمه جاء اسما وقطوطى وعذودن » وقد أعدت ترتيب الكلام على نحو ما في سيبويه (بولاق) ٣٢٩/٢ و (هارون) ٢٧٥/٤.

(٢) الاستدراك ٢٨.

(٣) في (بولاق) ٣٨٦/٢ و (هارون) ٣٩٤/٤ « وإذا كانت الياء زائدة رابعة فهي تجري مجرى ... ».

(٤) في الأصل: « يعني أن أن » خطأ.

والواو هنا كتكرر الميم [والحاء][1] فى صمحمح . فالحرفان المكرران عنده من نفس الحرف بمنزلتهما فى صمحمح ، ولذلك قال : «ولا تجعلهما على عثوثل» لأن الثاء الثانية فيه والواو زائدتان ، وهو من الثلاثة . وإنما وجب أن يكون ضوضيت وقوقيت على صمحمح لأنه أكثر من عثوثل ، وقوله وكذلك قطوطى يعنى أنه بمنزلة شجَوْجَى والمَرَوْرَاة .

قوله فى (باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد) :

« ويكون على فِعَلّ فيهما . والاسم[2] نحو جِدَبّ ومِجَنّ » .

ذكر أيضا هنا أن « مِجَنّ مِفْعَل من الجُنّة »[3] . وذلك غلط وضعف ، لأن سيبويه قد ذكر قبل هذا مِجَنّ وجعله مِفْعَل من الجُنّة ، فدلّ ذلك على أنه فى هذا الموضع غير ذلك ، وأنه اسم على فِعَلّ لا نعرفه :

قوله فى (باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة فى الأسماء والصفات) :

« ويكون على مثال فِعْلِل فيهما ، فالأسماء نحو الزِّبْرِج والزِّئْبِر والخِرْفِع والصفة عِنْفِص ودلقم[4] وخِرْمِل وزِهْلِق » . (٦٨/ب)

زعم هذا حين رأى قول سيبويه فى باب زيادة الميم فى الثلاثى أن « دِلْقِم »

(١) تكملة من هامش المخطوط .

(٢) فى (بولاق) ٣٢٩/٢ و (هارون) ٢٧٧/٤ « فالاسم ... » .

(٣) فى الاستدراك ٢٦ « مجن مفعل من الجنة وليس بفعل » .

(٤) فى (بولاق) ٣٣٥/٢ و (هارون) ٢٨٩/٤ « والدلقم » .

فِعْلِم(١) ، ورآه هنا فَعْلِلِ أنه نقض قوله(٢) . وذلك غلط ، والقول أنّ دِلْقِم الدلقاء فِعْلِم ، ودِلْقِم إذا كانت الميم فيه من نفس الكلمة فعلل صفة لا نعرفها كما ذكرنا في مِجَنّ :

قوله في (باب لحاق التضعيف فيه لازم) :

« ويكون على(٣) فَعَّلِلٍ وهو قليل ، قالوا الهَمَّرِش » .

زعم هذا المذكور أن سيبويه ـ رحمه الله ـ « ذكر في باب ما تجعله زائداً أن إحدى الميمين من هَمَّرِش نون ، ولكن الإدغام لحقه ، وزعم أنه خماسي بمنزلة قهبلس »(٤) . والذي ذكر سيبويه هو قوله : « وأما الهمَّرش فإنما هي بمنزلة القهبلس ، فالأولى نون ، يعني إحدى الميمين نون ملحقة بقهبلس ، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِلٍ(٥) » هذا قول سيبويه ، وهو يدل على أن قوله في (باب لحاق التضعيف فيه لازم كما كان في بنات الثلاثة) « ويكون على فَعَّلِل وهو قليل قالوا : الهَمَّرِش » وقد بيّن أنه ليس في بنات الأربعة على فَعَّلِل أنه فعَّلِل في لفظه وفَعْلَلِل في معناه

---

(١) في سيبويه (بولاق) ٣٢٨/٢ و (هارون) ٢٧٣/٤ « ويكون على فعلم نحو : دلقم ودقعم ، للدلقاء والدقعاء ، ودردم للدرداء ، وهي صفات » .

(٢) في الاستدراك ٢٨ « قد قال في باب زيادة الميم في الثلاثة ان دلقما فعلم ، والميم زائدة ، وجعلها ههنا أصلاً على فعلل » .

(٣) في (بولاق) ٣٣٩/٢ و (هارون) ٢٩٨/٤ « ويكون على مثال فعلل ... » .

(٤) الاستدراك ٣٥ .

(٥) سيبويه (بولاق) ٣٥٤/٢ و (هارون) ٣٢٠/٤ .

وإنما قال ، ويكون على فَعَلِّيل حين أدغم النون فى الميم فقلبها ميا ، فحين صارت النون من الحرف الذى بعدها منقلبة إليه للإدغام صارت كأنها هي فمثله على ذلك حين أيقن أنه لايشكل ، وأنه فَعْلَليل إذ ليس فى بنات الأربعة فَعَّلل[1] ، والميمان من موضع واحد ، ولذلك فسره بعد ما مثَّله ، وهذا نظير تمثيله ديوان فِيعَال وهو عنده فِعَّال فى الأصل .

قوله فى (باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة) :

« وليس لبنات الخمسة فِعَل كما أنه[2] لايكسر للجمع » .

يعنى أنه لايكسر للجمع بتمامه لاتقول فى جمع فرزدق فزازدق، ولكنك تحذف فتقول فرازد ، فإنما كسرت فرزد .

قوله فى (باب عِلل ماتجعله زائدا من حروف الزوائد وماتجعله من نفس الحرف) :

« فإن قيل : تذهب الألف فى يُفْعَل فلا (٦٩/ أ) تجعلها[3] بمنزلة أفكل قيل : ذهبت الهمزة كما ذهبت واو وَعَدَ فى يَفْعِل ، فهذا أجدر أن تذهب إذ كانت زائدة »[4] .

---

(١) فى الأصل : « فعلليل » ــ خطا .

(٢) فى (بولاق) ٣٤٠/٢ و (هارون) ٣٠١/٤ « كما انها لا تكسر للجمع » .

(٣) « فلا تجعلها » مكررة فى الأصل ــ خطا .

(٤) (بولاق) ٣٤٤/٢ و (هارون) ٣٠٨/٤ .

يعنى القائلُ بقوله « تذهب الألف فى يَفْعَل أن الهمزة لما ذهبت فى يَفْعَل إذا قلت : أنا أَفعَل ، دل ذلك على أنها ليست بمنزلة أفـكَل ، لأنها لو كانت زائدة دخلت لمعنى كأفكل لم تذهب ، كما لا تذهب همزة أفكل فسقوطها من الفعل دليل على ذلك .

فالجواب أن حرف الأصل الثابت فى غير المضارع[1] قد يسقط لعلة لحقت المضارع ، وذلك وَعَدَ يَعِد ، فالزائد أولى بالذهاب إذا عرضت العلة وهي التقاء الهمزتين فى فعل المتكلم ، ثم تمضى سائر المضارع على ذلك ليكون الفعل من وجه واحد .

قوله : « فإن قلت[2] نحو حَبَنْطى ألفه من نفس الحرف لأنه لم يشتق منه شيء تذهب فيه الألف » .

يعنى فإن قلت : إن ما كان نحو حَبَنْطى فى الوزن ولم يشتق منه شيء تذهب فيه الألف [فإن تلك الألف من نفس الحرف ، وليس يلزمه بقوله : « نحو حبنطى » أن يكون حبنطى داخلا فى النحو الذى اشتق منه شيء تذهب فيه الألف][3] .

قوله فيه : « فأما ما جاء مشتقا من نحو حَبَنْطى ليست فيه ألف حَبَنْطى »[4] .

---

(١) فى الأصل : « فى غير المواضع المضارع » خطأ .

(٢) فى (بولاق) ٣٤٥/٢ و (هارون) ٣١٠/٤ « فان قلت فى نحو حبنطى » .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) (بولاق) ٣٤٥/٢ و (هارون) ٣١٠/٤ .

يعنى هنا أن حبنطى داخل فى النحو الذى جاء مشتقا ليست فيه الألف وهذه الألف التى فى حبنطى هي الألف التى فى معزى وذفرى وعلقى ونحوها .

قوله فيه : « فإن قيل . لايدخل الزمامج ونحو الشهابة ، لأن الفعل[1] لايكون فيهما إلا بذهاب الحرف الذى يزاد . فالألف عنده مما لم يشتق فتذهب[2] بدل من ياء أو واو كألف حاحيت وألف حاحى ونحوه » .

يعنى أن نحو الزمامج والشهابة الألف فيه زائدة ، لأنك [إن][3] قدرت الزمامج فعلا لم يجاوز أن يكون فاعل ، فإذا كان كذلك فالألف فى هذا النحو ليست بدلا من ياء ولا واو كألف حاحيت ونحوه ، وإنما هي زائدة ، وأما الشهابة فلا يكون منها فعل إلا بذهاب الألف ، فمن التزم هذا الاشتقاق ألزم أن يكون الألف عنده ـ إذا كانت من كلمة لا يشتق منها ما تذهب فيه (٦٩/ب) بدلا من ياء أو واو كألف حاحيت التى هي بدل من ياء ، وقال مالايقوله أحد .

قوله : « فمن قال قرواح لاتدخل ، لأنها أكثر من مثل جرشعل ، فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما ألحق به من بنات الأربعة »[4] .

---

(١) فى (بولاق) ٣٤٦/٢ و (هارون) ٣١١/٤ « لأن الفعل منهما ... »

(٢) فى (بولاق) ٣٤٦/٢ و (هارون) ٣١١/٤ « فتذهب منه »

(٣) زيادة يقتضيها التركيب .

(٤) (بولاق) ٣٤٧/٢ و (هارون) ٣١٥/٤ .

يعني بقوله « لا تدخل » أي لا يكون الألف فيه إلا بدلا من ياء أو واو للإلحاق بجردحل ، لأن هذا المثال أكثر من مثل جردحل فيقال له : إن ماجاء على مثال الأربعة فيه الياء والواو والألف لغير الإلحاق نحو فُعلُول وفعلِيل وفعلال أكثر مما ألحق به ، يعني بجردحل من بنات الأربعة ويبطل عند ذلك احتجاجه بالكثرة .

وقوله « ومن أدخل عليه سرداحا[1] قيل له : اجعل عذافرة كقُذَعمِلة » .

يعني بقوله « ومن أدخل عليه سرداحا » أي ومن أدخل سرداحا في باب جُردحل وجعل الألف بدلا من ياء أو واو .

وقوله : « والعنكبوت والتّخربوت ، لأنهم قالوا عناكب ، وقالوا : العَنكَباءُ فاشتقوا منه ماذهب[2] فيه التاء . ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجمع[3] ، كما لا يحذفون طاء عضرفوط » .

يعني أن العرب لا يكسرون بنات الخمسة بتمامها إلا أن تستكرههم فلا يحذفون ويخلطون ، وليس أحد من العرب يستكرهه فيثبت هذه التاء وإنما يريد كما أنهم يثبتون طاء عضرفوط إذا استكرهتهم .

قوله فيه « فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد إلا بثبت وذلك

---

(١) في الأصل : « سرداح » هنا وفي الموضعين بعده ، وقد اثبت ما في (بولاق) ٣٤٧/٢ و (هارون) ٣١٥/٤ .

(٢) في (بولاق) ٣٤٨/٢ ، و (هارون) ٣١٦/٤ « ما ذهبت فيه التاء »

(٣) في (هارون) « في الجميع »

حِنْزَقْر وجِنْبَتْر [لقلة الأسماء من هذا النحو لأنك لا تجد أمهات الزوائد في هذا الموضع وكذلك عندليب »[1].

يعني بقوله « فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزاد إلا بثبت » إنما يريد جِنْزَقْر وجِنْبَتْر][1] وعَنْتَر وعندليب ونحوه، لأن النون قد تكون ثانية ساكنة زائدة بغير اشتقاق كجندب إذ ليس في الكلام [جُعْفُر، وكذلك سِنْدَأْو لزوم النون والواو في هذا المثال، ولأنه ليس في الكلام][2] فِعْلَلْو وكذلك عُرُنْد لأنه ليس في الكلام جُعُفْر، ولكن هذا بمنزلة الاشتقاق.

قوله في (باب من الزيادة، الزيادة فيه من غير حروف الزيادة [ولزمه التضعيف]) »[4]:

« أعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عِدَّتُه أربعة فصاعدًا فإن أحدهما زائد إلا أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مَدَدْتُ وذلك نحو قردد »[5] (٧٠/أ)

يعني أنك إذا قلت: قردد تبين أن الحرف المضاعف لام الفعل، لأن

---

(١) (بولاق) ٣٥١/٢ و (هارون) ٣٢٣/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٤) في (بولاق) ٣٥٣/٢ و (هارون) ٣٢٦/٤ (باب ما الزيادة فيه ...) وما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٥) (بولاق) ٣٥٣/٢ و (هارون) ٣٢٦/٤ .

فرداً فَعْلَلٌ ، فالدال مضاعفة وهي لام الفعل ، وأحدهما زائد ، وقد تبيّن أنها لام ، فإن كان في الكلمة حرف مضاعف وعدّتها أربعة أحرف فصاعدا واستبان أن الحرف المضاعف عين أو لام ، يعني أنه يمكن أن يكون عينا ضوعفت أو لاماً ضوعفت فجعلت الأولى عين الفعل ، والأخرى لامه ، وكان من باب مَدَدْت ، واحتمل حين كانت عين الفعل ، ولامه حرفا واحدا مكرراً أن تقول : هي عين الفعل تكررت ، وجعلت الثانية لام الفعل واحتمل أن تقول : هي لام تكررت وجعلت الأولى عين الفعل ، وهما من نفس الكلمة .

قوله في (باب ما الواو والياء فيه ثانية وهما في موضع العين فيه [1]) :

« فإذا قلت فَعَلَ صارت العين تابعة ، وذلك قولك باع وخاف وقال وهاب [2] ، ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَل من باع وخاف وهاب بفُعِل فأتبعوهن « قال » حيث أتبعوا العين الفاء في أخواتهن ليستوين ، وكرهوا أن يساوي فُعِل في حال ، إذ كان بعضهم يقول : قد قُولَ ذاك ، فاجتمع فيها هذا وأنهم شبهوها بأخواتها حيث أتبعوا العينَ فيهن ماقبلهنّ ، فكما اتفقن في التغيير كذلك اتّفقن في الإلحاق » .

يعني أنهم أتبعوا « قال » وأخواتها باع وخاف وهاب وأخواتها ، أي جعلوا « قال » وأخواتها توابع « لباع » وأخواتها ، ولو قال :(وأتبعوهن

---

(١) في (هارون) ٣٣٩/٤ « ما الياء والواو ... ... في موضع العين منه » .

(٢) في (بولاق) ٣٦٠/٢ و (هارون) ٣٤٢/٤ « وهاب وقال » .

قال) بالواو [1] لكان أبين ، وقد كان ينبغى أن تقول : ـ إذا أردت فَعَل مفتوحة الفاء والعين فى التمثيل من قال ـ قُولَ فلان خيراً فتكون الفاء تابعة للعين ، كما كانت تابعة لها فى نِلْتُ منه حين قلت : قُلْتُ إذْ لايلتبس فَعَلَ منه بفُعِلَ ؛ لأن فُعِلَ منه « قيلَ » فليس يُساوى فُعِلَ إلا فى لغة قليلة لايعرج عليها [2] ، ولكن لما صار الحكم فى أخواتها ـ أعنى باع وخاف وهاب ـ أن تكون العين فيها تابعة للفاء لئلا يُساوِىَ فُعِلَ إذا قلت : بيع وخيف وهيب أجريت ـ أعنى قال وأخواتها ـ مجرى باع وأخواتها ليتَّفِقْنَ فى (٧٠/ب) الإلحاق كما اتَّفَقْنَ فى التغيير ، مع أنهم كرهوا أيضاً أن يُساوِىَ فُعِلَ فى حال ، إذْ بعضهم يقول : قد قُولَ ذاك .

قوله فيه : « وأما « ليس » فكأنها مُسَكَّنَةٌ من نحو قوله : صَيِدَ ، كما قالوا : عَلْمَ ذاك فى عَلِمَ ذاك ، فلم يجعلوا إعتلالها إلا لزوم الإسكان إذْ كثرت فى كلامهم ، ولم يغيِّروا حركة الفاء [3] » .

يعنى أن العرب تقول فى فَخِذٍ : فَخْذ ، وفى عَلِمَ : عَلْمَ ، ولا يقولون فى جَمَل : جَمْل ، ولا فى ضَرَبَ : ضَرْبَ ، فدل ذلك على أن « لَيْس » كأنها عندهم فى الأصل لَيِسَ كَصَيِدَ فقالوا : لَيْس كما يقولون : صَيْد كَعَلْم حين صحت الياء ، ولو توهموا أن لَيْس فى الأصل لَيَسَ كضَرَبَ لما قالوا : لَيْس ، كما لا يقولون فى ضَرَبَ : ضَرْبَ ، ولقالوا : لاسَ كباع ،

(١) أى بدل الفاء فى قوله : « فاتبعوهن قال » .

(٢) أى لغة من يضم فاء الأجوف الثلاثى عند البناء للمجهول ، وتعزى هذه اللغة لبنى فقعس وبنى دبير ، وعليها جاء قول الشاعر :

حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك

انظر الأشمونى ٢/٦٣

(٣) سيبويه (بولاق) ٢/٣٦١ و (هارون) ٤/٣٤٣ ، ٣٤٤ .

مع أنه لم يجر‌ه فعل من الياء والواو على الأصل في الفعل ، وإنما جاء شاذا في الاسم[1] نحو القَوَد والحَوَكة ، ولما لم تتمكن ألزمت[2] الإسكان ، ولو لم تلزمه لسكان فيها لا أمن ، ولغيروا حركة فاء الفعل — أعني اللام — فكانوا يقولون : لِسْتُ فيجعلونها تابعة للعين كبِعْتُ .

قوله في (باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة) :

« وكذلك احتوشوا واهتوشوا ، وإن لم يقولوا : تفاعلوا فيستعملوه ، لأنه قد يشركه هذا المعنى[3] ما يصح كما قالوا صَيِدَ ، لأنه قد يشركه ما يصح والمعنى واحد ، فهما يعتوران باب افْعَلّ في هذا النحو كَسْوِدَ واسْوَدَدْتُ وحَوِلْتُ واحْوَلَلْتُ[4] وابيضضت » .

يعني أنك لا تعل احتوشوا واهتوشوا لأنهما في معنى تحاوشوا وتهاوشوا وإن لم يستعمل ، كما أنهم قالوا صَيِدَ البعير ، لأنه في معنى اصْيَدَّ وإن لم يستعمل ، وقد يشركه ما يصح والمعنى واحد ، وهو عَوِرَ الرجل واعْوَرَّ ونحوه وقوله « فهما يعتوران باب افْعَلّ » يريد صَيِدَ وعَوِرَ إذا قلت : اعْوَرَّ الله عينه ، واصْيَدَّ الله بعيره ، ولا يقولون : أعارَ ولا أصادَ[5] لما ذكرت لك من أنهما بمعنى افْعَلّ وافعالّ .

قوله في (باب ما اعتل [٧١ / أ] من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) :

---

(١) في الأصل : « في الأصل الاسم » — خطأ .

(٢) أي ولما لم تتصرف بل كانت جامدة .

(٣) في (بولاق) ٢ /٣٦٣ و (هارون) ٤ /٣٤٧ « يشرك في هذا المعنى » .

(٤) في الأصل : « واثواللت » — خطأ .

(٥) في الأصل : « أصار » — خطأ .

« وأما مَفْعُلَة من بنات الياء فإنما تجيء على مَفْعِلة[1] لأنك إذا أسكنتَ الياء جعلت الفاء تابعة، كما فعلت ذلك في مَفْعُول، ولا تجعله[2] بمنزلة فعُلْتُ في الفعل، وإنما جعلناها في فَعُلت يفْعُلُ تابعة لما قبلها في القياس غير مُتْبِعَتِها الضمةُ، كما أن فَعِلتُ تفْعِلُ في الواو إذا[3] سكنت لم تُتْبِعها الكسرة، وإنما هو كقوله[4] رَمُوَا الرجُلُ في الفعل فيتبعون ماقبلها، ولا يفعلون ذلك [في[5]] فعل لو كان اسماً فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعِلةً ومَفْعُلة ».

يعنى أن العرب تقول في بنات الياء اللاتى[6] هن لامات لرَمُوَ الرجلُ ولقَضُوَ الرجلُ فيتبعون الياء ضمة العين في الفعل، ولو كان اسماً لتبعت الضمة الياءَ، وذلك أنك لو بنيت مثال عَضُد من رميت، أو قضيت لقلت: رَمٍ و قَضٍ، ومثال عُنُق رُمٍ و قُضٍ، لانه لايكون اسم آخره واو ماقبلها متحرك، وإنما هذه بنية اختص بها الفعل، فكذلك لو قلت في القياس: فَعُلْتَ تَفْعُل في الياء التي هي عين لقلت: زُدْتَ تَزُود، وقد ذكر ذلك، ولذلك قال: « وإنما جعلناها في فَعُلت تَفْعُل تابعة لما قبلها في القياس» فتجرى عين الفعل في القياس ـ وإن لم يتكلم به ـ مجرى لام الفعل الذي تُكلّم به، يعني لرَمُوَ الرجل ونحوه.

قوله فيه: « وكُسْطُ يجرى من الواو كأفْعُلْ في الأمر قبل أن يدركه

---

(١) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٤٩/٤ « على مثال مفعلة » .

(٢) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٤٩/٤ « ولا تجعلها » .

(٣) في (هارون) « واذا » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « كقولهم » .

(٥) ساقطة في الأصل ، والتكملة من سيبويه .

(٦) في الأصل : « التى » ـ خطأ .

الحذف ، وهو قولك مَزُورٌ ومَقُولٌ يجرى مجرى مَفْعُلَة منها ، إلا أنك تضم الميم[1] ، وتقوله من الياء على مثال مَعِيشَة[2] إلا أنك تضم الأول وذلك قولك مُبِيعَة » .

يعنى أنك إذا بنيت مثال « مُسْعُط » من « قل » ونحوها جرى فى الاعتلال مجرى افْعُلْ فى الأمر على الأصل قبل الحذف ، وهو فى التمثيل قبل الاعتلال أُقْوُلْ ـ ساكن القاف مضموم الواو ـ ثم يدركه الاعتلال فتكون أُقُولْ ـ مضموم الهمزة والقاف ساكن الواو واللام ـ وعلى هذا مجرى مثال مُسْعُط منه تقول . مُقُول ، ثم تذهب ألف الوصل ـ أعنى من فعل الأمر لتحرك القاف فيعود [٧١ / ب] قُولْ ـ مضموم القاف ساكن الواو ـ للاعتلال ـ ساكن اللام ـ للبناء ، ثم تحذف الواو لالتقاء الساكنين فتقول : قُلْ ، ومثاله من باع مُبْيِع جرى مجرى اُفْعُل منه قبل أن يدركه الحذف ، وهو فى التمثيل أُبْيُع ثم يدركه الاعتلال ، فتقول : أُبُوعْ ثم تصير الفاء تابعة للياء التى انقلبت واوا فى هذا التمثيل الذى لايصح فتقول : أبيع ، وعلى هذا يجرى مثال مُسْعُطْ منه ، ثم تحذف ألف الوصل لتحرك الياء فيكون بيع ـ ساكنة الياء والعين ـ لما ذكرت لك فى الواو ، ثم تحذف الياء لإلتقاء الساكنين فتقول : بِعْ .

والأخفش سعيد بن مسعدة[3] يقول : مُبُوع فى مُسْعُط ، فيلزمه أن يقول : ثَوْبٌ مَبُوعٌ ، وفى بِيض بُوض ، وهذا خلاف قول العرب .

---

(١) فى (بولاق) ٢/٣٦٤ « تضم الميم من ذلك » .

(٢) من قوله : « الا انك » الى « معيشة » ساقطة فى (هارون) ٤/٣٥٠ .

(٣) « بن مسعدة » مكررة فى الأصل ـ خطأ .

قوله فيه: «وقد جاء في الإسم مشتقا للعلامة، لاللمعنى، سوِّيَ ذا على الأصل، وذلك نحو مَكْوَزَة ومَزْيَد[1]. كما جاء تَهْلَل حيث كان اسما، وكما جاء حَيْوة شبهوا[2] هذا بمَوْرَق ومَوْهَب حيث أجروه على الأصل».

يعني أن مقالاً ونحوه يعتل من أجل الميم التي في أوله اعتلال مافيه إحدى الزوائد الأربع في أول المضارع من الفعل؛ لأن الميم أختهن في الزيادة فأجريت مجراهن، واعتل الفعل معهن على اعتلاله في الفعل الماضي دونهن؛ وهذا المعنى هو الذي أوجب الاعتلال للمضارع ثم يعتل مَفْعَل اعتلال الفعل لما ذكرت لك، فأما مَكْوَزَة ومَزْيَد فإنما اشتقا للعلامة، أي لايكونان إلا علمين لما تحتهما من المعنى كرجل وفرس ونحوهما لايغير ذلك، كما أن تَهْلَل إنما اشتق لذلك أيضا، ومن أجل ذلك خالف الفعل في الإدغام، وكذلك حَيْوَة خالف الفعل حين لم تقلب الواو ياء أو تدغم الياء فيها.

وقوله «شبهوا هذا بمَوْرَق ومَوْهَب حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقا للعلامة» يعني شبهوا مَزْيَد ومَكْوَزَة ـ حين لم يُعَلّا مما ذكرت لك وأخرجا على الأصل إذ كانا مشتقين (٧٢/أ) للعلامة ـ بمَوْرَق ومَوْهَب اللذين لاسبيل إلى اعتلالهما، كما أنه لاسبيل إليه مع زوائد الفعل المضارع إذا قلت: يَوْجَل ويَوْحَل إلا مع علة قد ذكرها.

قوله فيه: «ويَتِمّ أفْعَلُ اسما، وذلك قولهم[3]: هو أَقْوَلُ الناس[4]

(١) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ «وانما جاء هذا كما جاء تهلل».

(٢) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ «وكما قالوا حيوة وشبهوا هذا».

(٣) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ «وذلك قولك».

(٤) بعده (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ «وأبيع الناس».

وأَقْوَلُ منك وأَبْيع منك . وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقام وأقال[1] ، ويُتَمّ في قولك : ماأقْوَلَهُ وأَبْيَعَه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس ، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع ، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس ، وهو بعد نحو الإسم لايتصرف تصرفه ، ولايقوى قوته » .

يعني أنك إذا قلت : هو أقول الناس ، فقد فضلت الإسم الأول على الناس ، وإذا قلت : هو أقول منك ، فقد فضلته على غيره ، أي على المخاطب ، وهذا معنى قوله : « كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس » ، وقوله : « لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع » يعني به أن للمتعجب منه في قولك : ماأقوله وما أبيعه مزية في التفضيل على غير المتعجب منه ، ولم يعتل أقول منك [وأبيع منك[2]] لأنه اسم ، وأما قولهم : ماأقوله ، وما أبيعه ، فإنما تم وإن كان فعلا لأنه لايتصرف ، ففرقوا بينه وبين الفعل المتصرف ، ولأن معناه أفعل منك فألحق به فلم يعتل لذلك ، ولذلك يُتَمّ أيضا في قولك : أقول به ، أبيع به ، لأن معناه ما ذكرت لك .

وقوله فيه : « وكذلك تفعل نحو التحلي يجرى مجري إفعل ، كما جرى[3] تفعل مجرى أفعل فأجرى[4] مجرى ماأوله الميم » .

---

(١) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « أقال وأقام » .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) في (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٣/٤ « كما أجرى » .

(٤) في (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٣/٤ « فأجرى هذا مجرى » .

يعني أنك إذا بنيت مثال التَّفْعُل من قال وباع ، قلت : تُقُول و تُبِيع ، ولم يُتَمّ ، لأنه لايكون فِعلاً فى أوله تاء على هذا الوزن ، فكنت تمِلَّة لتصرُّف الفعل ، وتكرر مايكرهون فيه ، وإنما أتمت الإسم لأنه لايتصرف تصرف الفعل فيتكرر فيه مايستثقلون ، والفرق بينهما ، ويجرى تُقُول و تُبِيع فى الاعتلال مجرى أفعل فى الأمر قبل أن يدركه الحذف ، وهو فى التمثيل [مثل][1] قولك فى الأمر من يقول أُقْوُلْ — مضموم الهمزة والقاف (٧٢/ب) ساكن الواو واللام — وقد تقدم هذا التفسير ، وتقوله تمثيلا أيضاً من يبيع إِبْيِعْ — مكسور الهمزة والباء ساكن الياء والعين — وكذلك مثال التَّحْلِيء منها تقول فيه : تِقِيل وتبيع يجرى مجرى أفعل قبل أن يدركه الحذف وهو إقيل وإبيع على النحو الذى بيَّنت لك .

قوله فى « باب أتم فيه الإسم على مثال فمُثِّل به لسكون ماقبله ومابعده »[2] : « فإن قلت : قد[3] قالوا « طويل » فإن طويلا لم يجىء على يَطُول ، ولا على الفعل . ألا ترى أنك لو أردت الإسم على يَفْعَلُ لقلت طائلٌ غداً ، ولو كان جاء عليه لاعتلّ ، فإنما هو كفعيل يعنى به مفعول » .

يعنى أنك إذا قلت : هذا رجل طويل ، فالمعنى هذا رجل ذُو طُول[4]

---

(١) زيادة يقتضيها الكلام .

(٢) فى (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٤/٤ (هذا باب اتم فيه الاسم لانه ليس على مثال الفعل فيمثل به ولكنه اتم لسكون ما قبله وما بعده كما يتم التضعيف اذا اسكن ما بعده نحو : اردد) .

(٣) فى (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٥/٤ « فان قلت : قالوا ... »

(٤) فى الأصل : « ذو طويل » خطأ .

ولست تريد هذا رجل يطول ، كما أنك إذا قلت : هذا رجل ضارب فلاناً فإنما المعنى هذا رجل يضرب فلانا الساعة أو غدا ، وهذا رجل طائلٌ فلانا الساعة أو غدا ، ونظيره قوله في هذا الباب » فأما فاعل من عَوِرْتُ فإنهم[1] إذا قالوا فاعل غدا ، قالوا عاور غدا ، وكذلك صَيِدْتُ « إنما يعنى أيضا أنك إذا قلت : هذا رجل أعْوَر ، فإنما يعنى هذا رجل ذو عَوَر ، فإذا أردت الفعل [قلت . هذا][2] رجل عاور غدا ، كما تقول : يَعْوَرُ غدا ، وكذلك هذا جَمَلٌ أصيد ، أي ذو صَيَدٍ ، فإن أردت الفعل على التمثيل قلت : هذا جَمَلٌ صائدٌ غدا ، كما تقول : هذا جَمَلٌ يصيد غدا في التمثيل ، وإن كان لايتكلم به .

قوله في (باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة [والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة][3]) :

» وسألت الخليل ـ رحمه الله[4] ـ عن سُوير وبُويع ما منعهم أن[5] يقلبوا الواو ياء فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت : فُوعِل . ألا ترى أنك تقول : سَايَرَ ويُسَايِرُ ، فلا تكون فيها[6] الواو ، وكذلك تُفُوعِل تقول[7] : تُبُويع ، لأن الواو ليست بلازمة ، وإنما الأصل الألف . ومثل ذاك قولهم : رُويَةٌ ورُويَا

---

(١) فى (بولاق) ٢/٣٦٧ و (هارون) ٤/٣٥٦ « فاذا قالوا » .

(٢) فى الأصل : « قالوا رجل عاور غدا » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) ساقطة فى (بولاق) ٢/٣٧٣ و (هارون) ٤/٣٦٨ .

(٥) فى (هارون) « من أن » .

(٦) فى (بولاق) و (هارون) « فيهما » .

(٧) فى (بولاق) و (هارون) « نحو » بدل « تقول » .

و نُوى » ، لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ، لأن الأصل ليس بالواو ، فهي في سُوير أجدر أن يدعوها ؛ لأن الواو تفارقها إذا تركت فُوعِل ، وهي في هذا[1] لاتفارق إذا تركت الهمزة » .

يعني بقوله (٧٣/أ) « لاتفارق » أنك إذا لم تهمز لم تجد مصرفا إلى غير الواو كما وجدته في سُوير حين تقول : سَاير .

قوله فيه : « ونحو هذه الياء والواو[2] في سُوير وتُبُويع واو « ديوان » وذلك لأن هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فَيْعَل وفَيْعَال وفِعْيَل ونحو ذلك ، وإنما هي بدل من الواو ، كما أبدلت ياء « قيراط » مكان الراء ألا تراهم يقولون دويوين[3] في التحقير ، ودواوين في الجمع ، فتذهب الياء . فلما كانت كذلك شبهت هذه الياء بواو رُوية وواو بُوطِر ، فلم يغيّروا للواو[4] كما لم يغيّروا تلك الواو للياء . ولو بنيتها — يعني ديوان — على فِيعال لأدغمت ، ولكنك[5] جعلتها فِعَّال ثم أبدلت ، كما قلت تَظَنَّيْتُ . ولذلك[6] قلت : قراريط فرددت [الراء][7] وحذفت الياء ، وهي من بعثُ على القياس لو قيل بِيّاع بإدغام ، لأنك لاتنجو[8] من ياءين » .

---

(١) في (بولاق) و (هارون) « في هذه الأشياء لا تفارق » .
(٢) في (بولاق) ٣٧٣/٢ و (هارون) ٣٦٨/٤ « الواو والياء » .
(٣) في الأصل « دويون » .
(٤) في (بولاق) و (هارون) « الواو » .
(٥) في الأصل : « وولكنها » .
(٦) في (هارون) « وكذلك » .
(٧) ساقطة في (بولاق) و (هارون) .
(٨) في الأصل : « لا تنجوا » وكذلك رسمها في تفسيره في الموضعين بعد ذلك

يعنى أن ديوان أصله دِوّان على فِعّال ثم قلبوا الواو الاولى ياء فصارت كالواو المبدلة من الهمزة فى رُويا فلم تدغمها فى الواو ، وكما لم تدغم هذه فى الياء العلة التى تقدم ذكرها ، والواو فى سُوير أولى بترك القلب والإدغام لانك قد تدع الواو وتجد عنها مصرفا إلى الالف فتقول : سَايَرَ ، ولست تجد مصرفا من الواو فى رُويّا ، ولا من الياء فى ديوان إلى الألف ، فديوان أخت رُويّا فيما ذكرت لك ، ولو قلت: فِعّال أو فِيعَال من بعت ونحوها لقلت بِيّاع بالإدغام ، لأنك لا تنجو من ياءين ، كما تنجو منهما فى ديوان على الشرط الذى تقدم من التفسير .

قوله فى (باب ماالهمزة فيه فى موضع اللام من ذوات[1] الياء والواو) :

« فسائية إنما كان حدُّها مَسَاوِئه ، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان . وكان أصل أشياء شيئاء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كرهُ من الواو ، وكذلك أشاوى[2] ، كأنك جمعت عليها إشاوة ، وكأن أصل إشاوة شِيَّاءة[3] ، ولكنهم قلبوا[4] وأبدلوا مكان الياء الواو ، كما قالوا أتيته أتوه ، وجبيته جِباوة ، والعُلّيا والعَلْيَاء » .

يعني أن شيئاء هى فعلاء كحمراء (٧٣/ب) فكرهوا الياء وبعدها

(١) فى (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « من بنات » .

(٢) فى (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « وكذلك إشاوى أصلها أشايا » .

(٣) فى (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « شياء » .

(٤) فى (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا » .

الهمزة ، كما كرهت الواو وبعدها الهمزة فى مساوئة حين قلبوا فجعلوا الهمزة مكان الواو ، والواو مكان الهمزة ، فانقلبت الواو ياء لكسرة الهمزة قبلها .

فقالوا : مَسَائِيَة فهى مَفَالِعَة مقلوبة من مفاعلة ، فكذلك شيئاء لما كرهت الياء مع الهمزة قلبوها فقالوا : أشياء فهى لفعاء مقلوبة من فعلاء وكذلك أشاوى كأنك جمعت عليها إشاوة ، وكان ينبغى أن تكون أشاءَى مهموزا ، لأنها همزة فعائل ، ولكنها لما كانت همزة عرضت فى الجمع ، وكانت الواو فى الواحد أبدلت واوا كما فعلوا فى جمع إداوة وعِلاوة وهِراوة حين قالوا : أداوى وعلاوى وهَراوى ، وعلّته علّة مَطايا .

قوله فى (باب ما كانت الواو والياء فيه لامات) :

« وتقول فى فُعْلٍ من جئت : جِيءٌ . فإن خففت الهمزة قلت : جِيٌ فضمت للتحريك ، وتقول فى فُعْلٍ من جئت : جُوءٌ ، فإن خففت قلت : جُيٌ يقبلها ياء الحركة ، كما تقول فى موقن : مُيَيْقِنٌ فى التحريك[1] للتحقير » .

يعنى أن فُعْل قد تتحرك العين منه فيقال منه فُعُل كعنق ، وفُعَل كعُمَر وفِعَل كعنب ، وفِعِل كإبل ، وفَعِل كفخِذ ، وفَعُل كعَضُد ، فلهذا التصرف صارت الفاء فيه تابعة للعين ، فقلت فى جمع أبيض : بِيض ، فتبعت الباءُ الياءَ ، فانكسرت ، لأن الكسرة من الياء ، وقلت فى فُعْل من جئت : جِيءٌ فتبعت الجيم الياءَ ، وإنما تتبعها إذا كانت ساكنة فإذا تحركت لم تتبعها فتقول فى تخفيف الهمزة جُيٌ فتضم الجيم ولا تكسرها

(١) فى (بولاق) ٣٨٢/٢ و (هارون) ٣٨٦/٤ « فى التحرك » .

لتحرك الياء ، ألا ترى أنك تقول : مُوقِنٌ فتقلب الياء واوا لسكونها وحركة ماقبلها ، فإذا تحركت الياءُ لم تقبلها ، وقلت مُيَيْقِن ، فأما فُعَالُ من جئت فإن عينه لاتتحرك أبدا مادام على هذه العدة ، فلما كان كذلك فلم يتصرف لم يجعلوا الفاء فيه تابعة للعين فتقول فى فُعْلُل من باع : بُوعَعٌ ، ومن كَالَ كُوْلُلٌ ، ومن جئت : جُوىءٌ والأصل جوْؤُوٌ ، غير أن الهمزتين إذا التقتا فى حرف واحد (٧٤ / أ) لزم بدل الثانية ألفا إن كان ماقبلها مفتوحا ، أوياء إن كان ماقبلها مكسورا ، كقولك فى فَعْلَل من جئت وقرأت : جَيْأً وقَرْأً ، وفى فِعْلِل : جِيءٍ وقِرْئى ، وفي فُعْلُل : جُوْىءٍ وقُرْىءٍ ، وكان الأصل أن يقولوا : جُوؤٌ وقُرْؤٌ بضم الهمزة ، ولكنهم لما ضموا الهمزة انقلبت الهمزة الثانية واوا لاجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة وتذهب الواو مع التنوين لالتقاء الساكنين ، ثم تعود إذا ذهب التنوين ، وليس فى كلام العرب اسم آخره واو ماقبلها متحرك ، فكسروا المضموم لذلك ، وانقلبت الواو ياء . ليصير الإسم على مافى كلام العرب نحو قاضٍ وغازٍ ، ولذلك قالوا في جمع دَلْوٍ وحِقْوٍ أَدْلٍ وأَحْقٍ .

فإن خففت فُعْلُل من جئت وهو جُوىءٍ حذفت الواو ورددت الياء وانقلبت حركة الهمزة عليها ، لأنك إنما كنت قلبتها واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ، فلما ذهب السكون وجاءت الحركة رجعت الياء ، كما رجعت فى مُوسِر إذا قلت مُيَيْسِر ومياسير فتقول : جُيٍ .

قوله فى (باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء . . .) :

« وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتنفتاها بمنزلة همزتين لقرب الألف منهما [1] فأبدلت . يدلك على ذلك أن الذين يقولون سَلَاءٌ فيحققون ، يقولون : سَلاً [2] [بين بين [3]] فلا يحققون ، كأنها همزة جاءت بعدها » .

يعنى أن الذين يحققون الهمزة فى سَلَاءٌ فى الرفع والخفض [لا] [4] يحققونها فى النصب إذا اسكتوا على الكلمة ولم يصلوها بما بعدها ، وجعلوا الألف بدلا من التنوين فيقولون : سَلَاءَا حين اكتنفت الهمزة الألفان ، فلو حققوها مع الألفين لصارت الكلمة كأن فيها همزتين مجتمعتين .

قوله فى (باب الضعيف فى بنات الياء) :

« ومثل ذلك مُعْيِيَةٌ لأنك قد تُخرج الهاء فتذهب الحركة ، وليست بلازمة لهذا الحرف ، وكذلك مُحْيِيَان [5] » .

يعنى أنك إذا قلت : حياء ثم جمعت فقلت : أَحْيِيَة ، فإن حركة الياء الثانية لازمة ، لأن الهاء لا تفارق (٧٤ / ب) هذا المثال ، لأنه ليس فى الكلام أفعل بغير هاء إلا أصبع ، وكذلك تَحْيِيَة ، لأن الهاء لازمة بمنزلة أحْيِيَة فإن شئت ضاعفت ، وإن شئت أدغمت ، وأما مُعْيِيَة ومُعْيِيَان فلا يجوز الإدغام فيها ، لأنك قد تقول : مُعْيٍ فتذهب الهاء ولاتلزم الحركة ،

(١) فى الأصل : « منها » واثبت ما فى (بولاق) ٢/٣٨٤ و (هارون) ٤/٣٩٠ ، والكلام عن « مطايا » .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « يقولون رأيت سلا » .

(٣) ما بين المعقوفين كتب بخط صغير فوق كلمة « سلا » .

(٤) زيادة لتصحيح المعنى .

(٥) (بولاق) ٢/٣٨٨ و (هارون) ٤/٣٩٧ .

كما لا تلزم فى قوله — عز وجل — (أليس ذلك بقادر على أن يُحْيِيَ الموتى[1]) .

قوله فى (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو . . .) .

« وتقول فى فُعْلُول من شويت وطويت شُوِوِىٌّ وطوِوِىٌّ ، وإنما خُدها — وقد قلبوا الواوين — طُيِّي و شُيِّي ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها فى [حَيِّيٌّ[2]] حين أضفت إلى حَيَّة فقلت حيوى[3] » :

قال أبو نصر : وقع فى الكتاب شُوِوِى وطُوِوِىٌّ الواو الأولى ساكنة غير مدغمة فى الثانية ، وهو غلط وقع فى النسخ ، والصواب تحريك الواو الأولى بالفتح والثانية بالكسر ، وإنما حركت الواو الأولى بالفتح وأصلها السكون كما حركوا الياء من حَيِّىٌّ حين قالوا حَيَوِى ، فكما حركوا هذه الياء إلى الفتح وأصلها السكون فى الإضافة كذلك حركوا الواو المنقلبة ياء لسكونها وبعدها ياء ، فلما تحركت رُدَّت إلى الأصل ، وكذلك وقع فى

---

(١) القيامة ٤٠ — وأجاز الفراء الادغام فى (أن يحيى الموتى بنقل حركة الياء الأولى الى الحاء وادغام الياء فى الياء . وهذا خطأ عند سيبويه وأصحابه ، وذلك لأنه اذا كان « يحيى » مرفوعا لم يجز الادغام باجماع النحويين لئلا يلتقى ساكنان ، لأن الياء الثانية ساكنة . فاذا قلت : « أن يحيى » لم يجز الادغام أيضا لأن الياء الثانية وان كانت قد تحركت فحركتها حركة اعراب عارضة غير لازمة ، وأيضا فكيف يكون حرف واحد يدغم فى موضع لعامل دخل عليه غير لازم ، ولا يجوز أن يدغم وهو فى موضع رفع ، والرفع الأصل .

انظر معانى الفراء ٣/٢١٣ ، واعراب القرآن للنحاس ٣/٥٧٠ ، والبحر المحيط ٨/٣٩١ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) (بولاق) ٢/٣٩٣ و (هارون) ٤/٤٠٨ .

الكتاب فَيْعَول من طويت طَيْوِيٌّ - (١) بياء ساكنة بعدها واو مكسورة وهو غلط أيضاً ، والصواب فتح الياء كحيوى فى النسب إلى حيَّة .

قوله فيه : « وتقول فى (٢) مَلَكُوت من رَمَيْتُ : رَمَوْتٌ ، ومن غزوت : غَزَوْتٌ ، تجعل هذا بمنزلة (٣) فَعَلُوا ويَفْعَلُون ، كما جُعِلَتْ فَعَلَانِ بمنزلة فَعَلَا الاثنين ، وفَعَلِيل بمنزلة فَعَلَا (٤) ، وذلك (٥) رَمَيَا ، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنين ، وقالوا رَحَوِيٌّ ولم يحذفوا ، لأنهم لوحذفوا لالتبس ماالعين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة » .

يعنى أن فَعَلُول من رميت وغزوت ، وفَعَلَان ، وفعليل كله مُجْرًى على الفعل ، ففَعَلُول كفعلوا ويفعلون يعتل اعتلاله تقول فيه : رَمَوْت وغَزَوْت كما تقول : رَمَوْا وغَزَوْا ويرمون ويغزون فتحذف لام الفعل للاعتلال ، كما تحذفها من الفعل ، وفَعَلَان من رميت وغزوت (٧٥/أ) كفَعَلَا ، تقول . رَمَيَان وغَزَوَان فتصح الواو والياء كما صحتا فى الفعل إذا قلت : رَمَا وغَزَوَا ، وفَعَلِيل من رميت وغزوت أيضاً بمنزلة فَعَلَا فى الصحة تقول فيه من رميت وغزوت : (٦) رَمَوِيٌّ وغَزَوِي ، فتحرك الحرف المعتل

---

(١) انظر (بولاق) ٣٩٣/٢ و (هارون) ٤٠٨/٤ .

(٢) فى (بولاق) ٤١١/٤ « وتقول فى [مثل] ملكوت » .

(٣) فى (بولاق) ٣٩٥/٢ و (هارون) ٤١١/٤ « مثل فعلوا » .

(٤) فى الأصل : « وفعليلا » - وفى (بولاق) و (هارون) « وفعليل بمنزلة فعلى » وانظر رد أبى نصر على المبرد بعد ذلك .

(٥) فى (بولاق) و (هارون) « وذلك قولك رميا » .

(٦) بعدها فى الأصل : « أيضا » خطأ .

كتحريكه فى فَعَلاً إذا قلت : رَمَيَا وغَزَوَا ، فإنما صح دلى صحة الفعل ، ولا يلتفت إلى انقلاب الياء واوا فى فعليل من رميت ، وإنما ذلك لاجتماع الياءات .

ووقع فى حاشية الكتاب قال أبو العباس : الصحيح عندى أن يكون كاجْمِلَتْ فعليلٌ بمنزلة فَعَلِىٌّ وفعلان بمنزلة فَعلاً . وذلك غلط ، لأن فعليل و فَعَلِيٌّ إنما هما مجريان على فَعَلا فيصحان بصحته كما اعتل ماذكرنا على اعتلال الفعل .

وقوله فى رَحَوِىّ « لم يحذفوا لأنهم لوحذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة » يريد أنك لو حذفت الياء من رَحَىّ فى النسب كراهية انقلابها إلى الواو حين اجتمعت الياءات مع كسرها وما قبلها متحرك لزمك أن يقول : رَحِيٌّ بكسر الحاء فيلتبس فعَل المفتوح العين بفَعِلِ المكسور العين .

قال أبو نصر : وقع فى (باب تكسير بعض ماذكرنا على بناء الجمع الذى هو على بناء[1] مفاعل ومفاعيل) « وأما فعاليل من غزوت فعلى الأصل لا يحذف ولا يهمز[2] ، وذلك غَزَاوِىٌّ ، لأن الواو بمنزلة الحاء فى أضَاحِىّ ، ولم يكونوا ليغيروها وهم يَدَعون الهمزة إليها فى مثل غَزَاوِىّ » .

وذلك غلط من الكاتب ، وإنما الصواب غَزَّاوِىّ منسوب إلى غَزَّاء .

---

(١) فى (بولاق) ٣٩٧/٢ و (هارون) ٤٢٥/٤ « على بناء الجمع الذى هو على مثال ... » .

(٢) فى (بولاق) ٣٩٧/٢ « لا يهمز ولا يحذف » .

قوله في (باب التضعيف) :

« ومن ذلك ثُنْيٌ فألزموه [1] التخفيف . ومن قال في صُيَد : صِيدٌ قال في سُرُر سُرٌ فخفف . ولا يستنكر في عُمِّيَة عُمٌ . فأمّا الثُّنْيُ ونحوه فالتخفيف ، لم يستعملوا في كلامهم الواو والياء [2] لامات في باب فُعُل ، واحتُمِلَ ذلك في الثلاثة [3] لخفتها ، وأنها أقلُّ الأصول عدداً » .

يعني أن العرب تقول فيما جاوز ثلاثة أحرف إذا كانت لام فَعْلِهِ [4] ياء أو واوا ماقبلها مكسور بالقصر في الرفع والخفض نحو هذا قاضٍ ومستَقْضٍ ومررت بقاضٍ ومستَقْضٍ ، ولا يحركون الياء بالضم ولا بالكسر لثقلهما ، فإذا كان في النصب فتحوا لخفته (٧٥/ب) فيقولون : رأيت قاضياً ومستقضياً .

فإذا كان الإسم على ثلاثة أحرف ، وكانت لامه ياء أو واوا لم يُبْنَ على فُعُل بضم الفاء والعين فيكون ثُنٍ منقوصاً كما ترى في الرفع والخفض وثُنياً في النصب ، واحتمل أن يسقط المثال الأخف من الثلاثة ، ويستعملوا ماهو أثقل لما يلزمهم من تحريك الياء بالضم والكسر بعدما فقدوا مؤونتها لخفتها ، وأنها أقل الأصول عدداً .

ووقع في حاشية الكتاب عن المبرد وإنما قالوا ثُنْيٌ فأسكنوا ، ولم

(١) في (بولاق) ٢/ ٣٩٩ و (هارون) ٤/ ٤٢١ « فالزموها » .

(٢) في (بولاق) ٢/ ٣٩٩ و (هارون) ٤/ ٤٢١ « الياء والواو » .

(٣) في (بولاق) ٢/ ٣٩٩ و (هارون) ٤/ ٤٢١ « واحتمل هذا في الثلاثة أيضا لخفتها » .

(٤) « فعلة » مكررة في الأصل ـ خطا .

يحركوا، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار تثني، فلما سكنت النون عربت الياء ولزم السكون لذلك فلم يجز لك غيره.

فيلزمه ألا يجيز فَعِلٍ في هذا المثل لذهاب الإعراب، وهم يقولون: رَدِيَ يَرْدَى رَدًى فهو رَدٍ، ووَجِيَ فهو وَجٍ، فليس قوله بشيء وإنما هذا اتباع لقولهم. ألا ترى أنك تجد من هذا النحو فَعَل كرَحًى، وفَعِل كرَدٍ، وفُعَل كجُحًا ودُمًى وهُدًى، وفِعَل كمِعًى، ولا تجد فُعُل.

قوله في (باب الإدغام):

« فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف المد واللين (١)، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت ».

يعني بقوله « فإذا أردت إجراء الحروف » فإذا أردت تحويلها بإحدى الحركات الثلاث ـ الرفع والنصب والخفض ـ رفعت صوتك بحروف المد واللين فقلت: كا أو كي أو كو، فلا بد من حروف اللين، لأن الحرف المحرك لا ينفرد كما لا ينفرد بالساكن، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالساكن أدخلت همزة محركة بالكسر فقلت إذا أردت اللفظ بالدال من قد والباء من اضرب ونحوهما إدْ وإبْ.

(١) في (بولاق) ٢/٤٠٥ و (هارون) ٤/٤٣٤ « بحرف اللين والمد ».

وقوله « أو بما فيها منها » يعنى بإحدى الحركات ، فإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من كلام بعده كقولك كَمْ ومَنْ ونحو هذا : وقوله « وإن شئت أخفيت » يعنى لم ترفع صوتك وكان خفيًّا .

قوله فى[1] (باب الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا ...) :

« وذلك أن كلَّ شيءٍ حذفتَ من أتَمّ بنائه حرفا متحركا ، أو زنة حرف متحرك فلابد فيه من حرف اللين[2] للردف ، نحو :

. . . . وما كل مؤت نصحه بلبيب[3] (٧٦/أ)

فالياء[4] التى بين الباءين ردف »

قال أبو نصر : هذا البيت :

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه وما كل مُؤْتٍ نصحه بلبيب[5]

---

(١) فى الأصل : « قوله فيه فى » وزيادة (فيه) هنا خطأ .

(٢) فى (هارون) ٤٤١/٤ « من حرف لين » .

(٣) ذكر البيت فى (بولاق) ٤٠٩/٢ كاملا ، وأكمله (هارون) فى تحقيقه للكتاب .

(٤) فى (بولاق) « والياء » .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ٩٩ وهو فى الأعلم ٤٠٩/٢ ، والحيوان للجاحظ ٦٠١/٥ ، والمغنى ٢١٧/١ ، والخزانة ٢٨٣/١ ، والهمع ٥٩/٢ ، وابن السيرافى ٤٣٨/٢ ، والرواية عنده (فما كل ذى نصح ... » والشاهد فيه (بلبيب) حيث وقعت الياء حرف مد موقع الحرف المتحرك فى اقامة الوزن فكانت ردفا للروى ، ولذلك لزمت فلا يجوز فى موضعها الا الواو لأنها فى المد بمنزلتها .

محذوف من الطويل ، حذف من بنائه مفاعيلن أو مفاعلن فَرُدَّ إلى فعولن ، فإذا كان محذوفا من مفاعيلن فالمحذوف زنة حرف متحرك وزنته « لُنْ » وهو العين والياء من مفاعيلن ، وَرُدَّ إلى مفالُنْ ، وزنه فعولن ، وإذا كان محذوفا من مفاعلن فالمحذوف حرف متحرك وهو العين ، فصار مفالن ، وزنه فعولُنْ .

قوله فيـــه : « وتصديق ذلك قراءة[1] الحسن « إلا من خِطِّفَ الْخَطْفَةَ »[2] وقع فى متن الـكتاب « خَطِـفَ » ـ بفتح الخاء وكسر الطاء وفى حاشيته خَطَّـفَ الخطفة ـ بفتح الطاء بالتشديد وفتح الخاء ـ عند أبى العباس .

قال أبو نصر : فتح الخاء والطاء ، وكسر الخاء وفتح الطاء ، وفتح الخاء وكسر الطاء ، وكسر الخاء والطاء ، كل ذلك جائز إلا أن القراءة سُنَّة لاتخالف ، فإن كان أحد من القَرَأَةِ قرأ بـكسرها فذلك لأنه كسر الطاء لـكسرة الخاء ، كما قرىء « مُرُدِّفين »[3] فضمت الراء بضمة الميم . وحرك

---

(١) فى (بولاق) ٢/٤١٠ و (هارون) ٤/٤٤٤ « قول الحسن » .

(٢) الصافات ١٠ ـ وقراءة الحسن بكسر الخاء والطاء مع تشديد الطاء ، كما فى اتحاف فضلاء البشر ٣٦٨ ، والبحر المحيط ٧/٣٥٣ وهذه هى الرواية الغالبة عنه ، وروى عنه أيضا (خطف) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة ، وجاء فى لغة خطف بكسر الخاء وفتح الطاء مشددة ، كما ذكر أبو نصر الأوجه الأربعة الجائزة فى التخفيف . وأصل المشددات اختطفت فادغمت التاء فى الطاء لانها اختها وفتحت الخـاء لأن حركة التاء ألقيت عليهـا وحذفت ألف الوصـل ، ومن كسرها فلالتقاء الساكنين ، ومن كسر الطاء فقد أتبعها لكسرة الخاء .

(٣) الأنفال من الآية ٩ ، زعم الخليل أنه سمع رجلا من أهـل مكة يقرأ (مردفين) واختلفت الرواية عن الخليل فقيل (مردفين) ـ بضم الراء والميم ، وقيل : بضم الميم وكسر الراء ، وأصل هذا مرتدفين ادغمت التاء فى الدال فاسكنت ، =

الخاء حين حذف ألف الوصل بحركة الألف ، ومن قال : خَطَّفَ - بفتح الخاء والطاء - فإنه أَلقَي حركة التاء على الخاء ، وحذف [ألف][1] الوصل وأدغم التاء في الطاء ، ومن فتح الخاء وكسر الطاء فإنه كره كسر الخاء والطاء ، ففتح الخاء وترك الطاء مكسورة إعلاما أنه فتح الخاء بعد أن كانت مكسورة ، كما قالوا : « نِعْمَ » فكسروا النون لكسرة العين ، ثم سكنوها ، وبقيت كسرة النون - وإن كان الذي أوجب كسرها قد ذهب - وكما قالوا في رَمُوَ : رَمْوَ فبقيت الواو - وإن كانت الضمة التي كانت سببها قد ذهبت - ومن كسر الخاء وفتح الطاء فإنه كسرها للساكنين حين حذف ألف الوصل وأدغم التاء في الطاء .

قوله في (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي [هي][2] من مخرج واحد) :

« ومما قالت العرب في إدغام الهاء مع[3] الحاء قوله :

كأنها بعد كلالِ الزاجر ومَسْحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كاسر[4] (٧٦/ب)

= فلما التقى ساكنان - الراء والدال - حرك الراء لالتقاء الساكنين ، فمن ضمها جعلها اتباعا لضمة الميم قبلها ، ومن كسر جعلها تابعة لكسرة الدال بعدها .
انظر المحتسب ٢٧٣/١ ، والبحر المحيط ٤٦٥/٤ .

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) في (بولاق) ٤١٣/٢ و (هارون) ٤٥٠/٤ « في الحاء » .

(٤) البيت من الرجز ، وقد روى في سيبويه ، والمحتسب ٦٢/١ واللسان (كسر) ، والمخصص ١٣٩/٨ ، وسر صناعة الاعراب ٦٥/١ بدون نسبة فيها ورواية ابن جني في المحتسب وسر الصناعة توافق رواية أبي نصر ، وفي سيبويه (ومسحى) وفي اللسان (ومسح) .

يريد[1] ومَسْحِـهِ [ولـكن الإخفاء جائز][2] » .

قال أبو نصر : لم يرد سيبويه ــ رحمه الله ــ الإدغام ، وإنما أراد الإخفاء ومعنى الإدغام فى قوله « ومما قالت العرب فى إدغام الهاء مع الحاء » الإخفاء وكيف يريد الإدغام والإدغام يـكسر الشعر ، ولا يـكسره الإخفاء ؟ ومسحه مخفى [بزنته غير مخفى][3] ولو أن قائلا قال : أقول فى إدغام ومسحه بالإخفاء لأصاب ، لأن الإخفاء ضرب من الإدغام .

قوله فيه : « ولم نسمعهم قالوا فى التحرك حين سُلَيْمان فأسكنوا النون مع هذه الحروف التى مَخْرَجُها معها من الخياشيم ، لأنها لا تُحَوَّل حتى تصير من مُخْرَجِ موضع الذى بعدها »[4] .

يعنى أن النون لا تسكن مع حروف الفم إذا كان أصلها الحركة ، كما لا تدغم فيها .

ووقع فى حاشية الـكتاب تفسير ُظنٌ للأخفش وهو : « أى إن أدغمت

= والشاهد فيه اخفاء الهاء فى (ومسحه) والاخفاء عند سيبويه ضرب من الادغام ، ولهذا سماه ادغاما ولو أراد به الادغام الحقيقى لانكسر البيت .

(١) فى (بولاق) و (هارون) « يريدون » .

(٢) هكذا وردت هذه العبارة هنا وفى بعض نسخ كتاب سيبويه ، وهى ليست موجودة فى (بولاق) ولا (هارون) ، وهى ليست من متن الكتاب ، وانما من تعليقات ابى الحسن الأخفش ، وقد جاء فى بعض نسخ الكتاب : قال ابو الحسن « لا يجوز الادغام فى مسحه ، ولكن الاخفاء جائز » .

(٣) انظر هامش رقم ٤ (هارون) ٤/٤٥٠ ، وانظر تعليق ابن جنى على كلام الأخفش فى اللسان (كسر) .

(٤) زيادة من هامش المخطوط .

(٥) (بولاق) ٢/٤١٥ و (هارون) ٤/٤٥٥ .

مع ماتخفى معه لم يستنكر ذلك ، لأنهم قد يطلبون هنا من الاستخفاف مايطلبون إذا حركوها[1] ، ولاتدغم فى حروف الحلق البتة »[2] .

وهذا مخالف لما فى متن الكتاب ، وكيف يعنى الإدغام وهو يقول : « لأنها لاتحول حتى تصير من مخرج موضع الذى بعدها » ويقوى ذلك أيضا قوله « ولم تقو هذه الحروف - يعنى حروف الحلق - على أن تقلبها لأنها تراخت عنها ولم تقرب قرب هذه الستة »[3] وإنما يعنى بالستة الراء واللام والنون والياء والواو والباء[4] ، ومما يوضح ذلك قوله بعد هذا فى الباب « وليس حرف من الحروف التى تكون النون معها من الخياشيم يدغم فى النون ، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتقلب

---

(١) فى الأصل : « اذ حركوها » وفى (بولاق) و (هارون) « اذا حولوها » .

(٢) هكذا وردت هذه الفقرة بتمامها فى متن سيبويه فى نسختين من نسخ الكتاب . انظر (هارون) هامش ٢ ، وكذلك فى (بولاق) و (هارون) وقد سقط منها فيهما قوله : « أى ان ادغمت مع ما تخفى معه » .

(٣) هذان النصان يتصلان بنص سيبويه المذكور فى صدر التفسير هنا وهو قوله : « ولم نسمعهم قالوا ... » وذلك بعد حذف ما ظن أنه من تفسير الأخفش ، وقوله : « يعنى حروف الحلق » من كلام أبى نصر .

(٤) فى عبارة أبى نصر هنا نقص وزيادة ، فقد ذكر سيبويه ٢/٤١٤ الحروف التى تدغم فيها النون وهى الراء واللام والميم والواو والياء ، وقال عن الباء : « وتقلب النون مع الباء ميما لأنها فى موضع تعتل فيه النون ، فأرادوا أن تدغم هنا اذ كانت الباء من موضع الميم » فجعل قلبها مع الباء ميما أدغاما . أما ادغام النون فى النون فهو من الحكم العام فى التقاء المثلين اذا سكن أولهما .

فلم يذكر أبو نصر الميم وزاد النون .

والعبارة المشهورة فى أحكام التجويد تقول : ان النون الساكنة تدغم فيما بعدها اذا كان حرفا من حروف يرملون ، أما اذا وقعت بعدها الباء فيسمى ذلك اقلابا .

وعلى ذلك يكون النقص عنده الميم ، والزيادة هى الباء .

حرفا بمنزلة الذى بعدها ، وإنما هي معهن حرف بائن مخرجه من الخياشيم فلا يُدْغَمْنَ فيها كما لا تدغم فيهن . فعلَ ذلك[1] بها مَعَهُنَّ لبعدهن منها وقلة شبههن بها فلم يُحتمل لهن أن تصير من مخرجهن[2] .

قوله فى (باب الإدغام فى حروف طرف اللسان والثنايا) :

« وأما اختصموا[3] واقتتلوا فليسا كذلك ، لأنهما حرفان وقعامتحركين التحريك[4] أصلهما كما أن التحريك الأصل فى يُمِدّ . والساكن الذى قبله قد يتحرك فى هذا اللفظ كما تحرك فاء فَعَلْتُ نحو مددتُ ، لأنك تقول : قد[5] مُدّ و قُلْ ونحو ذلك » .

قال أبو نصر : استطعم واستضعف واستدرك واستثنيت ونحوها لا يجوز فيها إدغام لأنك لو أدغمت سكنت التاء وأدغمتها فى الحرف الذى بعدها ، وحركت السين (٧٧ / أ) وذهبت ألف الوصل لتحرك السين ، وهذه السين ليس لها أصل فى الحركة فامتنعت من التحريك لذلك ، فلم يكن إدغام ، ومع ذلك فإن[6] الحرف الذى بعد التاء أصله السكون فحرك لعلة[7] أدركته ، فكما لا تدغم التاء التى فى استثنيت ونحوه فى الحرف الذى بعدها مادام

---

(١) فى (بولاق) ٤١٦/٢ و (هارون) ٤٥٦/٤ « كما لا تدغم هى فيهن ، وفعل ذلك ... » .

(٣) فى (هارون) « من مخارجهن » .

(٢) فى (بولاق) ٤٢٤/٢ و (هارون) ٤٧٣/٤ « فأما » .

(٤) فى (بولاق) « والتحرك » وكذلك فى (هارون) فى هـذا الموضع والذى بعده .

(٥) فى (بولاق) و (هارون) « لأنك قد تقول : قد ... » .

(٦) فى الأصل : « ان » .

(٧) فى الأصل : « لعلة فلم أدركته » خطأ .

ساكنا ، كذلك لاتدغمها فيه وهو متحرك حركة علة[1] ، فأما اختصم واقتتل فالتاء والصاد متحركتان والتحريك أصلها فلذلك جاز الإدغام كما فعلت فى مُمِدّة لأنه وإن كان الأصل مُمْدِداً فى زنة مُفْعِل فإن أصل هذه الميم الثانية التى هى فاء الفعل الحركة ، ألا ترى أنك تقول : مددت ، ومَدّ فالأصل الحركة قبل دخول الزيادة ، وكذلك تقول : قال فالقاف متحركه فإذا ألحقتها الزيادة فى المضارع سكَنْتَ ، فكان ينبغي أن تصح الواو لسكون ماقبلها ، غير أن هذا السكون ليس أصلا فلذلك بقى فى المضارع على الاعتلال الذى فى الماضى ، ولذلك كان كذلك فى الأمر في قولك : قُلْ ونحوه .

قوله فى (باب الإدغام في حروف طرف اللسان) :

« وإن[2] قلت : ألا قالوا بُيُنَّهم فجعلوا الآخرة نونا ، فإنهم لو فعلوا ذلك صار الآخر[3] أقوى عليه » .

يعني أن حدّ الكلام أن تدغم الأول فى الآخر فتسكن الأول وتقوى الآخر للتحرك عليه ، وليس من كلامهم أن تدغم الآخر في الأول فتسكن الآخر وتقوى الأول عليه ، فلما كان الأول هو الساكن على كل حال فى حدّ كلامهم صار الآخر أقوى عليه فتقول . يُبِلُّهُمْ كما ترى .

---

(١) اى فيما لو حركتها لعلة ، كما لو قلت مثلا : استطار واستضاء واستدار واستثار .

(٢) هذا النص قبل النص السابق فى سيبويه ، وربما يكون ذلك ما دعاه لذكر عنوان الباب مرة أخرى هنا .

(٣) بعده فى (هارون) ٤٧٣/٤ [هو الساكن ، فلما كان الأول الساكن على كل حال كان الآخر] .

قوله فى (باب[1] الحرف الذى يضارع به حرف[2] موضعه ...) :

« والجيم أيضا قد قُرِّبَتْ منها فجعلت بمنزلة الشين »[3] .

يعنى أن الجيم قد قربت من الزاى كما قربت الشين منها .

ووقع فى هذا الموضع غلط من الكاتب وهو : من ذلك قولهم فى الأجدر أشْدَر ، هكذا وقع بالشين[4] ، والصواب أزدر بالزاى .

قوله فى (باب ما تقلب فيه السين صادا فى بعض اللغات) :

« فإذا قلت زَقَا أو زَلَقَ لم تُغَيِّرها لأنها حرف مجهور ، ولا تتصعد كما تصعَّدت الصاد من السين »[5] .

يعنى ولا تتصعد الصاد منها كما تصعدت من السين[6] .

قوله فيه : « ولأن القلب أيضا فى السين ليس بالأكثر . لأن السين قد ضارعوا بها »[7] .

الصواب ولأن السين [وأخواتها][8] قد ضارعو بها .

وقوله : « وهو غير [مُقارِب][9] لمخرجها » .

---

(١) فى الأصل « باب الحروف خطأ ، والتصحيح من سيبويه .

(٢) فى (بولاق) ٤٢٦/٢ و (هارون) ٤٧٧/٤ « من موضعه » .

(٣) (بولاق) ٤٢٧/٢ و (هارون) ٤٧٩/٤ .

(٤) وهكذا أيضا فى (بولاق) و (هارون) .

(٥) (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨٠/٤ .

(٦) فلا تقول : صلق فى زلق ، كما كنت تقول : صلخ فى سلخ .

(٧) (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨١/٤ .

(٨) تكملة من هامش المخطوط .

(٩) فى الأصل : « غير مضارع » والتصحيح من هامش المخطوط .

يعنى أن الذال غير مقارب لمخرج القاف .

وقوله (٧٧/ب) « وإنما بينها وبين القاف مُخْرَج واحد » .

يعنى وإنما بين السين وبين القاف مخرج واحد .

قوله فيه : « فأما[1] التاء والثاء فليس يكون في موضعهما هذا » .

يعنى فليس يكون فى موضعها مايتصعد إلى القاف .

وقوله : « لأن الظاء لاتقع هٰهنا »[2] .

يعنى لأن الظاء لاتبدل من الثاء إذا قلت : ثقب، كما تبدل الصاد من السين فى سبق (٨٧/أ) :

تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله على محمد وآله

---

(١) فى (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨١/٤ « وأما » .

(٢) يحسن هنا أن نورد نص سيبويه كاملا لنجمع شتات الفقرات الخمس السابقة حتى يتمكن القارىء من الوقوف على ما أريد منها من تفسير أبى نصر لها :

يقول سيبويه : « فان قيل : هل يجوز فى ذقظها أن تجعل الذال ظاء لأنهما مجهورتان ومثلان فى الرخاوة ؟ فانه لا يكون ، لأنها لا تقرب من القاف وأخواتها قرب الصاد ، ولأن القلب أيضا فى السين ليس بالأكثر ، لأن السين قد ضارعوا بها حرفا من مخرجها ، وهو غير مقارب لمخرجها ولا حيزها ، وانما بينها وبين القاف مخرج واحد ، فلذلك قربوا من هذا المخرج ما يتصعد الى القاف . وأما التاء والثاء فليس يكون فى موضعهما هذا ، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون فى السين من البدل قبل الدال فى التسدير اذا قلت : التزدير . الا ترى أنك لو قلت : التثدير لم تجعل الثاء ذالا ، لأن الظاء لا تقع هنا » .

الفهارس العامة

فهرس مراجع الدراســـة

١ – أزهار الرياض فى أخبار عياض للتلمسانى تحقيق السقا وزميليه – القــــاهرة ١٩٤٢

٢ – أعمال الاعلام للتلمسانى تحقيق ليفى بروفنسال بيــروت ١٩٥٦

٣ – انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضــل ابراهيم دار الكتب ١٩٥٠ – ١٩٥٥ .

٤ – البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب لأبن عذارى تحقيــق ليفى بروفنسال – دار الثقافة – بيروت

٥ – بغية الملتمس للضبى ط. مجريط ١٨٨٣

٦ – بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى – تحقيــق محمد أبو الفضل ابراهيم ط. الحلبى ١٩٦٤

٧ – تاريخ الأدب العربى – بروكلمان ترجمة د/ عبد الحليم النجار – دار المعارف (الطبعة الرابعة)

٨ – التاريخ الاسلامى العام – د/على ابراهيم حســن – النهضــة المصرية ١٩٧١

٩ – التاريخ الأندلسى – د/عبد الرحمن على الحجى – دار الاعتصام ١٩٨٣ .

١٠ – تاريخ العلماء والرواة لأبن الفرضى – نشر العطار ١٩٥٤

١١ – التكملة لكتاب الصلة لأبن الآبار – نشر العطار ١٩٥٦

١٢ – جذو المقبس فى ذكر ولاة الاندلس للحميدى – تحقيق محمــد تاويت الطنجى – القاهــرة ١٩٥٢

١٣ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف (الطبعة الرابعة)

١٤ - الحركة اللغـــوية فى الأندلس - البير حبيب مطلق - بيروت ١٩٦٧

١٥ - الحلة السيراء لابن الأبّار - تحقيق د/حسين مؤنس - القاهرة ١٩٦٣

١٦ - الحلل السندسية - شكيب ارسلان - دار مكتبة الحياة - بيروت

١٧ - دولة الاسلام فى الأندلس - عبد الله عنان - ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٩

١٨ - الروض المعطار فى خبر الأقطار للحميـــدى - تحقيـــق ليفى بروفنسال - القاهرة ١٩٣٧

١٩ - الصلة لابن بشكوال - نشر العطار ١٩٥٥

٢٠ - طبقات النحـــويين واللغـــويين للزبيـــدى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ١٣٧٣ هـ

٢١ - العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون - ط. بولاق ١٢٨٤ هـ

٢٢ - فهرسة ابن خير الأشبيلى - منشورات المكتب التجارى - بيروت ١٩٦٣

٢٣ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون - حاجى خليفه ط. طهران ١٩٥٧

٢٤ - المدارس النحوية - شوقى ضيف - دار الكتب (الطبعة الرابعة)

٢٥ - المعجب فى تلخيص أخبار المغرب للمراكشى - تحقيق محمد سعيد العريان - القاهرة ١٩٦٣

٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموى - دار صادر بيروت

٢٧ - معجم البلدان - ياقوت الحموى - دار صادر بيروت ١٩٥٧

٢٨ - معجم المؤلفين - عمر كحالة - طبع بيروت

٢٩ - المقتبس فى أخبار بلد الأندلس لابن حيان جـ٢ تحقيق د / محمود مكى - بيروت ١٣٩٣ هـ

٣٠ - مقدمة كتاب لحن العوام - د/ رمضان عبد التواب - دار العروبة ١٩٦٤

٣١ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقّرى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية ١٩٤٩

٣٢ - وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٦

فهرس مراجـــع التحقيـــق

١ –ابن كيسان النحوى د/ محمد ابراهيم البنا – دار الاعتصـــام ١٩٧٥

٢ –اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر – للدميـــاطى ط. حنفى ١٣٥٩ هـ

٣ –احياء النحو – ابراهيم مصطفى – ط. لجنة التأليف والترجمـة والنشر ١٩٥٩

٤ –اخبار النحويين البصريين للسيرافى – تحقيق عبد المنعم خفافى وزميله – الحلبى ١٩٥٥

٥ –أدب الكاتب لابن قتيبة – تحقيق محيى الدين عبد الحميد ط. الرحمانية ١٣٥٥ هـ

٧ –اسرار العربية – لأبى البركات الانبارى – تحقيق البيطار دمشق ١٩٥٧

٨ –الاستدراك على سيبويه فى كتاب الابنية والزيادات للزبيدى – نشر جويدى – روما ١٨٩٠

٩ –الأشباه والنظائر للسيوطى – حيدر أباد ١٣٥٩ هـ

١٠ –اصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل للبطليوسى – تحقيـــق د/ حمزة النشرتى – الرياض ١٩٧٩

١١ –الأصمعيات – تحقيق أحمد شـــاكر وعبد السلام هارون – دار المعـــارف (الطبعة الخامسة)

١٢ –الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق عبد المحسن الفتـــلى النجف ١٩٧٣

١٣ - اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس - تحقيق د/ زهير غازى زاهد - بغداد ١٩٧٧

١٤ - اعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق ابراهيم الابيارى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٣

١٥ - الاعراب سمة العربية الفصحى - د/ محمد ابراهيم البنا - دار الاصلاح ١٩٨١

١٧ - الافصاح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقى - تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة ١٩٨٠

١٨ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى - حيدر أباد ١٣٤٩ هـ

١٩ - الأمالى والذيل والتنبيه لأبى على القالى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥

٢٠ - الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د/ عبد المجيد قطامش - دار المأمون للتراث ١٩٨٠ .

٢١ - الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١٩٦١

٢٢ - الايضاح العضدى لأبى على الفارسى - تحقيق د/ حسن الشاذلى فرهود - دار التأليف ١٩٦٩

٢٣ - الايضاح فى علل النحو للزجاجى - تحقيق مازن المبارك - دار العروبة ١٩٥٩

٢٤ - البحر المحيط لأبى حيان ط. السعادة ١٣٢٨ هـ

٢٥ - البيان فى اعراب القرآن للانبارى - تحقيق د/ طه عبد الحميد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠

٢٧ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون نشر الخانجى ١٩٦٨

٢٧ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر ط. الحلبى ١٣٧٣ هـ

٢٨ - التبصرة والتذكرة للصيمرى - تحقيق د/ فتحى مصطفى على الدين - دار الفكر دمشق ١٩٨٢

٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكاتب العربى ١٩٦٨

٣٠ - التصحيف والتحريف للعسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - ط. الحلبى ١٣٨٣ هـ

٣١ - تصريف الأسماء - محمد الطنطاوى - ط. وادى الملوك ١٣٧٥.

٣٢ - التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين للبطليوسى - تحقيق د/ أحمد كحيل ود/ حمزة النشرتى - دار الاعتصام ١٩٧٨

٣٣ - جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ط. بولاق ١٣٠٨ هـ

٣٤ - جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وزميله ١٩٦٤

٣٥ - حجة القراءات لابن زنجلة - تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة ١٩٧٩

٣٦ - الحلل فى شرح أبيات الجمل للبطليوسى - تحقيق د/ مصطفى أمام - الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٩

٣٧ - الحماسة للبحترى - رواية أبى العباس الاحول - تحقيق لويس شيخو

٣٨ - الحيوان للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون الحلبى ١٩٦٥

٣٩ - خزانة الأدب للبغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى .

٤٠ - الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية ١٩٥٢

٤١ - الدراسات اللغوية والنحوية فى مصر د/ احمد نصيف الجنابى دار التراث ١٩٧٧

٤٢ - ديوان أبى الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسن آل ياسين - المعارف - بغداد ١٩٥٤

٤٣ - ديوان أبى دواد الايادى - تحقيق جرينباوم - دار مكتبة الحياة بروت ١٩٥٩

٤٤ - ديوان الأحوص - تحقيق عادل سليمان الثقافة ١٩٧٠

٤٥ - ديوان الأخطل - تحقيق انطوان صالحانى اليسوعى بيروت ١٨٩١

٤٦ - ديوان الأسود بن يعفر صنعة د/ نورى حمودة القيسى ط. الجمهورية ١٩٧٠

٤٧ - ديوان الأعشى - تحقيق محمد حسين ط. النموذجية - القاهرة

٤٨ - ديوان أمرىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف ١٩٦٤

٤٩ - ديوان جرير نشر الصاوى ١٣٣٥ هـ

٥٠ - ديوان حسان بن ثابت ط. الرحمانية ١٣٤٧ هـ

٥١ - ديوان حميد بن ثور - تحقيق عبد العزيز الميمنى - الدار القومية ١٩٦٥

٥٢ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس كمبردج ١٩١٩

٥٣ - ديوان رؤبة - جمع وليم آلورد لايبزج ١٩٠٣

٥٤ - ديوان الشماخ - تحقيق صلاح الدين الهادى دار المعارف ١٩٧٧

٥٥ - ديوان طرفة شرح الشنقيطى - قازان ١٩٠٩

٦٦ - ديوان العجاج - تحقيق د/ عزة حسن ط. بيروت ١٩٧١

٦٧ - ديوان عنترة - تحقيق محمد مولوى دمشق ١٩٧٠

٦٨ - ديوان الفرزدق نشر الصاوى ١٣٥٤ هـ

٦٩ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق ناصر الدين الأسد ١٩٦٢

٧٠ - ديوان لبيد - تحقيق احسان عباس الكويت ١٩٦٢

٧١ - ديوان الهذليين دار الكتب ١٣٦٩ هـ

٧٢ - الرد على النحاة لابن مضاء - تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ١٩٧٩

٧٣ - الرمانى النحوى - د/مازن المبارك دمشق ١٩٦٣

٧٤ - سر صناعة الاعراب لابن جنى - تحقيق السقا وزملائه الحلبى ١٩٥٤

٧٥ - شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق محيى الدين عبد الحميد السعادة ١٩٥٣

٧٦ - شرح ابيات سيبويه لابن السيرافى - تحقيق د/ محمد على سلطان دار المأمون للتراث ١٩٧٩

٧٨ - شرح الأشمونى على الألفية - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ط. الحلبى ١٩٣٩
وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى ط. الحلبى

٧٩ - شرح التصريح على التوضيح لابن هشام - ط. الاستقامة ١٩٥٤

٨٠ - شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزى ط. بولاق

٨١ - شرح ديوان زهير صنعة أبى العباس ثعلب الدار القومية ١٩٦٤

٨٢ - شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبى سعيد السكرى الدار القومية ١٩٦٥

٨٣ - شروح سقط الزند - تحقيق السقا وزملائه الدار القومية ١٩٦٤

٨٤ - شرح الشافية للرضى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وزميليه ط. حجازى القاهرة

٨٥ - شرح الكافية للرضى الاستراباذى - الآستانة ١٢٧٥ هـ

٨٦ - شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس رسالة - تحقيق د/زيان أحمد - مكتبة كلية اللغة العربية

٨٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم هريدى دار المأمون للتراث ١٩٨٢

٨٨ - شرح كتاب سيبويه للسيرافى ج١ رسالة تحقيق د/السيد شرف الدين - مكتبة كلية اللغة العربية
ج٢ رسالة - تحقيق د/ دردير أبو السعود - مكتبة كلية اللغة العربية
ج٣ - ٥ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو

٨٩ - شرح شواهد سيبويه للأعلم - فى حاشية الكتاب ط. بولاق

٩٠ - شرح شواهد الشافية للبغدادى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وزميليه ط. حجازى القاهرة

٩١ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الاتبارى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٨٠

٩٢ - شرح المعلقات السبع للزوزنى ط. صبيح ١٩٤٨

٩٣ - شرح المفصل لابن يعيش ط. المنيرية

٩٤ - الشعر والشعراء لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاكر ١٩٦٦

٩٥ - الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس - المؤيد ١٣٢٨ هـ

٩٦ - طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار فراج - دار المعارف

٩٧ - فهارس كتاب سيبويه محمد عبد الخالق عضيمة ط. السعادة ١٩٧٥

٩٨ - القاموس المحيط للفيروزابادى

٩٩ - كتاب سيبويه ط (بولاق) ١٣١٦ - ١٣١٨ ودار القلم بتحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٦ - ١٩٧٧

١٠٠ - كتاب ليس فى كلام العرب لابن خالويه الجمالية ١٣٢٩ هـ

١٠١ - الكامل للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ط. نهضة مصر

١٠٢ - اللباب فى علل البناء والاعراب للعكبرى مصورة بمكتبى

١٠٣ - لسان العرب لابن منظور

١٠٤ - المؤتلف والمختلف للآمدى ط. القدس ١٩٥٤

١٠٥ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف الطبعة الثانية

١٠٦ - مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١٣٧٤

١٠٧ - مجموع أشعار العرب - تحقيق وليم آلورد - لايبزج ١٩٠٢

١٠٧ - المحتسب فى توجيه شواذ القراءات لابن جنى - تحقيق النجدى وزميليه ١٣٨٦ هـ

١٠٩ - مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه نشر برجستراسر الرحمانية ١٩٣٤

١١٠ - مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم نهضة مصر ١٩٥٥

١١١ - المزهر للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وزميليه ط. الحلبى

١١٢ - معجم شواهد العربية - عبد السلام هارون الدجوى ١٩٧٢

١١٣ - معانى القرآنى للأخفش - تحقيق فايز فارس الكويت ١٩٧٩

١١٤ - معانى القرآن للفراء اشترك فى تحقيقه محمد على النجار واحمد نجاتى و د/عبد الفتاح شلبى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٨٠

١١٥ - مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وزميله لاهور ١٩٧٩

١١٧ - المفضليات للضبى - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف الطبعة السادسة

١١٨ - المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

١١٩ - من أسرار العربية - د/ابراهيم أنيس - الانجلو المصرية ١٩٧٢

١٢٠ - المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى - تحقيق ابراهيم مصطفى وزميله الحلبى ١٩٥٤ - ١٩٦٠

١٢١ - نتائج الفكر للسهيلى - تحقيق د/محمد ابراهيم البنا ط. دار الشروق ببيروت ١٩٧٨

١٢٢ - النحو والنحاة - محمد عرفة ط. السعادة

١٢٣ - النشر فى القراءات لابن الجزرى - دار الكتب العلمية بيروت

١٢٤ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الانصارى - تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد - دار الشروق ١٩٨١

١٢٥ - همع الهوامع للسيوطى - دار المعرفة بيروت

١٢٦ - الوافى فى التصغير والنسب - أحمد عمارة ١٩٥٦

فهرس الشواهد القرآنية

فهـرس الأشـــعار

❊ ❊ ❊

❊ ❊ ❊

❊ ❊ ❊

❊ ❊ ❊

٥٨	أكل أمرىء تحسبين أمرءا	ونار توقد بالليل نارا
٩٤	مشق الهواجر لحمهن مع السرى	حتى ذهبن كلا كلا وصدورا
١٧٤	يا صاحبى دنا الرواح فسيرا	لا كالعشية زائرا ومزورا
٦٥	انى ضمنت لمن أتانى ماجنى	وأبى فكان وكنت غير غدور
٧٩	حذر أمورا لا تضير وآمن	ما ليس منجيه من الأقدار
١١٢	لقد كذبتك نفسك فاكذبنها	فان جزعا وان احمال صبر
١٢٣	سماع الله والعلماء انى	أعوذ بحقو خالك يا ابن عمرو
١٥٠	كم عمة لك يا جرير وخاله	فدعاء قد حلبت على عشارى
٢١٠	رحت وفى رجليك ما فيهما	وقد بدا هنك من المئزر
٢٥٠	قد جعلت مى على الظرار	خمس بنان قانىء الأظفار
٢٧٥	يستوعب البوعين من جريره	من لد لحييه الى منحوره
٣١٨	كأنها بعد كلال الزاجر	ومسحه مر عقاب كاسر
١٦٨	• جارى لا تستنكرى عذيرى •	
٥٠	فانك لا تبالى بعد حول	أظبى كان أمك أم حمار
٥٥	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر
٥٥	وتحت العوالى فى القنا مستظلة	ظباء أعارتها العيون الجآذر
٦٦	يا تيم تيم عدى لا أبا لكم	لا يلفينكم فى سوءة عمر
٦٧	اذا ابن أبى موسى بلالا بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر
٨٦	أرواح مودع أم بكور	أنت فانظر لأى ذاك تصير
١٢٥	اذا رأتنى سقطت أبصارها	دأب بكار شايخت بكارها
١٦٣	يا لبكر أنشروا لى كليبا	يا لبكر أين أين الفرار
١٧١	خذوا جذركم يال عكرم واذكروا	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

***

٢٠٨	لقد رأيت عجبا مذ أمسا	عجائزا مثل الأفاعى خمسا
٢٣١	فى حسب بخ وعز أقعسا	
٩٦	سل الهموم بكل معطى رأسه	ناج مخالط جهبة متعيس

***

٩٥	اذا أكلت سمكا وفرضا	ذهبت طولا وذهبت عرضا
١٠٨،١١٥	عذير الحى من عدوا	ن كانوا حية الأرض

***

٤٩	بنى أسد هل تعلمون بلاءنا	اذا كان يوما ذا كواكب أشنعا
٨٦	(قد أصبحت أم الخيار تدعى	على ذنبا) كله لم أصنع

٩٧ تـرى الثـور فيهـا مدخـل الظل رأسهوسـائره بـاد الى السـمع أجمع

* * *

١٢٦ نـاج طـواه الأيـن ممـا وجفـا طـى الليـالى زلفـا فزلفـا
سماوة الهلال حتى احقوقفا
٦٣ نحـن بمـا عنـدك وأنت بمـا عنـدك راض والـرأى مختلف

* * *

١٧٠ أسـعد بن مـال ألـم تعلمـوا (وذو الـرأى مهمـا يقـل يصدق)

* * *

١٧١ (أبو حنـش يـؤرقنى وطلـق) وعمـمار وآونـة أثـالا
١٧١ • وقد وسطت مالكا وحنظلا •
٢٣٢ • وهى تنوش الحوض نوشا من علا •
١١٥ نعـاء جـذاما غيـر موت ولا قتـل ولكـن فراقـا للدعـائم والأصـل
١٢٧ الحـرب أول ما تكـون فتيـة (تسـعى بيزتهـا لكـل جهـول
١٢٧ مـا ان يمسـ الأرض الا منكـب منـه وحـرف السـاق طى المحمل
١٣١ بكيـت ومـا بكا رجـل حـزين عـلى ربعـين مسـلوب وبـالى
١٦٩، ١٧٠ ألا هـل لهـذا الدهـر مـن متعلل عـن النـاس مهـا شـاء بالنـاس يفعل
وهـذا ردائى عنـده يسـتعيره ليسـلبنى نفسـى أمـال بيـن حنظل
٢٤٩ كـأن خصـييه مـن التـدلدل ظـرف عجـوز فيـه ثنتا خنظل
فـلم يجـدا الا منـاخ مطيـة تجـافى بهـا زور نبيـل وكلكل
١٣٩ ومفحصـها عنهـا الحصى بجرانها ومثنى نـواج لـم يخنهـن مفصل
وسـمر ظمـاء واترهـن بعـدما مضـت هجعـة مـن آخـر الليل ذبل
٩٧ ويـوم شـهدناه سـليما وعامرا قليـل سـوى الطعـن النهـال نوافله
٢٠٩ •أقب من تحت عريض من عل •
١٨٥ ان تركبـوا فركـوب الخيـل عادتنـا أو تنزلـون فانـا معشـر نـزل
٢٧٠ دع ذا وعجـل ذا وألحقنـا بـذل الشـحم انـا قـد مللنـاه بجـل
٢٦٨ • (وقالوا) اضرب الساقين أمك هابل •
١١٣ سـقته الرواعـد مـن صـيف وان مـن خـريف فلـن بعـدها
١٨٠، ١٨١ فلـم أر محـزونا له مثـل صـوتها ولا عربيـا شـاقه صـوت أعجمـا
كمثـلى غـداة ذ ولكـن صـوتها له لوعـة لو يفقـه العـود أرزمـا
٢١٠ وريشـى منـكم هـواى معـكم وان كـانت زيارتكـم لمـاما
٣٦ (أيهـات منزلنـا بنعف سـويقة) كـانت مبـاركة مـن الأيـامى
٨٠ حتى شـآها كليـل موهنـا عمـل باتت طـرابا وبـات الليـل لـم ينم
٩٥ طـويل متل العنـق أشرف كاهـلا أشـق رحيب الجـوف معتـدل الجـرم

١٢٤	على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	ولا خارجيا من فى زور كلام
٤٦١	ويوما توافينا بوجه مقسم	كان ظبية تعطو الى وارق السلم
١٤٨	أمن عمل الجراف أمس وظلمه	وعدوانه عاتبتمونا براسم
	أميرى عداء ان حبسنا عليهما	بهائم مال أوديا بالبهائم
١٦٩	يدعون عنترة والرماح كأنها	أشطان بئر فى لبان الأدهم
٣٦	(متى كان الخيام بذى طلوح	سقيت الغيث أيتها الخيامو
٤١	وان بنى حرب كما قد علمتم	مناط الثريا قد تعلت نجومها
٧٨	أو مسحل شنج عضادة سمحج	بسرائه ندب لها وكلوم

***

١٤٧	ووجه مشرق النحر	كأن ثدياه حقان
٦٥	رمانى بأمر كنت منه ووالدى	بريئا ومن أجل الطوى رمانى
١٧٦	ما بال جهلك بعد الحلم والدين	وقد علاك مشيب حين لا حين
١٧٦	تراه كالثغام يعل مسكا	يسوء الفاليات اذا فلينى

٢٤٥ • يعرضن اعراضا لدين المفتن •

٢٥٨ • حنت قلوصى حين لا حين محن •

٢١١ لا يحمل الغارس الا الملبون المحضن من أمامه ومن دون

يا صاح ما هاج الدموع الزرفن

٣٥ من طلل كا لا تحمى أبهجن

***

٦٩	ألقى الصيحفة كى يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها
١٨٤،١٤٩	بدالى أنى لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

فهــرس الأعــلام

(أ) اعلام وردت فى الدراســة :

(ب) أعلام وردت فى نص أبى نصر :*

* تركنا ذكر سيبويه لتردد اسمه كثيرا صراحة أو ضمنا .

الأماكن الواردة فى الدراســـة

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الاســـتدراكات

نشير هنا الى بعض الاخطاء التى وقعت فى الدراسة والتحقيق أثناء الطبع

(أ) الدراســـة :

ص	س	خطـــأ	صـــواب
٨	١٨	٢٦٤/٢	٢٣٤/٢
١١	٦	هلة	باهلة
١١	١٥	أو بداية	تحذف
١٢	٥	ومعنى ذلك	ومعنى ذلك أنه
١٥	١٠	عليه	على
١٥	١٨	اذا	اذ
١٦	٨	أسرته	أسرة
١٦	١٨	حصين	حصن
١٩	٤	هو	تحذف
٢٧	١٤	أو شطر	أو شطرا
٣٠	٥	الى غير	الى غير ذلك
٣٣	١٦	واقعـة	وافقه
	١٧	زارا	زائرا
٣٦	٤	والمحدث	ـ المحدث
	١٢	العطف عاملين	العطفعلىعاملين
٤١	١٧	التحضير	التحقير
٤٧		تقديمها	تقويمها
٤٨	١	كثير التصحيحات	كثيرمنالتصحيحات

(ب) التحقيق

ص	س	خطـــأ	صـــواب
٣		بعد البسملة توضع عبارة (وصلى الله على محمد وآله وسلم)	
٣	٣	عمرو بن سيبويه	عمرو بن عثمان سيبويه
٣	١٧	ما أنتم	ها أنتم
٤		وعند	وعندما
٤	٥	توكيد	توكيدا
	٣١	الأصلا	الأصل
٥	١٤	أبو نصر	أبى نصر
٩	٦	ما مثلة	فأمثلة
٩	٢٠	ايضاح ايضاح	ايضاح الزجاجى
١٠	٢٠	المجمعات	الجمعات
١٠	٢١	لينخمتن	ليختمن
١٦	١٠	فينخبر	فيخبر
١٩	٦	وبينة	وبين
٣٦	٦	وسقيت	و : سقيت
٣٦	٢٨	البسيط	الوافر
٤٠	٢١	يين	ابن
٥٤	٢٠	فعاص	مناص
٥٥	٢	واذا	واذ
٥٧	١٧	بمعروف أن	بمعروف لنا أن
٥٨	١٢، ١٥	داود	دواد
٦٣	٨	المفعولين	والمفعولين
٦٣		٢٨/١	٣/١
١١٤	٢٢	ورقة	قصيدة
١٢٦	١٦	١٨٠/١	٣١٩/١
١٧٤	٧	أراه كاليوم	هكذا فى الأصل والصواب «أراه كالعشية»
١٧٦	٢	الشطر	الشعر
٢١١	٣	رحمه	رحمه الله

فهرس ابواب المســائل

رقم الايداع بدار الكتب ٢٣٥٠ لسنة ١٩٨٤